

علم اجتماع المرأة
رؤية معاصرة لأهم قضاياها

علم اجتماع المرأة

رؤية معاصرة لأهم قضاياها

د. سامية حسن الساعاتي



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٣
مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

إشراف: مصطفى غنايم

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ: هيئة الكتاب

علم اجتماع المرأة
د. سامية حسن الساعاتي

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان: محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ:

صبرى عبدالواحد

الإشراف الطباعي:

محمود عبدالمجيد

المشرف العام:

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم:

لا سبيل أمامنا للتقدم والرقى وملاحقة العصر إلا بالمزيد من المعرفة الإنسانية.. نور يهدينا إلى الطريق الصحيح، ولأن مكتبة الأسرة أصبحت أهم زهور حدائق المعرفة نتسم عطرها ربيعاً للثقافة المصرية الأصيلة.. فإننا قطعنا على أنفسنا عهداً ووعداً ليس لنا إلا الوفاء به لتثمر شجرة المعرفة عطاءً للأسرة المصرية.

د. سمير سرحان

إهداء

إلى أمى الحبيبة الراحلة: الأستاذة الدكتورة / فوزية دياب
رائدة علم نفس الطفولة فى مصر وأول عميدة لمعهد الخدمة
الاجتماعية فى مصر ورئيسة قسم دراسات الطفولة - كلية البنات
جامعة عين شمس سابقا.
امراة مصرية، وزوجة، وأما، وحبيبة، وصديقة، وشريكة وأستاذة
جامعية، وعالمة، ومربية أجيال، جمعت بين كل هذه الأدوار، فى
حب، وعطاء، واقتدار.

إلى أبى الحبيب الراحل: الأستاذ الدكتور / حسن الساعاتى
عميد علم الاجتماع العربى.

الذى أمن بتحرير المرأة، تحرير عقلها، وإبداعها، وحركتها
الحرّة، واحترم المرأة، وعاونها، وقدرها.. فأعطت.. وأجزلت العطاء.
إليهما.. أهدى هذا الكتاب.

سامية حسن الساعاتى





مقدمة

هذا الكتاب هو أول كتاب فى المكتبة العربية فى علم اجتماع المرأة وهو حصاد علمى يضم أهم القضايا المعاصرة التى تخص المرأة من وجهة نظر علم الاجتماع. وعلم اجتماع المرأة، هو ذلك العلم الذى يهتم بالمرأة فى المجتمع. وهو علم حديث العهد بالنسبة للعلوم الأخرى المتفرعة من علم الاجتماع. ويركز هذا العلم على دراسات المرأة فى شتى مناحى الحياة. فهو يدرس على سبيل المثال، المرأة فى علاقتها بالرجل فى المواقف الحياتية المختلفة، كما ينشغل بالأدوار النوعية، والتنشئة الاجتماعية، وتكوين هوية الذكر والأنثى، ويتناول التغير الاجتماعى والاقتصادى وتأثيرهما على المرأة، كما يتناول بالتبادل تأثير المرأة فيهما، أخذاً فى الاعتبار مفاهيم النوع، والطبقة، والريفية، والحضرية. ويهتم علم اجتماع المرأة أيضاً بالمرأة ودورها فى التنمية، وتأثير التنمية عليها، بكل أشكال عمل المرأة، كما يدرس حركة تحرير المرأة، والممارسات التمييزية، والعنف ضد المرأة.

ويشمل اهتمام علم اجتماع المرأة كذلك، علاقة المرأة بالسياسة، والسلطة، والحكومة، والقانون. وتندرج تحت ذلك مفاهيم القوة والسيطرة، كما ينشغل هذا العلم بعلاقة المرأة بالثقافة Culture، والعلاقة بين الثقافة والبيولوجيا. ولا يركز علم اجتماع المرأة على دراسة المرأة فى سوائها فقط بل إنه يهتم إلى جانب ذلك بدراساتها فى انحرافها، فيدرسها كمجرمة، ويدرسها أيضاً كضحية، ويركز على علاقة انحرافها بالقوانين، والقيم، والثقافة السائدة.

وهذا الكتاب حصيلة جهد علمى، امتد حوالى العشرين عاماً، كرستها لدراسة المرأة بعامة، والمرأة فى ثقافة العالم الثالث بخاصة، والمرأة المصرية والعربية على وجه الخصوص.

وقد قمت بالاشتراك فى وضع مادة علم اجتماع المرأة، لأول مرة فى تاريخ الجامعات المصرية فى لائحة الدراسة بالسنة الرابعة بقسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس منذ عشر سنوات، حين كنت أشرف برئاسة قسم الاجتماع (١٩٨٩-١٩٩٥) بها كما قمت بتدريسها. منذ ذلك التاريخ، وكنت قبل ذلك أدرس مادة علم اجتماع المرأة من خلال تدريس مادة علم الاجتماع الأسرى، فى كلية آداب عين شمس

ويهتم هذا الكتاب بالبحث فى ميادين عديدة تتعلق بالمرأة، فيتناول رؤية علم الاجتماع لها، كما يرصد أدوارها المختلفة كأمراة مسئولة، وربة بيت عاملة داخل بيتها، وريفية تسهم فى التنمية، كما يتتبع تأثيرها على المجتمع كعاملة، ومتعلمة، ومثقفة، وشابة فى مستقبل العمر، أى أنه يدرسها فى أدوار، وأعمال، وأطوار شتى. كما يركز الكتاب على تأثير الرواد من الرجال على حركة تحريرها، ويرصد موقف المجتمع والثقافة من جسد المرأة كما يتبدى فى المعتقد الشعبى.

والكتاب يكشف عن اهتمامى الباكر، بدراسة المرأة منذ أوائل السبعينيات حتى الآن، قبل أن يتداول الحديث عن المرأة المصرية، والعربية، مثلما يحدث الآن، وقبل أن يتواتر عقد المؤتمرات الواحد تلو الآخر لبحث واقع المرأة وقضاياها، واهتماماتها، ومعوقات حركتها الحرة.

وقد بدأ اهتمامى بدراسة المرأة منذ دراستى للدكتوراه التى تبلورت فى أطروحة بعنوان: الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية: دراسة مقارنة فى الريف والحضر، وفيه تعرضت لدراسة الأدوار النوعية، وللتنشئة الاجتماعية كساسة للدور، ومنذ ذلك الوقت وأنا شغوفة بدراسات المرأة، ولوعة بمعرفة كل جديد فى علم اجتماع المرأة.

إن الأفكار المطروحة فى هذا الكتاب حصيلة مسيرة علمية، استشرفت المستقبل، كما استقت الحقائق من الواقع الاجتماعى المصرى والعربى، فتميزت بالأصالة والعمق، ولم تركز على النقل من الكتب الأجنبية، لذلك استحقت هذه الأفكار الاهتمام المحلى والعالمى، سواء فى المؤتمرات المحلية والعالمية المختلفة، أو فى ترجمة بعضها إلى لغات أخرى.

ترجمة بعضها إلى لغات أخرى.

وأخيرا.. فإننى بهذا الحصاد العلمى الذى أقدمه لزملائى، وأبنائى، وبناتى، وإلى المرأة المصرية بصفة خاصة، لأشعر أننى قد قمت بواجب علمى، وطنى كان على أداؤه.

والله ولى التوفيق

سامية حسن الساعاتى

مصر الجديدة ٣٠ مارس ١٩٩٩م

مقدمة الطبعة الثانية

إنه ليسر الكاتب، ويملؤه غبطة، أن يرى كتابه ينتشر في أنحاء البلاد العربية المعنية بالقراءة، وكذلك بين المتخصصين والمهتمين بمجال المرأة في المجتمع، وبهمهم الإطلاع على ما يجرى في هذا الميدان من بحوث ودراسات علمية، ولهذا نفذت الأعداد الهائلة التي كانت مطبوعة منه في زمن قياسي نسبياً.

ولقد جعلني ذلك أتساءل عن السبب في رواج الكتاب في ساحة المعرفة العامة، فعلمت أن موضوع علم اجتماع المرأة، من أهم الموضوعات التي تستحوذ على القارئ العادى والمتخصص وتشد انتباههما، لجاذبيته وتشويقته رغم علميته الشديدة والحقيقة أن هذا الموضوع قد شغلنى منذ فترة طويلة، تربو على العشرين عاماً، كما ذكرت في مقدمة الطبعة الأولى. فقد أجريت بحوثاً مختلفة منذ السبعينيات تضم دور المرأة في الأسرة المصرية، كربة بيت داخل أسرتها وكعاملة داخل أسرتها، وخارجها، ورفية تسهم في التنمية، وكمتعلمة، ومثقفة، وشابة، وموقفها من المجتمع، وموقف المجتمع منها بموروثاته الثقافية، والمعوقات التي قد تتعرض لها، والرواد الذين أسهموا في تحررها، وموقف علم الاجتماع من المرأة بعامة والمرأة المصرية بخاصة.

والجديد فى هذه الطبعة أننى قد أضفت إلى فصول الكتاب ستة فصول جديدة، الأول بعنوان المرأة والتنمية فى مصر، والثانى بعنوان وقاية المرأة من العنف وحقوق الإنسان، والثالث بعنوان المرأة والتنمية والإعلام والرابع بعنوان المرأة والفقر فى مصر، والخامس بعنوان التمييز ضد المرأة، والسادس بعنوان المرأة المصرية فى المثل الشعبى.

وقد أنت فصول الكتاب، بهذا الشكل، متكاملة، مؤلفة، منسجمة الأجزاء منطقية التركيب، فخصصت الفصل الأول لدراسة اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، وتحليل مظاهره وأسبابه، وعرضت فيه لتعريفنا الإجرائى له، والذى يشتمل على أربعة عناصر أساسية هى: عدم الفعالية، والخلو من المعنى، والعزلة، واغربة الذاتية كما تتبعت مظاهر شتى لاغتراب المرأة.

أما الفصل الثانى، فيبحث دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، من خلال دور المرأة فى الجماعات الريفية التقليدية، وعناصر قوتها ومدى اتساق دورها مع الثقافة التقليدية، وكذلك دور المرأة الحضرية فى المجتمع المصرى الحديث، مع عرض تاريخى لقضية تحرير المرأة، ودورها فى بلورة كفاحها وذاتيتها، مقسم إلى حقب تشتمل كل منها على عدة فترات لها خصائصها، وفى نهاية الفصل تتبع لأهم الظواهر الاجتماعية المصاحبة لدور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث.

أما الفصل الثالث، فركزت فيه على دراسة أهم المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة الريفية، وفى هذا الفصل يتبين لنا أن المرأة الريفية تختلف عن المرأة المصرية المثقفة فى مدى وعيها بتلك المعوقات، ومدى تقبلها أو رفضها لها، كما أن هناك عدة مؤشرات هامة تدل على أهمية القيم والعادات، والعوامل الثقافية بعامة فى المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية. ويحتوى هذا الفصل على اقتراحات هامة لزيادة مشاركة المرأة المصرية الريفية فى التنمية.

وفى الفصل الرابع، تناولت دور المثقفات المصريات فى التغيير الاجتماعى من خلال بحث اجتماعى وتاريخى، وأقصد بهن تلك الصفوة من المتعلمات فى مصر، وبخاصة تلك اللاتى تبينن موقفاً ثورياً تجديدياً، من الأفكار والتقاليد السائدة فى مختلف مجالات العلم، والأدب، والفن والسياسة وغيرها

ومن المعروف أن دور المثقفات المصريات، هو الوجه الآخر للعملة، لقضية تحرير المرأة المصرية. وفي نهاية هذا البحث الاجتماعى التاريخى، تحليل لأهم المعوقات التى تواجه المثقفات المصريات.

ويركز الفصل الخامس، على دور المرأة كشابة، وأثره فى المجتمع فيبحث هذا الفصل فى دور الشابات المصريات فى التغير الاجتماعى بين السياقات التاريخى، والواقع الاجتماعى، كما يتعرض للبحوث التى درست الشابة المصرية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.

وفى الفصل السادس، نتناول قضية المرأة والتنمية فى مصر، وللتنمية هنا أساس مادى، وآخر فكري، كما أن لها قطبان الأول اجتماعى، والثانى اقتصادى.

ويقصد بدور المرأة فى التنمية، تلك الجهود والإسهامات التى تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادى، أو الاجتماعى والتى تؤدى إلى إحداث التغير الاجتماعى، وتسهم فى تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعى.

أما الفصل السابع، فيتناول دور المرأة كربة بيت وذلك من خلال عرض تحليلى نقدى لكتاب «سوسيولوجيا العمل المنزلى»، الذى يهتم بنظرة النساء للعمل المنزلى، ونظرتهم لأنفسهن كربات بيوت، ومشاعرن المختلفه نحو العمل المنزلى واتجاهاتهن نحو الأعمال المنزلية المختلفة من طهى وتنظيف... إلخ

وقد اهتمت بدور المرأة كربة بيت على وجه الخصوص، لأنه دور مهم من علم الاجتماع، ومن المجتمع على السواء، وعلى الرغم من أن العينة التى ينصب عليها هذا الكتاب، كانت عينة إنجليزية، لكن وضع الزوجة ربة المنزل فيها، ينطبق فى أساسياته على الزوجات فى مجتمعات صناعية معاصرة.

أما الفصل الثامن، فهو عن أحمد لطفى السيد وتحرير المرأة، وقد اخترت أحمد لطفى السيد بالذات موضوعا لبحثى عن تحرير المرأة، لأن دوره الحقيقى فى تحرير المرأة المصرية غير معروف بشكل عام لأنه يمثل الفترة الثانية من

فترات تحرير المرأة المصرية، التي تمثل استمرار فترة نيابة الرجال، أى دفاع الرجل عن المرأة، وأنه كان ينوب عنها فى عرض قضيتها والتحمس لها. والواقع أن للطفى السيد أثر لا ينكر على حركة المرأة فى مصر، فهو رجل كان يعيش فى المستقبل، ووقف إلى جانب قاسم أمين فى دعوته. وكان يفخر بأن أعظم أعماله هو إدخال البنت إلى الجامعة.

وفى الفصل التاسع بحث فى انحراف المرأة، بعنوان جرائم النساء، وقد استعنت بهذا البحث لأهميته فى لفت النظر إلى جرائم المرأة، بعد كثير من الأهمال، واللامبالاة، على أساس أن صورتنا الثقافية السائدة عن المجرم أنه: ذكر خارج على القانون، وأن البحوث فى علم الاجتماع الجنائى قد وقعت تحت تأثير تلك القوالب الثقافية، كما يتناول هذا الفصل أيضاً الطبيعة المتخفية لجرائم النساء، والأبعاد الحقيقية لإجرامهن.

ولما كان القرن الحادى والعشرون، هو القرن الذى يحتل فيه الجسد إهتماماً كبيراً، وذلك بعد إدراك المدارس الفكرية لمدى تغييره فى العصور الماضية، والدليل على ذلك ظهور جمعيات حقوق الإنسان، واهتمام المنظمات الدولية بأمره، فقد رأت المؤلفة أن يتضمن الفصل العاشر من الكتاب بحثها الذى قدمته فى المؤتمر الدولى بكونينهاجن عن المرأة والجسد فى سبتمبر ١٩٩٧ م. وعماد هذا البحث أن النظرة إلى الجسد ليست مجرد نظرة فردية، بل هى نظرة جمعية تتبناها الثقافة، وتنشرها بين الناس بحيث يكون للمجتمع ككل نظرة موحدة للجسد، بصرف النظر عن اختلاف ظروف الأفراد، كما يركز البحث على تناول المرأة المصرية، فى علاقة جسدها بالمعتقد الشعبى، كما تبدو فى مظاهر دورة الحياة.

وفى الفصل الحادى عشر، ينصب الاهتمام على قضية بالغة الأهمية، وهى وقاية المرأة من العنف، وصلتها بحقوق الإنسان، وتعد هذه القضية من قضايا الساعة الملحة، ويبحث هذا الفصل قضايا العنف ضد المرأة، لا سيما العنف البدنى، مثل الضرب، والتشويه الجسدى «الختان» والاغتصاب، وهو أبشع أشكال العنف، كما يبحث أيضاً فى أساليب وقاية المرأة من هذا العنف، والتحديات التى تواجهها.

أما الفصل الثاني عشر فيتناول قضية القضايا في وضع المرأة المصرية والعربية، ألا وهي قضية الموروث الثقافي وتأثيرها على الواقع المصرى والعربى فيما يخص دور المرأة فى التنمية بعامة، وفى الإعلام على وجه الخصوص. كما أنه يفحص ميكانيزمات تحجيم هذا الدور أو تفعيله فى الواقع المصرى والعربى. وقضية المرأة المصرية بخاصة، والعربية بعامة، جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع العربى كله، فهى ليست قضية تحرر أو مساواة مع الرجل، ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة، والأحوال الشخصية، ولا هى قضية تعليم وعمل، وحقوق معينة، لكنها قضية الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، المستمدة من العادات والتقاليد، والنسق القيمي السائد فى المجتمع.

وفى الفصل الثالث عشر، كان التركيز على ظاهرة نالت اهتماماً ملحوظاً فى الآونة الأخيرة ألا وهى ظاهرة الفقر، حتى لقد أعلن عام ١٩٩٦، عاماً دولياً للقضاء على الفقر. لذلك ينصب الاهتمام فى هذا الفصل على المرأة والفقر فى مصر، بين الواقع والتمكين وينافسه وضع المرأة الفقيرة فى الأسرة، وما يتعلق بتأنيث الفقر، ومحاولات تمكين المرأة الفقيرة من خلق فرص عمل جديدة، بعيدة عن المجالات التقليدية متمثلة فى القطاع العام والحكومة. وهنا يظهر دور المنظمات غير الحكومية.

أما الفصل الرابع عشر فيناقش قضية تعدد العمود الفقرى لقضايا المرأة، ألا وهى قضية التمييز ضد المرأة المصرية خاصة والعربية بعامة. والتمييز ضد المرأة، هو أى نيل من إنسانيتها، أو التمييز ضدها، أو تقييدها، أو استبعادها، أو المساس بحقوقها الشخصية والاجتماعية، والنفسية، والثقافية، والسياسية، والمدنية على أساس النوع (gender). كما يركز هذا الفصل على الموروث الثقافى، ومقومات الثقافة الذكورية، وموقف المرأة منها. وأهمية إبراز القيم الإيجابية فى الموروثات والرموز الثقافية، للإسهام فى تغيير أفكار الناس نحو المرأة، وتغيير نظرة المرأة نفسها إلى ماضيها، وواقعها، وإمكاناتها، والأدوار التى يمكنها القيام بها.

وفى الفصل الخامس عشر، والأخير، فى هذا الكتاب، رأيت أن أقوم بدراسة للمرأة المصرية من خلال الأمثال الشعبية وذلك فى أدوارها المختلفة فتاة، وزوجة وأماً، وحماة... إلخ، ويأتى تفرد هذا الفصل، من كشفه عن الإبداع المتعلق بالأمثال الشعبية الخاصة بالمرأة، ويظهر ذلك فى المثل ونقيضه، وفى اختزال التجربة البشرية فى كلمات، فمن الخطأ كما يقول «مالينفسكى» أن ننظر إلى الأمثال الشعبية على أنها شكل من أشكال الفولكلور، وإنما هى فى الواقع عمل كلامى يدعو إلى الفعل. إن هذه الأمثال إنما هى انعكاسات لحياة الشعب الاجتماعية، ونظرتة لطبيعة العلاقات الانسانية.

وإنتى لأشعر بسعادة غامرة، وأنا أكتب هذه المقدمة للطبعة الثانية من الكتاب، وقد وفقنى الله إلى إضافة ستة فصول تضم قضايا محورية عن المرأة تعد من موضوعات الساعة، وكلها من أبحاثى الحديثة التى قمت بها، وبذلك أصبح كتاب «علم اجتماع المرأة» شاملاً متكاملًا. وبهذا تظل المرأة بعامة، والمرأة المصرية والعربية بخاصة، هى شاغلى، وهمى، وأملى الذى لا يخبو أبداً.

والله ولى التوفيق

د. سامية حسن الساعاتى

مصر الجديدة/ يونيو ٢٠٠٣

الفصل الأول

اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر تحليل اجتماعى لمظاهره وأسبابه (*)

تمهيد:

تتردد كلمة «الاغتراب» كثيرا فى كتابات النقاد الاجتماعيين . وفى أقوالهم حين يعرضون بالشرح والتحليل لمظاهر مثل: الهوة بين الأجيال، أو الحرب والسلام، أو التفكير العقلى والتفكير الغيبي، أو علاقة الحاضر بالماضي، أو الحرية والاستعباد. وكذلك تتردد الكلمة فى معرض النقد الذى يوجه إلى طبيعة العمل وسيره فى المجتمع الرأسمالي، وفى الأجهزة البيروقراطية، وإلى علاقة الحاكم بالمحكوم، والفرد بالمجتمع، وإلى ما يسود علاقات الأفراد فى عصرنا من سطحية ونفعية ولا إنسانية، وإلى عدم إحساس الإنسان الحديث بما فى الحياة من معنى وجدوى.

نستطيع القول إذن، دون مبالغة أو إسراف، أن جانبا كبيرا من حياتنا المعاصرة ومشكلاتها، قد وضع موضع المناقشة على أساس فكرة الاغتراب، ونستطيع بالتالى أن نضيف مصطلح «الاغتراب» إلى غيره من المصطلحات الأساسية، التى نستعين بها فى فهم روح العصر الحاضر.

ولكن على الرغم من أن كلمة «الاغتراب» صارت شائعة مألوفة لدى الكثيرين، فإن معناها لا يزال غير مفهوم، كل لسان يلوكها، وكل قلم يجرى بها، يسدل عليها ستارا من الغموض، وكما قال «هيجل»: «إن ما هو مألوف، أى ما

(*) بحث نشر فى المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد ١٣-٣، المجلد الرابع عشر، ١٩٧٧.

هو معروفٌ، بالاتصال المباشر أو الألفة والعادة، ليس بالضرورة مفهوماً، أى معروفًا معرفة واعية تنطوى على الفهم. فقد يكون القزيب منا، واللصيق بنا، والذي يجرى دائماً على لساننا، بعيداً عن الفهم والإدراك العقلي الواضح^(١). وهنا تحيي مهمة العلم فى التوضيح والتحليل.

والاغتراب بوجه عام، هو البعد عن الأهل والوطن. وقد استعمل اللفظ حديثاً فى العلوم الاجتماعية، فقد استخدم «هيجل» الاغتراب أول مرة سنة ١٨٠٧، بمعنى تاريخي، فرأى أن اغتراب الإنسان اغتراباً تاريخياً، معناه أنه اغتراب ينشأ نتيجة ظروف تاريخية، إذا قضى عليها قضى على الاغتراب^(٢). أما عند «ماركس» الذى استخدم فى كتاباته مفهوم الاغتراب لأول مرة سنة ١٨٨٣، فالاغتراب له دلالة خاصة تلتخص فى أن المرء يمر أحياناً بأوضاع يفقد فيها نفسه، ويصبح غريباً أمام نشاطه وأعماله، ويكاد يفقد إنسانيته كلها. فليس الأمر مجرد خطأ أو نسيان، بل هو فقدان للذات، وذلك حين يتعرض الإنسان لقوى معادية ربما كانت من صنعه، ولكنها تنقلب عليه كالأزمات والحروب. ففي حال الاغتراب يستنكر أعماله، ويفقد شخصيته. وفى ذلك ما قد يدفعه إلى الثورة لكي يستعيد كيانه. فالاغتراب عند «ماركس» دافع من دوافع الثورات.

وللاغتراب فى رأى «ماركس» صور شتى، منها الاغتراب السياسي، وفيه يصبح الفرد، تحت تأثير السلطة الطاغية، مجرد وسيلة ولعبة لقوة خارجة عنه، والاغتراب الاجتماعي، وفيه ينقسم المجتمع إلى طوائف وطبقات وتخضع الأغلبية للأقلية، ولا سبيل للتخلص من ذلك إلا بالثورة. وأخيراً الاغتراب الاقتصادي، وهو عند ماركس الاغتراب الأساسي، وفيه تسود الرأسمالية، وتستولى طبقة خاصة على وسائل الإنتاج جميعها. ولا علاج له إلا بتملك الدولة لهذه الوسائل، ودفع الإنتاج دفعة قوية. وواضح أن فى فكرة الاغتراب هذه أثراً واضحاً للمجدلية الهيجلية^(٣).

(١) نقلاً عن محمود رجب، الاغتراب: دراسة فى أزمة الإنسان، ص ٣.

(٢) نقلاً عن محمود رجب. المصدر نفسه. الصفحة نفسها.

(٣) انظر مادة اغتراب، معجم العلوم الاجتماعية، ص ٥٠، ٥١.

١- اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر، تعريف إجرائي:

يشتمل تعريفنا الإجرائي لمفهوم اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر على أربعة عناصر أساسية هي:

- أ- عدم الفعالية.
- ب- الخلو من المعنى.
- ج- العزلة.
- د- الغربة الذاتية.

وستتناول كل عنصر من هذه العناصر بالشرح والتعليق، ثم نتبع هذا الشرح والتعليق، بتعداد لمظاهر هذا الاغتراب في علم الاجتماع المعاصر، يكون بمثابة تطبيق واقعي لهذا التعريف.

أ- عدم الفعالية:

يشكل عدم الفعالية، أى العجز، أحد أوجه الاغتراب، وهذه الفكرة مستمدة من وجهة نظر «ماركس» عند معالجته لظروف العمال في المجتمع الرأسمالي، وفيها يرى أن العامل غير فعال ولا حول له ولا قوة، وفي مواجهة رأس المال الذى يملك المال، والوسائل، وإعطاء القرارات.

ونلمح في أعمال «فيبر» امتداد الفكرة عدم الفعالية هذه، فيما وراء المجال الصناعى الماركسي، ويظهر ذلك أيضا في ملاحظات كل من «جيرث» و «ميلز» حيث يقولان:

«إن تأكيد ماركس على فكرة «انعزال» العامل الأجير، وانفصاله عن وسائل الإنتاج، تصبح في المنظور الفيبرى مجرد حالة خاصة لاتجاه عالمي، فالجندى الحديث «منفصل» بالدرجة نفسها عن وسائل العنف والقتال، بالمثل كما أن العالم منفصل عن وسائل البحث والتمحيص. والموظف الحكومى منفصل عن وسائل الإدارة^(١).

وفكرة عدم الفعالية كأحد جوانب الاغتراب، نجدها متواترة في علم الاجتماع المعاصر، فهي متمثلة عند «جولدنر» في مؤلفه عن القيادة، وكذلك لدى «رايت ميلز»، وفي كل تحليل للظروف والأوضاع الإنسانية التى تتخذ الاتجاه

(1) H.H. Gerth & C.W. Mills, From Max Weber, P. 50.

الماركسي موجهها لها. وتتفق كل المفهومات المتواترة لعدم الفعالية، كأحد مظاهر الاغتراب، في علم الاجتماع المعاصر، على أنه «توقع الفرد أن سلوكه لا يمكن أن يحدد نتائج أي شيء، وأن رأيه لا وزن له».

ويؤخذ على المفهوم السابق، السائد في الكتابات الحديثة في علم الاجتماع انه لا يضع في الاعتبار، فيما يتضمنه من أفكار، ذلك الإحباط الذي قد يستشعره الفرد كنتيجة للتضارب بين السيطرة التي يتوقعها على الأحداث، وبين درجة السيطرة التي يرغب فيها بالفعل، وبعبارة أخرى يؤخذ على المفهوم السابق تجاهله لقيمة الضبط والسيطرة على الأحداث بالنسبة للفرد:

أما مفهومنا لعدم الفعالية، وهو ما نرى أنه يشكل أحد جوانب الاغتراب الذي تستشعره المرأة اليوم في علم الاجتماع المعاصر، فإنه «يتبلور في عدم القدرة على الضبط الداخلي، مقابل الضبط الخارجي للأحداث»، ونحن في ذلك نقترّب في مفهومنا عما يراه «روتر»^(١) إذ يشير مفهومنا لعدم الفعالية والعجز إلى شعور الفرد بعدم القدرة الذاتية على ضبط الأحداث وتوجيهها، مقابل شعوره بأن مجريات الأحداث تعتمد على ظروف خارجية، مثل الحظ والصدفة، واستغلال الآخرين (الرجال).

ب- الخلو من المعنى:

يمثل هذا البعد، البعد الثاني للاغتراب في نظرتنا، وقد ورد ذكره في أعمال بعض العلماء المعاصرين، ولكنه ظهر بوضوح في معالجة «أدورنو» للتعصب، وفي مؤلف «كانتريل» سيكولوجية الحركات الاجتماعية، كما ظهر فيها مصطلح البحث عن المعنى Search for Meaning^(٢). هذا، ونجد مثل ذلك الوصف لدى

(١) انظر:

W.H. James & I.B. Rotter, "Partial and Hundred Percent Reinforcement under Chance and Skill conditions Journal of Experimental Psychology, 55 (May, 1958), PP. 397-403.

(٢) انظر:

I.W. Adorno et al, The Authoritarian Personality PP. 617-ff.

وانظر أيضا:

H. Cantril, The Psychology of social Movements, 1941.

«كارل مانهايم» في وصفه لتزايد العقلانية الوظيفية. Functional rationality في مقابل أفول وانحسار «العقلانية الواقعية Substantial Rationality

بمعنى أنه كلما تزايدت العقلانية الوظيفية، كان هناك انحسار مواز في القدرة على اتخاذ قرار معقول، في ظرف معين على أساس فهم الفرد لترباط الوقائع^(١). ويعنى مفهوم الخلو من المعنى، كأحد أبعاد الاغتراب في رأينا «عدم شعور الفرد بالقدرة على فهم الظروف التي يجسد نفسه وسطها». وتبعاً لذلك فإنه لا يستطيع التنبؤ بمغبة عمله، لو فصل في أى موضوع، بحسب فهمه وبصيرته.

ج- العزلة:

العزلة هي ثالث العناصر التي رأينا أن الاغتراب - في فهمنا - يحتويها، وقد استخدم هذا الاصطلاح بكثرة في وصف دور المثقفين، حيث أشار الكتاب إلى انفصال المثقفين عن المعايير الثقافية الشعبية.

ونحن نرى أن هذا الاصطلاح يشير إلى أحد جوانب الاغتراب، المتمثلة «في شعور الفرد بالغربة عن مجتمعه، وعن الثقافة التي يحتويها» وهذا الفهم يختلف تماماً عما يتبادر إلى الذهن من أن هذا الاصطلاح قد يعنى نقص التكيف الاجتماعي، أو مدى حرارة أو كثافة علاقات الفرد الاجتماعية.

د- الغربة الذاتية:

يشكل هذا العنصر، رابع عناصر الاغتراب التي تعاني منها المرأة في علم الاجتماع المعاصر، والاغتراب بهذا المعنى، موجود في أجلى صوره في مؤلف «أريك فروم» عن المجتمع السليم حيث قال: «لقد اخترت مفهوم الاغتراب لتحليل الشخصية الاجتماعية المعاصرة. وأعنى بالاغتراب أسلوباً للخبرة، يخبر الإنسان فيها ذاته كمغتربة عنه، بحيث يمكن القول أن الشخص يصبح غريباً عن ذاته^(٢). وبالمثل نجد المعنى نفسه في كتابات «رايت ميلز»^(٣). «وريسمان»^(٤).

(١) انظر:

Karl Mannheim, Man and Society in an age of Reconstruction, P.59

(٢) انظر:

Erich Fromm, The Sane Society, PP.110,120.

(٣) انظر ميلز، المصدر السابق، ص ١٨٤-١٨٨

(٤) ٣ انظر:

David. Riesman, The Lonely Crowd P.49

والغربة الذاتية - فى رأينا - هى «أن يكون الشخص واعيا بالانفصال بين ذاته المثالية، وبين صورته الذاتيه الواقعية»، بمعنى آخر يكون الاغتراب بهذه الصورة هو درجة اعتماد سلوك معين على جزاءات مستقبلية معينة، أى الجزاءات المخفية خارج الفعل نفسه. مثال ذلك العامل الذى يعمل من أجل أجره فقط، والزوجة التى تطهو طعاما كيفما اتفق، لكى تكون، قد قامت بالواجب بصرف النظر عن جودة الطعام أو عدمها. فالاغتراب هنا إذن هو «عدم قدرة الفرد على العثور على جزاء ذاتى نابع منه».

نستطيع فى النهاية أن نتبين ملامح مفهوم اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر الذى يضم أبعادا أربعة أساسية وهى: عدم الفعالية، والخلو من المعنى، والعزلة، والغربة الذاتية. وسنرى على الصفحات التالية مظاهر اغتراب المرأة فى الميدان الأكاديمي الخاص بعلم الاجتماع، وحيث نجد أن المرأة تعاني فيه من اغتراب واضح، يطابق ذلك الاغتراب الذى تستشعره المرأة المتعلمة تعليما عاليا، بخاصة، والمرأة بعامة، فى المجتمع الكبير ككل.

ولعل أحد أسباب اغتراب المرأة فى علم الاجتماع بوجه خاص، هو أن علم الاجتماع، ما هو إلا مرآة المجتمع التى تنعكس فيها كل ظروفه، وأحواله. وتبعا لذلك يتبين لنا أن اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، ما هو إلا الوجه الآخر للعملة لاغترابها فى المجتمع الكبير، على الرغم من صغر حجم الأسرة نسبيا عن ذى قبل، وبالرغم من كثرة التغيرات القانونية والتشريعية، فى صالحها، ومن فرص التعليم والعمل التى زادت، وتحسنت، وانفتحت أمام النساء فى القرن الأخير. لكن الملحوظ أن هناك فرقا واضحا بين الأدوار الاقتصادية والاجتماعية لكل من الرجال والنساء، وهذا الفرق يرجع بالدرجة الأولى إلى الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، والنسق القيمي السائد فى المجتمع.

وتنعكس تلك التفرقة على علم الاجتماع الذى ينحو إلى تبني قيم المجتمع الأكبر. وعلى الرغم من أن الموضوعية التى تمثل مسلمة أساسية من مسلمات المنهج السوسيولوجي، يمكن أن تقلل كثيرا من التحيزات الظاهرة فى مجال علم الاجتماع، إلا أنه يبدو أنها لم تؤثر تأثيرا عميقا فى هذا التحيز القوى ضد المرأة وبالتالي من شعورها بالاغتراب.

وسنحاول في هذا الجزء أن نتقصى أهم مظاهر اغتراب المرأة في ميدان علم الاجتماع، سواء كباحثة أو كموضوع بحث، ثم نتبع ذلك بجزء آخر نحلل فيه أهم أسبابه ودلالاته.

٢- مظاهر اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر: استقصاء منهجي:

يتخذ اغتراب المرأة، في علم الاجتماع المعاصر، مظاهر شتى، وهو يمتد من تصنيف فروع، وميادينه، إلى تحديد مفهوماته، ليتخلل أيضا موضوعاته ومناهج البحث التطبيقي فيها، حتى يشمل بناء أهم نظرياته ونماذج الفكرية.

وقد تبدو موضوعات علم الاجتماع المعاصر وميادينه للوهلة الأولى منطقية، وغير متحيزة ضد المرأة، وأهمها: التدرج الاجتماعي، والنظم السياسية، والدين، والتعليم والانحراف، والاجتماع الصناعي، والعمل، والأسرة والزواج، وهي بلا شك تمثل وصفا لمختلف مجالات الحياة الاجتماعية الإنسانية. ولكننا نطرح ثلاثة أسئلة، يمكن أن نستشف من إجاباتها مدى صحة ذلك.

السؤال الأول:

الى أى مدى يمكن القول بأن خبرات النساء تتمثل أو تظهر حقيقة في دراسة مجالات الحياة هذه ؟

السؤال الثاني:

كيف يعكس هذا التمثيل الدور الفعلي للنساء في الحياة الاجتماعية؟

السؤال الثالث:

هل لتصنيف موضوعات علم الاجتماع، معنى ما، من وجهة نظر النساء أنفسهن في وضعهن الحالي ؟

وتمثل هذه الأسئلة الثلاث محكات مختلفة للنظر والتدبر.

إن وضع المرأة كموضوع في علم الاجتماع، يمكن أن يعطينا انطبعا محرفا عن واقعها الاجتماعي. فالمرأة لا تمثل في علم الاجتماع بتجاربها، وأهميتها الحقيقية بشكل واقعي، ومرد ذلك إلى أن هناك حاجة لأن تتفق صورتها مع الصورة الموجهة ذكريا، والمحددة لها سلفا في علم الاجتماع.

ويعد ذلك التوجيه الذكري - من وجهة نظرنا - هو المسئول الرئيسى عن اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر بعناصره الأربعة التى ذكرناها، وهى عدم الفعالية، والخلو من المعنى، والعزلة، والغربة الذاتية.

ان ذلك التوجيه الذكري، الذى يظهر بجلاء ووضوح، فى تحديد موضوعات علم الاجتماع، إنما يقلل من شأن المرأة، ويفرد لها منذ البداية مكانا جانبيا، ويجعلها دائما موضوعا هامشيا ثانويا. ويتضح ذلك على سبيل المثال، فى أن الشغل الشاغل لعدد من السوسيولوجيين كان يتبلور فى الاهتمام بالآثر التماسكى للنظم التى تمارس القوة من خلالها، مثل القانون والأنساق السياسية... إلخ، والملاحظ أن هذه الميادين، ميادين صراع ذكرية، فى حين ظلت المرأة دائما، وتاريخيا، بعيدة عن هذه المجالات، اللهم إلا فى بعض الحالات النادرة، وبشكل عرضى فى الغالب. ويمكن أن يقال فى هذا الصدد، أن علم الاجتماع إنما يدرس الواقع الاجتماعى، لكننا إذا تدبرنا قليلا، لا تضح لنا أن هذا التحيز ضد المرأة لا يمكن ارجاعه برمته إلى التفرقة النظامية ضد الإناث فحسب، بل إنه يرجع إلى خطة تتضمن قيما معينة.

وكدليل على رأينا سنطبق إجراء نقديا على بعض الميادين الأساسية فى علم الاجتماع المعاصر، وهى ميادين: الانحراف، والتدرج الطبقي، والقوة، والأسرة، والزواج، والصناعة، والعمل، ويعتمد هذا الإجراء على مؤشرين هامين:

أولهما: الرؤية السوسيولوجية للمرأة فى هذا الميدان.

ثانيهما: وجودها الاجتماعى الحقيقى والفعلى فى مجال الحياة الاجتماعية.

والمفروض أن تعكس الرؤية الاجتماعية للمرأة فى كل ميدان من ميادين علم الاجتماع المعاصر، وجودها الحقيقى ودورها الفعلى فى مجال الحياة الاجتماعية أمام عدم التطابق بين المؤشرين، فيكون دليلا على فشل علم الاجتماع فى أخذ واقع حياة المرأة وخبراتها الحقيقية فى الاعتبار. كما يعد ذلك تناقضا بين وجود المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، وبين وجودها الاجتماعى الحقيقى، يمكن أن يتسبب فى استشعار المرأة بالاغتراب، كما يمكن أن يوحى بإعادة تصنيف

موضوعات علم الاجتماع، وميادينه بحيث تمثل كلا المنظورين، الذكري والأنثوي على السواء.

أما بالنسبة لميدان الانحراف، فنجد أنه ليس هناك، إلا اليسير جدا، من الدراسات السيوسولوجية الإمبريقية التي تناولت انحراف الإناث، كما نلاحظ أن معظم هذه الدراسات القليلة تركز على الجرائم الجنسية للإناث فقط. وقد تتضمن نظريات الانحراف بعض الإشارات العابرة إلى الإناث، ولكن الشائع أن يوضع تفسير السلوك الأنثوي، تحت مظلة التفسيرات التي تنطبق على السلوك الذكري، وحتى إذا كانت هناك محاولة للكشف عن الفروق بين السلوك الانحرافي لكل من الذكر والأنثي، فإننا نجد أن التفسير ينحصر في تلك الفكرة الساذجة القائلة بأن الأدوار الجنسية للنوعين متميزة بالضرورة.

وربما كان السبب في قلة تمثيل المرأة في علم اجتماع الانحراف، أنه مازال يضع التركيز كله على السلوك الإجرامي، ولما كان عدد الإناث اللاتي يرتكبن جرائم أقل بكثير من عدد الذكور كان هذا سببا قويا بدويا في وجود التحيز ضد الإناث.

ومما لاشك فيه أن النساء أقل انحرافا من الرجال، وذلك تبعا لمحكات مختلفة مثل أحصاءات الجريمة، ومعدلات الانتحار، والتشرد، لكن القانون والتشريع يعدان مسئولين عن بعض الانخفاض في انحراف النساء. فهناك بعض الجرائم التي لا يمكن أن تتهم فيها النساء، مثل جرائم الجنسية المثلية، وجرائم الاغتصاب. كما أن المحاكم تعامل النساء بكثير من اللين والترفق، هذا بالإضافة إلى أن نسبة من جرائم النساء تظل غير مكتشفة لأن البوليس أكثر رفقا في معاملتها. لكن ذلك كله لا يمنع حقيقة أن النساء أكثر امتثالا من الرجال.

والأهم من كل العوامل السابقة في عدم تمثيل المرأة تمثيلا صادقا في ميدان الانحراف هو أن الثقافة والأفكار الشائعة فيها عن السلوك الأنثوي تلعب دورا لا يبارى في إخفاء انحراف النساء. ومن العجيب أن هذا الميل قد انتقل أيضا إلى السيوسولوجيين، الذين تمثل قيمهم انعكاسا لقيم المجتمع الأكبر، لذلك أصبحت تلك الدراسات تمثل ظاهرة الإخفاء هذه بالنسبة لانحراف الإناث. فأصبحت

دراساتهم لا تمثل مرآة للواقع الاجتماعي الذي يعيشونه، وذلك أن الوجود الاجتماعي للمرأة في ميدان الانحراف كما تدلل عليه الإحصاءات أعظم بكثير من وجودها السوسيولوجي فيه.

نخلص من ذلك، الى أن التوجيه الذكري، لميدان الانحراف في علم الاجتماع هو المسئول عن اعاقه دراسة بعض نماذج السلوك النحرف لدى الاناث مثل انحراف المراهقات.

أما بالنسبة للميدان الثاني، فهو ميدان التدرج الاجتماعي، وفي هذا الميدان نلمح داخل نظرية التدرج الاجتماعي، وتطبيقاتها في البحوث الاجتماعية، عدة افتراضات حول دور المرأة، تسهم في إخفائها عن مسرح الرؤية السوسيولوجية، واغترابها، رغم وجودها الاجتماعي الذي لا شك فيه، وتؤدي هذه الافتراضات إلى سلسلة من الفروض المرتبطة، وهي فروض يمكن اختبارها من الناحية النظرية، لكن ليس معنى ذلك صدقها عمليا، من الناحية الإمبريقية، ومن أهم هذه الفروض:

- ١- الأسرة هي وحدة التدرج الاجتماعي.
 - ٢- المركز الاجتماعي للأسرة يتحدد بمركز الرجل فيها.
 - ٣- في حالات نادرة فقط لا يتحدد مركز المرأة بمركز الرجل الذي ترتبط به سواء بالزواج، أو عن طريق أسرة المولد (الأسرة الأنسالية).
- ويمكن أن نوجه ثلاثة اعتراضات على فروض نظرية التدرج الاجتماعي الأنفة الذكر. فالفرض الأول لا يمكن تعميمه، حيث إن هناك أفرادا كثيرين لا يعيشون في أسر، أما بالنسبة للفرض الثاني فهو لا يصدق إلا على أساس افتراض وجود وحدة أسرية من الرجل والمرأة وطفل أو أطفال، يكون فيها الرجل هو الكاسب الوحيد. لكن ذلك لا ينطبق على كل الأحوال، فهناك كثير من الأسر ترأسها امرأة، ولا يكون فيها رجل على الإطلاق (في حالة وفاة الرجل أو طلاق الأم)، أو قد تكون الأم هي الكاسبة الأساسية والرجل لا عمل له أو عمله ثانوي، لذلك فهناك عدد كبير من الناس لا ينطبق على أسلوب حياتهم ذلك القول الفصل

بأن الأسرة هي وحدة التدرج الاجتماعي . أما الفرض الثالث فنعترض عليه بأن المرأة لا يتحدد مركزها بمركز زوجها، بصرف النظر عن مسألة الثروة فإن المرأة المتزوجة لها مصادر ذاتية وشخصية من التعليم والتدريب الوظيفي، كما أن كثيرا من المتزوجات يعملن أثناء زواجهن ويحصلن على دخل، وعلى مكانة من هذا المصدر .

وهكذا نرى أن نظرية التدرج الاجتماعي التي تنظر إلى المرأة من خلال وجودها الأسري، وتربط بين مركز الرجل كرأس الأسرة، وبين المكافأة الاجتماعية والاقتصادية التي تحصل عليها المرأة، تفشل في إبراز دورها الحقيقي، ويخفق السوسيولوجيون في هذا المجال في الإجابة عن أسئلة هامة مثل : إلى أى مدى تؤثر ربة البيت في تحديد مكانة الأسرة من خلال استهلاكها ؟ أو من خلال أدائها للأعمال المنزلية ؟ وهل ينعكس تمسك المرأة بمثل نمطية معينة في ملابسها، ومظهرها، على تقدير الناس للمكانة الاجتماعية لأسرتها ؟ وإلى أى مدى يمكن أن تحدد المرأة سلوك زوجها ومكانته الوظيفية ؟

وكيف يمكن أن تتأثر المكانة الاجتماعية للأسرة بوظيفة كل من الزوج والزوجة في عمل بأجر؟

لكن الشغرات الأنفة الذكر في نظرية التدرج الاجتماعي قد لفتت انظار أنصار تحرير المرأة إلى الأخذ في الاعتبار بالفروق بين الجنسين في الدور، والمكانة والموارد داخل الأسرة وخارجها . كما جعلت أنصار تحرير المرأة، وبخاصة من الماركسيين يركزون الضوء على مشكلة أساسية، وهي مكان المرأة في النسق الطبقي .

أما فيما يتعلق بميدان القوة، وهو بالضرورة مرتبط بميدان التدرج، فنجد فيه شواهد تدل على أن المرأة قد أغمطت حقها في هذا المجال أيضا، فإن معظم التراث السوسيولوجي يظهر المرأة على أنها لا حول لها ولا قوة من خلال قيامها بأدوار الزوجة والأم، وربة البيت، مع أننا لو تعمقنا قليلا لرأينا أن هناك منافذ للقوة والتأثير في قيامها بهذه الأدوار . فلما كانت المرأة هي المنشئة الأساسية للأطفال، فإن لها قدرة هائلة كي تؤثر في نماذج شخصياتهم وسلوكهم . بل لقد

أظهرت الأبحاث أن حدوث المرض بين أعضاء الأسرة مرتبط بالعواطف الداخلية فيها، وكنتيجة منطقية لذلك، فإن مركز المرأة المحورى والأساسى فى هذه الرابطة يوضح كيف يمكن أن المرأة تؤثر ليس فقط فى صحة افرادها بل أيضا فى مرضهم^(١).

وللنساء قوة كريات بيوت، وكزوجات، وأمهات، وأعضاء فى المجتمع، والقوة بمعناها السوسولوجى هى درجة السيطرة التى يمارسها شخص أو مجموعة من الأشخاص على أفعال الآخرين. ولكن معظم الدراسات السوسولوجية للقوة تراها من منظور تقليدى موجه توجيهها ذكريا، وتركز على تحليل النظم الرسمية كالدولة، والحكومة. . إلخ. بمعنى آخر يمكن القول بأن معظم الدراسات السوسولوجية قد ركزت على دراسة شكل واحد، أو نوع واحد من أنواع القوة هى القوة الرسمية، لكنها أهملت إلى حد كبير القوة غير الرسمية. وهذا النوع من القوة يظهر فى الأماكن الخاصة، كالمنازل أكثر مما يظهر فى الأماكن العامة كدور الحكومة. ومن هذا المنظور يفرق «بيتر وورسلى Peter Worsley بين نوعين من السياسة، النوع الأول: ويختص بممارسة الإجبار فى أية علاقة، أما النوع الثانى وهو أضيق مجالا من الأول، فيقتصر على ما يتعلق بالحكومة والدولة والحزب السياسى. . إلخ^(٢).

وتبين دراسة «لكاتز ولازارسفيدل» أن للمرأة دورا جوهريا فى تشكيل القرارات اليومية المتعلقة بنماذج الاستهلاك، والموضات، والشئون العامة، وحضور العروض السينمائية فى المجتمع الأوربى والأمريكى، كما وجد أن التأثير الأثوى كان فى قمته فيما يتعلق بقرارات الاستهلاك، لكنه كان فى أقل درجاته فيما يتعلق بالشئون العامة.

(١) انظر:

Ann Oakley "The Family, Marriage and Its Relationship to Illness" in D. Tuckett (ed) The Sociology of Medicine.

(٢)

Development P. Worsley "The Distribution of Power in Industrial Society in the of Industrial Societies. Sociological, Review mono graph. No. 8, University of Keele (1964) P.17.

وإذا كانت المرأة لم تجد مكانا خاصا فى علم الاجتماع بعامة، فإن وجودها يتأكد بالضرورة فى ملاذ واحد وهو الأسرة. ومن الملاحظ أن القطاع الأكبر من البحوث والدراسات السوسولوجية المتعلقة بالمرأة تركز على أدوارها كزوجة وأم وربة بيت.

إن الموضوعات الأساسية فى علم الاجتماع الأسرى يمكن حصرها فى السعادة الزوجية، وتقسيم العمل، ونماذجه بين الزوج والزوجة ودور الزوجين فى الأسرة وجمع المرأة بين العمل والزواج. وانعكاسات ذلك على علاقات الزوج - الزوجة، والأم - الطفل. كما تتناول تلك الموضوعات العلاقات الجوانية بين الأسرة النووية، وبين النسق القرابى الأكثر اتساعا. وظاهرة الزوجة الحبيسة أو الأسيرة *The captive wife*، ويقصد بها موقف المرأة المنعزلة اجتماعيا التى لديها أطفال صغار. وعادة ما تدرس هذه الموضوعات فى سياقها التاريخى فيهتم السوسولوجيون فى هذا الصدد بالتغيرات التى حدثت فى نماذج الحياة الأسرية وعلاقتها بالتصنيع والتحضر.

وهناك اتفاق عام فى الرأى بين السوسولوجيين على أنه بالمقارنة بما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر، فإن علاقة الزواج الحديث تتميز أنها أكثر سعادة، وأكثر اتجاها نحو المساواة، وأكثر أهمية، كما أنها أكثر معاناة لكثير من الضغوط والتوترات، بيد أن هناك نزاعا بين السوسولوجيين فى هذا الميدان الخاص بالأسرة، حول ما إذا كانت الأسر النووية فى هذه الأيام منعزلة أم لا عن الدائرة القرابية الأكثر اتساعا. ويبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن الأمهات الصغيرات يعانين من العزلة والوحدة أكثر مما كانت تعانیه مثيلاتهن فى القرن التاسع عشر. ولكننا نتساءل: أين النساء من ذلك كله؟ إنهن للوهلة الأولى يظهرن على أنهن يحتلن مكانا مرموقا ومركزيا على مسرح الأسرة، ولكن بأية صورة؟ لعلنا نلاحظ أن اصطلاح الدور قد أصبح اصطلاحا محببا، وكثيرا ما يستخدمه السوسولوجيون فى بحوثهم ودراساتهم عن الزواج والأسرة، لكنه فى معظم الأحيان يختزل عند دراسة المرأة إلى الدور الأنثوى فقط.

وقد ساهم المنظور التحليلي النفسى فى ذلك إسهاما فعالا، فقد أدى إلى إيجاد تعريف ضمنى للمرأة وهو الزوجة والأم، واستبعاد أى ميدان آخر لنشاطها الحياتي.

هذا بالإضافة إلى مسألة هامة لابد أن تؤخذ فى الحسبان وهي أننا نلاحظ فى علم الاجتماع الأسرى توجيهها دائما نحو مشكلة اجتماعية معينة تظهر بجلاء فى عدد هائل من البحوث والدراسات عن المرأة العاملة. وقد أدى هذا التركيز على مشكلة المرأة العاملة إلى التضخيم من آثار عمل المرأة خارج المنزل ونتائجه على تربية الأبناء حتى أنهم أصبحوا يدرسون الآن، أثر اشتغال المرأة خارج المنزل على صحة أبنائها، واحتمال وجود ارتباط بين اشتغال المرأة وبين كفاية وجبات طفل ما قبل المدرسة، كما تثار أيضا مشكلة حدوث اضطراب فى نموذج خدمة المرأة المنزلية لزوجها الذى يعمل خارج المنزل، وتمثل ذلك أصدق تمثيل دراسة رائدة فى مجال علم الاجتماع الأسرى نشرت سنة ١٩٦٢ وفيها تقول «جيفكوت» Jephcott القائمة بالدراسة عن الزوجات العاملات «ينظر الكثيرون إلى عمل المرأة على أنه تحد للمجتمع، لأنه يخرج على النماذج الأصلية الراسخة للحياة الأسرية، وعلى القيم والمعتقدات التى تساندتها...».

والغريب أنه ليست هناك تقريبا واحدة من تلك الدراسات الخاصة بالأسرة يمكننا أن نطلق عليها أنها مركزة حول المرأة Woman-Focused فكلها تقريبا تدرس انعكاسات عمل المرأة بمحاسنه أو بمضاره على آخرين فى الأسرة. لكنها نادرا ما تدرس انعكاسات هذا العمل على المرأة ذاتها. ولذلك فإننا نلمح كثيرا اصطلاح صراع الأدوار لكنه لا يعنى إلا نادرا ما نعيه بالتركز حول المرأة.

ولا يتضمن أى من الانتقادات السابقة أدنى تلميح بأن الزواج والأسرة ليسا مهمين فى حياة المرأة اليوم. ولكنها تؤكد أن تلك المجالات مازالت فى حاجة إلى توجيه ونقد.

والحقيقة أننا لا نكون مغالين إذا قلنا أنه فى مجال علم الاجتماع الأسرى بالذات نجد أن المنظور السوسيولوجى للمرأة فيه يفوق بكثير وجودها الاجتماعي، وهناك دليل على ذلك، هو أن هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع الخاص

بالزواج والأسرة يحظى بمكانة منخفضة إذا ما قورن بميادين علم الاجتماع الأخرى. ويرجع السبب في انخفاض مكانة هذا الميدان إلى انخفاض مكانة موضوعه الأساسي وهو المرأة. هذا بالإضافة إلى وجود اتجاهات شائعة بين السوسيولوجيين في النظر إلى المرأة - كموضوع أكاديمي - نظرة معينة تسهم أيضا في انخفاض أهميتها والتقليل من شأنها.

وهناك انتقاد أخير، وهو أن السوسيولوجيين في هذا المجال لا يشغلون أنفسهم كثيرا بالبحث عن تصنيفات أدق في ميدان علم الاجتماع الأسرى تكون أكثر قدرة على فهم المرأة من منظورها الأنثوي. فهناك على سبيل المثال اصطلاح المنزلية Domesticity (أو الاستدجان) الذي يستخدم بمعنى فضفاض، والذي يمكن تجزئته إلى عدد من المفهومات الأكثر دقة، قبل أن نرجو أن نصنع الكثير من فهم أوجه الشبه والخلاف بين النساء فيما يختص بهذا البعد الهام. وهناك أيضا كثير من المفهومات تختفى تحت بطاقة كتب عليها الأسرة والزواج. وهي مفهومات تتعلق بميادين مختلفة مثل الجنس والأنسال، والتنشئة الاجتماعية للطفل.

أما الميدان الخامس والأخير الذي نرى فيه مظاهر جليلة وواضحة، لاغتراب المرأة في علم الاجتماع فهو ميدان الصناعة والعمل، لأنه الميدان الذي يتمثل فيه التناقض الواضح بين دورهن الفعلي الذي يقمن به في البناء الوظيفي، وبين درجة تمثيلهن في هذا المجال.

ويلاحظ أن معظم الدراسات التي تدور حول العمل ذات توجيه ذكوري وهناك ندرة ملحوظة في دراسات علم اجتماع العمل حول الأعمال، والمهن التقليدية، التي تركزت فيها المرأة العاملة، وأهمها صناعات الغذاء، وصناعة الملابس، والصناعات الصغيرة، والأعمال الكتابية، والتدريس، والتمريض، والعمل المنزلي. وهناك ميل إلى دراسة عمل المرأة على أنه انحراف عن المعيار بمعنى أنه إذا سئلت المرأة: لماذا تعملين؟، فإن السؤال المناظر له بالنسبة للرجل هو: لماذا لا تعمل؟

وتعزى قلة تمثيل المرأة في هذا المجال أيضا إلى أن معظم الباحثين في علم اجتماع العمل، والاجتماع الصناعي، ينتقون عينات أبحاثهم من الرجال ويخفون

ذلك تحت عناوين يفهم منها أنها تصف العمل بوجه عام دون التحيز إلى جنس معين، مثل: الصحة العقلية للعامل الصناعي، والدافع إلى العمل،... إلخ.

ولما كان مركز المرأة في هذا المجال من مجالات علم الاجتماع مركزاً ثانوياً فإنه يترتب على ذلك عدم وجود معلومات امبيريقية كافية لتحديد الأهمية النسبية للمرأة حسب خبراتها في هذا المكان. ومن الجدير بالذكر أن البحوث التقليدية في علم اجتماع العمل تذهب إلى أن النساء يعملن في الأعمال التي تتطلب مهارة أقل، والتي تتميز بالتكرار، كما تتميز بقدر أقل من الحرية (مقارنة بأعمال الرجال) فالعمل بالنسبة للمرأة ليس له أهمية رئيسية أو مركزية، أو معنى كبير إذا ما قورن بقيمته بالنسبة للرجل، ذلك لأن دورها الأكثر أهمية هو دور الزوجة والأم^(١).

والحقيقة أنه ربما كانت هناك بعض الفروق النوعية في الاتجاهات نحو العمل المأجور، لكن هذه الفروق لا يمثلها أصدق تمثيل ترديد ذلك القول المأثور الذي يبعث على الضجر، وهو أن العمل الأساسي للمرأة هو عملها في الأسرة. فهناك دراسة موضوعية رائدة، أجراها كل من «وايلد وهيل» Wild and Hill تهدم ذلك القول من أساسه. فقد درس هذان الباحثان علاقة تغير العمل بالرضا أو عدم الرضا عن العمل بين النساء في صناعة الإلكترونيات، فوجدا أن فكرة قدرة المرأة على تحمل العمل الرتيب الممل والمتكرر هو جزء من الفولكلور الصناعي، وحيث كانت نسبة تغير العمل بالنسبة للإناث لا تختلف عن مثيلتها عند الذكور، وحيث كان تغيير العمل عند الجنسين تعبيراً عن الفشل في الحصول على الرضا المستمد من عمل ما.

وتمدنا هذه الرحلة الاستكشافية في مجالات خمسة من ميادين علم الاجتماع ببعض الأمثلة الحية على وجود توجيه ذكرى في هذا العلم يظهر بطرق عديدة، كما تدلنا على كثير من أبعاد اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر، الأمر الذي يجعلنا نفكر في منظور أثوى يكون أكثر إفادة.

(١) انظر على سبيل المثال:

R Blauner, Alienation and Freedom, University of Chicago Press. (1964), P.81.

وهناك مجالات أخرى فى علم الاجتماع المعاصر، يظهر فيها التحيز الذكرى قويا واضحا أيضا مثل مجال مناهج البحث، ومجال النظرية فى علم الاجتماع ويظهر ذلك التحيز الذكرى بوضوح لدى «جيسى برنارد» Jessie Bernard الذى يعكس القوالب التقليدية الجامدة فى التفكير حين يفرق بين نوعين من الإجراءات فى مجال مناهج البحث فى علم الاجتماع قائلا «إن طرق البحث الأنثوية مثل الملاحظة بالمشاركة، والاستبارات العميقة القائمة على عينة صغيرة، والتركيز على المتغيرات الكيفية أكثر من الكمية» تتمتع بقدر أكاديمى وقبول أقل من نظيراتها الذكرية^(١).

ومن الواضح أن هذه المجالات المتحيزة، من مجالات علم الاجتماع تحتاج إلى تعديل وإعادة تقويم، ذلك أنها تفصح عن تحيز ذكرى واضح مما يؤدى إلى تضخيم شعور المرأة بالاغتراب فى علم الاجتماع المعاصر^(٢).

٣- أسباب اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر:

عالجنا فى الجزء السابق مظاهر مختلفة لاغتراب المرأة فى علم الاجتماع كما تبنت فى ميادينه المختلفة، وفى هذا الجزء نحاول تقصى الأسباب التى نراها مسئولة عن ذلك الاغتراب بأوجهه المختلفة، وأهم تلك الأسباب فى رأينا تتبلور فى الثلاثة الآتية: طبيعة أصول علم الاجتماع، وجنس المشتغلين به، وأيديولوجية الأدوار النوعية. وسنعالج بالتفصيل هذه الأسباب كل على حدة.

أولا: الرواد الأوائل، وطبيعة أصول علم الاجتماع:

يمثل القرن التاسع عشر فى الثقافة الأوربية الأمريكية إحدى الفترات التاريخية التى كانت تعاني فيها المرأة أشد حالات القهر والظلم والاضطهاد، فمن

(١)

J. Bernard, "My Four Revolutions, An Autobiographical History of the A.S.A. American Journal of Sociology (1973) 78, PP.773-910.

(٢) انظر فى ذلك:

H.M., Hughes (ed) The Status of Women in Sociology, 1968-1972. Amer. Soci. Assoc. 1973.

الناحية النظامية كانت النساء مجروحات من معظم الحريات الفردية، والحقوق، والمسؤوليات، أما من الناحية الايديولوجية، فلم يكن أكثر من ملك منقول، أو عبيد، أو حلى تجميلية (ويتوقف هذا أو ذاك على وضعهن الطبقي). وقد واكبت هذه الفترة أيضا المرحلة التي وضعت فيها دعائم علم الاجتماع. لذلك فإن من يطلق عليهم آباء علم الاجتماع المؤسسون، أو رواده الأوائل، إنما عاشوا وكتبوا ما كتبوا في ظل عصر يتميز بالتحيز الشديد ضد الإناث.

ومن بين خمسة من هؤلاء الآباء المؤسسين أو الرواد الأوائل وهم: كونت، وماركس، وسينسر، ودور كايم، وفيير - نجد أننا نستطيع أن نقول أن اثنين منهم فقط وهم «ماركس» (١٨١٨ - ١٨٨٣)، و«فيير» (١٨٦٤ - ١٩٢٠) قد كانت لهما آراء يمكن أن نطلق عليها أنها آراء تحررية عن المرأة، فقد قدم ماركس تحليلا للزواج على أنه عبودية أنثوية Female domestic slavery على الرغم من أنه كان في الواقع شخصا أقرب إلى الدفاع عن الرومانسية^(١). أما «فيير» فقد ناقش فكرة مساواة الجنسين داخل نظام الزواج^(٢).

وبالنسبة لـ Auguste Comte (١٧٩٨-١٨٥٧) فقد كان متحيزا ضد المرأة بشكل عقائدي، وقد ظهرت فلسفته عن المرأة بوضوح شديد في يوتوبيته، الخطة الوضعية للإصلاح الاجتماعي Positivist scheme of social reconstruction، فكل طبقة اجتماعية ما عدا النساء كانت توضع على مقياس تدريجي من الأهمية، والتخصص الوظيفي. أما النساء فكانت عليهن مسؤولية الأخلاقيات المنزلية Domestic Morality وكان تأثيرهن الأخلاقي يدعم بقاعدة الزواج المونوجامي الذي لا تنقسم عراه. وأخيرا تبلور اتجاهه الفكري في اعتقاده

(١)

H. Draper, "Marx, Engels and Women's Liberation Female Liberation" (1971),

(٢)

A. Mitzman, The Iron Cage. A Historical Interpretation of Max Weber. New York Knopf (1970) P.279.

بالنقص الخلقى والتكويني للمرأة التي اعتقد كونت أن نضجها قد توقف عند مرحلة(*) الطفولة (١).

أما «هربرت سبنسر» (١٨٢٠-١٩٠٣) Herbert Spencer فقد رفض أن يكون الزواج نظاما غير متكافئ، ونادى بأن المرأة ينبغي أن تكون لها حقوق مساوية تمكنها من منافسة الرجال. ولكنه في كتاباته الأخيرة، نقض هذا الرأي، وأعلن أنه «إذا فهمت المرأة كل ما يحتويه العالم المنزلي لما رضيت عنه بديلا» (٢).

أما المنظور الذي كان ينظر به دوركايم (١٨٥٨-١٩١٧) إلى المرأة فقد حدده المذهب البيولوجي، وكان يرى أن المرأة تنتمي بطبيعتها إلى الأسرة، وقد كان تحليله لبناء الأسرة النووية الحديثة مبنيا على وجهة نظر ذكورية. فقد كان يرى أنه من الضروري أن ينغمس الرجل في عمله من خلال تكوين جماعات وظيفية أو مهنية لأن استغراقه في الأسرة وانهماكه فيها لا يحدها بأساس أخلاقي سليم لكي يمكنها أن تبقى وتستمر، فلا بد أن يصبح الرجال تدريجيا مرتبطين كل الارتباط بمهنتهم ووظائفهم بدلا من الاهتمام بواجباتهم المنزلية. وفي الوقت نفسه تستمر الأسرة، وهي مملكة المرأة في كونها مركز التربية الأخلاقية والأمان العاطفي (٣). وقد كان دور كايم يطبق هذه العقيدة في حياته الخاصة.

والحقيقة أن الأعمال والمنجزات العقلية العظيمة لهؤلاء الرواد الأوائل قد ارتكزت بطريقة شخصية على أساس من الاضطهاد المنزلي للمرأة. وربما كان زواج فيبر هو الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة؛ فقد كانت «ماريان فيبر» Marianne Weber نصيرة للمرأة، وكاتبة تدافع عن حقوقها. أما «هربرت سبنسر» فلم يكن

(*) يمكن الاعتراض على ذلك بأن كونت لم يكن سليم القوى العقلية تماما، عندما صنع هذا التدرج، وعلى أية حال فإن موقفه تجاه المرأة فيه متسق مع موقفه إزاءها كما عبر عنه في مواضع أخرى من كتاباته المؤلفة.

(١)

Quoted by J. and H. Schwendinger "Sociology, Founding Fathers : Sexists to a man", Journal of Marriage and the Family (1971),3, P.784.

(٢) انظر المرجع رقم ٢ في الصفحة السابقة.

(3) Quoted in S. Lukes, Emile Durkheim : His Life and Work, London, Allen Lane (1973) P.185.

متزوجا. وبالنسبة لكونت فقد قيل أن زوجته التي اختارها لم تكن أكثر من وسيلة سريعة لإرضاء نزعاته الجنسية الفجة^(١). أما جيني Jenny زوجة ماركس فهي تمثل ذلك النموذج الأزلى من الزوجات الذى كان وسيظل دائما، فقد كرست نفسها، ووهبت حياتها لزوجها ماركس، زوجة وشريكة وصديقة ومعينة. وقد كان زواجهما سعيدا فقد أحببت زوجها وأعجبت به ووثقت فيه، وكانت تحت سيطرته سواء من الناحية الفكرية، أو العاطفية. وقد اعتمد عليها دون تردد فى وقت الشدة والمحنة. وظل ماركس طوال حياته فخورا بزوجته. وبجمالها، وأصلها، وذكاها، وفى سنه الأخيرة أبدت شجاعة ملحوظة حين كانا يعانيان من الفقر المدقع جعلتها تنجح فى الحفاظ على أسرتها، وبيتها، مما كان له أثر فعال فى أن يمكن زوجها ماركس من مواصلة عمله وإنتاجه^(٢).

أما زواج دوركايم فلم يمكن أن يكون اسعد مما كان عليه، سواء من الناحية الشخصية، أو من حيث تهيئة فرص العمل له، فقد كان مثله المنزلى الأعلى الموجود فى كتاباته (وحيث كانت الأسرة أحب موضوعات البحث والمحاضرة إلى نفسه)، متمثلا فى حياته الأسرية المنزلية. فقد هيأت له زوجته كل ما يكفل له الجوع العائلى الهادف الذى كان يعتبره أهم ضمان للحياة والأخلاق. كما حملت عنه كل الأعباء الثقيلة، والمادية.

ولعل هذه الملاحظات ترسم صورة للأدوار المنعزلة التى كان يمارسها كل من ماركس ودوركايم فى علاقتهما الزوجية. أما من حيث السعادة الزوجية التى خلفها كل منهما فهو ما يمكن أن تناقشه فى سهولة. فقد عانت جيني ماركس فى أوقات من البؤس والشدة. أما دوركايم فقد كان رجلا متزمتا، وكان له نظام صارم، كما كان يرفض التحدث إلى أفراد أسرته إلا أثناء تناول الوجبات.

والملاحظ أن التحيز المنزلى ضد المرأة، لا يبيح التحيز فى الأمور العامة على الرغم من أن أحدهما قد يكون دليلا على الآخر لكن أهمية ذلك تتضخم لتعنى

(1) H. Becker and H.E. Barnes Social Thought From Lore to Science. Washington, Harren Press 1952 P.570.

(2) I. Berlin, Karl Marx : His Life and Environment Oxford University Press. (1939) PP.78-79.

الكثير عندما تؤثر فى تخطيط اهتمامات وميول وطرق تحليل فرع أكاديمى جديد من فروع المعرفة. لقد أرسى الرواد الأوائل دعائم عدد من التقاليد كانت مسئولة عن تشكيل مكانة المرأة فى علم الاجتماع. وتضمن ذلك اختزال بيولوجى Biological reductionism للأدوار النوعية للجنسين بحيث تنتمى المرأة إلى الأسرة فقط. وليس إلى أى مجال آخر إلا بصعوبة. كما تضمن تحليلاً وظيفياً للأسرة وصلاتها ببقية المجتمع.

هذا بالإضافة إلى أن المدرسة الأمريكية فى علم الاجتماع كانت هى الأخرى متحيزة ضد المرأة، وهذه نتيجة طبيعية، ذلك أنها تسلمت المشعل من الرواد الأوائل، وتأثرت بهم. لذا نجد أن «لسترورد» Lesterward، وتوماس W.I. Thomas قد تأثرت أفكارهما بكونت وسبنسر ثم طوراهما بعقيدتهما البيولوجية، وأفكارهما الاجتماعية عن مركز المرأة. وقد كانت هذه الأفكار هى المسئولة عن وجود ذلك الاضطهاد النوعي، والعنصري، والطبقي الذى ظهر فى أمريكا مع أوائل هذا القرن، فى فلسفة تنادى بحرية العلاقات الاجتماعية، وتوجيهها نحو المنفعة القصوى^(١).

ثانياً: علم الاجتماع مهنة رجال:

يلاحظ «رايت ميلز» فى مقالته النقدية «الأيديولوجيا التخصصية للأمراض الاجتماعية» أنه إذا لقى أعضاء مهنة أكاديمية معينة تدعيماً وتعزيزاً من سياق سوسيولوجى آخر، وكانت خلفياتهم، ومهنتهم متماثلة تقريباً، فإن هناك ميلاً كبيراً لديهم لكى يتحدوا نحو تحقيق هدف مشترك معين، وهذا ينطبق على مؤسسى علم الاجتماع منذ البداية وعلى خصائص المتخصصين فيه والعاملين فى مجاله بعد ذلك، رغم أن «رايت ميلز» لم يكن يقصد بهذا الكلام أن يطبقه على موقف السوسيولوجيين من علم الاجتماع والمتخصصين فيه فيما يتعلق بمسألة الفروق بين الجنسين، والتحيز لجنس دون الآخر.

والمشاهد الآن، ومن واقع تقارير أمريكية وإنجليزية أن مكانة المرأة فى علم الاجتماع حتى الآن مكانة مهزوزة لا تحسد عليها، ففى ٨٥٪ من أقسام الاجتماع

(١) انظر شويندجر، المصدر السابق، المكان نفسه.

توجد امرأة واحدة. وتفصح البيانات والتقارير عن وجود تحيز تدريجي واضح ضد الاناث. فهناك ٥٪ من الاساتذة من الاناث، بينما يرتفع ذلك الى نسبة ١٦٪ من الاساتذة المساعدين، ٣٠٪ من المدرسات من الاناث. كما توضح تلك التقارير التمثيل المنخفض للمرأة فى المطبوعات السوسيولوجية وفى مراكز التحرير المختلفة للمجلات العلمية العالمية. وهذه الحقائق تتمشى مع رسالة التحيز ضد المرأة فى علم الاجتماع والتي يتسلمها الخلف من السلف فى علم الاجتماع المعاصر^(١).

ثالثاً: أيديولوجية التفرقة بين الذكورة والأنوثة:

تعنى كلمة الأيديولوجية فى هذا المقال، مجموعة من الأفكار والمعتقدات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً، التى تميز مجموعة أو جماعة أو قوماً بعينهم. ومن الغريب أن التقارير حول مكانة المرأة فى علم الاجتماع الأمريكى قد أثبتت أن كثيراً من علماء الاجتماع الأكفاء قد هجروا المواقف الإمبريقية، واعتمدوا على الأساطير الفلكورية والمعتقدات الخاطئة الجامدة، ومنها التحيز ضد المرأة فى علم الاجتماع. وهذه الأيديولوجية تدعم للأسف البناء التقليدى لعلم الاجتماع كما تفعل ببناء الحياة الاجتماعية. فالافتراضات الضمنية حول ما تفعله المرأة، وما يجب أن تفعله تكون معظم موضوعات علم الاجتماع، وقد رأينا كيف أدى التقليل من شأن أنماط القوة الأنثوية فى الأسرة ووصفها بأنها عارضة وتافهة إلى أن يتجه علم الاجتماع السياسى اتجاهاً وحيداً فى فحص الشكل الرسمى فقط من أنساق السيطرة والقهر.

خاتمة:

يتضح من بحثنا عن اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، بجوانبه الأربعة التى بيناها، وشرحنا أهم أبعادها، أن المرأة تعاني فى علم الاجتماع من اغتراب يتبلور فى شعورها بعدم الفعالية، ويخلو ما تقوم به من سلوك من معنى، كما أنها تستشعر العزلة والغربة الذاتية، وهذا يصدق على المرأة فى علم الاجتماع بوجه عام سواء كباحثة أو كموضوع بحث.

(١) انظر هيوز، المصدر السابق، الصفحات نفسها.

وانظر أيضاً:

Tessa Blackstone, and Oliver Fulton, Sex-discrimination.

وقد لاحظنا أن هذا الاغتراب قد ظهر واضحا جليا في ميادين مختلفة كثيرة من علم الاجتماع كميدان الانحراف وميدان العمل، وميدان القوة وميدان الزواج والأسرة، وميدان التدرج الاجتماعي، والطبقات... إلخ. كما لاحظنا أن مرد هذا الاغتراب هو التوجيه الذكوري بمعنى التركيز على أنشطة الذكور، واهتمامهم في مجتمع مستمايز من حيث الذكورة والأنوثة، حيث يتناقض فيه الوضع الاجتماعي للرجل، إلى حد كبير مع الوضع الاجتماعي للمرأة، وحيث يخلع النسق القيمي السائد في المجتمعات الصناعية الحديثة على الأدوار الذكرية أهمية وقدرًا أعظم مما يفعله بالنسبة للأدوار الأنثوية.

وفي استقصائنا لأسباب اغتراب المرأة، ولخذاً ذلك التوجيه الذكوري في علم الاجتماع، توصلنا إلى اختزالها في ثلاثة أسباب أساسية، هي طبيعة أصول علم الاجتماع، وجنس المشتغلين به، وأيديولوجية الأدوار النوعية.

ونتهي بحثنا هذا بفرض، مؤداه أن وضع المرأة المعاصر كموضوع وكباحثة في علم الاجتماع، لا يعطينا صورة صادقة لدور المرأة، وأهميتها، وحجم تجاربها، بل إنه يقلل من شأنها، ويفرد لها منذ البداية مكانا جانبيا، ويجعلها غالبا موضوعا هامشيا وثانويا، ويخلق تناقضا بين وجودها الاجتماعي الحقيقي، ووجودها السوسيولوجي من خلال علم الاجتماع.

ونحن نرى أن التصنيف الحالي لموضوعات علم الاجتماع لا يعنى الكثير من وجهة نظر النساء في وضعهن الحالي، لأن هذه الموضوعات تحتاج إلى تعديل، وإعادة تقويم، ينهض على أساس الرجوع إلى المرأة نفسها، لتصبح موضوعات علم الاجتماع ممثلة حقيقية وواقعية لكل من المنظورين الذكوري والأنثوي على السواء.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية،

- ١- دكتور محمود رجب، الاغتراب: دراسة فى أزمة الإنسان القاهرة، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٤.
- ٢- معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة دكتور إبراهيم بيومى مذكور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

ثانياً: مراجع أجنبية،

- 1- Adorno T.W. et al ., The Authoritarian Personality , New Yourk, Harper 1950 .
- 2- Becker , H., and Barnes H.E., 'Social Thought from Lore to science. Washington , Harren Press ; 1952.
- 3- Berlin I., Karl Marx : His Life and Environment . Oxford University Press, 1939 .
- 4- Bernard , J., "My Four Revolutions", An Autobiographical History of the Amer. Soc. Assoc., American Jounrnal of Sociology, 1943 .
- 5- Blauner , R., Alienation and Freedom , Chicago , University of Chicago Press , 1964 .
- 6- Cantril , Hadley , The Psychology of Social Movements , N.Y. Wiley , 1941 .
- 7-Draper H. "Marx , Engels and Women's Liberation " Female Liberation (1971) .
- 8- Fromm Erich , The Sane Society. N.Y. Rinehart , 1955 .
- 9- Gerth H.H. & Mills C.W., From Max Weber , Essayes in Sociology , N.Y. Oxford 1946 .

- 10-Hughes, H.M., (ed) The Status of Women in Sociology
1968-1972. Amer . Soci. assoc . 1973 .
- 11-James W.H., & Rotter J.B., " Partial and One hundred percent
Reinforcement under Chance and Skill Conditions' Journal of
Experimental Psychology 55. (May 1958) .
- 12-Lukes, S., Emile Durkheim : His Life and Work., London, Allen
Lane , 1973 .
- 13- Mannheim Karl , Man and Society in an Age of
Reconstruction, N.Y., Harcourt , Brace, 1940 .
- 14-Mitzman A., The Iron Cage : A Historical Interpretation of Max
Weber. New York , Knopf ; 1970 .
- 15-Oakley , Ann , " The Family , Marriage , and Its Relationship to
Illness " in D. Tuckett (ed) The Sociology of Medicine , London
, Tavistock . 1973 .
- 16-Riesman, The Lonely Crowd , New Haven , Yale University
Press, 1950 .
- 17-Schwendinger J.H., " Sociology Founding Fathers : Sexists to a
Man , Journal of Marriage and the Family (1971).
- 18- Will R. & Hill A.B., Women in the Factory : A Study of Job
Satisfaction and Labour Turnover London , Institute of Personal
Management , 1970 .
- 19- Worsley P., " The Distribution of power in Industrial Society , in
the Development of Industrial Societies" Sociological Review
Monograph . No . 8. University of Keele (1964) .

* * *

الفصل الثانى

دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث(*)

تمهيد:

ليس من السهل تناول دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، لأن التنمية الاجتماعية التى بدأت فيه منذ أواخر القرن التاسع عشر، وسارت فى خطوات وثيدة أحيانا، وسريعة أحيانا أخرى، لم تحدث فى كل جنباته بدرجة واحدة، ولا بإيقاع واحد. ويكفى ما نلاحظه من تباين ظاهر واختلاف واضح فى أسلوب الحياة الاجتماعية بين المناطق الريفية من جهة، وبين المناطق الحضرية من جهة أخرى. فتقافة الجماعات الريفية تتناقض إلى حد كبير مع الثقافة السائدة فى المجتمعات الحضرية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن المجتمعات الحضرية فى مصر أى المدن الكبيرة وعلى رأسها القاهرة والإسكندرية، سنرى فى داخلها ثلاثة أنواع من الثقافة وفق المناطق المختلفة فى المدينة. فهناك مناطق مغلقة تسود فيها ثقافة ريفية تكاد تكون خالصة، وعلى النقيض منها، هناك مناطق مفتوحة تسود فيها ثقافة حضرية. وهناك مناطق ثالثة بين بين تسود فيها ثقافة ريفية - حضرية، أى تجمع فى كثير من القيم والمعتقدات، والعادات، والتقاليد التى تسود فى الريف، وبين كثير أيضا من العناصر المادية التى تكون جزءا بارزا من الثقافة الحضرية.

وعند تناول أى نظام اجتماعى فى مصر فى العصر الحديث. لابد أن يضع الباحث فى اعتباره الاختلافات الكبيرة التى أشرنا إليها آنفا بين الريف والحضر من

(*) بحث نشر فى المحلة الاجتماعية القومية المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثانى عشر، العدد الثانى والثالث سبتمبر، ١٩٧٥.

جهة وبين المناطق المختلفة في المدن الكبيرة من جهة أخرى، فعلى هذا الأساس فقط تكون نظرة الباحث عميقة مستوعبة ويكون تحليله دقيقاً وشاملاً.

وترى الكاتبة بادئ ذي بدء، أن تحدد تحليلها لدور المرأة في المجتمع المصري الحديث، فتناوله من منظورين أحدهما ريفي تقليدي يسير في تنمية بطيئة أشد البطء والآخر حضري حديث، يسير في تنمية سريعة أحياناً، وطفرية أحياناً أخرى.

دور المرأة في الجماعات الريفية التقليدية(*)

المرأة في الجماعات الريفية التقليدية، كثيرة الذرية، تحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة. وهي بالإضافة إلى ذلك ذات دور بارز في اقتصاديات الأسرة، فهي عاملة، ومشرفة ومديرة ومسئولة عن جعل البيت في حالة مستديمة وثابتة من الاكتفاء الذاتي لا ينقصه شيء من المثونة والمطالب التي تحتاجها الأسرة على مر فصول السنة.

والأسرة في هذا الإطار الاجتماعي التقليدي معمل بدائي، تجري فيه صناعة الأغذية وفي مقدمتها الخبز، وصناعة الملابس التي يحتاجها أفراد الأسرة، وبخاصة الإناث وتنظيف وغسل الملابس، وعمل مواد زينة النساء والقيام بعمليات تجميل المتزوجات منهن، ومن هن على أهبة الزواج من الفتيات. هذا فضلاً عن تربية الدواجن، وبعض الحيوان للإفادة من نتاجها، ولحومها، وصنع مبيستخرجات الألبان، وهذه كلها أعمال تضطلع المرأة بها، وفق ما تمليه التقاليد. وإذا ارتأى رب الأسرة أن يمارس في بيته صناعة من الصناعات التي تعد من اختصاص الرجال أساساً، فإن زوجته وبناته كن، في حالات كثيرة، يساعدنه في العمليات السهلة التي يستطعن القيام بها. لأنه لم يتصور في هذا الإطار الاجتماعي المبسط للحياة، أن تقبع المرأة في بيتها دون عمل أو حركة، وبذلك تعرض نفسها لمفاسد التعطل التي سرعان ما توقعها في حبال الشيطان.

فالمرأة في أية مرحلة من مراحل حياتها، التي تستطيع فيها العمل بأي شكل، وعلى أية صورة خادمة البيت سواء كان ذلك في بيت أبيها، أم بيت زوجها. وحتى

(*) الجماعات الريفية هنا ترجمة لمصطلح Rural Communities

فى حالة ترملمها، أو طلاقها أو انفصالها عن زوجها لفترة من الوقت، فإنها تعود إلى بيت أبىها لتخدم فى مهما كانت سنها، ومهما كان عدد أطفالها. فهى تربى وتنشئ، متشربة بهذه القيم والأفكار. وهى تكبر فتجد أمها وأخوتها وقربانها الكىبرات على هذا الحال فتألف ذلك وتعود عليه شىئا فشىئا، حتى إنه لىصبح طبعها ثانية لها. فهى تزوج لتخدم زوجها وبيتها. وتعب الأمثال الشعبية، فى الثقافة الريفية، عن أهمية المهارة فى الخدمة المنزلية بالنسبة للمرأة، فىقولون «لقة الرجل مقمرة ما تأكلها إلا المشمرة»، فىقولون «بنت فلان، نار وشرار»، «وقلبها حامى» أى أنها سريعة فى العمل.

وتأتى بعد المهارة فى قائمة الصفات المرغوب فيها فى المرأة الريفية، الأخلاق الفاضلة مثل الطاعة، والهدوء، والوداعة. وهذه الصفات الثلاث الأخيرة ذات قيمة عالية لدى الرجل، وبالنسبة لتقييم المرأة الريفية، وهذا أمر منطقى جدا، لأنه منسجم كل الانسجام مع الأوضاع، والنظم التى تسيطر على طريقة الحياة وأسلوب المعاملات فى الريف.

ومن الصفات ذات الوزن الكىبر أيضا فى نظر الريفين أن تكون المرأة صغيرة السن. ويعلل الريفيون تمسكهم بهذه القيمة بالنسبة للمرأة حين يفكرون فى اختيارها زوجة، بأن ذلك يسهل السيطرة عليها ويجعلها أسلس قيادا لزوجها مما لو كانت كبرى.

ويجد الرجل القروى الأمان والأطمئنان فى التمسك بالعصبية، وهو لا يجب أن يفخر بأصله وحسبه فقط، بل يجب أن يفخر أيضا بأصل من يصاهره وبحسبه ومكانته الاجتماعية، ولذلك تفضل الخطيبة فى الريف، إذا كان لها «رجالة بارزون مرموقون».

ومن العوامل المهمة أيضا، فى اختيار المرأة الريفية كزوجة، وما تملكه أو ما سوف ترثه، من أرض، أو عقار، وحلى، حتى تستطيع أن تساعد زوجها فى حياته المعيشية، فالملاحظ فى الريف أن ما تملكه الزوجة يستطيع الزوج أن يتصرف فيه، وتعتبر الزوجة نفسها وما تملكه ملكا لزوجها.

أما خصوبة الخطيئة، واستعدادها للإثجاب، فهو أمل كل رجل يعيش في الثقافة الريفية، هذا إلى جانب جمال الفتاة، وإن كانت هذه الصفة لا تتمتع بمركز الصدارة مثل الصفات السابقة.

التحليل الاجتماعي لدور المرأة في الثقافة التقليدية الريفية:

إذا ما وضعنا دور المرأة في الثقافة الريفية التقليدية. تحت الفحص الاجتماعي العلمي بهدف تحليله وتحديد أهم مظاهره وأبعاده، لابد لنا بادئ ذي بدء من تحديد مفهومي الذكورة والأنوثة في تلك الثقافة.

فالذكورة في الثقافة التقليدية تعني القوة، والسطوة، والسيطرة والسيادة. أما الأنوثة فتعني الضعف، والخضوع، والطاعة والاستسلام لسيطرة الرجل.

إن «الدور المعياري» للمرأة في التصور التقليدي لها، هو - كما رأينا - دور التابعة الضعيفة المقهورة المسحوقة، أمام دور الرجل المسيطر القادر، السيد.

إن المرأة تعمل من أجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل وتفضل إذا كان لها «رجالة» بارزون أي أنها تدور دائماً في فلك «رجولي».

وإذا ما حللنا علاقات القوة^(١) بين الرجل^(٢) والمرأة في الثقافة الريفية التقليدية لوجدنا أن المرأة الريفية ضعيفة بوجه عام، فهي «مكسورة الجناح» على حد قولهم، تابعة لا حول ولا قوة لها مقابل الرجل الذي تعطيه تلك الثقافة السيطرة والحرية، فهو السيد ذو السيطرة القوية، وهو كل شيء في حياة المرأة، وحياتها بدون الرجل لا قيمة لها لأنها لا تكتسب قيمتها الاجتماعية إلا من خلاله، ولا يقيّمها الناس إلا بعلاقتها به، وتقول الأمثال في ذلك «ضل راجل ولا ضل حيط» و«اللى يقول لمراته يا هانم يقابلوها ع السلالم» أي أن المرأة الريفية تكتسب قدراً كبيراً من القوة بانتسابها إلى الرجل.

(١) تقصد الكاتبة بالقوة حنصيلة جمع مجموعة من الصفات تعني السيطرة، والسيادة، والتعبير عن الرأي ونفاذ الكلمة وهي باختصار القدرة الظاهرة أو الكامنة لدى كل من الطرفين للتأثير على سلوك الآخر.

(٢) علاقات القوة: اصطلاح وضعته الكاتبة ليعبر عن من يسيطر ومن يخضع ومن يتخذ القرار ومن ينفذ القرار، ومن له الكلمة النافذة، والكلمة الأخيرة ومن تكون له القيادة والرئاسة.

ورغم تسليمنا بأن المرأة الريفية ضعيفة بوجه عام، إلا أننا نلاحظ أنها تملك عناصر قوة محدودة وكامنة، تظهر بوضوح عندما تخطب، وتتزوج وترتبط بالرجل. ولهذا ينشأ عن الموقف العام لدور المرأة في الثقافة التقليدية موقفان متناقضان. الأول موقف أهل الزوج الذين يريدون أن تظل ابنتهم مستضعفة مهما كانت تملك من عناصر قوة مستجلبية أى أنهم يشجعون أن تبقى المرأة ضعيفة.

الثاني: موقف أهل الزوجة، الذين يشجعون ابنتهم على أن تظهر عناصر قوتها الكامنة ونسبها، حفاظا على كيانها لدى زوجها، وكيان أسرته الجديدة.

وعناصر القوة المحدودة، لدى الزوجة الريفية تتلخص في:

١- جاه أهلها أى عصيتهم.

٢- ممتلكاتها مالا وعقارا.

٣- ذريتها وبخاصة الذكور.

ويلاحظ أن عناصر قوة المرأة في الثقافة الريفية التقليدية، يشوبها كثير من عدم الوضوح وعدم التحديد، لأن تلك الصورة التي استخلصناها، والمتعلقة بعناصر قوتها الكامنة والمحدودة، إنما تنطبق فقط على تلك الطبقة الريفية المتميزة بما تملك سواء من ناحية الذكور، أو من ناحية الإناث. أما بالنسبة للسواد الأعظم من أهل الريف وهم الطبقة الفقيرة الكادحة، فإن صورة القوة عندهم مختلفة، لأن علاقات القوة بينهم مختلفة أيضا، فالمرأة في هذه الطبقة أكثر كدحا من الرجل، وبالتالي فهي أقل مكانة من الرجل، فبينما وقت الرجل في الريف، في هذه الطبقة الكادحة، يوزع بين عمالة قصيرة متكررة وبطالة طويلة متكررة أيضا، فإن المرأة على العكس منه لا تنعم بالراحة قط، إذ إن وقتها مشغول بشتى الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، وتربية الدواجن والأغنام، هذا فضلا عن مساعدتها لزوجها في الفلاحة في كثير من الأحيان.

وفي هذا الإطار من الحياة الكادحة تزيد وطأة استعباد الرجل للمرأة، وتنكمش قوتها النسبية حيث تتبلور فقط في كونها منجبة ونافعة للرجل في بيته، إلا أن هوة القوة^(١) التي تفصل بين قوة الرجال الكادحين وقوة النساء الكادحات

(١) هوة القوة: اصطلاح وضعته الكاتبة ليعبر عما يلاحظ من تفاوت بين الرجل والمرأة من حيث المركز، والمكانة، والتأثير.

تكون أكثر اتساعا منها بين قوة الرجال المالكين، وقوة النساء المالكات فى الطبقة الميسورة المستريحة فى الريف.

اتساق دور المرأة فى الثقافة التقليدية ومطابقتها^(١) .

من الأهمية بمكان، ونحن نحلل دور المرأة فى الثقافة التقليدية فى المجتمع المصرى الحديث تحليلا اجتماعيا وثقافيا. أن نعرف أن الدور المعيارى لها كأم، وزوجة، وأم، أى الدور الذى يتوقعه منها المجتمع ويتنظر منها القيام به، يتفق اتفاقا كبيرا، إن لم يكن يتطابق مع دورها الفعلي، أى ما تقوم به فعلا وتؤديه، ولهذا لا تجد المرأة الريفية فى الثقافة المصرية التقليدية، فى نفسها أى صراع بين المتوقع والمتحقق ولا تستشعر فى أدائها لدورها أدنى مشاعر الاغتراب.

إن الرجل كامل الإرادة والسيطرة، وإن المرأة أدنى منه، وأقل فى إرادتها، وقدرتها وأن حياتها تعتمد عليه، وأنه سيدها، وما هى إلا خادمة له.

وعلى هذا النحو من التدريب والتعويد، وغرس الأفكار، تنشأ الفتاة، وقد تشربت تشربا وتمثلت تمثلا الإيمان بقيمة الطاعة، وبذلك لا تشعر بأى لون من التأفف، ولا بأى نوع من الغضاضة، من سيادة زوجها عليها، ومن طاعتها له ولأهله، بل إن الغالبية العظمى من النساء أنفسهن يكرهن سلوك المرأة القوية الشخصية التى تكثر من الاعتراض والمناقشة، ويصفنها بأنها «مناقرة» وإذا انقاد لها زوجها، فإن ذلك يقلل من قيمته، إذ يعد هذا الانقياد للزوجة «منقصة» لأنه يتقص من رجولته ومكابته، ومنزلته بين الرجال. ولذلك كثيرا ما يتهمون عليه بعبارات مؤلمة، كقولهم «دا راجل ختنى ونى» أو «دا راجل مالوش قيمة» راكباه مراته^(٢). بل يكفيننا فى النهاية لنعرف قيمة الوعى بمركز الرجل وسيطرته وسيادته فى الثقافة الريفية إذا ما قورن بمركز المرأة الأدنى فى كل ذلك، أن نعرف أن أسوأ اهانة توجه لرجل فى ظل الثقافة الريفية التقليدية وصفه بأنه «امرأة».

ونستخلص من كل تلك الملاحظات، أن أساليب المعيشة فى الثقافة الريفية التقليدية هى التى تحدد نماذج السلوك والقيم المتصلة بها، وهى لا ترضى عن المرأة

(١) اتساق الدور ومطابقتها: Role Congruency اصطلاح يطلق للدلالة على ذلك الموقف الذى يدرك فيه الفاعل كشغل لمركز أن توقعاته هى نفس توقعات المجموعة بالنسبة له. (الكاتبة).

(٢) أنظر: فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، ص ٢٥٨.

إلا إذا كانت مطيعة لزوجها، وتحت سيادته، ومنقادة إليه، كما لا ترضى عن الرجل إلا إذا كان مسيطرا على زوجته، وسيدا لها.

المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، نظرة عامة

إذا حاولنا أن نلقى مزيدا من الضوء على ما حدث من تغير على دور المرأة المصرية، ومكانتها ومركزها فى العصر الحديث، لابد أن نحدد - ابتداء - المدى الزمنى لمفهوم كلمة «العصر الحديث»، وقد قصرناه على السنوات التى مرت منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن. وقد رأينا أن خير وسيلة لإيضاح عملية التفسير الشامل الذى حدث بالنسبة للمرأة المصرية فى هذه السنوات الطويلة، أن نقسمها من حيث مكوناتها إلى حقب تمكنا من تتبع إيقاع التغير ومساره، وأبرز المسئولات عنه، والمؤثرات فيه. ولما كانت قضية المرأة ترتبط إلى درجة كبيرة بالتغير الجذرى فى النظام الاقتصادى من حيث تشجيع النساء فى شتى المجالات، وفى نطاق واسع فإنه لابد من القول بادئ ذى بدء أن نمو الصناعة فى مصر لم يأخذ شكل ثورة صناعية أو انقلاب صناعى كذلك الذى حدث فى إنجلترا مثلا، فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإنما كان بالتدريج البطيء أحيانا والسريع نسبيا أحيانا أخرى كما حدث فى الخمسينيات والستينيات من سنوات ثورة ٢٣ يوليو. وعلى الرغم من ذلك فإن النمو الصناعى فى مصر وبخاصة فى إطار سياسة التصنيع التى أخذت بها الدولة بعد سنوات قليلة من بدء الثورة سنة ١٩٥٢، كانت له كثير من الآثار المماثلة - لتلك التى ظهرت فى كثير من الدول الأوروبية التى حدث فيها الانقلاب الصناعى، وذلك الانقلاب الذى نجم عنه أهم ظاهرة اجتماعية فى العصر الحديث وهى ظاهرة خروج المرأة وبخاصة الأم إلى العمل، لأن عملها خارج بيتها لم يعفها من أداء دورها الرئيسى فى الأسرة، بل أنه أضاف إلى هذا الدور دورا هاما، هو دور التكسب من العمل، الذى كان من قبل وقفا على الذكور وحدهم دون الإناث. وقد واكب هذه الظاهرة ظاهرة أخرى أشد أثرا فى تطوير قضية تحرير المرأة، تلك هى تعليمها فى مختلف مراحل التعليم وتحورها الفكرى بالتدريج.

ولقد كانت هذه الظواهر الثلاث وهي تعلمها وتحريرها واشتغالها هي المسئولة عما صار يعرف «بالانقلاب النسوي»، الذى امتاز به القرن العشرون، والذى ظهرت آثاره واضحة للعيان فى كل مكان. وما لاشك فيه أن تعليم المرأة فى جميع مراحل التعليم بما فى ذلك مرحلة التعليم العالى فى المعاهد والجامعات، هو الذى دفع عجلة التغيير النسوى فى مصر دفعة قوية؛ ذلك لأنه أوجد عند المرأة وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها، ودورها فى المجتمع بعامه، وفى الأسرة بخاصة.

وقد ترتب على تحرير المرأة، تخلصها تدريجيا وبدرجات متفاوتة من سيطرة الرجل وسلطان التقاليد، والحرمان السياسى الذى كان مفروضا عليها، كما ترتب عليه أيضا تشغيلها فى مختلف المهن المتخصصة، سواء ما كان منها صناعيا بكل أشكاله وتفنيناته، أو زراعيًا بمختلف صوره، أو تربويًا، أو طبيا، أو تشريعيًا، أو تنفيذيًا، أو قضائيًا، أو غير ذلك من المهن التى كان يعتقد أنها وقف على الرجل وحده.

وقد كان ذلك فى الوقت نفسه مصاحبًا لظاهرة الحد من الفروق الطبقيّة، لأن التعليم أتيح أول ما أتيح لبنات الطبقات المتوسطة ثم الراقية. وما أن انتشر تعليم الفتيات بين هاتين الطبقتين حتى انتشرت من بعد ذلك ظاهرة اشتغالهن بشتى المهن خارج بيوتهن.

ونجم عن ذلك أن الفجوة التى كانت تفصلهن عن فتيات الطبقة الدنيا العائلات، أخذت تضيق شيئًا فشيئًا على مر السنين. وذلك للتفاعل الاجتماعى الحادث فى المجتمع الجديد، الذى دفع بكل من الطبقة الدنيا من جهة والطبقتين العليا والوسطى من جهة أخرى، إلى التقارب إلى درجة كبيرة فى مستوى وسيط هو مستوى الطبقة العاملة أى الطبقة الدنيا المتطلعة الواعية؛ ذلك لأنه لا يمكن إنكار أن التقدم الاجتماعى والاقتصادى الحديث فى كل المجتمعات المتقدمة، قد أدخل على الطبقة الوسطى والطبقة العليا، مظاهر معينة، كانت لحقب كثيرة تعد من خصائص الطبقة العاملة أى الطبقة الدنيا وحدها، ومن بين هذه الخصائص اشتغال نساء الطبقة الوسطى بالوظائف الكاسبة، أى التى تدر دخلا منتظما ذا قيمة يعتمد عليه، وذلك نتيجة ضعف ثم تلاشى ظاهرة توريث المرأة دخلا ثابتا من أرض زراعية، أو عقار، أو استثمار مال معين. وهى ظاهرة كانت شائعة إن لم

تكن عامة، بين أسر الطبقتين العليا والوسطى^(١). وهكذا حل محل ظاهرة تأمين مستقبل المرأة على هذا النحو تعليمها، في مختلف مراحل التعليم وتوظيفها، وقد أصبح هذا النظام الجديد من الأنظمة الشائعة في النسق الاجتماعي الشامل في المجتمع المصري الحديث.

أما تحرير المرأة الذي تمثل في مساواتها بالرجل فيما يتعلق بممارسة حق الانتخاب فقد كان ثمرة تعليمها وخروجها للعمل واشتغالها بشتى الوظائف.

وما يلفت النظر أن ما حدث من تغير نتيجة خروج المرأة المصرية المتعلمة المتخصصة الواعية من بيتها للعمل في مختلف ميادين الإنتاج والخدمات يشبه ما حدث للمرأة في المجتمع الغربي الحديث، ولكن مع تفاوت في الدرجة والشدة.

وفيما يلي عرض تاريخي لقضية تحرير المرأة، ودورها في بلورة كفاحها وذاتيتها. ولكي يكون هذا العرض واضحا، قسمناه إلى حقب يشتمل كل منها على عدة فترات لكل منها خصائصها من حيث ما بذل فيها من كفاح في سبيل قضية تحرير المرأة المصرية، وآثار ذلك في تطويرها ودفع عجلة مسيرتها لتحقيق أهدافها.

الحقبة الأولى: (١٨٧٠ - ١٩١٨)

تقع هذه الحقبة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وربما تعد فجر الدعوة لتحرير المرأة المصرية، وفتح ملف جديد لقضيتها في العصر الحديث، ولقد قسمناها تبعا لنوع الجهود التي بذلت فيها إلى فترتين، الأولى فترة نيابة الرجال، والثانية فترة استمرار نيابة الرجال، مع ظهور أول بادرة نسائية.

الفترة الأولى (١٨٧٠ - ١٩٠٥) نيابة الرجال:

يمكن تحديد هذه الفترة بأنها الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وقد كان دور المرأة المصرية فيها دورا سلبيا، أما الرجال وهم الممثلون في شخصيات رفاة رافع الطهطاوي^(٢) ومحمد عبده^(٣) فكانوا أول من دفعوا لواء تحرير المرأة؛ ولذلك

(١) انظر: حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) ولد سنة ١٨٠١ م وتوفي سنة ١٨٧٧ م.

(٣) ولد سنة ١٨٤٩ م وتوفي سنة ١٩٠٥ م.

أطلقنا على هذه الفترة السلبية، أو فترة نيابة الرجال للمدافعة عن حقوق النساء في مصر.

وكانت صورة المرأة في هذه الفترة، هي صورة الأم التي تهتم بشئون البيت، ورعاية الزوج والأطفال، كما كانت سيدة المنزل المحجبة التي يعولها زوجها، ويتكفل بمطالبها، ويجنبها الخروج، ولو لشراء لوازمها الشخصية، أمل كل فتاة ومثلها الأعلى، ويكفى أنه كان من أرفع آيات التكريم للمرأة أن يشار إليها حينئذ بأنها «السيدة المصونة والجوهرية المكنونة». وفي إطار هذه التقاليد والقيم، كان الجهل، والأمية والحجاب والتوارى عن أنشطة المجتمع، حال الأغلبية العظمى من النساء والفتيات.

أما من أتاحت لهن فرص الذهاب إلى المدارس، فكان أقلية، كانت أغليبيتهن من بنات الطبقة المحدودة الدخل، اللاتي أقبلن على التعليم الحكومي الموجود حينئذ والذي انحصر في عدد محدود من المدارس الأولية والابتدائية، ومدارس إعداد المعلمات، والمرضات بغية تعلم مهنة شريفة تساعدن على كسب العيش. ولذلك كانت أولى الوظائف التي عملت فيها المرأة المصرية هي مهنة التوليد والتمريض ثم مهنة التدريس.

وكانت الأسر التي تقدر العلم وتنتمي للطبقتين الوسطى والثرية، قليلة العدد. وكانت تتخرج من تعليم بناتها في مدارس الحكومة، التي ارتبطت بالإعداد للعمل، وكسب العيش. ولذلك فضلت تعليمهن، إما في المنازل على أيدي مدرسات خصوصيات أجنبيات، أو في مدارس الجاليات والإرساليات الأجنبية، التي أنشئ منها عدد قليل في بعض مدن القطر الرئيسية. وكانت هذه المدارس تعنى بنشر الثقافة الأجنبية الخاصة كما كانت تهتم بتعليم الفتاة المواد السنوية تمشياً مع القيم السائدة حينئذ، والتي كانت تؤكد إعداد البنت لتكون أما، وسيدة بيت نافعة.

غير أن هذه الأوضاع، وتلك القيم المحافظة التي كانت تستحسن الحجاب، وتستعجن الخروج للعلم، والعمل، لم تظل طويلاً على ثبوتها، بل أخذت تتزعزع من جذورها بفضل ما كان يتردد في جو المجتمع من صدى للصيحات المتكررة،

التي كان قد أطلقها رواد الفكر المتحرر، ودعاة التجديد والإصلاح، وفي مقدمتهم رفاعة رافع الطهطاوي، الذي عبر عن آرائه التحررية في كتابيه (تخليص الإبريز في تلخيص باريز)، و (المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين)، ونادى في كتابه الأول برفع سن الزواج إلى خمس وعشرين سنة حتى يمكن للمرأة أن تتعلم^(١) ونادى في كتابه «المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين» بوجوب تعليم الفتاة، وبين عدم تعارض هذا التعليم مع التشريعات الإسلامية^(٢) وقال في هذا الصدد «ينبغي صرف الهممة في تعليم البنات والصبيان معا، لحسن معايشة الأزواج، فتتعلم البنات القراءة، والكتابة والحساب ونحو ذلك فإن هذا مما يزيدهن أدبا وعقلا، ويجعلهن بالمعارف أهلا، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأي، فيعظمن في قلوبهن، ويعظم مقامهن لزوال ما يهن من سخافة العقل والطيش، مما يتنج من معايشة المرأة الجاهلة لمرأة مثلهما، وليتمكن المرأة عند اقتضاء الحال، أن تتعاطى من الأشغال والأعمال، ما يتعاطاه الرجال على قدر قوتها، وطاقتها، فكل ما تطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن، وهذا من شأنه ان يشغل النساء عن البطالة، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل، وقلوبهن بالأهواء، وافتعال الأقاويل، فالعمل يصون المرأة ما لا يليق، ويقربها من الفضيلة، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال، فهي مذمة عظيمة في حق النساء.^(٣)

ثم جاء بعده الشيخ محمد عبده الذي وصل إلى منصب مفتي الديار المصرية، والذي دعا إلى ضرورة تعليم المرأة، وتحسين ظروفها الاجتماعية واعتبر ذلك أمرا جوهريا في برنامج النهوض بالمجتمع، وأيد آراؤه بيان مركز المرأة الممتاز في الإسلام^(٤).

(١) راجع ذلك في رفاعة الطهطاوي، تخليص الإبريز في تلخيص باريز، طبعة وزارة الإرشاد ٥٨.

(٢) انظر: محمد على حافظ، وزينب محرز، تعليم الفتاة في الجمهورية العربية المتحدة ص ٢١.

(٣) انظر: عبد الرحمن الراجحي، تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم في مصر، عصر محمد علي، الجزء الثالث ص ٤٩٣، ٤٩٥.

(٤) انظر: مجد الدين حفي ناصف، تحرير المرأة في الاسلام، ص ٣٦.

الفترة الثانية (١٩٠٦ - ١٩١٨) استمرار فترة نيابة الرجال مع ظهور أول بادرة نسائية،

لم يتوقف دفاع الرجل عن المرأة بنهاية القرن التاسع عشر، وإنما امتد في القرن العشرين بمجىء قاسم أمين^(١)، الذى جدد دعوة كل من رفاعة رافع الطهطاوى والشيخ محمد عبده، ووسع نطاقها، حتى أنه ليعد بحق الرائد الأول ذا الجهد المثمر فى حركة تحرير المرأة المصرية فى ذلك الحين. فقد ناضل من أجل قضيتها نضالاً مريراً، ونشر كتابيه «تحرير المرأة» و «المرأة الجديدة» ودافع فيهما عن تعليم البنات وتحريرهن من رق الجهل، وشقاء الحجاب مبيناً أن النساء والرجال فى المجتمع شقان لا يتعارضان، ونصفان متكاملان، وأن بقاء النساء فى الجهل معناه تعطيل لإنتاج نصف المجموع. بل للمجموع كله، وأن المرأة هى أم الرجل، وأم الجيل القادم بأكمله رجالاً ونساء. كما دعا بشدة إلى الأخذ بأيدي النساء وإعدادهن ليشغلن مثل الغربيات بالعلوم والفنون الجميلة، والآداب، والتجارة، والصناعة، ومختلف الأعمال ليعتجن بقدر ما يستهلكن، وليستطعن كسب معاشهن بدلاً من بقائهن عالة على الرجال وليسهمن أيضاً فى ازدياد الثروة العامة لوطنهن^(٢).

وتتميز هذه الفترة بظهور أول بادرة نسائية للدفاع عن حقوق المرأة متمثلة فى الكاتبة الاجتماعية والشاعرة ملك حفنى ناصف التى اشتهرت باسم «باحثة البادية» فهى تعد بحق واضعة الحجر الأساسى للنهضة النسائية فى مصر. وقد استفادت هذه السيدة بالجهود التى بذلها رواد تحرير المرأة من الرجال الذين أشرنا إليهم، وفى مقدمتهم جهود قاسم أمين.

وقد كانت ملك حفنى ناصف تمتاز بثقافتها العربية العريضة، وإجادتها فى الوقت ذاته اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وسعة اطلاعها على كثير مما كتب فى الموضوعات الاجتماعية^(٣) ولم تكن باحثة البادية أول كاتبة فحسب، بل كانت

(١) ولد قاسم أمين، سنة ١٨٦٥ وتوفى سنة ١٩٠٨.

(٢) انظر قاسم أمين، تحرير المرأة، ص ١٩، ٢٠، ٥٦-٩٢ وانظر أيضاً قاسم أمين، المرأة الجديدة، ص ٣٢-٤٢ و ١٥٦.

(٣) كان ذلك بفضل شقيقها مجد الدين حفنى ناصف، الذى ربما كان أول مصرى متخصص فى الدراسات الاجتماعية فى مدرسة العلوم الاجتماعية العليا فى باريس بعد تخرجه من السربون فى العقد الثانى من القرن العشرين.

أيضا أول خطيبة جمعت النساء، وخطبت فيهن لتوعيتهن، وحثهن على المطالبة بحقوقهن، وكانت تنادى بالتعليم الإلزامى فى المرحلة الأولى، وفتح آفاق العلم أمام الفتاة، ومساواتها بالفتى، كما كانت تناشد الرجال أن يعزفوا عن الأساليب الرجعية، والتزمت فى معاملة نسائهم، حتى يستطيعن تنشئة الأجيال الجديدة على الحرية.

الحقبة الثانية (١٩١٩-١٩٥٥)

وتقع هذه الحقبة فيما بين ثورة ١٩١٩ وظهور رائدات التحرر حتى انتخاب أول مجلس أمة بعض أعضائه من النساء وتنقسم هذه الحقبة إلى فترتين:

الفترة الأولى: (١٩١٩ - ١٩٤٥) ظهور رائدات التحرر

هذه الفترة التى تبدأ منذ ثورة ١٩١٩، وتنتهى بالحرب العالمية الثانية يمكن أن نطلق عليها فترة الإعداد، وتكوين القدوات والمثل الشخصية. فلأول مرة تفرد النساء بحمل لواء الدفاع عن أنفسهن بأنفسهن وينطلقن بعد ذلك فى هذا المجال مكونات رائدات التحرر النسوي.

فبعد وفاة باحثة البادية سنة ١٩١٨، خلفتها هدى شعراوى^(١) التى حملت الشعلة وتزعمت النهضة النسائية إلى أن توفيت سنة ١٩٤٧. وكانت هدى شعراوى تنادى بتعليم المرأة ومساواتها بالرجل، وبخاصة فى الحقوق السياسية، وإتاحة الفرصة لها لكى تعمل وتؤدى واجبها نحو الوطن، كما كانت ترى «أن الاستقلال السياسى لا يقوم ولا يؤمن عليه إلا بالاستقلال الاقتصادى»^(٢) ولقد عززت قولها بالعمل، فأنشأت أول مصنع للفخار والزجاج الراقين فى روض الفرج بالقاهرة، ونادت بترويج الصناعات الوطنية النافعة، وشجعت الجمعيات النسائية الموجودة حينئذ على تعليم الفتاة نسج السجاد، وأشغال الحياكة والتطريز، وهكذا يتقن مهنة تدر عليهن الكسب، فضلا عن شغل أوقات فراغهن بطريقة نافعة.

وكانت مصر تجتاز بعد الحرب العالمية الأولى، محنتها الكبرى، وتصارع من أجل الحصول على الاستقلال وكانت هذه المحنة هى الفرصة الأولى، التى-

(١) هدى شعراوى ولدت سنة ١٨٧٩ وتوفيت سنة ١٩٤٧.

(٢) مجد الدين حفى ناصف، المصدر السابق، ص ٨٢.

استطاعت المرأة المصرية أن تظهر فيها كفاءتها، وثبتت قدرتها على الإسهام في حل مشكلات وطنها جنباً إلى جنب مع الرجل، وبدرجة لا تقل عنه، ففي ثورة ١٩١٩ ظهرت النساء لأول مرة في مظاهرات كبيرة يحملن راية الجهاد ويشاركن مع الرجال في عمل المتاريس، وقطع طرق المواصلات وينادين بمقاطعة المستعمرين. عندئذ وضحت معالم الحركة النسائية وقوى شأنها، وكسبت قضية المرأة تأييداً كبيراً، وأخذت تجتذب اهتمام كثير من رجال الفكر والسياسة، ونخص بالذكر منهم سعد زغلول، الذي كان يرى «أن التربية السياسية للنساء يجب أن تعدها الشعوب كأول دور من أدوار الحضارة»^(١) والذي خطب في وفد من النساء الوطنيات في أعقاب حصول البلاد على استقلالها، قائلاً: «إننى من أنصار تحرير المرأة، ومن المقتنعين به لأنه بغير هذا التحرير لا نستطيع بلوغ غايتنا، ويقينى هذا ليس وليد اليوم، بل هو قديم العهد. فقد شاركت منذ أمد بعيد، صديقى المرحوم قاسم أمين أفكاره التى ضمنها كتابه الذى أهدها إلى (المرأة الجديدة)، فضلاً عن أن الدور الذى قامت به المرأة المصرية فى حركتنا الوطنية، كان عظيماً ونافعاً. فاستمررن إذن فى العمل الذى بدأتن فيه وأنا ضامن لكن النجاح التام».^(٢)

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر المجاهدة صفية زغلول^(٣) زوجة الزعيم سعد زغلول، فقد شاركت سعداً فى كفاحه الوطنى وكانت له نعم الزوجة المخلصة، ونعم الصاحب المعين. وقد خلفت سعداً فى إذكاء روح الأمة وشحذ عزائمها بعد نفيه، بما أرغم المستعمرين على السماح لها أن تذهب حيث تشاء بعد أن كانوا يأبون عليها الذهاب إلى سعد فى منفاه وقد أبت أن تغادر أرض الوطن.

وقد قامت صفية زغلول بدور كبير فى نشر الوعى بين أبناء الشعب، وبين النساء خاصة. وكان بيتها «بيت الأمة» معقلاً من معاقل الوطنية وسميت «أم المصريين» لمواقفها الوطنية الرائعة بجانب زوجها الزعيم العظيم.

وهكذا، وبفضل ما أتاحته ظروف البلاد السياسية، ونشاط الحركة القومية فيها من فرص العمل الوطنى الجرى، استطاعت المرأة أن تطلق إمكاناتها وتثبت

(١) المصدر نفسه ص ٣٧، ٣٨.

(٢) المصدر نفسه. المكان نفسه.

(٣) ولدت سنة ١٨٧٨ وتوفيت سنة ١٩٤٦.

كفاءتها ونجاحها وكان من آثار ذلك أن زادت ثقفتها بنفسها وأدركت أنها لا تقل شأنًا عن المرأة الغربية في النزول إلى معترك الحياة. كما كان من آثار ذلك أيضا أن المجتمع بدأ يغير نظرتة الرجعية نحوها، ويعترف بأهمية جهودها وقدرتها في تقدم البلاد، مما شجع الدولة بعد أن نالت أولى مراحل استقلالها سنة ١٩٢٣، على أن توليها عنايتها، وتحسن إعدادها للعمل، وتتيح لها مزيدا من فرص التعليم المختلفة. وأخذ المعنيون بشئون التعليم يتوسعون نسبيا في نشر المدارس المخصصة لها في المراحل الأولية، والابتدائية والثانوية.

هذا، وقد تبلورت الحركة النسائية في أواخر الربع الأول من القرن العشرين، في تأسيس جمعية الاتحاد النسائي المصري في مارس ١٩٢٣ برئاسة السيدة هدى شعراوي التي نجحت في جعل هذه الجمعية منذ نشأتها، فرعا من الاتحاد النسائي الدولي. وقد انتخبت هدى شعراوي وكيلا للاتحاد النسائي الدولي، وظلت تشغل هذا المركز حيث كان يتجدد انتخابها له كل سنة، إلى أن توفيت.^(١)

وكان أهم مطالب الاتحاد النسائي منذ نشأته مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية والمدنية لتستطيع أن تسهم بمواهبها الخاصة في التشريع، إصلاح الأحوال الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وبخاصة ما كان منها متصلا بشئون المرأة، الطفل والأسرة. وعلى أثر تكوين الاتحاد النسائي أخذت تنضم إليه كثرات من سيدات المجتمع المتطوعات للخدمة الاجتماعية، وأعمال البر، والمهتمات بقضية المرأة وتحريرها، مما دفع الحركة النسائية دفعة قوية نحو تحقيق أهدافها.

وقد تميزت أواخر هذه الفترة أى الربع الثانى من القرن العشرين، بتطور كبير وإن كان بطيئا في بدايته، في الاتجاه التعليمى لصالح المرأة، وتقبل فكرة إعدادها إعدادا مناسباً يهيئها للخروج للعمل، والاشتراك جنباً إلى جنب مع الرجل في بناء مستقبل الوطن. وأخذت معالم هذا التطور تظهر بالتدريج في التوسع في نشر مدارس البنات الأولية، والابتدائية، والثانوية، وكذلك في إنشاء المعاهد الفنية ومعاهد المعلمات المتوسطة والعالية. ولقد كانت نقطة التحول البارزة في حركة تحرير المرأة، وتغيير نظرة المجتمع إليها تغييرا جذريا، قبول الفتيات لطلب العلم في

(١) الاتحاد النسائي المصري، موجز سجل من أعمال جمعية الاتحاد النسائي المصري من سنة ١٩٢٣ - ١٩٦١، القاهرة، ١٩٦١.

أول جامعة حكومية رسمية (جامعة القاهرة حالياً)، ابتداء من سنة ١٩٢٨، حيث، قبلت كلية العلوم ٨ طالبات، وفى سنة ١٩٢٩ قبلت كلية الآداب ٤ طالبات وقبلت كلية الطب ٥ طالبات، وتلتها كلية الحقوق فقبلت طالبة واحدة سنة ١٩٣٠، ثم كلية التجارة التى قبلت طالبة واحدة كذلك سنة ١٩٣١^(١) ولم يكن مستغرباً كثيراً وقتئذ أن تدخل الطالبات هذه الكليات، وبخاصة كلية الآداب التى كانت تؤهلهن لمهنة التعليم. لكن الذى كان يدعو للغرابة حقاً، هو دخول الطالبات كليتي الهندسة والزراعة سنة ١٩٤٥ ليخرجن مهندسات وزراعات. هذا، وقد حظيت الفتاة بنصيب من التعليم الجامعى أكبر عندما فتحت جامعة الاسكندرية فى سنة ١٩٤٢.

الفترة الثانية: (١٩٤٦ - ١٩٥٥) الرعيل الأول من النساء المتطورات

فى هذه الفترة التى بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وامتدت حتى سنة ١٩٥٥، زاد التوسع فى الاتجاه التعليمى لصالح المرأة، وأرسلت دفعات قليلة فى بعثات دراسية إلى الخارج، وعدن يحملن أرقى الشهادات فى تخصصات شتى فى نفس الوقت الذى أتيح فيه للدفعات القليلة الأولى من الفتيات الالتحاق بالجامعة. وأصبحت هؤلاء وهؤلاء، من قادة رأى فى أماكن عملهن، كما أصبحن طلائع طيبة للمرأة المتطورة. وقد كان لنجاح الرعيل الأول من الجامعات اللاتى تخرجن فى مصر، والمبعوثات اللاتى أتممن دراستهن فى الخارج، أكبر الأثر فى تشجيع الفتيات على الإقبال على التعليم العالى، اقتداء بهن، كما حفز هذا النجاح فى الوقت نفسه اهتمام المسئولين، وشجعهم على السير بخطى أكثر سرعة، فى مزيد من التوسع فى تعليم الفتاة فى جميع المراحل، وإتاحة الفرصة لها لتخوض غمار الحياة الاجتماعية والعمل فى مختلف المجالات، لا فى ميادين الآداب والفنون فحسب بل فى ميادين العلوم البحتة، والعلوم التطبيقية على وجه الخصوص. وأصبحت الفتاة أوفر حظاً من التعليم الجامعى بإنشاء جامعة عين شمس ١٩٥٠.

(١) انظر كريمة السعيد، تعليم البنات فى الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر الأول للجامعات العربيات، اتحاد الجامعات اللبنايات من ٥-٨ مارس سنة ١٩٦٤ بحث مكتوب بالرونيو.

ومما هو جدير بالذكر فى هذه الفترة، ذلك الأثر القوى الذى نجم عن الحرب العالمية الثانية، والذى ظهر واضحا فى زيادة انفتاح المجتمع المصري، الذى تركزت فيه قوات أجنبية كبيرة، من بينها مجندات من النساء، من جنسيات مختلفة لمساعدة المجندين فى شتى ميادين القتال، بخاصة فى العلمين على مقربة من الإسكندرية وفى شمال أفريقية. ولقد شجعت هذه الظروف غير العادية كثيرات من النساء على الاشتغال فى مجالات الخدمات الشخصية التى تزايدت زيادة هائلة فى فترة الرواج الكبير أثناء الحرب، وفى السنوات القليلة التى تلتها. فبينما بلغ عدد المشتغلات فى الخدمات الشخصية فى التعداد العام للسكان لسنة ١٩٣٧، ٦٢٧، ٥٨، أنثى، بلغ عددهن فى التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧، ٢٣٥، ٥٨٨، ٢، أنثى، أما فى المهن المختلفة الأخرى، فبعد أن كان مجموع المشتغلات ٣٦، ٢٩٧، أنثى فى سنة ١٩٠٧، أصبح ١٦١، ٨٨٠، أنثى فى سنة ١٩٤٧ أى أنه زاد على المجموع الأصلى بمقدار ٣٤٥٪.

الحقبة الثالثة: (١٩٥٦ - ١٩٧٥)

وتتمتد هذه الحقبة من سنة ١٩٥٦ وهى سنة إعلان الدستور الجديد، بعد قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، حتى سنة ١٩٧٥، التى وقع عليها الاختيار لتكون «عام المرأة العالمى». وقد قسمنا هذه الحقبة إلى ثلاث فترات أساسية.

الفترة الأولى: (١٩٥٦ - ١٩٦٥) طلائع القيادات الشعبية من النساء وظهور أول قيادة رسمية:

تحقيقا لمبدأ إقامة عدالة اجتماعية بين الجنسين، وهو أحد المبادئ الستة فى دليل عمل الثورة المصرية ١٩٥٢، نص فى الدستور الجديد، الذى أعلن فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٦، على منح المرأة حقوقا سياسية أسوة بالرجل^(١)، وبذلك استطاعت المرأة أن تدلى بصوتها فى الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية وعلى الدستور، وفى الانتخابات العامة لمجلس الأمة، وكذلك انتخابات الاتحاد الاشتراكي، صار لها الحق فى ترشيح نفسها لمجلس الأمة، وفى مجالس ولجان أخرى شعبية.

(١) انظر «دستور الجمهورية المصرية الصادر فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦» الموسوعة العربية للدساتير العالمية، مجلس الأمة، القاهرة، ١٩٦٦، المادتان ٣١، ٦١.

هذا، وقد فازت فى انتخابات مجلس الأمة لأول مرة فى عام ١٩٥٥ سيدتان^(١) هما راوية عطية وأمينة شكرى ثم بعد ذلك زاد عدد النساء الأعضاء فى مجلس الأمة، فى الانتخابات التالية سنة ١٩٦٤، وفازت ثمانى سيدات دفعة واحدة بالعضوية وهن نوال عامر، وألفت كامل، مفيدة عبد الرحمن، وزهرة رجب، وكريمة العروسي، وعائشة محمد حسين، وفاطمة دياب (فلاحة)، وبشينة الطويل. وكان لهن الفضل فى الدفاع عن قضية المرأة ورعايتها، وتوجيهها الوجهة الصحيحة. وبخاصة فيما يتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية.

كما أولت الثورة أيضا، وتحقيقا للمبدأ نفسه وهو إقامة عدالة اجتماعية، تعليم الفتاة وإعدادها للعمل، عناية فاقَت كل ما كان قد بذل فى السنوات العديدة السابقة على قيامها. وأن مبادرة الثورة بتعميم مجانية التعليم فى المرحلتين الإعدادية والثانوية قد أتاح فرصة التعليم لآلاف الفتيات اللاتى كانت ظروف أسرهن الاقتصادية لا تسمح لهن بمواصلة التعليم.

وقد نجم عن ذلك إقبال شديد على مواصلة تعليم الفتيات، بعد إتمام المرحلة الابتدائية، وهى مرحلة التعليم الإلزامي، ولقد ظهرت نتائج هذا الإجراء فى إحصاء التعليمات فى التعداد العام للسكان ١٩٦٠. وتبين منه أن عدد المتعلِّمات فى ازدياد مطرد بشكل ملحوظ، وبخاصة أولئك الحاصلات على شهادات، والتي تراوحت الزيادة العشر سنوية فى مجموعهن ما بين ١٥٠٪ و ٣٦٢٪ ما بين سنة ١٩٢٧، وسنة ١٩٦٠.

ثم أعلنت الدولة مجانية التعليم فى الجامعات قبيل بداية العام الجامعى فى خريف ١٩٦٢، وكان لهذا الإجراء أثر فعال فى اشتداد إقبال الشباب من الجنسين على التعليم الجامعى، كما نتج عنه تزايد نسبة أعداد المتخرجات، سواء من الجامعات أو المعاهد العليا تزيادا كبيرا عن السنوات السابقة على هذا الإجراء.

أما التوسع فى توظيف المرأة، والذي ترتب عليه خروجها للعمل بشكل لافت عما كان لديه من قبل، قد بدأ مع حركة التمصير فى الميدان الاقتصادى

(١) نود أن نلفت النظر إلى أن النيابة الشعبية الأولى للمرأة فى مصر المعاصرة بدأت فى المدينتين الأوليين والكبيرتين فى مصر وهما القاهرة والإسكندرية. وأنه كما سنرى فيما بعد لا يزال تركيز النيابة الشعبية للمرأة فى هاتين المدينتين بعينهما.

بخاصة، والميادين الأخرى بعامة، وذلك فى سنة ١٩٥٧. كما عمل على توسيع مجال توظيف المرأة أيضا البدء فى تنفيذ خطة السنوات الخمس الأولى التى وضعتها وزارة الصناعة سنة ١٩٥٧. أما التوسع الكبير اللافت فى توظيفها، فقد جاء على أثر إعلان قرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ ولقد شجع الرواج الاقتصادى والتنمية السريعة للذان حدثا بعد ذلك، أولى الأمر على الالتزام سنويا ابتداء من صيف ١٩٦٤، بتعيين كل المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا، فى الوظائف الكثيرة الجديدة التى أوجدها تنفيذ الخطة الخمسية الشاملة الأولى فى سنة ١٩٦٠.

وفى الستينيات من هذا القرن بدأ نجم المرأة المصرية الجديدة فى التآلق وظهرت قيادات نسائية فى كثير من الميادين المتخصصة. ففى الأدب نذكر على سبيل المثال د. بنت الشاطىء، ود. سهير القلماوى، د. لطيفة الزيات، وفى التعليم ظهرت كريمة السعيد، وفى الصحافة أمينة السعيد، وإنجي أفلاطون، وسكينة السادات، وفى الموسيقى رتيبة الحفنى، وفى المسرح سميحة أيوب وسناء جميل، وفى السينما كانت هناك أسماء لامعة مثل فاتن حمامة، وفى مجال الغناء سطع شمس السيدة أم كلثوم سفيرة للفن العربى فقامت بدور قيادى فى الفن والسياسة معا.

وكان اختيار سيدة لمنصب وزيرة لأول مرة فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ حدثا بارزا فى تاريخ النهضة النسائية فى مصر، ودليلا أكيدا على اعتراف الثورة بكفاءة المرأة، والدعم الكامل لمركزها ومكانتها فى المجتمع. وكان لاختيارها من صفوف سلك هيئة التدريس - الهيئة العلمية العليا فى مصر - بالجامعة مغزى كبير. وكان أهم ما قامت به الدكتورة حكمت أبو زيد التى كانت أول سيدة فى تاريخ مصر، تنقلد أمور وزارة الشؤون الاجتماعية تنظيم مؤتمرين هامين أولهما خاص بشئون المرأة العاملة وعقد فى نوفمبر سنة ١٩٦٣، وثانيهما مؤتمر الأسرة الذى عقد فى ديسمبر ١٩٦٤.

وقد جعلت السيدة الوزيرة، التى كانت تخرج للعمل الأكاديمي، شئون المرأة العاملة ومشكلاتها، وبخاصة حاجتها إلى دور حضانة ترعى أطفالها - على رأس قائمة مشروعاتها للإسهام فى التنمية الاجتماعية السريعة.

الفترة الثانية: (١٩٦٦ - ١٩٧٠) الركود والنكسة والاكتماب الاجتماعي والسياسي.

تميزت هذه الفترة بأنها كانت فترة تقشف اقتصادي، أعقبها النكسة العسكرية سنة ١٩٦٧، التي تلتها فترة من الاكتماب الاجتماعي والسياسي، وانعكس كل ذلك على نشاط المرأة المصرية الحديثة فبدأ راكدا فأترا غير فعال.

الفترة الثالثة: (١٩٧١ - ١٩٧٥) التصحيح والصحو والفعالية على المستوى الشعبي والرسمي.

في هذه الفترة الثالثة، التي تبدأ بعام ١٩٧١، الذي اشتهر بأنه عام التصحيح السياسي والاجتماعي أعيد انتخاب أعضاء مجلس الشعب وفازت في هذا الانتخاب مفيدة عبد الرحمن، وألفت كامل، وفايدة كامل، وكريمة العروسي وزهرة رجب ورزقة البلش، وفاطمة عنان، ونوال عامر التي فازت في الانتخابات التكميلية، ثم الدكتورة ليلي تكللا التي فازت بالتعيين. . وواكب فترة الصحو هذه وعى دافق بقيمة المرأة وكيانها، كما بدأ في تلك الانتخابات، التي ظهرت فيها المرأة بشكل واضح.

كما ظهر فيها احترام الشعب للمرأة الفنانة المتعلمة في شخص السيدة فايدة كامل، واختياره لها نائبة عنه في مجلس الشعب، وهو دليل مجسم على بداية الاحترام الشعبي للمرأة في ذاتها ولذاتها.

وظهرت في هذه الفترة أيضا القيادة النسائية الرسمية للمرة الثانية ممثلة في اختيار الدكتورة عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية، وهي أيضا قد اختيرت من سلك هيئة التدريس بالجامعة تصحيحا لمسار النهضة الحديثة للمرأة المصرية العاملة بإعادة الثقة فيها واختيارها لمنصب الوزيرة في ١٧ يناير ١٩٧٢. وبذلك كانت الدكتورة عائشة راتب ثاني وزيرة في تاريخ الحركة النسائية في مصر الحديثة.

وقد اهتمت الدكتورة عائشة راتب، بتعديل قانون الأحوال الشخصية، وذلك بإعداد مشروع قانون لآزال في سرحلة التجهيز قبل عرضه على مجلس الشعب. كما نفذت مشروعا آخر للاستفادة من جهود الشباب من الجنسين في الخدمة العامة، كان محوره الأصلي تكليف الشابات من خريجات الجامعات والمعاهد العليا بهذه الخدمة.

التحليل الاجتماعي لدور المرأة في المجتمع المصري الحديث،

يهما ونحن نتتبع دور المرأة المصرية في المجتمع المصري الحديث، أن نضع في اعتبارنا ذلك التداخل الكبير بين الثقافة الريفية التقليدية، وبين الثقافة الحضرية الحديثة مع ما بين الثقافتين من اختلاف واضح يصل أحيانا إلى درجة التناقض. وتأسيسا على ذلك فإن الدور الذي ترسمه الثقافة المصرية الحديثة للمرأة المصرية دور مختلط المعالم، أو لنقل أنه جماع أدوار يصعب التوفيق بينها، والدليل على ذلك أن المرأة المتعلمة التي تخرج للعمل أصبحت تقوم بعدة أدوار في المجتمع. فهي تؤدي دورها الجديد في الإسهام في أى ميدان من ميادين الإنتاج أو الخدمات خارج بيتها، مدفوعة إلى ذلك بالقيم الاجتماعية الجديدة التي تقدر تعليم الفتاة وبالتالي اشتغالها، وبرغبة الشباب أنفسهم في شريكة حياة متعلمة ذات دخل^(١) وبالفلسفة الاشتراكية التي تبنتها الدولة والتي تجعل إسهام المرأة المصرية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة لتحقيق مجتمع الرفاهية ضرورة اجتماعية، ورغبة الفتاة نفسها في أن تعيش في مستوى اجتماعي واقتصادي كريم يعجز الزوج الشاب عن توفيره لها بإمكاناته المادية المحدودة. وهي تؤدي فضلا عن ذلك أدوارها التقليدية في الأسرة كزوجة، وأم ومديرة بيت. وبخاصة أن الشباب المصري رغم تعلمه لا يزال يفضل أن تكون شريكة حياته ماهرة في أعمال المنزل^(٢).

وأصبحت المرأة العاملة متزوجة كانت أم غير متزوجة، منجبة كانت أم غير منجبة تحمل عبئا آخر، ذلك العبء منحصر في الاهتمام بالدور الثاني، أى العمل خارج البيت والنظر إليه نظرة جد واهتمام رسمي بحت، ويطلبها بالتزامات محددة لا يمكن التهاون فيها، حتى لا تترك العمل الذي صار في تنظيمه الحديث مرتبط ببعضه ببعض أشد الارتباط ويتوقف بعضه على بعض بشكل دقيق.

وتجازى المرأة التي تقصر في أداء دورها في عملها بإنقاص علاواتها أو تأخيرها أو حرمانها منها، أو تفويت دورها في الترقية. وهذه جزاءات تكرهها

(١) انظر سامية الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، ص ٣٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

العاملة تماما كما يكرهها الرجل^(١)، ولذلك أحيانا ما نجد الكثيرات ينظرن إلى دورهن الثانى وهو العمل خارج البيت بنظرة أعلى من نظرتهم إلى دورهن الأول والأساسى، وهو رعاية شئونهن وشئون باقى أفراد الأسرة، وتدير البيت، وربما كان ذلك لأن دور المرأة فى بيتها دور غير رسمى، ولا تطالب فيه بالتزامات محددة، لأن التنظيم الاجتماعى داخل البيت، يعكس التنظيم الاجتماعى فى محل العمل، غير رسمى، وتسود علاقات حميمة ويغلب فيه التسامح، ويمكن تلافى أى نوع من التقصير من جانب الزوجة عن طريق الخدمة المنزلية، أو بواسطة الزوج إذا كان متعاوناً، والأطفال إن كانوا فى سن تمكنهم من المساعدة، أو عن طريق الهبات الكثيرة الموجودة فى المجتمع. وللمرأة العاملة دور نحو نفسها كمشتغلة تخرج كل يوم للعمل، ولا بد أن تبدو فى مظهر لائق يكسبها احترام من تتعامل معهم فى عملها، وحب زوجها وتقديره الذى يتعامل بدوره مع مشتغلات مهمات بأنفسهن. ولذلك أصبحت المرأة العاملة تعتمد اعتماداً كلياً على خدمات التجميل والحياطات ومحلات الملابس الجاهزة لمعاونته فى أداء دورها نحو نفسها، ويستنفذ ذلك من ميزانية الأسرة نسبة لا يستهان بها.

ولئن كان العمل قد جعل المرأة المصرية الحديثة تشعر بالرضا النفسى، وربما يمكن أن نسميه الاعتداد الاقتصادى بالذات، إلا أنها تشعر بإرهاق شديد لكثرة ما تتحمله من أعباء ومسئوليات داخل البيت وخارجه.

ورغم أن كل شاب وفتاة قد أصبحا يفضلان الاستقلال فى معيشتهما الزوجية فى مسكن خاص بهما، حتى لا يتدخل فى شئونهما أحد من الأقارب، فإنهما سرعان ما يحتاجان إلى من يعاونهما فى رعاية ما ينبجيان من أطفال. وإقامة قريبة معهما، سواء كانت من ناحية الزوجة أو من ناحية الزوج، أمر مرهق للأعصاب من جراء ما يحدثه التعامل المستمر من احتكاك يؤدى إلى مشكلات متنوعة تنعكس على الزوجين، ومما يزيد هذا الاحتكاك حدة أن قيم ثقافتنا تنمى فى النفوس ميلاً إلى التدخل فى شئون الآخرين، فضلاً عن اختلاف وجهتى النظر فى تربية الأطفال بين الجيلين. جيل الزوجين، وجيل القريية. وعلى أية حال فإن مساعدة القرييات ليست متوافرة فى كل أسرة.

(١) انظر حسن الساعاتى، المصدر السابق، ص ١٨٤.

أما اعتماد الأم التي تخرج للعمل على الخاديات، فمشكلة أخرى بذاتها، فاجذب العمالة فى المصانع قد قلل المعروض فى السوق للخدمة المنزلية، كما أن كثرات من الأمهات المتعلقات اللاتى يخرجن للعمل لا يثقن بطريقة الخاديات فى رعاىة الأطفال، ولا يأمنّ لهنّ فى القيام بهذه المهمة الدققة، التى تقدرها المرأة المتعلمة، وتعرف مبلغ تأثيرها فى شخصية الطفل، وبخاصة فى طفولته المبكرة، هذا فضلا عن مشكلات الخدم التقليدية المعروفة التى تجعل بعض النساء يستغنين عن خدماتهنّ ألبتة^(١).

أما عن إفادة المرأة المصرية الحديثة من التكنولوجيا المتقدمة، فى تدبير شئون بيتها كاستعمال مواقد البوتاجاز، والغسالات الكهربائية، والسخانات، والمكانس الكهربائية وأدوات الطهر العاجل التى تجعل الحىاة جد ميسرة، فإن ذلك فى نطاق ضيق، وفى بعض الأدوات دون البعض الآخر. وقد وجد من بحث مشكلات المرأة العاملة، الذى قدم فى مؤتمر شئون المرأة العاملة، فى نوفمبر ١٩٦٢، أن الغالبية العظمى من عينة البحث لا تعتمد على هذه الأجهزة والأدوات، كما اتضح من البحث أيضا، أنه كلما زاد الأجر الشهري للمرأة العاملة زاد استعمالها إياها. وقد ظهر أن موقد البوتاجاز هو أكثر الأجهزة استخداما إذ وجد أن اللاتى يستخدمنه ٩١٪ من مجموع اللاتى يستخدمن الأدوات والأجهزة الحديثة.

وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة لا تزال تعد هذه الأجهزة من الكماليات، ولذلك فإنها تفرض عليها رسوما جمركية عالية، هذا بالإضافة إلى أن المرأة المصرية الحديثة مازالت تعاني من نقص إمكانيات الطهو السريع التى تمكنها من إعداد وجبات مغذية وشهية فى دقائق، مثل التى تتوافر لزميلتها فى المجتمع الغربى الحديث، مما يوفر على المرأة العاملة كثيرا من الوقت والجهد.

(١) تنوى الكاتبة أن تخصص بحثا مستقلا عن هذه المشكلة الهامة، وتقتراح ابتداء أن تنشئ الدولة مدرسة متخصصة لتخريج أمينات (شغالات) من الفتيات اللاتى يعددن إعدادا خاصا، وتنظيم تشغيلهن بواسطة الدولة عن طريق مكاتب للتشغيل فى وزارة العمل.

١- الاغتراب:

والاغتراب ببساطة هو أن يفقد الإنسان ذاته، أى أن يصبح غريبا عنها^(١).

والمرأة في المجتمع المصري الحديث تعاني اغترابا شديدا، فهي تنتقل اليوم من عهد التبعية الضعيفة المسحوقة المقهورة إلى عهد التبعية المدعومة القوية. وهى فى حيرة وأزمة إزاء خلط الأدوار الذى وضعت فيه. فمطلوب منها أن تستخدم أسلحة التحرير والقوة نفسها التى يستخدمها الرجل، فتتعلم، وتعمل، وتستقل وتحمل نفسها، أى أن المرأة فى المجتمع المصري الحديث قد أصبح لها ثلاث مراحل من النضج الحسى، والنضج التعليمي، ثم النضج الاقتصادي، وهذا جعلها تتشابه مع الشاب ومع ذلك، فالمتوقع منها هو التبعية لزوجها وطاعته، والرضوخ لرغباته.

إن المرأة المصرية الحديثة، تقع فى حيرة شديدة، واغتراب أشد لأنها تجد نفسها مطالبة بالشيء وعكسه، فمطلوب منها أن تتعلم وتكسب وتستقل، ولكن إذا أبدت أية ممارسة حقيقية لهذا الاستقلال فإنها تعاقب أشد عقوبة^(٢).

إنها تتعلم وتقضى سنوات وسنوات فى التحصيل، لأنها مطالبة بذلك، ولكنها فى الوقت نفسه تقيم كرميلتها من حيث تفضيل كونها صغيرة السن، فرغم عملها وتفوقها وعملها، إلا أنها تتزوج أحيانا بلا إرادة ولا اختيار قبل أن يفوتها القطار، وتصبح «بايرة»، لأنها تقلق على نفسها قلق المرأة الريفية التى لم تتعلم. إنها تعمل مثل الرجل تماما ولكنها مازالت تقيم من حيث هى جسد ناقص، أو عاجز أو فائن^(٣).

إنها ليست واثقة نتيجة لذلك - مما تريده فعلا، فهى من ناحية تريد الحصول على تعليم عال، ووظيفة متخصصة بعد الجامعة. ومن ناحية أخرى، فهى تريد

(١) انتهى ماركس إلى هذا المعنى للاغتراب فى كتابه مخطوطات اقتصادية وفلسفية عام ١٨٤٤، حين كان يصدد الفحص النقدي لوضع العامل فى المجتمع الرأسمالى (الكاتبة).

(٢) انظر محمد شعلان، المرأة والثورة، الطليعة، السنة الحادية عشرة عدد ٢٤، ١٩٧٥، ص ١٨٤.

(٣) انظر فرج أحمد فرج، المرأة والرجل والمجتمع، المصدر نفسه، ص ١٨٨.

الزوج وتكوين الأسرة في مقبل عمرها. وهي حين تتلقى قدرا عاليا من التعليم، مساويا للقدرة الذي تلقاه زوجها فإنها تملك عناصر من القوة تتلخص في:

١- الدرجة العلمية.

٢- الوظيفة.

٣- المرتب الشهري.

وهذه العناصر الثلاثة الهامة أخذت في تضيق هوة القوة التي بينها وبين زوجها، فهي لا تملك حينئذ إلا النظر إليه كرفيق وصاحب وصدیق، أكثر من كونه سيدا ورئيسا، لكن ذلك يمثل تحديدا للمعايير التقليدية المختلطة إلى حد كبير بالمعايير الحديثة في الثقافة السائدة في المدينة التي لا تزال فيها عناصر ريفية كثيرة.

٢- صراع الأدوار:

يطلق هذا الاصطلاح ليعنى تلك الصراعات التي يدركها الأفراد المتعرضون لها، كما أنه يعنى ذلك الموقف الذي يدرك فيه شاغل مركز معين، أو لاعب دور بعينه أنه يواجه بتوقعات متباينة، ويرى «سبيل» أن هذا الاصطلاح يشير إلى ذلك الموقف الذي تقع فيه الأنثى في اختيار صعب أو مستحيل بين دورين مختلفين. كل هذه التعريفات لصراع الأدوار تنطبق على المرأة المصرية في المجتمع الحديث. فهي تدرك أنها في صراع، كما أنها تواجه بتوقعات متباينة من زوجها، ومن رؤسائها في العمل، كما أنها تقع في اختيار صعب بين دورها كامراة، وزوجة وعائلة.

والأدوار ما هي إلا نتاج لتفاعل اجتماعي سابق، لكنها توجه التفاعل الحالي، وفي المجتمع التقليدي، حيث التغير الاجتماعي في أدنى حدوده كان الجيل الأصغر يتقبل توقعات الجيل الأكبر دون مناقشة. أما في المجتمع الحديث، فإن كثيرا من الناس غير قادرين على العيش وفق متطلبات أدوارهم، فقد تغيرت مواقف الحياة بشكل يجعل كثيرا من أنماط الدور غير ملائمة.

ولقد كانت واجبات وحقوق المرأة في المجتمع التقليدي واضحة التحديد في الماضي، أما اليوم فقد اعتراها كثير من الخلط، مما يجعل الكثير من النساء في مصر اليوم غير متأكدات من أدوارهن الفعلية.

إن المرأة المصرية الحديثة هي التي تواجه ذلك القدر الكبير من الخلط والفوضى فيما يتعلق بدورها، وذلك يعود، ببساطة إلى أن دورها هو الذى تغير تغيراً جذرياً إذا ما قورن بدور الرجل. فلم يعد للمرأة المصرية الحديثة كزوجة وأم ذلك الاستمرار المحدد فى الدور، فبالإضافة إلى أدوارها التقليدية، أصبح يتوقع منها أن تكون، صديقة لزوجها، وخطيلة ومستشارة، ومربية أطفال.

لذلك فإن المرأة المصرية الحديثة تواجه صراعاً فى الأدوار يمكن إرجاعه إلى ما يأتى:

(أ) تعدد الأدوار: فإمام الكثير من الأدوار المتاحة للمرأة، وأكثرها أدوار متعارضة، تجد المرأة نفسها عاجزة عن اختيار دور واحد فقط واتباعه. ففى المجتمع المصرى التقليدى كانت هناك أدوار أنثوية قليلة نسبياً، ومتفق عليها. أما اليوم فإن تعدد أدوار المرأة المصرية كرفيقة، وشريكة، وكاسبة، وأم، تؤدى إلى زيادة مشكلة التكيف لديها.

(ب) الخلط فى تعريف الأدوار: ذلك أن التعريفات الجديدة لدور المرأة، وبخاصة كزوجة وأم، تتطلب تكيفاً مصاحباً من الرجل، وبخاصة الزوج والأب. وقد تشكل هذه التعريفات تهديداً لأننا الرجل، وخصوصاً أن أنماط الدور التى بقيت قروناً طويلة، كانت مبنية على قوة الذكر القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، ولما أصبحت المرأة تمارس قوة أكبر من تلك التى كانت لها من قبل^(١)، أضحت الكثير من النساء والرجال يجدون مشقة فى تقبل الأدوار الجديدة. وترى الكاتبة أن إزالة الاغتراب، وحل صراع الأدوار، إنما يتحقق إذا ما توافرت الاعتبارات الآتية:

١- وضع حدود واضحة لأدوار كل من الجنسين، أى المرأة والرجل، حدود تعرف المرأة فيها قيمة أدوارها وأن من هذه الأدوار ما يكون فوق قدرة الرجل. وعلى الرجل أيضاً أن يعرف فيها أهمية أدواره ومسئوليته.

(١) يتجلى ذلك فى الأسرة الحضرية فى حدوث نوع من الاتفاق الودى والالتقاء فى منتصف الطريق فيكون اتخاذ قرار نهائى. هو نتاج قرار الزوجين معا فى أغلب الأحيان. انظر سامية الباعاى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية، دراسة ميدانية فى الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٢ ص ٥٧٩.

٢- غرس أيولوجية جديدة فى النظر إلى كل من الرجل والمرأة، وتنشئة كل من الولد والبنت تنشئة متساوية فى القيم والوعى، وتعريفهما بأن تحرير المرأة ما هو إلا الوجه الآخر من تحرير الرجل، فبقدر ما تتحرر المرأة من عبوديتها للرجل بقدر ما يتحرر الإنسان فى كليهما، فتحرير المرأة إنما هو تحرير الإنسان من أجل الإنسان.

٣- تضيق هوة القوة بين الرجل والمرأة، فى إطار من التسامح والحنان، بمعنى ألا تكون علاقات الدور بين الرجل والمرأة علاقة السيد بالمسود، ولا المسيطر بالمسيطر عليه، وإنما تتكامل الأدوار بينهما، ليلعب كل منهما دوره المحدد، المكمل للآخر فى الحياة.

وينسجم مع هذا الخط الفكرى ذلك الرأى الذى أخذ يتردد فى المجتمع المصرى الحديث بأن الرجل والمرأة وجهان لشيء واحد، فقدر المرأة الوجه الآخر لقدر الرجل، كما أن قدر الرجل هو الوجه الآخر لقدر المرأة، وأن قضية تحرير المرأة تتضمن تحول القضية من أن المرأة جسد فحسب إلى الطور الذى تصبح فيه «المرأة إنسان له جسد» والمرأة لا تصبح كذلك، ولا يكتسب جسدها بعده الإنسانى العميق إلا بقدر ما يحقق المجتمع تطورا إنسانيا عميقا، وبقدر ما يصبح الرجل انسانا كذلك. وحركة تحرير المرأة وجه من وجوه تحرير الإنسان، تحرير فكره كما فى الحركات الديمقراطية، وتحرير عمله كما فى الحركات العمالية والاشتراكية، وتحرير جسده كما فى الحركات النسائية^(١).

٤- أن المرأة والرجل ما هما إلا وجهها الإرادة الإنسانية، وكما قيل أن وراء كل عظيم امرأة، فكذلك يصدق القول أن وراء كل عظمة رجلا، يشد أزرها، ويعينها على الكفاح، فأينما كان هناك سعى وكفاح، وإبداع، فلا بد من تعاون بين المرأة والرجل.

(١) فرج أحمد فرج، المصدر السابق، ص ١٨٨.

المراجع

مراجع عامة:

- ١- الاتحاد النسائي المصري، موجز سجل عن أعمال جمعيه الاتحاد النسائي المصري من سنة ١٩٢٣ - ١٩٦١، القاهرة، ١٩٦١.
- ٢- مجلس الأمة، دستور الجمهورية المصرية الصادر في ٢٣ يونيو ١٩٥١ «الموسوعة العربية للدساتير العالمية»، القاهرة، ١٩٦٦.

كتب ودوريات:

- ٣- حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١.
- ٤- رفاعة رافع الطهطاوي، تخلص الإبريز في تلخيص باريز، طبعة وزارة الإرشاد، ١٩٥٨.
- ٥- سامية الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النجاح، بيروت، ١٩٧٣.
- ٦- سامية الساعاتي، الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية، دراسة ميدانية في الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.
- ٧- صبحي تادرس قريصة ومحمد علي الليثي، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٦٩.
- ٨- عبد الرحمن الرافي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، عصر محمد علي، الجزء الثالث، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٥١.
- ٩- فرج أحمد فرج، المرأة والرجل والمجتمع، مجلة الطليعة، السنة الحادية عشرة عدد ٢٤، ١٩٧٥.
- ١٠- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٦ ط ١.

- ١١- قاسم أمين، تحرير المرأة، مكتبة الرقي، القاهرة، ١٨٩٩.
- ١٢- قاسم أمين، المرأة الجديدة، مطبعة الشعب، القاهرة، ١٩١١.
- ١٣- كريمة السعيد، تعليم البنات في الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر الأول للجامعات العربيات، اتحاد الجامعات اللبنانية من ٥ - ٨ مارس سنة ١٩٦٤.
- ١٤- محمد شعلان، المرأة والثورة، مجلة الطليعة، السنة الحادية عشر، عدد ٢٤-١٩٧٥.
- ١٥- محمد على حافظ وزينب محرز، تعليم الفتاة في الجمهورية العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٦٥.
- ١٦- مجد الدين حنفى ناصف، تحرير المرأة في الاسلام، مطبعة أبى الهول، القاهرة ١٩٢٤.

Gross, N, Mc Eachern, A, W., Mason, W.S. "Explorations in Role Analysis, Studies of the School Superintendency Role Wiley, New york, 1957.

الفصل الثالث

المعوقات الثقافية والمشاركة

التنمية للمرأة المصرية الريفية(*)

تمهيد :

نحاول فى هذا الفصل تركيز الضوء على أهم المعوقات الثقافية التى تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية، ويحتوى أولا على تحديد لأهم المفاهيم الأساسية التى يتناولها البحث، وهى الثقافة، والمعوقات الثقافية للتنمية الريفية، والمشاركة التنموية للمرأة الريفية، والمرأة المصرية الريفية، ثم يشتمل ثانيا على أهم القضايا الأساسية التى تدور حول المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية،

أولا، المفاهيم الأساسية للبحث :

١- الثقافة :

الثقافة ظاهرة تاريخية ويتحدد تطورها بتتابع النظم الاقتصادية الاجتماعية. وتتخذ الثقافة فى أى مجتمع طبقي، طابعا طبقيا سواء فيما يتعلق بمضمونها الأيديولوجي أو أهدافها العميقة^(١).

(*) بحث قدم فى مؤتمر، مشاركة المرأة الريفية فى التنمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨٤.

(١) الموسوعة الفلسفية، لجنة من العلماء والأكاديميين السوييت بإشراف روزنتال ويودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، ص ١٣٩، ١٤٠، ١٩٧٤.

ومن المعتاد التمييز بين الثقافة المادية (أى الآلات والخبرة فى ميدان الإنتاج وغير ذلك من الثروة المادية)، والثقافة الروحية (أى المنجزات فى مجال العلم، والفن، والأدب، والفلسفة والأخلاق والتربية... إلخ). وتعد الأفكار التقليدية (المتكونة والمنتقاة تاريخيا) وبخاصة ما كان متصلا بالقيم، هى قلب الثقافة، كما تعد الأنساق الثقافية، نتاجا للفعل من ناحية، كما يمكن النظر إليها بوصفها عوامل شرطية محددة لفعل مقبل.

٢ - المعوقات الثقافية للتنمية الريفية :

إذا انتقلنا إلى المعوقات الثقافية للتنمية بعامة، فإننا نقصد بها تلك القيم والعادات، والتقاليد التى تقف كحجر عثرة فى سبيل التنمية، وهى تمثل ألوانا من الثقافة غير المتطورة، بل والجامدة أحيانا من فرط ثباتها فى مجتمع دينامى متحرك فى مجموعه :

وتتمثل المعوقات الثقافية التى تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة بشكل عام فى تلك القيم، والعادات، والتقاليد التى تنظر إلى المرأة على أنها أداة تزويد المجتمع بالسكان، وأن دورها فى المجتمع إنما يتحدد على أساس من خصائصها البيولوجية.

وتؤكد « كارن هورنى » (Karen Horney) هذا التأثير المتعاضد للثقافة على مفهومى « الرجل »، والمرأة فتذهب إلى حد القول بأن فكرة اعتماد المرأة الشديد على زوجها، وإبراز ضعفها، وأن لا حول لها ولا قوة، وأنها دائما تعيش فى كنف الذكور ورعايتهم، كل ذلك أساطير من صنع الثقافة وحدها، أى أنها مكتسبة اجتماعيا وليست فطرية، ولا متأصلة فى طبيعة المرأة^(١).

٣ - المشاركة التنموية للمرأة :

لابد للتنمية من تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية - على الأخص - هى تنمية مواردها البشرية، والمرأة فى المجتمع - كما يقال عادة - تكون نصف الموارد البشرية التى يعتمد

(١) انظر سامية حسن الساعاتى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية : دراسة ميدانية فى الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٩٤.

عليها فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور المرأة فى تكوين شخصية أطفال المجتمع، أو بمعنى آخر فى تنمية الموارد البشرية الصغيرة^(١). ويقصد بالمشاركة التنموية تلك الجهود والإسهامات التى تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادى أو الاجتماعى. والتى تؤدى إلى إحداث التغيير الاجتماعى، وتسهم فى تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعى.

وتتأثر المشاركة التنموية للمرأة، بالوضع الثقافى السائد، والوافد إليها عبر التاريخ - كما يرى مالىوفسكى - وبما يظهر فى ثقافة المجتمع من اتجاهات فكرية تعكس أثرها على وضع المرأة ومكانتها، وبالتالي على دورها ومشاركتها التنموية. ويقدر ما تكون المشاركة التنموية للمرأة مرتكزة أساسا على مهاراتها وقدراتها الفعلية من ناحية، وعلى ما يقدمه المجتمع من وعى لترشيد هذه المشاركة من ناحية أخرى، بقدر هذا كله تكون درجة التقدم التى تحررها المرأة فى تنمية مجتمعها، فالمشاركة هى الوسيلة الأساسية للتنمية، ولا بد أن يتوفر المناخ الثقافى المناسب لذلك من قيم وعادات، وأعراف، وتقاليد.

المرأة المصرية الريفية،

المرأة المصرية الريفية شأنها شأن الرجل سواء بسواء وهى ليست مقولة عامة مطلقة، بل هى مرتبطة بانتماها الاجتماعى والاقتصادى، والفكرى، وتستمد قيمتها ومعناها من سياق اجتماعى تاريخى.

والمرأة الريفية فى مصر، كانت أكثر إسهاما فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية من زميلتها الحضرية، وقد كانت تعمل مع الرجل فى الزراعة، ولم تعرف الحجاب، على العكس من المرأة الحضرية^(٢).

والمرأة المصرية الريفية - بوجه عام - كثيرة الذرية، تحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة، وهى بالإضافة إلى ذلك ذات دور بارز فى اقتصاديات الأسرة فهى عاملة، ومشرفة، ومديرة، ومسئولة عن جعل البيت

(١) انظر التقرير النهائى لمؤتمر دور المرأة العربية فى التنمية القومية، القاهرة، ٢٤ - ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢.

(٢) على حسن فهمى، العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، ١ - ٣، ١٩٧٧، ص ٩٣.

فى حالة مستديمة وثابتة من الاكتفاء الذاتى لا ينقصه شيء من المثونة، والمطالب التى تحتاجها الأسرة على مر فصول السنة.

والمرأة المصرية الريفية تصنع الأغذية فى مقدمتها الخبز، وتصنع فى كثير من الأحوال الملابس التى يحتاجها أفراد الأسرة، وبخاصة الإناث، وهى تنظف، وتغسل الملابس، وتربى الدواجن، وبعض الحيوان للإفادة من نتاجها، ولحومها، وصنع مستخرجات الألبان.

وإذا ارتأى رب الأسرة أن يمارس فى بيته صناعة من الصناعات التى تعد من اختصاص الرجال أساسا، فإن زوجته وبناته، فى حالات كثيرة، يساعدنه فى العمليات التى يستطعن القيام بها^(١).

ثانياً، المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية، قضايا أساسية،

١- تختلف المعوقات الثقافية التى تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية، عن مثيلاتها المؤثرة على المشاركة التنموية للمرأة المصرية الحضرية المثقفة، كما تختلف المرأة المصرية الريفية، عن المرأة المصرية الحضرية المثقفة فى مدى وعيها بتلك المعوقات، ومدى تقبلها أو رفضها لها.

٢- هناك عدة مؤشرات هامة تدل على أهمية القيم، والعادات، والعوامل الثقافية بعامة، فى المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية، بعضها يتعلق بحقوق الزوجة الريفية وواجباتها، ويتعلق بعض ثان بنظرة الرجل بعامة والزوج بخاصة، والمجتمع الريفى عادة إليها، ويتعلق بعض ثالث بنظرتها نحو نفسها، ووعيها بذاتها؛ ويمكن إيجاز بعض هذه المؤشرات على النحو التالى:

(أ) الذكورة فى الثقافة الريفية تعنى القوة والسطوة، والسيطرة والسيادة، أما الأنوثة فتعنى الضعف، والخضوع والاستسلام لسيطرة الرجل.

(ب) المرأة المصرية الريفية تعمل من أجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل، أى أنها تدور دائماً فى فلك «رجولي»، وحياتها دون

(١) انظر سامية حسن الساعاتى، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، المجلد ١٢، سبتمبر ١٩٧٥، ص ٩٢.

الرجل لا قيمة لها لأنها لا تكتسب قيمتها الاجتماعية إلا من خلاله، ولا يقيمها الناس إلا من خلال علاقتها به. وتقول الأمثال الشعبية: « ضل راجل ولا ضل حيط »، و« أبو البنات يناسب الكلاب »، « واللى عايز له سيد يجوز بنته ».

(ج) مع أن الزوجة المصرية الريفية أكثر كدحا من الرجل لكنها أقل مكانة، فبينما وقت الزوج فى الريف، فى الفشات الكادحة، موزع بين عمالة قصيرة متكررة، وبطالة طويلة متكررة أيضا، فإن الزوجة على العكس منه لا تنعم بالراحة قط. إذ إن وقتها مشغول بشتى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وتربية الدواجن والأغنام، هذا فضلا عن مساعدتها لزوجها فى الفلاحة فى كثير من الأحيان.

ويلاحظ أن ما تملكه المرأة المصرية الريفية كزوجة، أو ما سوف ترثه من أرض أو عقار، أو حلى يستطيع الزوج أن يتصرف فيه، وتعتبر الزوجة نفسها وما تملكه ملكا لزوجها.

وقد أكد بحث مصرى أن اشتغال الزوجات الريفيات بأجر لا يغير من دورهن التقليدى فى الأسرة، وأن اشتراك الزوجة الريفية فى اتخاذ القرار إنما يرتبط بعوامل أخرى مثل مدة الزواج، وخلف الأبناء وبخاصة الذكور^(١).

(د) إذا ما حللنا علاقات القوة (من يسيطر، ومن يخضع، ومن يتخذ القرار، ومن ينفذه، ومن له الكلمة الأخيرة، ومن له القيادة) بين الرجل والمرأة فى الثقافة الريفية التقليدية، لوجدنا أن المرأة الريفية على العموم، ضعيفة، مقهورة، تابعة، لا حول لها ولا قوة، مقابل الرجل الذى تعطيه تلك الثقافة السيطرة والحرية.

(هـ) النظرة إلى المرأة الريفية من خلال الجنس وإنسال الأطفال، وذلك لأن الزوج الريفى ومجتمعه يرون فى عقم الزوجة أمرا مهينا، ومن ثم يرفعون من قيمة الزوجة الولود ويقولون فى المثل « ربنا يجعلك شجرة تطرح وتملا المطرح ».

(١) انظر سامية حسن الساعاتى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية، المصدر السابق، ص ٦٢٨.

(و) موقف الزوجة الريفية الضعيف تحت التهديد المستمر بحق الرجل فى الطلاق أو الزواج من أكثر من واحدة تجعل المرأة الريفية تهتم اهتماما خاصا بزيادة عدد الأطفال تدعيما لمركزها، وحماية لأسرتها.

(ز) يفضل الريفيون عدم خروج المرأة خارج منزلها، كما يوحى لها المجتمع بأن عدم خروجها أفضل لها، بل إنه يرفع شأنها لدى الآخرين، وتؤكد ذلك الأمثال السائرة مثل « قعدتى بين أعتابى، ولا قعدتى بين أحبابى »، و « اللى يخرج من داره يتقل مقداره ».

(ح) الزوجة الريفية - فى الغالب - لا تختار قريبها، لأن أمر الزوج متروك للأسرة التى يرأسها الأب، فالزواج فى القرية المصرية - وإلى درجة واضحة بين أسرتين أكثر منه اتحاد بين فردين.

(ط) للرجل القروى الحق فى طلاق زوجته فى أى وقت يشاء ولأى سبب يراه.

(ك) وجود ظاهرة تعدد الزوجات التى تدلل على تحكم الرجل فى المرأة، وإن كانت بعض الدراسات القروية فى مصر تشير إلى اتجاه معدلات الطلاق نحو الارتفاع؛ ذلك أنه أصبح هو الأسلوب المفضل للزواج من أخرى نتيجة لضغط الظروف الاقتصادية^(١).

(ل) ينظر المجتمع الريفى إلى المرأة نظرة تجعلها أدنى من الرجل ويؤكد أن المرأة شخص يجب ألا يوثق به أو يعتمد عليه، أو يستشار فى أمر من الأمور^(٢)، ويكفى أن نعرف أن أسوأ إهانة توجه لرجل فى ظل الثقافة الريفية التقليدية وصفه أنه « امرأة ».

(م) لا تجد المرأة المصرية الريفية فى نفسها أى صراع بين المتوقع والمتحقق، ولا تستشعر فى أدائها لدورها أدنى مشاعر الاغتراب، فالرجل فى نظرها كامل الإرادة والسيطرة، والمرأة أدنى منه، وأقل فى إرادتها وقدرتها، وحياتها تعتمد عليه، وهو سيدها، وما هى إلا خادمة له.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الزواج والطلاق فى مصر، أول نوفمبر ١٩٧٤، ص ١٣.

(٢) من الأمثال الشعبية التى تؤكد ذلك « الراجل ابن الراجل اللى عمره ما يشاور مرة »، و « عمر المرة ما تربى طور ويحرث ».

وعلى هذا النحو من التدريب والتعويد، وغرس الأفكار تنشأ المرأة الريفية على الإيمان بقيمة الطاعة، وبذلك لا تشعر بأية غضاضة ولا تأفف من سيادة زوجها عليها، ومن طاعتها له ولأهله، بل والغالبية العظمى من النساء الريفيات يكرهن سلوك المرأة قوية الشخصية التي تكثر من الاعتراض والمناقشة^(١).

- نسبة الأمية العالية بين النساء في مصر تعد معوقا أساسيا أمام المرأة المصرية، وبخاصة المرأة الريفية، حيث ترتفع النسبة ارتفاعا كبيرا، فالمرأة الأمية لا تستطيع أن تشارك في التغير الاجتماعي ولا في التنمية بالقدر الذي تستطيعه لو أنها تعلمت.

- تلجأ المرأة المصرية الريفية إلى السحر والخرافات في حل كثير من المشكلات التي تعترضها في حياتها^(٢)، وفي هذا تعويق كبير لمشاركتها التنموية وبخاصة ما يتعلق بتنشئتها لأبنائها ومعاملتها لزوجها.

نحو زيادة المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية، اقتراحات وتوصيات،

١- لازلنا نبحث شئون المرأة الريفية من مكاتبنا في القاهرة، ونفتقد وجود المرأة الريفية بنفسها معنا، فإذا ما أردنا حقا، زيادة في المشاركة التنموية للمرأة الريفية، فلا بد أن توجد ممثلات للمرأة الريفية يتحدثن من واقع حياتهن، وهمومهن، وتجاربهن عن المشاركة التنموية؛ وبذلك نصبح أكثر فهما للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمرأة المصرية الريفية.

٢- البدء من الأساس، أى تدعيم ما يسمى بالتنمية الأساسية، فالملاحظة بالمشاركة، والالتحام بالنساء الريفيات في بيئتهن يكسبنا القدرة على فهم واقعهن، والوقوف على المعوقات الحقيقية الفعالة للمشاركة التنموية للمرأة الريفية.

٣- تأكيد لامركزية البحث والتخطيط المحلى أى على مستوى المحافظات، ومركزية التخطيط الشامل، وتوزيع الميزانية على المحافظات فى ضوء ذلك.

(١) انظر فوزية دياب - القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠، ص ٢٥٨.

(٢) انظر سامية حسن الساعاتى، السحر والمجتمع، دراسة نظرية وبحث ميدانى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٨١.

٤- أن يكون هناك قسم أو إدارة للبحث والتخطيط الاجتماعى فى كل محافظة يعمل جنباً إلى جنب مع إدارة أخرى للإحصاء. وأقترح أن يهتم المركز القومى للبحوث الاجتماعية بهذه القضية فيتصل بالمحافظات ويقنعها بهذه الفكرة، على أن يختار ويدرب لهم من يعملون فى هذه الإدارات.

٥- تخلف المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية مرتبط بتخلف الرجل، وأن تخلفهما معا هو نتاج القرية المصرية المتخلفة، لذلك فإن المدخل الطبيعى يأتى من تنمية القرية المصرية تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة، أى أن تتوجه التنمية نحو كل الطبقات والفئات والجماعات مشاركة وعائداً.

٦- تهيئة سياق وفرص مواتية للمرأة لنجاح مشاركتها التنموية بضورها المختلفة على النحو المطلوب لها مجتمعياً وشخصياً، بمعنى أنه إذا خطط لها لأداء أدوارها خارج البيت، فلا بد من التخطيط لأداء أدوارها فى البيت كأن توفر لها الخدمات الأساسية، ودور الحضنة... إلخ.

٧- التركيز على رفع الوعى النسائى الريفى، والكفاءات النسائية الريفية. فى دائرة نسائية مغلقة منفصلة عن المشاكل الأساسية للمجتمع الريفى، لا يساعد كثيراً على تحسين الموقف، وربما يؤدى، وبخاصة على المدى البعيد، إلى المقاومة والاستفزاز، وتعويق عملية التخطيط، والأجدى أن نواكبها تغييرات مجتمعة أخرى اقتصادية واجتماعية، كأن نطالب بالتعليم للقرية، وبداخله تعليم المرأة، وبالخدمة الصحية للقرية وبداخلها الخدمة الصحية للمرأة.

٨- تشجيع المثقفات المصريات الريفيات النشأة اللائى سرعان ما ينسين القرية بعد تخرجهن من الجامعات والمعاهد، أو إرسالهن إلى بعثات، لخدمة قراهن، فهن أولى بالمشاركة التنموية الريفية من المثقفات اللائى يعقن التغير التنموى بسبب جهلهن بطبيعة المجتمع الريفى، واصرارهن على استعارة صيغ أوروبية أو أمريكية لا تتلاءم مع واقعنا الاجتماعى.

٩- وجوب الجمع بين محو الأمية الأبجدية ومحو الأمية السياسية بالنسبة للمرأة الريفية بمعنى مساعدتها على الربط بين حياتها اليومية والحياة السياسية العامة حتى تتخلص من التخلف الذى تعيش فى إطاره.

المراجع

- ١- التقرير النهائي لمؤتمر دور المرأة العربية فى التنمية القومية، القاهرة، ٢٤ - ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢.
- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الزواج والطلاق فى مصر، أول نوفمبر ١٩٧٤، ص ١٣.
- ٣- الموسوعة الفلسفية، نخبة من العلما والاكاديميين السوفيت بإشراف روزنتال ويودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة.
- ٤- سامية حسن الساعاتي، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية: دراسة ميدانية فى الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.
- ٥- سامية حسن الساعاتي، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، المجلد ١٢، سبتمبر ١٩٧٥.
- ٦- سامية حسن الساعاتي، السحر والمجتمع، دراسة نظرية وبحث ميداني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٧- على حسن فهمي، العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، ١ - ٣، ١٩٧٧.
- ٨- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠. ط ٢.

الفصل الرابع

دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى(*)

تمهيد :

يركز هذا الفصل على معرفة دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى ، لذا يجدر بنا تحديد المفاهيم الأساسية فى هذا البحث .

فالدور يمكن تعريفه على أنه السلوك المتوقع من شخص يشغل مركزا معين ولكل دور متطلباته وخصائصه . فمن ناحية نجد أن هناك توقعات من الأفراد لسلوك شخص يشغل مركزا ما (وهذه التوقعات تكون مشروطة ومتأثرة بالمعتقدات الشائعة) ومن ناحية أخرى نجد أن هناك قواعد سلوكية تنمط سلوك الشخص الذى يحتل مركزا معيناً^(١)

والدور فى نظرنا هو مجموعة مواصفات تحدد ما ينبغى أن يفعله الشخص كشغل مركز معين على مستوى المجموعة الصغيرة ، أو المجتمع الكبير . وهذه المواصفات قد يضعها للشخص المجموعة الصغيرة ، أو قد يحددها له المجتمع الكبير فى شكل معايير وقيم ، أو قد يرسمها الشخص نفسه لنفسه ، متخذاً فى هذه الحالة صورة توقعاته هو نفسه عن متطلبات هذا الدور المتصل بمركز معين .

ويشتمل تحليلنا الإجرائى المتكامل للدور على ثلاثة تعريفات فرعية : الدور المعيارى Normative role ، ونقصد به مجموعة المواصفات أو المتطلبات النابعة

(*) بحث قدم فى الندوة الدولية عن : المثقفون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة ٣-٦ ديسمبر ١٩٧٩ .

(١) International Encyclopedia of the Social Sciences, 1971, Vol. 13

من المجتمع أو من الثقافة بعامة، والتي ترسم للأشخاص أدوارهم في حدود مراكزهم المتباينة. والقيم هنا جزء لا يتجزأ من هذه الموصفات.

الدور المتوقع Expected role وهو مجموعة من الموصفات التي يتطلبها الأنا من الآخر (والعكس صحيح أيضا) في موقف تفاعل يتأثر بالثقافة الفرعية لكل منهما.

الدور الوظيفي Functional role، وهو الدور الفعلي، أى سلوك الدور فعلا أو أداؤه. وهو يؤدي وظيفة التوافق مع الثقافة العامة أو الفرعية المجموعية أو الجماعية Group or Communal قد يتمشى الدور الوظيفي مع الدور المعياري، والدور المتوقع، وقد لا يتمشى مع أحدهما أو كليهما كما أنه قد يسايره بدرجات متفاوتة^(١). وسوف ننعكس تحليلنا الإجرائي السالف الذكر على ررنا لدور المثقفات المصريات في التغير الاجتماعي كما سنرى في الصفحات القادمة.

أما المثقفات المصريات فاقصد بهن تلك الصفوة من المتعلمات في مصر، وبخاصة أولئك اللاتي تبينن موقفا ثورياا تجديديا، من الأفكار والتقاليد السائدة في مختلف مجالات العلم، والأدب والفن والسياسة، وغيرها، وهؤلاء في الغالب جزء من الطبقة الوسطى^(١، ٢)

(١) انظر سامية حسن الساعاتي، الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص ٩٠-٩٥.

(٢) استخدام تعبير: المثقفون Intelligentsia في روسيا في منتصف القرن الماضي، وكان يطلق على الصفوة المتعلمة التي تلقت تعليمها في الجامعات الأوربية الغربية على الخصوص أو في الجامعات الروسية الحديثة. وكانت الكلمة تطلق على من سموهم «زبد الصفوة» وهم الكتاب والنقاد الأدبيون وأساتذة الجامعات والعلماء، ثم أصبحت تطلق على رجال القانون والعلمين، ثم على وجه الخصوص الأطباء. ولما كانت الدكتاتورية سائدة في روسيا آنذاك، واستمرت سائدة حتى سنة ١٩٠٥، وكانت حرية الرأي مقيدة طيلة هذه الفترة، فقد امتد معنى الكلمة ليشمل كل من يعارضون سياسة روسيا السياسية والاجتماعية من المعلمين.

وانتشرت الكلمة من روسيا إلى كل جهات أوروبا الغربية وكذلك بعض الدول الشرقية كالهند الصينية والهند ومصر. فمثلا في مصر، كان الكتاب الأجانب يشيرون منذ سنة ١٩٠٠ على الخصوص إلى دور «المثقفين» المصريين في السياسة، كقاسم أمين وسعد زغلول وعمر لطفي، ومصطفى كامل... وغيرهم من أبناء ذلك الجيل كانوا يعدون من الصفوة المثقفة، وفي الدول العربية انتشرت الكلمة لتعني «صفوة صغيرة» من الكتاب والشخصيات المثقفة الكبرى. =

ويقصد بالتغير الاجتماعي أنواع التطور التي تحدث تأثيراً في النظام الاجتماعي أى التى تؤثر فى بناء المجتمع ووظائفه. وما دام الإنسان كائناً اجتماعياً، فإن التغير الاجتماعي معناه التغير الإنسانى، وكل تغير فى المجتمع ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة^(١). وقد شغل الاجتماعيون المحدثون بمسألة ضبط عملية التغير الاجتماعي والتحكم فيها وتوجيهها فى اتجاه يحقق أماناً للمجتمع وآماله وظهر اصطلاح التنمية Development ليعنى ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التى يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما، فى متضمنات واتجاهات التغير الثقافى والحضارى فى مجتمع من المجتمعات وكذا فى سرعته بهدف إشباع حاجاته^(٢)

خلاصة القول أن هذا البحث ينصب على الدور الفعلى الذى قامت به المثقفات المصريات وأثر هذا الدور فى التغير الاجتماعي وبخاصة فى عملية التنمية التى تهدف إلى نقل المجتمع المصرى من مجتمع تقليدى إلى مجتمع متقدم فى أساليب الإنتاج وفى العلاقات الاجتماعية. وجدير بالذكر أن الدور الفعلى للمثقفات المصريات كان كثيراً ما يتعارض مع الدور المعيارى الذى حددته لهن

= ولقد أصبحت تلك «الصفوات» فى كل بلد أوربي، وكأنها تكون جسماً أو هيئة واحدة. ولها تأثيرها الضخم فى الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى بلدها. وكان لهذه الصفوات أماكن تشهد ندواتها مثل الحى اللاتينى فى فرنسا، أو بار اللواء وغيره من الأماكن التى كانت منتديات للصفوة المصرية إبان هذا القرن.

وتجب الإشارة إلى أن صفوة المثقفين هذه لا تكون طبقة مغلقة عليها بل هى عادة جزء من الطبقة المتوسطة، وليس ثمة فواصل قاطعة، أو محددة بينها وبين الطبقة المتوسطة عموماً، كما أنه ليس ثمة فواصل بينها وبين طبقة أصحاب المهن الحرة، إذ لوحظ أن الصفوة تنشأ دائماً مع طبقتها، وتظل تشعر دائماً بشعورها، ولا تفصل تفكيرها من تفكير تلك الطبقة.

(٢) معجم العلوم الاجتماعية، تصدر ومراجعة دكتور ابراهيم بيومى مذكور، اعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ٥١٤ - ٥١٥.

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٢) انظر عبد المنعم شوقي، مفهوم التنمية : صياغة محددة للمشكلة (بحث غير منشور) مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة (٥-٨ مايو ١٩٧٣).

الثقافة المصرية Total Egyptian Culture ومع الدور المتوقع أى فكرة الرجل عنها، وتوقعاته منها.

ولابد لأى بحث من إطار زمنى تدور فى فلكه أهم أحداثه وحقائقه وسوف نقصر بحثنا على دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى فى مصر فى العصر الحديث، ونقصد بالعصر الحديث السنوات التى مرت منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن.

دور المثقفات المصريات وحركة تحرير المرأة فى المجتمع المصرى الحديث،

رؤية تحليلية :

إن إسهام المثقفات المصريات الحقيقى فى عملية التغير الاجتماعى وبالذات فى عملية التنمية لا يمكن تتبع مساره إلا من خلال خروج المصريات إلى العمل خارج بيوتهن وتكسيهن. وذلك بعد تعلمهن فى مختلف مراحل التعليم، وتحررن فكريا بالتدريج.

إن دور المثقفات المصريات هو الوجه الآخر للعملة لقضية تحرير المرأة المصرية، ولما كانت قضية المرأة ترتبط إلى درجة كبيرة بالتغير الجذرى فى النظام الاقتصادى من حيث تشغيل النساء فى شتى المجالات وفى نطاق واسع، فإنه لابد من القول بادئ ذى بدء أن نمو الصناعة فى مصر لم يأخذ شكل ثورة صناعية أو انقلاب صناعى مثل الذى حدث فى إنجلترا مثلاً، فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإنما بالتدريج البطيء أحياناً والسريع سبباً أحياناً أخرى كما حدث فى الخمسينيات والستينيات من سنوات ثورة ٢٣ يوليو. وعلى الرغم من ذلك فإن النمو الصناعى فى مصر وبخاصة فى إطار سياسة التصنيع التى أخذت بها الدولة بعد سنوات قليلة من بدء الثورة (١٩٥٢)، كان له كثير من الآثار المماثلة لتلك التى ظهرت فى كثير من الدول الأوروبية التى حدث فيها الانقلاب الصناعى، ذلك الانقلاب الذى نجم عنه أهم ظاهرة اجتماعية فى العصر الحديث وهى ظاهرة خروج المرأة إلى العمل، لأن عملها خارج بيتها لم يعفها من أداء دورها الرئيسى فى الأسرة، بل إنه أضاف إلى هذا الدور دوراً هاماً، هو دور التكسب من العمل، الذى كان من قبل وقفاً على الذكور وحدهم دون الإناث. وقد واكب هذه الظاهرة

ظاهرة أخرى أشد أثرا - فى رأينا - فى قضية تحرير المرأة، تلك هى تعليمها فى مختلف مراحل التعليم وتحررها الفكرى بالتدريج.

لقد كانت هذه الظواهر الثلاث وهى تعلم المرأة، وتحررها واشتغالها هى المسئولة عما صار يعرف «بالانقلاب النسوي» الذى امتاز به القرن العشرين، والذى ظهرت آثاره واضحة للعيان فى كل مكان.

ومما لاشك فيه أن تعليم المرأة فى جميع مراحل التعليم بما فى ذلك مرحلة التعليم العالى فى المعاهد والجامعات، هو الذى دفع عجلة التغيير النسوى فى مصر دفعة قوية، ذلك لأنه أوجد عند المرأة وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها، ودورها فى المجتمع بعامة، وفى الأسرة بخاصة.

وقد ترتب على تحرير المرأة، تخلصها تدريجيا وبدرجات متفاوتة من سيطرة الرجل وسلطان التقاليد، والحرمان السياسى الذى كان مفروضا عليها، كما ترتب عليه أيضا تشغيلها فى مختلف المهن المتخصصة سواء ما كان منها صناعيا، أو زراعيا، أو تربويا، أو طبيا، أو تشريعا، أو تنفيذيا أو غير ذلك من المهن التى كان يعتقد أنها وقف على الرجل وحده.

وقد كان ذلك فى الوقت نفسه مصاحبا لظاهرة الحد من الفروق الطبقيّة؛ لأن التعليم وبخاصة التعليم العالى أتيح أول ما أتيح لبنات الطبقات المتوسطة ثم الراقية. وما أن انتشر تعليم الفتيات بين هاتين الطبقتين حتى انتشرت من بعد ذلك ظاهرة اشتغالهن بشتى المهن خارج بيوتهن.

ونجم عن ذلك أن الفجوة التى كانت تفصلهن عن فتيات الطبقة الدنيا العاملات أخذت تضيق شيئا فشيئا على مر السنين، وذلك للتفاعل الاجتماعى الحادث فى المجتمع الجديد، الذى دفع بكل من الطبقة الدنيا من جهة والطبقتين العليا والوسطى من جهة أخرى، إلى التقارب إلى درجة كبيرة فى مستوى وسيط هو مستوى الطبقة العاملة أى الطبقة الدنيا المتطلعة الواعية؛ ذلك لأنه لا يمكن إنكار أن التقدم الاجتماعى الاقتصادى الحديث فى كل المجتمعات المتقدمة، قد أدخل على الطبقة الوسطى والطبقة العليا. مظاهر معينة كانت لحقب كثيرة تعد من

خصائص الطبقة العاملة أى الطبقة الدنيا وحدها^(١). ومن بين هذه الخصائص اشتغال نساء الطبقة الوسطى بالوظائف الكاسية، أى التى تدر دخلا منتظما ذا قيمة يعتمد عليه، وذلك نتيجة ضعف ثم تلاشى ظاهرة توريث المرأة دخلا ثابتا من أرض زراعية أو عقار، أو استثمار مال معين. وهى ظاهرة كانت شائعة إن لم تكن عامة، بين أسر الطبقتين العليا والوسطى. وهكذا حل محل ظاهرة تأمين مستقبل المرأة على هذا النحو، تعليمها فى مختلف مراحل التعليم وتوظيفها، وقد أصبح هذا النظام الجديد من الأنظمة الشائعة فى النسق الاجتماعى الشامل فى المجتمع المصرى الحديث.

أما تحرير المرأة الذى تمثل فى مساواتها بالرجل فيما يتعلق بممارسة حق الانتخاب فقد كان ثمرة تعليمها، وخروجها للعمل واشتغالها بشتى الوظائف.

وجدير بالذكر أن ما حدث من تغير نتيجة لخروج المرأة المصرية المتعلمة المتخصصة الواعية من بيتها للعمل فى مختلف ميادين الإنتاج والخدمات يشبه ما حدث للمرأة فى المجتمع الغربى الحديث، ولكن مع تفاوت فى الدرجة والشدة.

خلاصة القول أننا نود أن نوضح أن تعليم المرأة فى مصر فى العصر الحديث وبخاصة التعليم العالى المتخصص كان هو مفتاح تحررها ونهضتها ووعيها، والدليل على ذلك أن رائدات التحرر فى مصر كن من المثقفات المتعلمات الواعيات^(٢).

(١) كان هناك تردد كبير فى نشر تعليم الفتاة فى مصر، وفى إتاحة الفرصة لخروجها للعمل (وبخاصة فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى) ذلك لأن السلم فى أول الأمر، كان ينظر إليه الكثيرون على أنه ليس بذى قيمة أو أى نفع للمرأة، بل إنه كان يخشى منه فى أن يصرفها عن قيامها بدورها فى بيتها، الذى لم يكن يتصور عندئذ أنه كان يستغنى عنها فى تدبير أى شأن من شئونه. هذا فضلا عن أن خروج المرأة للعمل كان إهانة لرب الأسرة، لأنه دليل على عجزه عن إعالة أسرته، ولهذا لم تكن تخرج للعمل إلا المرأة الفقيرة أو التى فقدت عائلتها. وكانت فى هذه الحالة تعمل وهى مجبرة، ومتأثرة فى قرارة نفسها بالقيم المسيطرة على المجتمع حينئذ، وهى أن الفقر مذلة والعمل مهانة، فتعمل وهى غير راغبة فى عملها، وتنغى طول الوقت حظها وظروفها. ولذلك تختار من العمل ما تستطيع أدائه وهى محجوبة بقدر الامكان عن الناس مثل الخدمات الشخصية التى تزاولها داخل المنازل، وفى نطاق ضيق محدود وبطريقة غير منتظمة، تحت إشراف ربات البيوت. كذلك كان لظهور بعض الصناعات، كصناعة الغزل والنسيج والأطعمة، وديغ الجلود، أثر ملحوظ فى إتاحة الفرصة لبعض النساء للخروج إلى العمل فى المصانع، لا من قبيل التحرر فى الفكر ولكن انتهازا لفقرهن وحاجتهن للعمل، واستغلالا لطاقتهن الإنتاجية بأجور زهيدة، لتحقيق الكسب الكبير لأصحاب الأعمال من الرأسماليين.

(الباحثة)

(٢) انظر الفصل الثانى

ولا يمكن لنا أن نعرض لدور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى فى مصر، فى العصر الحديث، بمعزل عن هذا الصراع الفكرى بين اتجاهين جد متعارضين:

أولهما: اتجاه تقليدى قديم راسخ ذو جذور ضاربة فى أعماق المجتمع ويستمد قوته من الأشكال التقليدية لعلاقات الإنتاج التى سادت مصر زمنا طويلا. ثانيهما: اتجاه عصرى تجديدى عبر عنه عدد من المثقفين والمستنيرين ابتداء من رفاة الطهطاوى إلى علي مبارك وجمال الدين الأفغانى، ومحمد عبده، وقاسم أمين، ومنصور فهمي، ولطفى السيد وطه حسين وغيرهم.

معوقات فى طريق المثقفات المصريات:

تجابه المثقفات المصريات بعض المعوقات والمشكلات التى يمكن إجمالها فيما

يلى

(١) الشعور بالاغتراب : والاغتراب ببساطة هو أن يفقد الإنسان ذاته، أى أن يصبح غريبا عنها ^(١). وتعانى المثقفة المصرية بوجه عام اغترابا شديدا لأنها تتنقل اليوم من عهد التبعية الضعيفة المسحوقة المقهورة، إلى عهد التبعية المبدعة القوية.

والمثقفة المصرية تقع فى حيرة شديدة واغتراب أشد لأنها تجد نفسها مطالبة بالشئ وعكسه فمطلوب منها أن تتعلم وتكسب وتستقل، ولكنها إذا أبدت ممارسة حقيقية لهذا الاستقلال فإنها تعوق بكل الطرق.

أنها تتعلم وتقضى سنوات وسنوات فى تحصيل العلم، لأنها مطالبة بذلك ولكنها تقيم فى الوقت نفسه - عند الزواج - بالمقاييس التقليدية القديمة، من حيث تفضيل كونها صغيرة السن مثلاً، وغيرها من المقاييس التقليدية لذلك نجد أنه على الرغم من علمها وتفوقها، وعملها، إلا أنها أحيانا ماتتزوج بلا إرادة ولا اختيار، قبل أن يفوتها القطار، لأنها تقلق على نفسها قلق المرأة التقليدية التى لم تتعلم.

(١) انتهى ماركس إلى هذا المعنى للاغتراب فى كتابه مخطوطات اقتصادية وفلسفية عام ١٨٤٤، حين كان يصدد الفحص النقدى لوضع العامل فى المجتمع الرأسمالى.

إن المثقفة المصرية تتعلم وتعمل مثل الرجل تماماً ولكنها مازالت تقيم من حيث هي جسد ناقص أو عاجز، أو فائن^(١).

(٢) صراع الأدوار : أطلق هذا الاصطلاح ليعنى تلك الصراعات التي يدركها الأفراد المتعرضون لها، كما أنه يعنى ذلك الموقف الذى يدرك فيه شاغل مركز معين، أنه مواجه بتوقعات متباينة. ويرى «سبيجل» Spiegel أن هذا الاصطلاح يشير إلى ذلك الموقف الذى تقع فيه الأنا فى اختيار صعب أو مستحيل بين دورين مختلفين.

وتنطبق كل هذه التعريفات لصراع الأدوار على المثقفة المصرية فى المجتمع الحديث فهى تدرك أنها فى صراع، كما أنها مواجهة بتوقعات متباينة من زوجها، ومن رؤسائها فى العمل. كما أنها تقع فى اختيار أصعب بين دورها كامرأة وزوجة، وعاملة.

والأدوار ماهى إلا نتاج لتفاعل اجتماعى سابق، لكنها توجه التفاعل الحالى. وفى المجتمع التقليدي، حيث التغير الاجتماعى فى أدنى حدوده، كان الجيل الأصغر يتقبل توقعات الجيل الأكبر دون مناقشة. أما فى المجتمع الحديث، فإن كثيراً من الناس غير قادرين على العيش وفق متطلبات أدوارهم، فقد تغيرت مواقف الحياة بشكل يجعل كثيراً من أنماط الدور غير ملائمة.

ولقد كانت واجبات وحقوق المرأة فى المجتمع التقليدي محددة واضحة المعالم فى الماضى، أما الآن فقد اعتراها كثير من الخلط، مما جعل الكثير من النساء المثقفات فى مصر اليوم غير متأكدات من أدوارهن الفعلية.

إن المثقفة المصرية الحديثة هى التى تواجه ذلك القدر الكبير من الخلط والفوضى فيما يتعلق بدورها، وذلك يعود ببساطة إلى أن دورها كامرأة مثقفة هو الذى تغير جذرياً، إذا ما قورن بدور الرجل، فلم يعد للمرأة المثقفة الحديثة ذلك الاستمرار المحدد فى الدور. فبالإضافة إلى أدوارها التقليدية، فإنها مطالبة بدور الكاسبة الواعية فى عملها،

(١) انظر فرج أحمد فرج، المرأة والرجل والمجتمع، الطليعة، السنة الحادية عشرة عدد ٢٤، ١٩٧٥، ص ١٨٤.

والشريكة والصديقة لزوجها، والطاهية ومربية الأطفال ومديرة المنزل فى بيتها، وكل ذلك يزيد مشكلة التكيف لديها.

(٣) الخلط فى تعريف أدوار الرجل والمرأة :

ذلك أن التعريفات الجديدة لدور المرأة المثقفة، وبخاصة كزوجة وأم، تتطلب تكيفا مصاحبا من الرجل، وبخاصة الزوج والأب. وقد تشكل هذه التعريفات تهديدا لأنا الرجل، وخصوصا أن أنماط الدور التى بقيت قرونا طويلة، كانت مبنية على قوة الذكر الاقتصادية والاجتماعية، والقانونية.

ولما أصبحت المرأة المثقفة تمارس قوة أكبر من تلك التى كانت لها من قبل أضحى الكثير من الرجال، والبعض من النساء يجدون مشقة فى تقبل الأدوار الجديدة^(١).

(٤) نسبة الأمية العالية بين النساء فى مصر :

وهى معوق أساسى فى طريق الثقافات المصريات، لأنهن لن يجدن صدى لنشر دعوتهن، وتأثيرهن الثقافى بين نساء جاهلات غير واعيات، بالإضافة إلى أن المرأة الأمية لا تستطيع أن تشارك فى التغير الاجتماعى، وفى التنمية بالقدر الذى تستطيعه لو تعلمت. وجدير بالذكر أن نسبة الأمية بين الإناث فى مصر قد بلغت فى عام ١٩٦٠، ٨٤٪، ثم انخفضت فى عام ١٩٧٦ إلى ٧١٪^(٢).

(١) ظهر من تقرير للأمم المتحدة عن التكامل النسائى ودوره فى التنمية فى البلاد النامية، أن من أهم معوقات اشتراك النساء فى عملية التنمية فى هذه الدول عاملين هامين هما :

(أ) الاتجاهات التقليدية نحو دور المرأة فى المجتمع.

(ب) الاعتقاد بأن عمل المرأة شيء ثانوى.

انظر : United Nations : Headquarters Report of the Inter-regional Meeting of Experts of the Integration of women

Development Sales No.E.73.LV, 12 June 1971.

(٢) انظر : نوال السعداوى، الوجه العارى للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٢١

(١) انظر : Spiegel, John P., "The Resolution of Role Conflict

Within the Family", in Bell and Vogel (ed.). A Modern Introduction to the Family, the Free Press, New York, 1968.

خاتمة وتعليق :

حاولت فى الصفحات السابقة أن أحدد معالم واضحة وموجزة لخطى المثقفات المصرىات على طريق التغير الاجتماعى. ولعلى قد استطعت من خلال تصور شامل يأخذ بالوحدة، ويستلهم المنظور التاريخى الذى يرى الأشياء جميعها فى حركة دائمة، وصيرورة لا تتوقف — أن أضع قضية المثقفات المصرىات داخل إطارها الصحيح.

وأستطيع أن أوجز خلاصة ما أردت تقديمه فى الصفحات السابقة فى الأفكار الآتية :

(١) أن هناك فرقا بين مثقفة ومثقفة، فهناك مثقفات رائدات يتقدمن المسيرة ويسهمن إسهامات رائدة كبرى فى التغير الاجتماعى فى مصر، وهناك مثقفات تاليات، جئن بعدهن. تاريخيا — وأسهمن إسهامات لا يمكن التقليل من شأنها، وهناك مثقفات سلبيات قد لا يسهمن فى التغير الاجتماعى بنصيب يذكر، ومثقفات معوقات، وهؤلاء يعقن مسيرة التغير الاجتماعى إلى التقدم بما لهن من أفكار وآراء ومعتقدات رجعية. وهناك مثقفات يعقن التغير إلى التقدّم بشكل آخر، وذلك بسبب جهلهن بطبيعة المجتمع المصرى، وإصرارهن على استعارة صيغ غربية، أوربية أو أمريكية، لا تتلاءم مع واقعنا الاجتماعى والاقتصادى.

(٢) إن المثقفات المصرىات يدخلن فى علاقة جدلية مع المجتمع المصرى، فهن إفراز المجتمع المصرى، ونتاج له من جهة، وهن من جهة أخرى مؤثرات فيه ومغيرات له.

(٣) إن تعلم المرأة المصرية وخروجها إلى العمل، وتحررها اقتصاديا يحولها (بعبارة مستمدة من فلسفة — سارتر) من شخص يوجد فى ذاته En-Soi إلى شخص يوجد لذاته Pour Soi أى أن المثقفة المصرية ستوجد لذاتها بعد أن ظلت توجد للآخرين وستستمد وجودها من ظروف حياتها الجديدة التى تعيشها فى بحريتها من خلال الإنتاج. وهنا تنشأ علاقة جديدة بين المثقفة وكيونتها، علاقة أساسها المعاشة الخلاقة الحرة لإمكاناتها الإنسانية الحقيقية.

(٤) إن قضايا التصنيع، وتطوير الزراعة، وتوزيع الثروات إلى غير ذلك لا بد أن تنال اهتماما أكبر من المثقفات المصريات، لما فى هذه القضايا من تأثير جوهري ومباشر على ما هو ذاتي: مشكلة المرأة بوجه عام وما هو موضوعي: مشكلة المجتمع بأكمله (١).

(٥) إن المثقفة المصرية التي تعلمت، ودخلت ميدان العمل الإنتاجي واستقلت اقتصاديا، لا بد أن تخلق لها فرص عمل حقيقية، وفي شتى المجالات، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من إعادة تشكيل البناء الاقتصادي أفقيا، ورأسيا، وإدخال تغيير جذري على علاقات الإنتاج. وفي عملية إعادة التشكيل هذه لا بد أن يشترك المرأة والرجل معا.

(٦) إن تركيز نشاط المثقفات المصريات على المدينة - في الأغلب الأعم وانفصال حركة المثقفات في المدينة عن قضايا المجتمع الأساسية تعنى في التطبيق، بقاء المرأة الريفية على وضعها المتخلف والمتوارث منذ مئات السنين، مما لا يمكن معه تحقيق الهدف الاجتماعي الأسمى لتحرير المرأة، وهو إحياء نصف المجتمع المعطل، ودفعه إلى المساهمة المنتجة بالتعاون مع النصف الآخر لبناء مجتمع تقدمي قادر على مواجهة تحديات العصر بكامل طاقاته.

وينطبق قولنا السالف الذكر على المثقفات المصريات الريفيات الناشئة. اللاتي سرعان ما ينسبن القرية بعد تخرجهن من الجامعات والمعاهد، أو إرسالهن إلى بعثات، ثم اشتغالهن في التخصصات المختلفة.

(٧) إن تركيز نشاط بعض المثقفات المصريات سواء أكان ممارسة أو فكرا على رفع الوعي النسائي، والكفاءات النسائية، في دائرة نسائية منفصلة عن المشاكل الأساسية للمجتمع لا يساعد كثيرا على تحسين الموقف، وربما يؤدي على المدى البعيد، وبعد تطور المجتمع إلى نوع من حركة الرفض النسائية ضد الرجل تحمل ملامح انعزالية على غرار ما نشاهده في بعض حركات التحرر النسائية في غرب أوروبا وفي أمريكا.

(١) انظر: سلوى الخماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٠.

إن نضال المثقفة المصرية، لابد أن يسير جنباً إلى جنب مع نضالها مع الرجل من أجل تغيير الواقع المتخلف الذى يعانى منه كلاهما.

(٨) يفوت على بعض المثقفات المصريات، أن دورهن فى التغيير الاجتماعى والتنمية، لابد أن يكون نابعا من ظروف مجتمعهن ومشاكله. فالتنمية لا تستعار، وإنما هى فى الأصل عملية إبداع. فأوروبا قد درست علوم العرب وفلسفتهم، وأحيث تراث الإغريق والرومان، مركزة الأضواء على جوانبه التى تساند تطلعات التطور، ثم تجاوزت هذا كله بإبداع مستمر فى كل مجالات الفكر والسياسة. وقبلها فعل أسلافنا العرب. فقد أخذوا عن اليونان، والرومان والهند، ومصر، والشام، والعراق، وفارس. ولكنهم تجاوزوا ما أخذوا من إبداع حضارة جديدة زاهية بقدر ما هى أصيلة.

لابد إذن للمثقفات المصريات من نظرة بديلة للتغير والتنمية والتقدم، تقوم على أساس نماذج جديدة، تنبثق من واقعهن، ومنهن أنفسهن كعناصر ثقافية دينامية متجددة. وبذلك يصبح التغير، وتصبح التنمية معتمدين على الذات الحضارية المصرية الأصيلة، ويصبح التعامل مع الحضارات الأخرى، سواء بالتبادل، أو الاقتباس، يتم دون انبهار أو عقد.

المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية :

١- مراجع عامة :

- (١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء ١.
- (٢) المصباح المنير، القاهرة، ١٩٢٥، جزء ١، ٢.
- (٣) المرأة في مصر، وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للنشاط الثقافي والعلمي، القاهرة، ٩٧.
- (٤) دستور الجمهورية المصرية الصادر في ٢٣ يونيو ١٩٥٦، الموسوعة العربية للدساتير العالمية، مجلس الأمة، القاهرة، ١٩٦٦.
- (٥) معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة د. إبراهيم بيومي مذكور، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

ب- كتب ومقالات :

- (٦) إنجي أفلاطون، نحن النساء المصريات، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٥٠.
- (٧) درية شفيق وإبراهيم عبده، تطور النهضة النسائية في مصر، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٤٥.
- (٨) رفاعة رافع الطهطاوى، تخليص الإبريز في تلخيص باريز، طبعة وزارة الإرشاد، ١٩٥٨.
- (٩) سامية حسن الساعاتي، الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧٢.

الفصل الخامس

دور الشبابات المصريات فى التغيير الاجتماعى

بين السياق التاريخى والواقع الاجتماعى^(١)

تمهيد:

نعرض فى هذا الفصل لدور الشبابات المصريات فى التغيير الاجتماعى. ومن المعروف أن الشباب ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعى والنفسى والبيولوجى واضحة. وتميل معظم المجتمعات إلى تحديد بداية مرحلة الشباب ونهايتها وفقاً لعدد من المعايير، وقد تلجأ - كما الأمر فى المجتمعات التقليدية - إلى طقوس معينة لابتداء للمرء من المرور خلالها لاكتساب المكانة الاجتماعية المخصصة للشباب^(٢).

وكما ازدادت المجتمعات تعقيداً وتركيباً وتبايناً، نتيجة للتطورات التى شهدتها النظم الاقتصادية، والثورة الصناعية، والإدارية تصبح عملية تحديد بداية مرحلة الشباب إحدى مظاهر التطور الاجتماعى، وعاملاً رئيسياً من عوامل تنمية المجتمع وتغييره ككل.

وهناك اهتمام معاصر فى مختلف فروع الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية بدراسة واقع الشباب، واتجاهاتهم، وقيمهم، ودورهم فى المجتمع، ويكاد هذا الاهتمام أن يكون « عالمياً » إذ أصبح مفهوم الشباب يحظى بالعناية، والدراسة، والتحليل فى المجتمعات المتقدمة والنامية على الرغم من اختلاف الإطار الذى تعالج منه قضايا الشباب، وتنوع السياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى

(١) بحث قدم فى المؤتمر الدولى الثامن بتونس، عن دور الشباب فى التغيير الاجتماعى، تونس ديسمبر ١٩٨٢.

(٢) انظر S . N . Eisenstadt, " Archetypal Patterns of Youth " in P. K. Manning, and M. Truzzi , Youth and Sociology, PP 15 , 16.

الذى تدرس فيه الظواهر المتصلة بالشباب. ولعل السبب الاساسى لمثل هذا الاهتمام العالمى بقضايا الشباب راجع أساسا إلى ما يمثله الشباب من قوة للمجتمع ككل، إذ هى شريحة اجتماعية تشغل وضعا متميزا فى بنية المجتمع. فالشباب كفئة عمرية هم أكثر الفئات العمرية حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أنها هى الفئة العمرية التى يكاد بناؤها النفسى والثقافى أن يكون مكتملا على نحو يمكنها من التكيف والتوافق والتفاعل، والاندماج والمشاركة، فى تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته. بأقصى الطاقات التى يمكن أن تسهم فى تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته ونماذجها.

والحقيقة أن المكانة المعاصرة التى يشغلها الشباب فى كافة المجتمعات يمكن النظر إليها بوصفها نتاج للتغيرات الاجتماعية والسياسية والديمقراطية، والتعليمية، والتربوية التى شهدتها القرن الحالى، كما أن هذه المكانة قد انبثقت وتحدت من خلال الفلسفات المعاصرة والتيارات السياسية والثقافية والنفسية التى ترجمت عنها هذه الفلسفات وأصبحت تشكل سمة العصر، ولقد ترتب على هذه المكانة التى يمثلها الشباب فى بناء المجتمع المعاصر، نتائج بالغة العمق انعكست على مختلف مكونات بناء المجتمع، وعلى طبيعة العلاقات بين الأجيال ونوعية هذه العلاقات ومداها. ويتأثر معدل التغير فى المجتمع وإيقاعه تأثرا مباشرا بأوضاع الشباب فى المجتمع والوظائف المتعددة التى يؤديها الشباب فى مختلف قطاعاته.

ولذا تكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله الشباب من مصدر للتجديد، والتغيير، فهم عادة ما يرفعون لواء الحديث من السلوك والعمل، من خلال القيم الجديدة، التى يتبناها الشباب، والتى عادة ما تدخل فى مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية، ولهذا يعد الشباب مصدر التغيير الثقافى والاجتماعى فى المجتمع ككل.

وهناك اهتمام متعاظم من جانب الأكاديميين، ورجال السياسة على السواء، بالظواهر المرتبطة باتجاهات الشباب وقيمهم السلوكية كالانحرافات، والثقافات الانعزالية والحركات السياسية، والثورات الطلابية، ومختلف نماذج الامتثال، والتكامل مع النسق القيمى السائد فى المجتمع.

ومن الظواهر اللافتة للنظر فى هذا العدد ظاهرة الرفض (rejection) عند الشباب والذى يتبدى فى رفض الشباب للمعايير والقيم والسلطة والتوجيه الذى يمارسه الكبار بل أن هذا الرفض أصبح يمثل موقفا عاما موحدا، يظهر بصورة واضحة فى مواقف عديدة ومجتمعات مختلفة. ولكن مما لا شك فيه أن ذلك الرفض الذى يظهر بين الشباب يرتبط بالظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع. والنسق القيمى السائد فيه.

أولا: دور الشابات المصريات فى المجتمع المصرى الحديث (*)

السياق التاريخى والاجتماعى.

فى إطار السياق المصرى، لا يجب أن نصف التواجد الشبائى للشابات المصريات بالمعاصرة فقط، فقد كان لهن فى التاريخ المصرى دورهن، كما كانت لهن مواقف من قضايا مرحلية كانت فى عهدها. ذات أهمية اجتماعية بل وسياسية أيضا.

فقد بدأت الفتاة المصرية تظهر فى الاجتماعات السياسية التى كان يعقدها (الحزب الوطنى). وفى ٧ ديسمبر ١٩٠٧ حضرت بعض الفتيات والسيدات باليشامك والجبر إلى (دار اللواء)، وجلسن مع الحاضرين، ولكن فى ركن قصى، وكذلك كن موضع اعتزاز «مصطفى كامل» وفخره. وعندما توفى «مصطفى كامل»، أتى رجال السياسة بالفتاة (تفيدة طلعت صبور) وحملوها العلم فسارت فى مقدمة موكب الجنازة حتى وصلت إلى المقبرة فى حى الإمام الشافعى (١).

وكان للفتيات المصريات جنبا إلى جنب مع النساء المصريات نصيب بارز فى ثورة ١٩١٩، ففى يوم ١٤ مارس من ذلك العالم سقطت أول شهيدة ضمن القائمة الأولى لشهداء الثورة، وكانت جنازتها ناقوسا أيقظ فتيات مصر ونساءها. وفى ٢٠ مارس ١٩١٩ ألفن مظاهرة بدأت من حديقة قصر النيل حتى بيت الأمة حيث حاصرت المظاهرة قوة من الجنود الإنجليز فى سياراتهم المصفحة، كما كانت

(*) أقصد بالمجتمع المصرى الحديث الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن.

(١) أمينة السعيد. بطولات نسوية فى ثورة ١٩١٩، الهلال، ٨ أغسطس ١٩٧٣.

الفتيات والنساء المصريات فى طليعة الطوائف الوطنية التى همت للاحتجاج على لجنة ملنر (١).

وفى شهر يناير ١٩٢٢ قامت لجنة الوفد المركزية للسيدات عقب القبض على « سعد زغلول » وزملائه ونفيهم إلى مالطة بتنظيم حملة المقاومة السليبية، تلبية للنداء الذى أعلنه حزب الوفد فى ٢٣ يناير بعدم التعاون مع الإنجليز ومقاطعة جميع البنوك وشركات التأمين ووسائل النقل والبضائع البريطانية والدعوة إلى تشجيع المصنوعات الوطنية. ونجحت المقاطعة إلى حد كبير، بحيث أثارت حقن الإنجليز، وذلك بفضل الحملة التى نظمتها هدى شعراوى، والسيدات المصريات التى ساعدت على انجاحها بقية الشباب والشابات من الطلبة والطالبات للدعوة لقرار المقاطعة بين المواطنين (٢).

وفى عام ١٩٢٣ أسست « هدى شعراوى » الاتحاد النسائى فى مصر، وضم نخبة من سيدات الطليعة، وعديدا من فتيات مصر البارزات للمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة وفى مقدمتها حق الانتخابات وحق الترشيح.

وبرز دور الفتيات المصريات فى أحداث ١٩٣٥ / ١٩٣٦، وكذلك فى النضال المصرى أثناء الحرب منذ ١٩٤٨، ففى خلال حرب فلسطين، وعلى الرغم من أن النساء المصريات لم يكن قد اعترف بوجودهن الاجتماعى أو حصلن على حقوقهن فى ذلك الوقت إلا أنهن مع الفتيات المصريات جنبا إلى جنب قد شاركن فى المعركة بجهودهن، وتطوعن عن طريق الهلال الأحمر والمنظمات النسائية الأخرى فى خدمة الجيوش المتحاربة، ووقفن كممرضات وطبيبات وعاملات وراء صفوف الجيش فى فلسطين، وتعرضن لما تعرض له الرجال فى هذه الحرب.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اجتاحت مصر أنواع خطيرة من الأوبئة على أثر رجوع الجيوش المتحاربة إلى بلادها عبر الأراضى المصرية، ومن هذه الأمراض التيفوس والكوليرا، وقد قامت نساء مصر وشاباتهن فى هذه الآونة بدور رئيسى فى مكافحة هذه الأمراض حيث قضين الأسابيع والشهور فى مخيمات

(١) عبد الرحمن الراجعى، ثورة ١٩١٩، كتاب الشعب، ج ١، ص ١٢٧.

(٢) وديع أمين، « الجذور التاريخية لنضال المرأة فى مصر »، الطليعة، ١/١/١٩٦٩.

أقيمت لهذا الغرض لمعالجة المرضى وحماية الأصحاء ووقايتهم سواء في الوجه البحرى أم في الوجه القبلى (١).

أما من حيث تعليم الفتيات وتطوره في المجتمع المصرى الحديث، وانعكاس ذلك على دور الشابات المصريات، فيهما أن نذكر أنه قد ظلت الجهود في تعليم البنات أهلية، ولم يظهر من المدارس الرسمية في البداية إلا ما يتولى تعليم بنات الطبقة الفقيرة اليتيمات بقصد توفير بعض احتياجات سيدات الأسر الراقية كعملية الولادة، وبعض احتياجات الجيش مثل ملابس الجنود وحياكتها، أو بقصد توفير الرزق عن طريق العمل.

وكانت أول مدرسة حكومية أنشئت لتحقيق هذه الأهداف عام ١٨٣٢ هي مدرسة الولادة.

أما بداية التعليم الابتدائى الرسمى في مصر، فكان عام ١٨٧٣، عند إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات عرفت باسم السيوفية، ثم أنشئت في عام ١٨٨٩، مدرسة جديدة عرفت باسم السنية تبركا باسم إحدى أميرات الأسرة الحاكمة في ذلك الوقت.

أما التعليم بهدف التثقيف فلم ينشأ للفتاة إلا بعد جهود الزعيم الأول للنهضة النسائية في مصر، رفاعه الطهطاوى الذى نادى في كتابه «المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين» بوجوب تعليم الفتاة وأوضح عدم تعارض هذا التعليم مع الشريعة الإسلامية.

وبفضل تعاليم رفاعه الطهطاوى أتيح للفتيات لأول مرة أن يتقدمن لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية الذى فتح بابه لأول مرة للفتاة عام ١٩٠٠، وكان بشيرا بالتقدم العلمى لتعليم الفتيات (٢).

وفى عام ١٩٠٠ أيضا ظهر التعليم الثانوى الرسمى للبنات، عند إنشاء قسم معلمات السنية (بالإضافة إلى التعليم الابتدائى).

(١) أحمد طه محمد، المرأة المصرية بين الماضى والحاضر، ص ٦٠.

(٢) محمد فرغلى فراج، وآخرون، تغير الوضع الاجتماعى للمرأة في مصر المعاصرة، التقرير الأول، المركز القومى للبحوث ص ٢٩.

وقد تميز الربع الثاني من القرن العشرين بتطور كبير وإن كان بطيئاً في بدايته، وفي الاتجاه التعليمي لصالح المرأة. وتقبل فكرة إعدادها إعداداً مناسباً يهيئها للخروج للعمل، والاشتراك جنباً إلى جنب مع الرجل في بناء مستقبل الوطن. وأخذت معالم هذا التطور تظهر بالتدريج في التوسع في نشر مدارس البنات الأولية والابتدائية والثانوية، وكذلك في إنشاء المعاهد الفنية ومعاهد المعلمات المتوسطة والعالية، ولقد كانت نقطة التحول البارزة في حركة تحرير المرأة المصرية شابة وامرأة، وتغيير نظرة المجتمع إليها تغييراً جذرياً قبول الفتيات لطلب العلم في أول حكومة رسمية (جامعة القاهرة حالياً)، ابتداء من سنة ١٩٢٨، حيث قبلت كلية العلوم ٨ طالبات، وفي سنة ١٩٢٩ قبلت كلية الآداب ٤ طالبات، وقبلت كلية الطب ٥ طالبات، وتلتها كلية الحقوق فقبلت طالبة واحدة سنة ١٩٣٠، ثم كلية التجارة التي قبلت طالبة واحدة كذلك سنة ١٩٣١. وقد حظيت الشابات المصريات بنصيب أكبر من التعليم الجامعي عندما أنشئت جامعة الإسكندرية ١٩٤٢ وجامعة عين شمس ١٩٥٠ (١).

وفي الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٥، زاد التوسع في الاتجاه التعليمي لصالح المرأة، وأرسلت دفعات قليلة من الشابات في بعثات دراسية إلى الخارج، وعدن يحملن أرقى الشهادات في تخصصات شتى في نفس الوقت الذي أتيح فيه للدفعات القليلة الأولى من الفتيات الالتحاق بالجامعة.

وعند قيام ثورة ١٩٥٢، كان إقامة عدالة اجتماعية بين الجنسين هو أحد المبادئ الستة في دليل عمل الثورة المصرية، لذلك نص في الدستور الجديد الذي أعلن في مصر سنة ١٩٥٦، على منح المرأة حقوقاً سياسية أسوة بالرجل، وبذلك استطاعت المرأة المصرية بعامه والشابة المصرية بخاصة أن تدلى بصوتها في الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية، وعلى الدستور، وفي الانتخابات العامة لمجلس الأمة، وكذلك انتخابات الاتحاد الاشتراكي، وصار لها الحق في ترشيح نفسها لمجلس الأمة (مجلس الشعب الآن) وفي مجالس ولجان أخرى شعبية.

(١) انظر كريمة السعيد، تعليم البنات في الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر الأول للجامعات العربيات، اتحاد الجامعات اللبنايات من ٥ - ٨ مارس ١٩٦٤.

كما أولت الثورة أيضا، وتحقيقا للمبدأ نفسه وهو إقامة عدالة اجتماعية، تعليم الفتاة وإعدادها للعمل، عناية فاقَت كل ما كان قد بذل في السنوات العديدة السابقة على قيامها. وقد أُناحت مبادرة الثورة بتعميم مجانية التعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية، فرصة التعليم لآلاف الفتيات اللائي كانت ظروف أسرهن الاقتصادية لا تسمح لهن بمواصلة التعليم.

ولما أعلنت الدولة مجانية التعليم في الجامعات قبل بداية العام الجامعى فى خريف ١٩٦٢، كان لهذا أثر فعال فى اشتداد إقبال الشباب من الجنسين على التعليم الجامعى، كما نتج عنه تزايد نسبة أعداد المتخرجات من الشابات سواء من الجامعات أو المعاهد العليا تزيادا كبيرا عن السنوات السابقة على هذا الإجراء.

ومن الأسباب الأساسية أيضا التى يسرت التحاق الشابة المصرية بمؤسسات التعليم العالى إنشاء عدد من الكليات الخاصة بالفتيات، وإقامة الجامعات الإقليمية التى التحقت بها فتيات الأسر الريفية فى المحافظات المختلفة.

وقد تعدى نشاط الشابة المصرية فى الدراسة مرحلة البكالوريوس والليسانس إلى الدراسات العليا فأقبلت عليها بأنواعها المختلفة (الدبلوم - الماجستير - الدكتوراة)، كما واکب إعداد الشابة المصرية علميا فى الداخل، إعدادها فى الخارج، فأرسلت للدراسة بالجامعات والمعاهد فى الخارج فى جميع التخصصات، كما سافرت الشابات المصريات أيضا فى اجازات دراسية للدراسات العليا أو مهمات علمية بهدف الاستزادة من العلم^(١).

ومن عرضنا للسياق التاريخى لدور الشابات المصريات فى المجتمع المصرى الحديث يتبدى لنا أن إسهام الشابات المصريات الحقيقى فى عملية التغير الاجتماعى وبالذات فى عملية التنمية، لا يمكن تتبع مساره إلا من خلال خروج المصريات إلى العمل خارج بيوتهن وتكسبهن، وذلك بعد تعلمهن فى مختلف مراحل التعليم، وتحررن فكريا بالتدريج.

(١) المرأة فى مصر، وزارة التعليم العالى، ١٩٧٥، ص ٨٤ / ٨٥ .

ولما كان دور الشابات المصريات هو الوجه الآخر للعملة لقضية تحرير المرأة المصرية، فإنه من الواضح أن تعليم الشابة المصرية فى جميع مراحل التعليم بما فى ذلك مرحلة التعليم العالى فى المعاهد والجامعات، هو الذى دفع عجلة التغيير النسوى فى مصر دفعة قوية؛ ذلك لأنه أوجد عند الشابة المصرية وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها، ودورها فى المجتمع بعامة، وفى الأسرة بخاصة.

وقد ترتب على تحرير المرأة المصرية بعامة، والشابة المصرية بخاصة، تخلصها تدريجيا من سيطرة الرجل، وسلطان التقاليد، والحرمان السياسى الذى كان مفروضا عليها، كما ترتب عليه أيضا تشغيلها فى مختلف المهن المتخصصة.

الواقع الاجتماعى للشابات المصريات

ومن أهم مقومات فهم الواقع الاجتماعى للشابات المصريات، وعلاقته بالتغيير الاجتماعى، إجراء بحوث ودراسات تقسم بالشمول لوصف وتشخيص اتجاهات هؤلاء الشابات ومواقفهن من قضايا التنمية فى المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة.

وجدير بالذكر أن هناك دراسة لسيد عويس، قام بإجرائها فى خلال العام الدراسى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ بعنوان « نظرة الشابة المصرية المعاصرة نحو المستقبل » طبقتها فى محيط طالبات المعاهد العليا والجامعات إيماناً منه بأنهن وزملائهن الطلبة سيكونون قادة المستقبل فى مصر. وكانت الدراسة تتطلب الإجابة عن بعض الأسئلة التى تتعلق بمستقبل الطالبة ومستقبل أسرتها سواء كانت أسرة توجيه، أو أسرة تناسل، ثم بمستقبل المجتمع المصرى المعاصر. كوحدة من قاداته الثقافيين الاجتماعيين فى المستقبل ستؤدى من أجله دورا أو أدوارا اجتماعية معينة.

والإجابات المطلوبة هى فى حقيقة الأمر الآراء التى يجب أن تعكس الخبرات الموضوعية لكل طالبة كما تعكس آمالها. وفى ضوء هذه الإجابات أو الآراء أو الخبرات الموضوعية، يمكن أن نصل إلى بعض الاتجاهات العامة فى محيط الشابات من الطالبات موضوع الدراسة نحو المستقبل، مستقبلهن كأشخاص، ومستقبل أسرهن ثم مستقبل مصر.

وكان قوام الدراسة ٥٠ شابة، متوسط أعمارهن ٢٣,١ عاما بانحراف معيارى ٢٢ سنة، وكان نحو ٨٦٪ منهن من المسلمات، و١٤٪ من المسيحيات. وقد نشأت نحو ٨٢٪ منهن فى المدينة، و١٢٪ من القرية و ٦٪ فى المركز

وجميعهم يقمن وقت الدراسة فى المدينة . . والأغلبية الساحقة لا يعملن بنسبة نحو ٨٦٪ والأغلبية الساحقة أيضا بنسبة نحو ٨٧,٥٪ لم يتزوجن، وتعيش نحو ٩٠٪ من هؤلاء مع أسرتهن. أما المتزوجات فنسبتهن ضئيلة (نحو ١٢,٥٪)، وكلهن متزوجات من مصريين، وأغلبهن لا يوجد لديهن أبناء، ومن حيث مهن الآباء سواء كانوا على قيد الحياة أو متوفين، نجد أن نحو ٤١,٩٪ منهم من موظفى الحكومة، ومن هؤلاء ٩,٣٪ على المعاش، ونحو ٢٧,٨٪ منهم يعملون فى مهن حرة، ونحو ١١,٦٪ منهم من العمال والفلاحين ونحو ٢,٣٪ منهم من ذوى الأملاك. والباقي بنسبة نحو ١٦,٣٪ لم تذكر مهنتهم، أما الأمهات سواء كن على قيد الحياة، أو كن متوفيات فكلهن لا يعملن ما عدا ثلاث أمهات فقط الأولى منهن ناظرة مدرسة والثانية مدرسة والثالثة أمينة مكتبة.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلى :

- (١) هناك أغلبية ساحقة حوالى أربعة أخماس الشابات موضوع الدراسة يرغبن فى ممارسة المهنة التى تخصصن فيها ويعنى ذلك أن المجتمع يتوقع قوة عاملة جديدة فى شخص هؤلاء الشابات من الطالبات وغيرهن ممن على شاكلتهن، ومع ذلك فإننا نجد ما يقرب من نصف هؤلاء يرغبن فى العمل فترة من الوقت فى بلد عربى بنسبة ٧١,٤ أو أجنبى بنسبة ٢٨,٦٪.
- (٢) حوالى ثلثى الشابات من الطالبات موضوع الدراسة لا يقتنين مكتبة خاصة، والقراءة عندهن محصورة فى الكتب المدرسية.
- (٣) أكدت الغالبية الساحقة من الشابات المصريات من الطالبات موضوع الدراسة قيمة المظهرية السائدة فى المجتمع المصرى المعاصر، فالسفر إلى بلد عربى فى المحل الأول أو أجنبى يكون بالضرورة من أجل الحصول على النقود التى تشتري بها السيارة وغيرها من السلع الاستهلاكية.
- ومن الجدير بالذكر أن جميع الشابات من الطالبات موضوع الدراسة قد رفضن بلا استثناء السكن فى الريف، حتى اللائى نشئن فى الريف !
- (٤) تبين أن أغلبية ساحقة من الشابات المصريات موضوع الدراسة من الطالبات المتزوجات منهن، وغير المتزوجات يرغبن فى إنسال أطفال لا يزيد عددهم

على ثلاثة، مع ملاحظة أن نسبة عالية لا يرغب في إنسال أكثر من طفلين،
وهن يرغبن في تعليم أطفالهن وخصوصا الذكور منهم حتى المستوى الأعلى،
وهن يرين أن مشاركة الأزواج في تربية الأبناء ضرورة، ويرين ضرورة وجود
نمط من تقسيم العمل بينهن وبين أزواجهن الحاليين أو أزواج المستقبل، وهن
يوافقن على ممارسة الاختلاط بين الجنسين في محيط الأسرة بنسبة أعلى من
هذه الممارسة بين الأصدقاء من الجنسين.

وكل هذه الحقائق تؤكد ظروف المجتمع المصرى المعاصر، فهى حقائق
متناقضة، وتدلل على البلبلة الفكرية، فالشابات المصريات موضوع الدراسة أو
معظمهن يوافقن على تنظيم النسل، ولكنهن تفضلن الذكور على الإناث وهن
يرين ضرورة وجود نمط من تقسيم العمل بينهن وبين أزواجهن الحاليين أو أزواج
المستقبل، ولكنهن يوافقن على ممارسة الاختلاط بين الجنسين في محيط الأسرة
بنسبة أعلى من هذه الممارسة بين الأصدقاء من الجنسين.

(٥) تجلت الوطنية المصرية عند الشابات المصريات موضوع الدراسة من الطالبات،
فقد ذكرن أن أول التحديات المعاصرة التى يواجهها المجتمع المصرى فى الوقت
الحاضر عندهن هو « الحرب مع إسرائيل » وأن هذا التحدى هو أخطر
التحديات فى الوقت الراهن عند الطالبات، يلى هذا التحدى « وباء » الأمية
بأنماطها، أى أمية القراءة والكتابة، والأمية العلمية، والأمية الفنية... إلخ.
ويلى تحدى وباء الأمية بأنماطها، مشكلة السكان، تلك المشكلة التى تشكل
أمام المخطط المصرى مهمة صعبة حيث عليه أن ينسق أهداف التنمية القومية
عامة مع أهداف السياسة السكانية بغير تضحية لا مبرر لها من أحد الجانبين،
فالمشكلة السكانية تعنى ليس فقط الترحيب بانخفاض معدل وفيات الأطفال
وارتفاع مستوى العمر، بل تعنى أيضا انخفاض معدلات المواليد وارتفاع نسبة
السكان فى المدن والمناطق الحضرية إلى مجموع السكان... وتؤكد الحقيقة
الأخيرة رفض الشابات المصريات من الطالبات موضوع الدراسة جميعا حتى
اللائى نشئن فى الريف، أن يسكن فى الريف، وتلى مشكلة السكان، مشكلة
الأمراض المتوطنة، وهى تتضمن أمراض البلهارسيا والإنكلستوما
والمالاريا... إلخ، وتلى هذه المشكلة مشكلة المواصلات، ثم تعاطى الحشيش،
وأخيرا مشكلة البيروقراطية (السلبية) على التوالى.

(٦) رتبت الشابات المصريات من الطالبات موضوع الدراسة تحديات العصر التي يواجهها المجتمع المصرى المعاصر حسب خطورتها وأهميتها فكان أول هذه التحديات فى رأيهن تفوق التكنولوجيا الصناعية، ويلي ذلك تفوق التكنولوجيا العسكرية، ثم تفوق العلوم الإنسانية، ثم تفوق مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية، ثم تفوق مستوى البحث العلمى فى محيط الظواهر المادية والإنسانية، وأخيرا المستوى الرفيع للفنون بأنماطها. ولعل فى هذا الترتيب ما يدعو إلى التفاؤل ببعض أمهات المستقبل، وبيعض السقائات الرسميات للمجتمع المصرى فى وقت غير بعيد.

(٧) مازال الزواج هدفا تسعى إليه الشابة المصرية، فقد نال دور، الزوجة والأم اهتمام الشابات من الطالبات موضوع الدراسة بأغلبية ساحقة، بينما لم يحظ الدور السياسى بحظ كثير من اهتمام الشابات من الطالبات^(١).

وفيما عدا دراسة سيد عويس عن نظرة الشابة المصرية المعاصرة نحو المستقبل، لا نجد بحثا كرس للشابات المصريات، وإنما معظم الأبحاث تناولت الشابات المصريات أما فى الحديث عن المرأة المصرية، أو فى الحديث عن الشباب المصرى بعامة.

ومن تلك الدراسات التى ألفت الضوء على الواقع الاجتماعى للشابات المصريات من خلال تناولها للشباب بعامة الدراسة الخاصة باتجاهات الشباب المصرى ومواقفه من قضايا التنمية فى المجتمع، التى أجراها محمد على محمد، وراجعها محمد عاطف غيث.

وقد صممت هذه الدراسة على أساس عينة قوامها عشرة آلاف شاب مصرى (١٠,٠٠٠) ينتمون إلى عدة محافظات تمثل جمهورية مصر العربية بوجهيها البحرى والقبلى ريفا كان أم حضرا، وقد بلغ متوسط عمر أفراد العينة الذين شملتهم الدراسة الميدانية (٢٤,٤٩) وواضح أن هذا المتوسط يعبر عن الفئة العمرية للشباب التى تمتد من ١٨ - ٣٠ عاما. كما أن العينة قد شملت شبانا يعملون ويمثلون قطاعات إنتاجية مختلفة كالفلاحين والعمال والموظفين والحرفيين. وأصحاب المهن الفنية العامة هذا فضلا عن الطلاب.

(١) انظر سيد عويس، « نظرة الشابة المصرية المعاصرة نحو المستقبل »، فى حديث عن المرأة المصرية المعاصرة: دراسة ثقافية اجتماعية، ص ٢٦٧ : ٢٧٤.

وجدير بالذكر أن عبارة الشباب المصري في هذه الدراسة تضم الرجل، والمرأة على حد سواء، ولذا شملت العينة نسبة من الإناث في مختلف المجالات، بالإضافة إلى النساء اللائي يمثلن ربات البيوت، وقد بلغ إجمالي عدد الذكور ٧٣٧٢ ذكرا في مقابل ٢٥٩٥ أنثى أى بنسبة ٣-١ وبمعدل نوعى ٣٠٠٪.

وقد حاولت الدراسة أن تجعل من القضايا الكبرى في تنمية المجتمع المصري محورا لاستطلاع آراء الشباب ومواقفهم واتجاهاتهم فحددت عدة مجالات كمؤشرات لدراسة مواقف الشباب من قضايا التنمية، مثل المجال الاقتصادى، والمجال التعليمى، ومجال السكان وتنظيم النسل، وقيم الاختيار للزواج، ومجال القيم السلوكية والتربوية، والاتجاه نحو حقوق المرأة ومكانتها فى المجتمع، ومجال هجرة الشباب.

وفيما يلى أهم نتائج هذه الدراسة :

(١) كانت أهم المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع من وجهة نظر الشباب المصرى (ومنهم نسبة لا بأس بها من الشابات المصريات) مشكلة قلة الدخل ذلك أن ضعف مستوى الدخل يؤثر تأثيرا بالغا فى مختلف مجالات الحياة الأخرى . وترتبط مشكلة قلة الدخل بمشكلة أخرى جاءت فى المرتبة الثانية ألا وهى ارتفاع الأسعار إذ إن جوهر المشكلة الاقتصادية فى المجتمع المصرى المعاصر يمكن أن يتحدد فى ضوء ذلك بوصفه يعبر عن معادلة غير متوازنة بين الدخل والأسعار، فعلى حين أن الأسعار أخذت ترتفع ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الماضية، فقد ظلت معدلات الدخل ثابتة نسبيا مما ترتب عليه عدم مقدرة معظم الطبقات المحدودة الدخل بالذات من إشباع حاجاتهم الأساسية .

(٢) تغير اتجاه الشباب الذين أصبحوا يتبنون قيما جديدة نحو العمل الحكومى ففى مصر كان هناك اعتقاد راسخ بأن العمل الحكومى مصدر دخل ثابت، وأمان للمستقبل، وهيبة اجتماعية فى المجتمع، ولقد تغير هذا الاتجاه تغيرا حاسما بين مختلف فئات المجتمع، وبخاصة الشباب إذ بلغت نسبة الذين يفضلون العمل الخاص أو الحر عن العمل الحكومى (٤٣,٠٦ ٪) فى مقابل

(٢٣,٧٥٪) يفضلون العمل الحكومى، و (١٣,١٢٪) يفضلون العمل الذى يدر دخلا أكبر. وقد لوحظ فى الوقت نفسه أن النسب المعبرة عن تفضيل العمل الحكومى مرتفع نسبيا فى محافظات الوجه القبلى، والمحافظات ذات الطابع الريفى، عنها فى المحافظات الحضرية الأخرى كالإسكندرية مثلا :

(٣) فيما يتعلق بالنظام التعليمى كشفت الدراسة عن أن نسبة كبيرة من الشباب المصرى (٢٥, ٥٠٪) يرى أن التعليم فى مصر لا يؤدى الوظيفة التثقيفية بمعنى أنه لا ينمى لدى الشباب أحساسهم بالمسئولية تجاه أنفسهم ونحو مجتمعهم على نحو يجعلهم فى موقع يسهمون من خلاله فى عملية إعادة بناء مجتمعهم، كما أن هناك نسبة كبيرة أخرى من الشباب المصرى ترى أن التعليم الحالى فى مصر لا ينمى الوعى السياسى للشباب وهى تصل إلى (٦٣, ٠٨٪).

(٤) يدرك الشباب المصرى مبلغ خطورة مشكلة الأمية فى مصر والتي وصلت وفقا لتعداد ١٩٧٦ إلى (٥٦, ٥٪) وهى بين الذكور (٤٣, ٢٪) وبين الإناث (٧١٪)، وقد بلغ هذا الإدراك للمشكلة نسبة عالية وصلت إلى (٨٤, ٩٨٪) من مجموع الشباب الذين تضمهم الدراسة.

وكان هذا الإدراك شاملا بين الشباب من مختلف الفئات المهنية والمستويات التعليمية.

(٥) هناك إدراك واضح من الشباب المصرى للمشكلة السكانية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن (٨٣٪) من الشباب يعون هذه المشكلة ويدركون أبعادها وبخاصة فى المحافظات التى ترتفع فيها معدلات النمو السكانى بشكل واضح.

وقد تبين من الدراسة أن الشباب المصرى يفضل انسال طفلين (٤٨, ١٢٪) يلى ذلك نسبة بلغت (٣٣, ٠١٪) تفضل انسال ثلاثة أطفال، وبحساب المتوسط الحسابى لعدد الأبناء المفضل اتضح أنه قد بلغ (٣, ٥٣) طفلا. والواقع أن الشباب المصرى يعتقد أن تنظيم النسل هو أهم إستراتيجيات مواجهة الزيادة السكانية كما ستلاحظ أن متوسط السن المفضل لزواج الفتى فى العينة هو (٣١, ٨٢ سنة) وهى

سن لا تعد مرتفعة الآن بالنظر إلى الأعباء الاقتصادية الملقة على الشاب المصرى الذى يرغب فى الزواج. أما متوسط السن الملائم لزواج الفتاة فهو فى العينة (٢٠, ٤٩) مع ملاحظة أن هذا المتوسط لا يعبر عن ارتفاع واضح فى سن زواج الفتاة، إلا أن الملاحظ أن الفتيات المتعلّمت وبخاصة فى المحافظات الحضرية يتزوجن فى سن أعلى، من السن الذى تتزوج فيه الريفيات، أو اللاتى لم ينلن حظا من التعليم.

(٦) كشفت النتائج عن أن التعليم يعد قيمة أساسية من قيم الاختيار فى الزواج بين الشباب إذ ترتفع نسبة الشباب الذين يفضلون الزواج من فتاة متعلمة لتصل إلى (٤٤, ٣٤) %).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث سامية الساعاتى عن الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى الذى أجري سنة ١٩٦٨، وإن كان بحث سامية الساعاتى يعطى ثقلا واضحا للفروق الريفية الحضرية فى هذا الشأن إلى جانب فروق التعليم^(١).

وتشير بيانات الدراسة التى قام بها محمد على أيضا، إلى أن هناك اتجاها بين الشباب المصرى لتفضيل الزواج من المرأة المتفرغة (٥٠, ٨٥) % أكثر من تفضيل الزواج من المرأة العاملة (٢٤, ٥٣) % وذلك رغم ضغط الظروف الاقتصادية على الشباب.

(٧) تفصح النتائج عن اتجاه الشباب المصرى نحو ضرورة تعليم الشابة المصرية تعليما جامعا أو عاليا (٦٣, ٣٣) % وكانت أهم الأسباب لذلك هى أن تحسن تربية الأبناء، ثم لكى تشارك الزوج فى الإنفاق. وكذلك يجمع الشباب المصرى فى الدراسة، على ضرورة منح المرأة حقوقها السياسية كاملة فى المجتمع، كما أن الشباب المصرى موضع الدراسة يوافق بنسبة قدرها (٥٠, ٦) % على منع الزواج من أكثر من واحدة، لكنه فى الوقت نفسه يرفض تقييد حرية الرجل فى الطلاق.

(٨) بينت الدراسة أن هناك اتجاها عاما بين الشباب يعبر عن موافقتهم على الهجرة للخارج (٦٥, ٣٥) %، فى مقابل نسبة بلغت (٣٤, ٦) % هم الذين لا يوافقون على هجرة الشباب.

(١) انظر سامية الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، ص ٣١٠.

وقد ظهر أن العامل الاقتصادى والرغبة فى تحقيق تطلعات الشباب فيما يتعلق برفع مستوى المعيشة وإشباع حاجاتهم هو أكثر العوامل التى تعد دافعا مشجعا على هجرة الشباب للخارج.

أما الذين لا يوافقون على الهجرة فقد ذكروا ثلاثة أسباب لعدم الموافقة هى حسب أهميتها : أن مصر أولى بشبابها، ولأن الشاب يمكنه أن يحقق ما يريد فى وطنه، ولأنهم لا يضمنون وجود فرص العمل الكريم بالخارج.

وقد ظهر من الدراسة كذلك أن اتجاه الشباب نحو الموافقة على الهجرة يزيد ويتضح، بارتفاع المستوى التعليمى. كما وضح أيضا أن ما يصدق على العلاقة بين الهجرة والتعليم يصدق أيضا على العلاقة بين المهنة والهجرة، فالعمال والحرفيون، وأصحاب المهن الفنية العالية أكثر الفئات موافقة على الهجرة للخارج.

أما فيما يتعلق بالهجرة الداخلية، فمن المعروف أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام فى هذا الصدد هى هجرة الريفيين إلى المدن بحثا عن فرص جديدة للعمل، خاصة بعد انتشار التصنيع وحاجة الصناعة إلى أيدى عاملة، وتركز كثير من المصانع الكبرى من المدن. كذلك يهاجر كثير من الشباب الريفى إلى المدينة طلبا للتعليم فى جامعاتها، ومعاهدها. حتى بعد إنشاء الجامعات الإقليمية القريبة من سكنهم^(١).

ثالثا، التحليل الاجتماعى لدور الشابات المصريات فى ضوء التغير الاجتماعى،

يمكن تحليل ما سبق من معلومات عن واقع الشابات المصريات فى المجتمع المصرى الحديث كما اتضح من الدراسات والبحوث، سواء تلك التى كرسَتْ لبحث هذا الواقع فى ذاته، أو تلك الدراسات التى تناولت واقع الشابات المصريات فى معرض بحثها للمرأة المصرية، أو للشباب المصرى بعامه.

قامت ثورة ١٩٥٢، وكأى ثورة كانت فى حاجة إلى إيمان، فالثورة الفرنسية على سبيل المثال كانت لها إيمانها ومثلها، وكذلك الثورة البلشفية. وتكمن أهمية

(١) انظر محمد على محمد، الشباب والمجتمع، دراسة نظرية وميدانية، مراجعة وتقديم محمد عاطف غيث، ص ١١١ : ١٧٠.

الإيمان فى كونه يساعد على تأسيس فكر اجتماعى وسىاسى متماسك حتى لا يتمزق الفكر الشىبابى فى أى اتجاه لكن ما حدث فى أعقاب ثورة ١٩٥٢، أنه لم يتوفر وضوح كاف لمثل هذا الإيمان. ومن ثم تعددت انتماءات المجتمع بين الانتماء الإفريقى، والغربى، والإسلامى، والاشتراكى، والانفتاحى. وقد انعكس ذلك على المجال الواقعى، ومن ثم افتقد المجتمع إمكانية توفر النماذج الواجب احتذاؤها، هل فردية رأسمالية؟ أم جماعية اشتراكية، أم أنها تنتمى إلى تراث الأصالة والدين.

وفى ظل ذلك تميعت القيم والمثل لغياب الإيمان الذى تتخلق عنه هذه القيم والمثل، هذا إلى جانب عدم تأسيس القنوات الحرة والملائمة، التى تيسر انسياب الفكر الشىبابى من خلال الحوار المخلص والصريح الذى يسهم فى إمكانية خلق إيمان يقود المسيرة.

وابتداء من سنة ١٩٥٢، بدأ التخطيط للشباب والعمل الشىبابى بأخذ شكل الوصاية، بل امتدت هذه الوصاية أحيانا لتشمل المجتمع المصرى ككل. وفى جو هذه الوصاية، رفضت المشاركة كفكرة أساسية، وهو رفض مارلنا نعانى منه حتى الآن. ولقد أدى فرض هذه الوصاية ورفض إمكانية المشاركة، وهدم قيم المجتمع القديم دون تأسيس فعال لسياق قيمى فعال يقود مسيرة التنمية فى مجتمع الثورة، التى تتخلق نوعا من الفراغ، انصرف الشباب فى إطاره إلى عديد من التنظيمات اليسارية واليمينية، وحتى الجماعات ذات المنطلق المنعزل عن المسيرة، كالهروب فى إطار جماعات دينية.

وفى إطار ذلك الفراغ السالف الذكر، برزت فجوتان : الأولى تتعلق بافتقاد القدوة والمثال، والثانية تكمن فى الفارق بين ما يقال وما يمارس. ومن ثم، فقد كان نتيجة ذلك انتقال الشباب المصرى ذكورا، وإناثا، من مرحلة المشاركة الفعالة إلى مرحلة السلبية والهجرة، سواء كانت معنوية أو مادية، حيث يعيش الشباب المصرى ذكورا وإناثا غريبا عن الواقع المصرى مفتقدا الانتماء إليه.

ثم تجلت بعد مرحلة السلبية، فيما بعد، مرحلة جديدة هى الرفض بأشكاله العديدة، ثم مرحلة الهروب، حيث أصبحت البيئة المصرية فى إطارها بيئة طاردة.

وأصبحنا نجد الشابة المصرية المحبة لوطنها المتمسكة به مهاجرة، وكذلك وجدنا الشاب المصرى .

إن أول العوامل التى أسهمت فى ذلك، أن المجتمع المصرى بعد ١٩٥٢ قد تعرض لمجموعة من الهزات الأساسية. أولها حدث فى سنة ١٩٥٢، حيث صدرت مجموعة قرارات الإصلاح الزراعى والتبشير بمنطق أيديولوجى جديد، وفى سنة ١٩٦١ صدرت مجموعة قرارات التأميم التى أكدت المنطلقات السابقة وعمقتها، وشهدت هذه المرحلة انتقالا واضحا ومحددا نحو المنطلقات الأيديولوجية الاشتراكية.

وفى ١٩٦٧ واجه المجتمع المصرى هزيمة عسكرية ساحقة، أثرت فى مختلف أرجائه. ثم جاءت الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٣، لتفرض آثار الهزيمة والاستعداد للمعركة كعامل جديد من الموقف، حيث كانت القضية الأساسية فى هذه المرحلة هى تحرير الأرض، ومن ثم ثارت مطالب ونداءات تتساءل لماذا لا نحارب الحكومة ؟ ومن هنا شهدت هذه المرحلة مظاهر عنف وتظاهرات عديدة لعبت فيها الشابات من طالبات الجامعة دورا هاما واضحا.

وبحلول عام ١٩٧٣، بدأت تحولات جديدة، إذ قامت المعركة العسكرية التى حققت العبور وتحرير جزء من الأرض المصرية، وأعقب ذلك بعض التحولات الجديدة فى النظام الاجتماعى والاقتصادى، وبرزت تساؤلات شبابه عديدة تحاول تحديد ملامح النظام فى هذه المرحلة وهويته، وإذا ما كانت هذه التحولات تكتيكية أم إستراتيجية ؟

ولا شك أن هذا القدر من التحولات التى وقعت فى إطار المجتمع المصرى تحتاج إلى إنسان حديدى قادر على استيعاب كل هذه النقالات الاجتماعية الكبيرة دون أن يحدث له توتر أو قلق.

إن تلك النقالات قد أدت إلى تأسيس نوع من التسبب الأخلاقى أدى فى النهاية إلى اهتزاز ملامح الشخصية الشابة، وإلى اهتزاز فكرة الوطن أيضا. وفى ضوء ذلك تساءل الشباب ذكورا وإناثا، من نحن ؟ وإلى أين نسير ؟ هل نحن عرب ؟ أم مسلمين ؟ أم أفارقة ؟ هل نحن نتبع منطقا اشتراكيا أم رأسماليا ؟ قد

تكون هناك توفيقية لذلك، إننا عرب ومسلمون وأفارقة. إننا اشتراكيون لكن لا بد أن يكون للقطاع الخاص دوره البارز، لكن ذلك لا يحل المشكلة فلا بد كي يحدد الإنسان هوية لذاته، أن يؤسس نوعاً من الأولويات التي تستند إليها الشخصية. فإن لم يتمكن من تحقيق ذلك فإنه عادة ما يشعر بالتمزق في داخله، ويكون لذلك مظاهره العديدة بالنظر إلى الشخصية أو سياقها الاجتماعي^(١).

إن الشباب إناثاً وذكوراً، يحتاج إلى وجود فكر، ومحتاج إلى إيمان واضح ومحدد المعالم، بالقيم التي يرتضيها المجتمع ويستوعبها الشباب بعد أن يشارك بالحوار، والتعبير الصريح في تخليقها، لأن ذلك يحميه ذكورا وإناثاً، من الحياة في مناخ من البلبلة قد تسلمه إلى خيارات متطرفة غير ملائمة لتحقيق ذلك، ولكونها لا تتفق مع مصالح المجتمع ومسيرته. والمجتمع هنا ليس هو السلطة. فليس هناك دفاع عن قيم السلطة، ولا يجب أن يكون هناك وجود لقيم السلطة منفصلة عن قيم المجتمع. إن قيم المجتمع يجب أن تتأسس في مرحلة التنمية من خلال تطوير تراثه الذي يتفاعل مع ما تفرضه المعاصرة من متغيرات، وإذا لم يتحقق ذلك، فسوف نواجه بخيارات وغزقات قاتلة أبسطها ما يمكن أن نصفه بالجماعات ذات الأيديولوجية الهروبية، أو تكاثر تنظيمات الانحراف في إطار ذلك، فهي تمثل اتجاهات هروبية تنتقد في إطاراتها الواقع الاجتماعي بمشاكله وظروفه الراهنة، وفي النهاية لا يمثل هذا الهروب سوى الاندفاع في إطارات مثالية لا تساعد كثيراً على مواجهة المشاكل الواقعية.

(١) انظر التقرير النهائي لبحث الشباب المصري وقضاياهم من وجهة نظر المثقفين المصريين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية، ١٩٨٠، ص ٣١ / ٣٥.

المراجع

أولاً : مراجع عربية :

- (١) أحمد طه محمد، المرأة المصرية بين الماضي والحاضر، القاهرة، ١٩٧٩.
- (٢) التقرير النهائي لبحث الشباب وقضايا من وجهة نظر المثقفين المصريين، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠.
- (٣) المرأة فى مصر، وزارة التعليم العالى، ١٩٧٥.
- (٤) أمينة السعيد، بطولات نسوية فى ثورة ١٩١٩، الهلال، ٨ أغسطس، ١٩٧٣.
- (٥) سامية حسن الساعاتى، « دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث »، تحليل اجتماعى ثقافى، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سبتمبر ١٩٧٥.
- (٦) _____، دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى ببحث اجتماعى تاريخى، الندوة الدولية عن المثقفون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة ٣-٦ ديسمبر ١٩٧٩.
- (٧) _____، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.
- (٨) سيد عويس، « نظرة الشابة المصرية المعاصرة نحو المستقبل »، فى حديث عن المرأة المصرية المعاصرة : دراسة ثقافية اجتماعية، القاهرة ١٩٧٧.
- (٩) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، كتاب الشعب، ج١، ١٩٥٩.
- (١٠) كريمة السعيد، تعليم البنت فى الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر الأول للجامعات العربيات، اتحاد الجامعات اللبنانية من ٥ - ٨ مارس ١٩٦٤.

(١١) محمد على محمد، الشباب والمجتمع، دراسة نظرية وميدانية، مراجعة وتقديم محمد عاطف غيث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ١٩٨٠.

(١٢) محمد فرغلى فراج وآخرون، تغير الوضع الاجتماعى للمرأة فى مصر المعاصرة، التقرير الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧٤.

(١٣) هدى بدران، « المرأة والتنمية »، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧٣.

(١٤) وديع أمين، « الجذور التاريخية لنضال المرأة فى مصر »، الطليعة، ١٩٦٩/١/١.

ثانياً، مراجع اجنبية،

- 1) Eisenstadt, S. N., " Archetypal Patterns of Youth " , in Manning P. and Truzzi M., **Youth and Sociology**, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, Inc., 1972.
- 2) Erikson, Erick, Identity, **Youth and Crisis**, N. Y. Norton, 1968.
- 3) Parsons, T., " Age and Sex in the Social Structure of the United States. A. S. R. 7 , 1942.

* * *

الفصل السادس

المرأة والتنمية فى مصر (*)

تمهيد:

يحاول هذا البحث تركيز الضوء على المرأة والتنمية فى مصر. ويحتوى أولاً على تحديد لأهم المفاهيم الأساسية التى يتناولها البحث، ثم على دراسة لأهم القضايا الأساسية التى تدور حول المرأة والتنمية فى مصر.

أولاً: مفهوم التنمية:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم القضايا المطروحة الآن فى العالم أجمع، نتيجة عاملين أساسيين: هما: التزايد المطرد فى عدد السكان، وزيادة الحاجات تبعاً للتطور الفكرى والحضارى والاتجاه العام الذى يسود البشرية كلها نحو تحقيق مزيد من رغد العيش والرفاهية .^(١)

(*) بحث للمؤلفة قدم إلى الندوة العلمية التى نظمها معهد التخطيط القومى - مارس ١٩٨١ - حول القضايا الاجتماعية للتنمية فى مصر (الثوابت والمتغيرات).

(١) كمال نور الله، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية الإدارية فى الوطن العربى، المستقبل العربى، المستقبل العربى، العدد ١١، سنة ١٩٧٨، ص ٩٦.

والتنمية الشاملة عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة، وتفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري، بكل ما يميزها من قيم وعادات، وسلوك، وأساليب إنتاج، وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني.

وللتنمية أساس مادي، وآخر فكري. والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما. بحيث يغذي كل منهما الآخر، ويقوى حركته. فمنهج العلم ومكتشفاته خلقت الجو المواتي للاختراع. ولكن تحويل الاختراعات إلى أدوات إنتاج تفسره ضرورات اقتصادية، وقوى اجتماعية ذات مصلحة فيه. كذلك استمرار البحث العلمي التطبيقي مرتبط بتطور الإنتاج.. إلخ.. وليس هنا مقام الأفاضة في التحليل الفلسفي لأى الأساسين أهم من الآخر. ونكتفى بالقول بأنه ليس هناك تطور مادي متعظم بدون تطور فكري ملازم له يسبقه أحياناً، ويلاحق متطلباته أحياناً أخرى. كما أنه يشهد استمراراً وتطوراً دون أساس مادي يغذيه ويؤثر بالتالي في اتجاهاته.

والتنمية لاستتعار وإنما هي في الأصل عملية إبداع. فأوروبا قد درست علوم العرب وفلسفتهم، وأحييت تراث الإغريق والرومان مركزة الأضواء على جوانبه التي تساند تطلعات التطور، ثم تجاوزت هذا كله بإبداع مستمر في كل مجالات الفكر والسياسة. وقبلها فعل أسلافنا العرب، فقد أخذوا عن اليونان، والرومان، والهند، ومصر، والشام، والعراق، وفارس. ولكنهم تجاوزوا ما أخذوا إلى إبداع حضارة جديدة زاهية بقدر ما هي أصيلة (١).

وتشير الكتابات الاقتصادية والسوسيولوجية المعاصرة إلى الاختلاف بين اصطلاحى النمو growth والتنمية developement ويمكن أن نحدد أوجه الاختلاف القائمة بين الاصطلاحين في أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة

(١) انظر إسماعيل صبرى عبدالله، العربى بين التـ القبطية والتنمية القومية، المستقبل العربى، العدد التاسع، ٨، ص ٢٠ - ٢١.

الثابتة أو المستمرة التي تحدث فى جانب واحد من جوانب الحياة، أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن (١).

والنمو يحدث فى الأغلب الأعم عن طريق التطور البطئ، والتحول التدريجى، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

والظواهر والأشياء حينما تنمو لا بد وأن تتغير خلال عملية النمو، إلا أن القدر المتحصل من التغير عن طريق النمو ليس إلا قدراً ضئيلاً لا يعتد به، وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الكيفى، أما التغير الذى يسبق التنمية، أو يتحصل عنها فهو تغير كبير يتناول الجوانب البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية، وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكيفى منه إلى التغير الكمي، والتغير الكيفى من سماته العمق والجذرية، والسرعة، والفجائية، ومن نتائجه تحول الظواهر والأشياء وانتقالها من حالة إلى حالة (٢).

خلاصة القول أن التنمية الاجتماعية، بمفهومها العريض، عبارة عن عملية تغيير اجتماعى تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية، وتعمل على إزالة المعوقات التى تراكمت عبر السنين، لتقيم تنظيمات جديدة ونظم مستحدثة، تفى باحتياجات الأفراد، وتلبى رغباتهم، وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الاحتياجات والرغبات، كما أنها تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة فى المجتمع بحيث تساعد على دفع عجلة للتنمية الاقتصادية، والسير بها فى طريق التقدم والنمو، كما تستهدف إزالة لعقبات والمعوقات التى تقف فى طريق التنمية الاقتصادية، ثم معالجة المشكلات

(١) انظر محمد زكى شافعى، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، ص ٧٨ .

(٢) انظر عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ص ٩٠ .

وتدارك السلبات التي قد تصاحبها أو تترتب عليها، بالإضافة إلى أنها تعنى بتقديم خدمات إضافية للفئات التي لا تستطيع أن تتكيف مع المجتمع أو التي لا تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم لبقية الأفراد. (١)

فالتنمية فى نهاية الأمر تصورات وعمليات اجتماعية تستهدف تحقيق تغيير شامل وإيجابى فى التركيب الاقتصادى والاجتماعى، وهى صيغة اقتصادية واجتماعية لنقل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات متقدمة فى أساليب الإنتاج وفى العلاقات الاجتماعية، ويمكن القول أنها تتجاوز الأهداف المحلية إلى آفاق أكبر باعتبارها حركة حضارية تستهدف الوصول إلى عالمية نمط اجتماعى حضارى متقدم. (٢)

والتنمية بذلك عملية متداخلة معقدة لا بد لها من تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية - على الأخص - هى عملية تنمية مواردها البشرية، والمرأة فى المجتمع - كما يقال عادة - تكون نصف الموارد البشرية التى يعتمد عليها فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور المرأة فى تربية شخصية أطفال المجتمع وتكوينها، أو بمعنى آخر فى تنمية الموارد البشرية الصغيرة. (٣)

ثانياً: دور المرأة فى التنمية:

يقصد به تلك الجهود والإسهامات التى تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادى أو الاجتماعى، والتى تؤدى إلى أحداث التغيير الاجتماعى وتسهم فى تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعى.

(١) انظر المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٢) محيى الدين صابر، تعليم المرأة العربية وتدريبها فى علاقتها بالتنمية القومية (بحث غير منشور) مؤتمر المرأة العربية والتنمية القومية، القاهرة ٢٤ - ٣٠ سبتمبر ٧٢.

(٣) انظر التقرير النهائى لمؤتمر دور المرأة العربية فى التنمية القومية - القاهرة ٢٤ - ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢.

و المرأة كطاقة بشرية، تؤثر وتتأثر باستراتيجية التنمية سواء على مستوى وضع الخطة أو تنفيذها، فإذا كانت المرأة تنتمي إلى ثقافة متخلفة من النواحي المادية والمعنوية، فسوف ينطبع هذا التخلف على أحوالها بعامة، إلا أنه بقدر ما يكون الدور التنموي للمرأة مرتكزاً أساساً على مهاراتها وقدراتها من ناحية وعلى ما يقدمه المجتمع من وعى لترشيد هذا الدور من ناحية أخرى، بقدر هذا كله - تكون درجة التقدم التي تحرزها المرأة في تنمية مجتمعتها . ويعد أسهام المرأة التنموي استثماراً بشرياً تأخذ به المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويتأثر دور المرأة في التنمية بحركة التغير الاجتماعي محلياً وعالمياً. ويمكن أن يكون لدورها فعالية في هذه الحركة الشاملة، بمقدار وضوح شخصيتها في إطار النسق الاجتماعي الذي يتفاعل معه تركيبه البنائي من خلال المؤسسات وما يسردها من علاقات.

وهناك نسبة اجتماعية في تفسير طبيعة الدور التنموي الذي تؤديه المرأة بحسب قوة العادات والتقاليد، ومقدار تأثيرها على الاتجاهات السائدة كما يتأثر دورها في التنمية بالوضع الثقافي السائد، والوافد إليها عبر حركة التاريخ - كما يرى مالفينوسكي - ، وبما يظهر في ثقافة المجتمع من اتجاهات فكرية تعكس أثرها على وضع المرأة ومكانتها، وبالتالي على دورها.

ويتأثر دور المرأة التنموي أخيراً، بالعوامل الشخصية المتعلقة بقدراتها الفعلية فهي التي تشكل هذا الدور وتؤثر فيه (١).

ثالثاً: المرأة والتنمية في مصر، قضايا أساسية:

(١) إذا تحدثنا عن المرأة والتنمية في مصر فلا بد أن نضع نصب أعيننا، ذلك التباين الظاهر، والاختلاف الواضح في أسلوب الحياة الاجتماعية بين المناطق الريفية من جهة، وبين المناطق الحضرية من جهة أخرى. فثقافة الجماعات الريفية تتناقض إلى حد كبير مع الثقافة السائدة في المجتمعات الحضرية.

(١) انظر إسماعيل عبدالباري، المرأة والتنمية في مصر، ص ٢٣ .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن المجتمعات الحضرية في مصر أى المدن الكبيرة، وعلى رأسها القاهرة والأسكندرية، تحتوى فى داخلها ثلاثة أنواع من الثقافة وفق المناطق المختلفة فى المدينة. فهناك مناطق مغلقة تسود فيها ثقافة ريفية تكاد تكون خالصة، وعلى النقيض منها، هناك مناطق مفتوحة تسود فيها ثقافة حضرية. وهناك مناطق ثالثة تسود فيها ثقافة «ريفية - حضرية»، أى تجمع بين كثير من القيم والمعتقدات والعادات، والتقاليد التى تسود فى الريف، وبين كثير من العناصر المادية التى تكون جزءاً بارزاً من الثقافة الحضرية (١).

(٢) للمرأة المصرية دور فى التنمية، وهو الوجه الآخر لدور الرجل فى مجالات التنمية على خريطة الجهد البشرى. ويظهر دور المرأة فى التنمية جلياً واضحاً فى علاقته بدور الرجل فى مجالات التنمية وفى الأثر المتبادل للدورين، وما إذا كان هناك التقاء بينهما أم تنافر وصراع. فنحن بإزاء وجهين لشيء واحد، تماماً كوجهى العملة الواحدة. والموقف إذن موقف جدلى تماماً بالمعنى الجدلى.

وحيث لا وجود لذات المرأة المصرية إلا من خلال الوجه الآخر وهو الرجل المصرى والمرأة والرجل هما وحدة الوجود الإنسانى، وهى وحدة قوامها التناقض، أو التقابل الخارجى بين الرجل والمرأة.

(٣) من وجهة النظر التاريخية، يمكن أن نخرج باستنتاجات مختلفة عن دور المرأة المصرية فى التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية.

فالمرأة المصرية قامت منذ فجر التاريخ المبكر بالعمل - جنباً إلى جنب - مع الرجل فى الزراعة وأعمال الاقتصاد المنزلى، إلا أن عملها كان يتم فى ظل سيطرة الرجل الاقتصادية، ولهذا لم يشفع لها ذلك أن تلعب دورها كاملاً فى مجتمعها الكبير، وإن كانت الأديان قد أشادت بدورها كأم (٢).

(١) انظر سامية الساعاتى، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية سبتمبر ٧٥، عدد خاص عن المرأة، ص ٩١.

(٢) بيبى مونتنييه، الحياة اليومية فى مصر فى عهد الرعامسة، ترجمة عزيز منصور، ص ٨١.

والمرأة الريفية المصرية كانت أكثر أسهاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من زميلتها الحضرية، وبالتالي فقد تمتعت بقدر أكبر من الحرية، إذ كانت تعمل مع الرجل في الزراعة ولم تعرف الحجاب، على العكس من المرأة الحضرية. وقد يدعو ذلك إلى الاعتقاد بأن المرأة الريفية المصرية كانت - بحكم كونها طرفاً إيجابياً في عملية الإنتاج اليومي - على قدر من المساواة بالرجل، لم تعرفه المرأة المصرية الحضرية وبخاصة في عصور الحريم^(١).

(٤) إذا أردنا تحليلاً اجتماعياً معاصراً لدور المرأة الريفية في التنمية فمعنى ذلك أننا سنتناوله من منظور ريفي تقليدي يسير في تنمية بطيئة ومعنى ذلك أيضاً أن نحدد معالمة إزاء معالم ودور الرجل الريفى وذلك حتى تكون الصورة أكثر جلاء.

ولنبداً بتناول مفهومى الذكورة والأنوثة في الثقافة الريفية التقليدية فالذكورة فيها تعنى القوة والسيطرة، والسطوة والسيادة أما الأنوثة فتعنى الضعف، والخضوع، والاستسلام لسيطرة الرجل.

إن المرأة الريفية تعمل من أجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل، وتفضل إذا كان لها «رجالة» بارزين أى أنها تدور دائماً في فلك رجولى.

وإذا ما حللنا علاقات القوة بين الرجل والمرأة في الثقافة الريفية، لوجدنا أن المرأة الريفية ضعيفة بوجه عام، فهي «مكسورة الجناح» على حد قولهم، تابعة لا حول ولا قوة لها مقابل الرجل الذي تعطيه تلك الثقافة السيطرة والحرية فهو السيد ذو السيطرة القوية، وهو كل شىء في حياة المرأة، وحياتها بدون الرجل لا قيمة لها لأنها لا تكتسب قيمتها الاجتماعية إلا من خلاله، ولا يقيمها الناس إلا بعلاقتها به، وتقول الأمثال في ذلك «ضل راجل ولا ضل حيط» أى أن المرأة الريفية تكتسب قدراً كبيراً من القوة بانتسابها إلى الرجل.

(١) على حسن فهمى، العلاقة بين دور المرأة المصرية في التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة في مصر، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، ١-٣، ١٩٧٧، ص ٩٣.

ورغم تسليمنا بأن المرأة الريفية مقهورة بوجه عام إلا أنها تملك عناصر قوة محدودة تتلخص فى:

(١) جاه أهلها أى عصبيتهم.

(٢) ممتلكاتها مالا وعقاراً.

(٣) ذريتها وبخاصة الذكور.

ويلاحظ أن عناصر قوة المرأة الثقافية الريفية التقليدية، يشوبها كثير من عدم الوضوح وعدم التحديد، لأن تلك الصورة التى استخلصناها والمتعلقة بعناصر قوتها الكامنة والمحدودة، إنما تنطبق فقط على تلك الطبقة الريفية المتميزة بما تملك سواء من ناحية الذكور، أو من ناحية الإناث. أما بالنسبة للسواد الأعظم من أهل الريف، وهم الطبقة الفقيرة الكادحة، فإن صورة القوة عندهم مختلفة، لأن علاقات القوة بينهم مختلفة أيضاً، فالمرأة فى هذه الطبقة أكثر كدحاً من الرجل، وبالتالي فهى أقل مكانة من الرجل، فبينما وقت الرجل فى الريف، فى هذه الطبقة الكادحة، موزع بين عماله قصيرة متكررة، وبطالة طويلة متكررة أيضاً، فإن المرأة على العكس منه لا تنعم بالراحة قط، إذ أن وقتها مشغول بشتى الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، وتربية الدواجن والأنعام هذا فضلاً عن مساعدتها لزوجها فى الفلاحة فى كثير من الأحيان.

وفى هذا الإطار من الحياة الكادحة تزيد وطأة استعباد الرجل للمرأة. وتنكمش قوتها النسبية حيث تتبلور فقط فى كونها منجبة ونافعة للرجل فى بيته، إلا أن هوة القوة التى تفصل بين قوة الرجال الكادحين وقوة النساء الكادحات تكون أكثر اتساعاً منها بين قوة الرجال المالكين، وقوة النساء المالكات فى الطبقة الميسورة المستريحة فى الريف.

ومن الأهمية بمكان أن نقول فى معرض حديثنا عن دور المرأة فى الثقافة التقليدية فى المجتمع المصرى الحديث أن الدور المعيارى لها كامراً، وزوجه، وأم، أى الدور الذى يتوقعه منها المجتمع، وينتظر منها القيام به، يتفق اتفاقاً كبيراً، إن لم

يكن يتطابق مع دورها الفعلى أى ما تقوم به فعلاً وتؤديه. ولهذا فلا نجد المرأة الريفية فى الثقافة المصرية التقليدية، فى نفسها أى صراع بين المتوقع والمتحقق، ولا تستشعر فى أدائها لدورها أدنى مشاعر الاغتراب^(١).

(٥) إن دور المرأة الريفية المصرية فى التنمية هو نتاج للظروف البنائية النوعية للقرية المصرية، وبخاصة حالة الأساس الاقتصادى، وما يترتب عليه من علاقات اجتماعية، وما بين هذا الأساس والبناء الفوقى من تفاعل جدلى.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن سيادة نمط الملكية الفردية ومعظمها فى جانب الرجل؛ ترتب عليه تبعية المرأة للرجل تبعية اقتصادية كما أن الفرصة المتاحة أمام المرأة الريفية للمشاركة فى العمل المنتج ضيقه، وذلك لانخفاض نصيب الفرد من الأرض، ولعدم وجود أعمال خارج نطاق الزراعة لأنها النشاط الاقتصادى الأساسى، ولغلبة نشاطات أخرى كالتصنيع الذى أثبتت بعض الدراسات أنه غير من تبعية المرأة للرجل ونظرته إليها^(١). كما توجه بعض الظواهر المترتبة على الإنتاج الزراعى المتخلف، كوجود الأسرة الممتدة، ووجود العصبية، وما يستتبعها من تفضيل الذكور الذين يقوون عصبية العائلة وعزوتها داخل القرية. ويرتبط بالزراعة البدائية اعتبار الأرض، والماء، والحيوان، وسائل أساسية فى الإنتاج، الأمر الذى يصحبه ارتباط وغنى القروى وثقافته وقيمه بهذه الوسائل ومجى المرأة فى مرتبة تالية لها لأنها أقل منها من حيث العائد الاقتصادى.

ويتضح مما سبق أن المرأة الريفية تحتل وضعاً اجتماعية متخلفاً بكل المقاييس الاجتماعية والإنسانية والحضرية ويزداد هذا الوضع الاجتماعى وضوحاً بمقارنته بوضع المرأة الحضرية المصرية برغم وجود بعض مظاهر تخلفها هى الأخرى. ويرتبط

(1) R.Blood, Impact of industrialization on American Family, Sociology and Social Research, Vol 49, No. 1, 1969, p.5.

تخلف الوضع الاجتماعى للمرأة، بتخلف الرجل، وتخلفهما معا هو نتاج لتخلف القرية المصرية (١).

(٦) تعد نسبة الأمية العالية بين النساء فى مصر معوقا أساسيا أمام المرأة المصرية، وبخاصة المرأة الريفية، فالمرأة الأمية لا تستطيع أن تشارك فى التغير الاجتماعى، وفى التنمية بالقدر الذى تستطيعه لو أنها تعلمت. وجدير بالذكر أن نسبة الأمية بين الإناث فى مصر قد بلغت فى عام ١٩٦٠، ٤٨٪ ثم انخفضت فى سنة ١٩٧٦ إلى ٧١٪ (٢).

(٧) القطاع الريفى يمثل حوالى ٦٠٪ من المجتمع، وهو المسئول بشكل أساسى عن معدلات النمو السكانى المرتفعة التى مازالت هى العقبة فى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويشكل المنبع الرئيسى للمشكلة السكانية.

(٨) أن تتبعنا لدور المرأة المصرية الحضرية فى التنمية، لابد أن يقودنا إلى أن نضع فى اعتبارنا ذلك التداخل الكبير بين الثقافة الريفية التقليدية، وبين الثقافة الحضرية الحديثة مع ما بين الثقافتين من اختلاف واضح يصل أحيانا إلى درجة التناقض.

وتأسيسا على ذلك فإن الدور الذى ترسمه الثقافة المصرية الحديثة للمرأة المصرية الحضرية فى مجال التنمية دور مختلط المعالم أو لنقل أنه جماع أدوار يصعب التوفيق بينها، والدليل على ذلك أن المرأة المتعلمة التى تخرج للعمل أصبحت تقوم بعدة أدوار فى المجتمع. فهى تؤدى دورها التنموى الجديد فى الإسهام فى أى ميدان من ميادين الإنتاج أو الخدمات خارج بيتها، مدفوعة إلى ذلك بالقيم الاجتماعية الجديدة التى تقدر تعليم الفتاة واشتغالها، وتكسبها، وبرغبة الشبان

(١) انظر عبدالباسط عبدالمعطى، الوضع الاجتماعى للمرأة القروية المصرية، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، سبتمبر ١٩٧٥، العدد الثانى والثالث ص ١٣٣.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية بين الإناث تضاءلت إلى ١٨، ٥٠٪ حسب تعداد ١٩٩٦، وإلى ٤١، ٧٩٪ فى سنة ٢٠٠٣ - المصدر الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

أنفسهم فى شريكة حياة متعلمة ذات دخل، وبالفلسفة التى تبنتها الدولة والتى تجعل أسهام المرأة المصرية فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة، لتحقيق مجتمع الرخاء والرفاهية، ضرورة اجتماعية، ورغبة الفتاة نفسها فى أن تعيش فى مستوى اجتماعى واقتصادى كريم يعجز الزوج الشاب عن توفيره لها بإمكاناته المادية المحدودة. وهى تؤدى فضلا عن ذلك أدوارها التقليدية فى الأسرة كزوجة، وأم، ومديرة بيت، وبخاصة أن الشباب المصرى رغم تعلمه لا يزال يفضل أن تكون شريكة حياته ماهرة فى أعمال المنزل (١).

وأصبحت المرأة المصرية الحضرية العاملة منجبة كانت أم غير منجبة تحمل عبئا آخر، ذلك العبء متسبب عن الاهتمام بالدور الثانى، أى العمل خارج البيت والنظر إليه نظرة جد واهتمام، فهو يطالبها بالتزامات محدودة لا يمكن التهاون فيها، حتى لا يرتبك العمل الذى صار فى تنظيمه الحديث يرتبط ببعضه أشد الارتباط، ويتوقف بعضه على بعض بشكل دقيق.

وتجاذى المرأة المصرية الحضرية العاملة، التى تقصر فى أداء دورها فى عملها بانقاص علاواتها، أو تأخيرها أو حرمانها منها، أو تفويت فرصتها فى الترقية. وهذه جزاءات تكرهها المرأة العاملة تماما كما يكرهها الرجل. ولذلك أحيانا ما نرى الكثيرات ينظرن إلى دورهن الثانى، وهو العمل خارج البيت بنظرة أعلى من نظرتهم إلى دورهن الأول والأساسى، وهو رعاية شقونهن وشقون باقى أفراد الأسرة، وتدير البيت. وربما كان ذلك لأن دور المرأة فى بيتها دور غير رسمى، ولا تطالب فيه بالتزامات محددة وواضح أن التنظيم الاجتماعى داخل البيت، بعكس التنظيم الاجتماعى فى محل العمل، غير رسمى، وتسوده علاقات حميمة ويغلب فيه التسامح. كما يمكن تلافى أى نوع من التقصير فيه من جانب الزوجة عن طريق الخدمة المنزلية، أو بواسطة الزوج إذا كان متعاوناً، والأطفال إن كانوا فى سن تمكنهم من المساعدة، أو عن طريق الهيئات الكثيرة الموجودة فى المجتمع.

(١) انظر سامية الساعاتى، الاختيار فى الزواج والتغير الاجتماعى ص ٣١٢

ولئن كان العمل قد جعل المرأة المصرية الحضرية الحديثة تشعر بالرضا النفسى - الذى يمكن أن نسميه بالاعتداد الإقتصادى بالذات -، إلا أنه قد تسبب من جهة أخرى فى شعورها بإرهاق وتوتر شديدين لكثرة ما تتحمله من أعباء ومسئوليات داخل البيت وخارجه.

(٩) يمكن القول بأن المرأة المصرية الحضرية بعد حصولها على كثير من الحقوق، قد كبر دورها فى أحداث التغيير من داخل ذاتها أولاً، ومن خلال المؤسسات الاجتماعية من ناحية أخرى، الأمر الذى جعلها من القوى البشرية المؤثرة فى بناء المجتمع وتقدمه، ورخائه، ورفاهيته، وإن كان حظها فى أحداث هذا التغيير لم يساير بعد دور الرجل فى هذا المجال.

(١٠) تعليم المرأة المصرية الحضرية تعليماً عالياً، يزيد وعيها بمتطلبات وأهداف المجتمع، كما أن التعليم يرتبط بوعى المرأة التخطيطى، كما أنه كان ولا يزال جواز مرور المرأة الحضرية إلى سوق العمل الذى تنفذ خطة التنمية فى إطاره.

خاتمة:

إن المرأة المصرية شأنها شأن الرجل سواء بسواء وهى ليست مقولة عامة مطلقة، بل هى مرتبطة بانتمائها الاجتماعى والاقتصادى والفكرى، وتستمد قيمتها ومعناها من سياق اجتماعى تاريخى.

إن دور المرأة المصرية فى التنمية، لا بد وأن يسير جنباً إلى جنب مع دور الرجل، من أجل تغيير الواقع المتخلف الذى يعانى منه كلاهما.

ويترتب على تأكيد الاهتمام بالدور التنموى للمرأة المصرية فى المدينة - فى أغلب الأعم - بقاء المرأة المصرية الريفية على وضعها المتخلف والمتوارث منذ مئات السنين، ما لا يمكن معه تحقيق الهدف الأسمى للتنمية، وهو إحياء نصف المجتمع المعطل، ودفعه إلى المساهمة المنتجة بالتعاون مع النصف الآخر لبناء مجتمع تقدمى قادر على مواجهة تحديات العصر بكل طاقاته.

وفي النهاية نقول أننا إذا أردنا التأثير في بعض الظواهر السلبية في القرية المصرية كالدور التنموي المتخلف للمرأة، والأمية، وزيادة السكان، فإن المدخل الطبيعي يأتي من تنمية القرية، تنمية اجتماعية شاملة، ومن أحداث تغييرات أساسية في الإنتاج الاقتصادي وعلاقاته، وما يترتب عليه من ظواهر معوقة للتنمية.

أهم المراجع:

أولاً: مراجع عربية:

- (١) إسماعيل صبرى عبدالله، العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية، المستقبل العربى، العدد التاسع، ١٩٧٨ .
- (٢) إسماعيل عبدالبارى، المرأة والتنمية فى مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩ .
- (٣) بيبى مونتبييه، الحياة اليومية فى مصر فى عهد الرعامسة، ترجمة عزيز منصور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٥ .
- (٤) سامية حسن الساعاتى، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، سبتمبر ١٩٧٥، (عدد خاص عن المرأة).
- (٥) سامية حسن الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، دار النجاح بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣ .
- (٦) عبدالباسط عبدالمعطى، الوضع الاجتماعى للمرأة القروية المصرية، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، سبتمبر ١٩٧٥ .
- (٧) عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠ .
- (٨) على حسن فهمى، العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية (عدد خاص عن المرأة) ١ - ٣، ١٩٧٧ .

- (٩) كمال نور الله، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الإدارية فى الوطن العربى، المستقبل العربى، العدد ١١، ١٩٧٨.
- (١٠) محمد زكى شافعى، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
- (١١) نوال السعداوى، الوجه العارى للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٧.

ثانياً: مراجع أجنبية:

- (1) R.Blood. Impact of Industrialization on American Family, Sociology and Social Research, vol 49. no.1, 1969.

الفصل السابع

دور المرأة كربة بيت(*)

«سوسيولوجيا العمل المنزلي»

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل بالعرض، والتحليل، والنقد كتاب «سوسيولوجيا العمل المنزلي» لمؤلفته «آن أوكللي» .

وتأتى أهمية هذا الكتاب من أنه يفرض قراءته على كل مهتم بقضايا تحرير المرأة، فهو دراسة تتحدى النظر التقليدية إلى العمل المنزلي التي تحاول دائما التقليل من شأنه، كما أنها تتحدى إهمال السوسيولوجيين، وبخاصة المتخصصين في علم الاجتماع الأسرى وعلم اجتماع العمل، للعمل المنزلي، كموضوع علمي جاد. فقد دأب الباحثون في علم الاجتماع الأسرى على دراسة المرأة إما من خلال دورها الأسرى كزوجة وأم، أو من خلال دورها كعاملة خارج المنزل بدون أجر لم يحظ بدراسة جادة أو منظمة.

ويتناول هذا الكتاب قضية هامة وهى موقف علم الاجتماع التقليدي من المرأة. كما يعرض بين دفتيه موضوعات جديدة بالاهتمام مثل: نظرة النساء للعمل المنزلي، ونظرتهم لأنفسهن كربات بيوت، ومشاعرهن المختلفة نحو العمل المنزلي، واتجاهاتهن نحو الأعمال المنزلية المختلفة من طهي وتنظيف... إلخ. ومدة العمل المنزلي الذي تقوم به المرأة محسوبا بالأسبوع. ومدى أهمية المعايير والروتين كطريقة للتأكد من أن العمل المنزلي يتم على وجه أكمل، وكأسلوب على مكافأة الذات.

(*) انظر: سامية حسن الساعاتي، سوسيولوجيا العمل المنزلي، عرض وتحليل ونقد، عالم الفكر، المجلد الثامن العدد الثالث، ١٩٨٣.

The Sociology of House work, Martin Robertson, 1974, Ann Oakley

وقد حاولت الباحثة في هذا الكتاب وضع تقييم يكشف عما إذا كانت النساء راضيات أو غير راضيات عن العمل المنزلي، ومدى الاختلاف في درجات الرضا بينهما. كما يتناول الكتاب أيضا الطبقة الاجتماعية، وصلتها بالعمل المنزلي والرضا عنه، كما تناقش الباحثة تأثير التنشئة الاجتماعية على الحياة المنزلية للمرأة، وتحلل تقسيم العمل بين ربة البيت وزوجها في المنزل، وتتفحص صعوبات الجمع بين العمل المنزلي، وواجبات الأهمية.

وعما هذا الكتاب دراسة قامت بها الباحثة « آن أوكللي » في سنة ١٩٧١ على أربعين زوجة من ربات البيوت الإنجليزيات الحضرية.

والباحثة توجه كتابها إلى فئتين مختلفتين من القراء، الأولى تتألف من المتخصصين في علم الاجتماع، والثانية تتضمن هؤلاء الذين يهتمون بموقف ربة البيت اهتماما خاصا دون أن تكون لديهم معرفة بعلم الاجتماع، لذلك فقد جاء الكتاب في جملته جليا واضحا.

وعلى الرغم من أن العينة التي ينصب عليها هذا الكتاب، كانت عينة إنجليزية، فإن وضع الزوجة ربة المنزل فيها، ينطبق في أساسياته على الزوجات في مجتمعات صناعية معاصرة أخرى.

وإذا ما تناولنا العمل المنزلي على سبيل المثال، وهو عمل أساسي للمرأة، فسنجد أن إغفال هذا الموضوع من ميداني علم الاجتماع الأسري، واجتماعيات العمل، إنما ينقل بوضوح انطبعا محرفا ومشوها عن موقف المرأة الحقيقي. فليس هناك اهتمام بمدى أهمية العمل المنزلي للمرأة، لا من حيث مقدار الوقت الذي تنفقه في الأنشطة المنزلية والعناية بالمنزل من جهة، ولا من حيث المعنى الذاتي للعمل المنزلي بالنسبة للمرأة الذي يمكن أن يختلف باختلاف المواقع الاجتماعية، والطبقة من جهة أخرى.

وفي الفصل الأول ترى المؤلفة تناقضا بين وجود المرأة في علم الاجتماع ووجودها الاجتماعي الحقيقي، كما يعد أيضا دليلا على فشل علم الاجتماع في أخذ خبرات المرأة وواقع حياتها في الاعتبار. ويمكن أن يوحى ذلك بإعادة تصنيف موضوعات علم الاجتماع وميادينه بحيث تمثل كلا المنظورين الذكري، والأنثوي على السواء.

وتمضى المؤلفة إلى الفصل الثانى من الكتاب لتحليل العمل المنزلى بوجه عام، وتصف البحث الذى قامت به بوجه خاص. وترى أنه على الرغم من أن هناك ميلا، يتزايد فى السنين الحالية، إلى تقليل حدة الفروق النوعية بين الذكور والإناث فى عالم العمل والمهن والوظائف، فسيظل هناك دائما دور وظيفى أنثوى برسته وهو دور ربة البيت. وعلى الرغم من أنه ليس هناك قانون يمنع الرجال من القيام بهذه الوظيفة إلا أن هناك ضغوطا اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية تقف عائقا أمام الرجل، وتمنعه من الدخول فى رحاب هذه المهنة.

وتبدأ المؤلفة هذا الفصل بتعريف ربة البيت، ويرتكز هذا التعريف على مفهوم المسئولية، وعلى ذلك تكون ربة البيت هى الشخص المسئول وحده (دون الخادم المنزلى) عن معظم المهام المنزلية، أو عن الإشراف على الخادم المنزلى الذى يقوم بهذه المهام. وقد تكون ربة البيت متزوجة كما قد لا تكون، كما قد تكون عاملة خارج المنزل وقد لا تكون، وقد أفصح ذلك المسح الذى قام به « هنت » (Hunt) عن أن تسعة أعشار النساء من غير العاملات خارج منازلهن كن ربات بيوت متزوجات. كما كانت سبعة أعشار للعاملات خارج منازلهن من ربات البيوت^(١). وعلى هذا لا يكون دور ربة البيت دورا أنثويا فقط، بل إنه يعد الدور

(١) تتفق هذه النتيجة مع نتائج توصلت إليها باحثات مصريات، جاء فيها ما يلى:

« يتضح مما سبق بالنسبة لتقسيم العمل الخاص بشئون المنزل بين الزوجين فى الأسرة الحضرية أن الزوجة العاملة فى معظم الحالات تقوم بعمل كل شيء يتعلق ببيتها بعد عودتها من عملها، وأنه ليس صحيحا ما يلعب إليه البعض من أن الأم المستغلة لا تقوم بأى عمل منزلى فى بيتها، وقد تبين من استعراضنا لما سبق من الأعمال المنزلية، ومدى لمسنا لاضطلاع الزوجة بالمنصب الأكبر فى الغالبية العظمى من تلك الأعمال جميعا، وهذا على الرغم من وجود الخادمة فى الكثير من الأحيان ».

انظر سامية حسن الساعاتي، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية، دراسة ميدانية فى الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٧٢، ص ٥٤١.

« ويتفق هذا مع ما وجدته « فوزية دياب » عند تقصيها النشاط المنزلى لعينة تبلغ الواحد والستين من الأمهات العاملات ومدى إسهامهن فى أعمال البيت. إذ تبين لها أن أغلبية الأمهات العاملات ونسبتهن ٦٤,٨٪ من مجموعهن يقمن بكل الأعمال فى البيت بعد عودتهن من العمل، وأن أقلية من هؤلاء الأمهات العاملات بنسبة ١٢,٧٪ من المجموع يقمن بالإشراف فقط على شئون البيت، بينما تقوم ٢٢,٥٪ من المجموع بالإشراف والاشتراك فى بعض الأعمال ».

انظر: فوزية دياب، دور الحضنة والمجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٠.

الوظيفى الرئيسى للمرأة فى عصرنا الحالى، لأن مسئولية إدارة المنزل هى مسئولية مشتركة بين معظم النساء البالغات.

ذلك إذن هو التبرير الأساسى لدراسة العمل المنزلى، فإنه يمثل الخبرة اليومية المتكررة فى حياة معظم النساء اللاتى يكوّن إحصائيا قسما كبيرا بين السكان.

وتنتقل الباحثة بعد ذلك إلى وصف دراستها، التى تطلق عليها المسح الاستطلاعى الكشفى، والسبب فى هذه التسمية يرجع كما تقول الباحثة إلى ندرة البحوث والدراسات فى هذا الموضوع الذى صادف إهمالا بالغا فى علم الاجتماع. وتبدأ بتعدد أهداف دراستها التى تجملها فى ثلاثة أهداف رئيسية، أولها يتضمن وصف موقف العمل المنزلى، واتجاهات ربة البيت نحو ذلك العمل، والثانى يتبلور فى فحص نماذج الرضا، وعدم الرضا عن العمل المنزلى فى علاقته بعدد من المتغيرات التى تتضمن الطبقة الاجتماعية، والتربية والتعليم، وتقسيم العمل فى الزواج والأجهزة والمعدات الفنية، ونماذج التفاعل الاجتماعى... إلخ. أما الهدف الثالث والأخير فينحصر فى اقتراح الفروض الممكنة والموجهة نحو تفسير الفروق بين ربات البيوت فيما يختص باتجاهاتهن نحو العمل المنزلى، وموقف العمل المنزلى ذاته.

وقد تكونت العينة من أربعين من ربات البيوت الإنجليزية والأيرلنديات اللاتى تتراوح سنهن ما بين العشرين والثلاثين، أثناء إجراء الاستبار، وكن جميعا من الأمهات ولهن طفل واحد على الأقل عمره أقل من خمس سنوات، وقد تم اختيارهن من واقع التقارير الطبية لاثنتين من الأطباء العموميين. وقد تم استبار أفراد العينة فى أوائل سنة ١٩٧١، وكان عماد البحث استبارا مقيدا باستبيان، وكانت تلك الاستبارات مسجلة على شرائط تظل مدة تصل إلى حوالى الساعتين فى المتوسط. وعلى أساس من اجابات الاستبارات قننت الباحثة مقياسا لقياس الرضا عن العمل المنزلى بدرجاته المختلفة، كما توصلت إلى اختبار مظاهر أخرى داخل موقف العمل المنزلى ذاته، وتشمل الرضا وعدم الرضا عن العمل المنزلى والعناية بالطفل، والزواج، والعمل الخارجى بأجر، كما كان هناك تقسيم لدرجة توحيد المرأة مع دور ربة البيت، وأهمية تحديد معايير للعمل المنزلى وروتينته.

وترى الباحثة أن النتائج التي حصلت عليها من بحثها إنما تنطبق على مجتمع العينة فقط، لكنها تذهب أيضا إلى أنه ليس هناك من سبب يدعو إلى القول بأن هذه العينة هي عينة غير ممثلة، وبخاصة أنه ليس هناك دليل على أن تلك التسجيلات لا تعكس الواقع.

ونغضى الباحثة في وصف دراستها، فتقول إن نصف عدد النساء البالغ مجموعهن أربعين كن من الطبقة العاملة، أما نساء النصف الآخر فكن من الطبقة الوسطى.

أما الفصل الثالث فيعطينا فكرة واضحة عن صور العمل المنزلي وتبدو المؤلفه بعرض فكرتين غميطتين سائدتين عن العمل المنزلي في التفكير الشعبي المعاصر: الفكرة الأولى تذهب إلى أن ربة البيت عاملة مظلومة، تستعبد في عمل محقر، كرهه، بغيض، يتضمن بالضرورة إنكارا كبيرا للذات. أما الفكرة الثانية فتري أن العمل المنزلي يعطى فرصة غير محدودة للقيام بمجهودات خلاقة مبدعة. ولا تنظر هذه الفكرة إلى العمل المنزلي على أنه عمل بل على أنه صناعة منزلية يشكل فيها المنزل وزارة للمالية.

وقد ظهر من خلال فحص الأربعين استبارا، أن هناك مفهوما واضحا للعمل المنزلي كعمل قد بدأ يبرز. فالنساء في عينة البحث يخبرن العمل المنزلي، ويعرفنه على أنه عمل مماثل لذلك الذي يتطلبه أى موقف عمل، وقد ارتبطت ملاحظات هؤلاء النساء ارتباطا وثيقا بنتائج علم اجتماع العمل، فقد كان لمظاهر العمل المنزلي التي أطلق عليها أنها مشعبة أو غير مشعبة نظائر في عالم المصنع، والمكتب. ويتأكد هذا التطابق بوجود ميل لدى النساء لمقارنة انعكاساتهن نحو العمل المنزلي بخبرتهن في العمل خارج منازلهن.

وقد كانت هناك أسئلة تكشف عن إيجابيات العمل المنزلي وحسناته كما يفصح عن سلبياته ومساوئه. وقد تبلورت إيجابيات العمل، كما عبرت عنها الزوجات في مظاهر كثيرة أهمها الاستقلال والذاتية، ووجود الأطفال، وتوفير ظروف العمل الحر، وعدم الاضطرار للخروج من المنزل، ووجود الزوج، وتوفير الحياة العائلية، وقد قصدت عينة الزوجات بالذاتية والاستقلال، التحرر من الرقابة

والقدرة على تحديد إيقاع العمل المنزلى وسرعته . وقد استخدمت حوالى نصف الزوجات المستببرات فى إجابتهم عن هذه الأسئلة عبارة «إنك تكون رئيس نفسك» ليصفن شعورهن إزاء العمل المنزلي. وقد احتوت إجابات الكثير من هذه الاسئلة على مقارنة عقدتها النساء بين العمل المنزلى والعمل الوظيفى خارج المنزل مثل :

«إنك إلى حد كبير تكونين سيدة نفسك. إنك تستطيعين أن تحددي ما تريدن أن تفعلنى وما لا تريدن، إنه شيء مختلف عن الوجود فى عمل وظيفي، حيث يدق أحدهم الجرس، فتضطرين إلى الصعود أو الهبوط لتلبية طلبه، أو حيث تجدين نفسك مضطرة لإنجاز هذا العمل أو ذاك فى غضون نصف ساعة» .

وفى إجابة أخرى نجد تعبيراً آخر عن مظاهر الاستقلال والذاتية مثل :

« إن أعظم محاسن كونك ربة بيت، هو أنك لا تضطرين إلى الاستيقاظ مبكراً، والذهاب إلى العمل » .

وفى الحقيقة أن الذاتية والاستقلال فيما يتعلق بربة البيت هى أمر نظرى أكثر منه واقعى مستحق، فكونها رئيسة نفسها يفرض عليها واجبا، هو أنها لابد أن تنجز العمل المنزلى وتتأكد من أن كل شيء فى موضعه. ومسئولية العمل المنزلى هى مسئولية من جانب واحد فقط، والفشل فى تحملها، قد يكون له نتائج بعيدة المدى، وبخاصة على الزوج والأولاد.

أن حقيقة كون الإنسان رئيس نفسه يضيف إلى الضغوط السيكولوجية لأداء العمل المنزلى أكثر من كونه يخفف منها. وتوضح إحدى الزوجات ذلك بقولها :

« إن أسوأ شيء يتعلق بالعمل المنزلى هو أنك تضطرين لأدائه لمجرد أنك فى المنزل. وعلى الرغم من أنى أملك حرية الاختيار فى ألا أقوم به، فإننى أشعر أنى لا أستطيع، لأنه يجب أن أقوم به » .

وتصوره أخرى بقولها :

« ليس هناك أحد يمسك لى سوطا إذا لم أقم بالعمل المنزلى ولكنى أعرف، أننى إذا لم أفعل، فغدا سيكون على أن أقوم بضعف العمل، وفى الحقيقة إننى أقوم بأمساك السوط لنفسى » .

إن مسألة حرية العمل المنزلي يمكن اختزالها في أنها حرية من، وليست حرية لفعل. إنها حرية ربة المنزل من الرقابة، لكنها ليست حرية لها لتختار ما تفعله من أنشطة.

وعندما ستلت الزوجات عن مساوىء العمل المنزلي تلبورت الإجابات بالترتيب في العمل المنزلي نفسه، والرتابة، والتكرار، والسأم، والمسئولية المنزلية المستمرة والعزلة والوحدة، وضرورة الانتهاء من العمل المنزلي والتقييد الشديد بالمنزل.

وعندما طلب من الزوجات أن يقارن عملهن المنزلي، بعمل أزواجهن، كانت معظم الإجابات تشير إلى أنهن يعتقدن أنهن يعملن أكثر من أزواجهن، بينما ذهبت نسبة قليلة منهن إلى أن الزوج يعمل أكثر، أو أن هذه المسألة تتحدد بنوع الشخصية من جهة، ونوع العمل من جهة أخرى. وقد صورت إحدى الزوجات ذلك بقولها:

« لا شك أن ربات البيوت يعملن أكثر. إن زوجي يعود دائما من عمله، ليقول لي: لقد جلسنا اليوم ومحدثنا في كيت وكيت. أو لقد كان يوما مسليا فقد ضحكنا، وتسامرنا حول كذا من الموضوعات. أما أنا فلا أفعل ذلك، إنى لا أجلس لحظة ».

وكثيرا ما يوصف العمل المنزلي بأنه « عمل لا ينتهى »، ويذهب البعض إلى أنه عمل أكثر إرهاقا من الناحية الجسمية، من أى عمل آخر مأجور. وتذهب بعض السيدات إلى القول بأنه يأخذ جهدا عاطفيا أكثر من أى عمل آخر، بالإضافة إلى الجهد الفيزيقي. وتشير بعض السيدات إلى طبيعة الأعمال المنزلية غير البناءة، كما يلفتن الأنظار، إلى الإحباط العاطفى الذى ينشأ عن كون إحساس ربة البيت بأنها مشدودة إلى طاحونة، أو ساقية، يتطلب منها أن تؤدي الفعل نفسه مرات ومرات. والزوجات بوضعهن العمل المنزلي ضمن الأعمال اليدوية، يجعلنه بذلك فى مرتبة عالية من مراتب الأعمال. وقد كان هذا الدفاع عن العمل المنزلي ضرورى من جانب الزوجات، إزاء الإهمال السائد لهذا العمل، وإزاء النظر إلى ربة البيت على أنها مدبرة منزل تعمل بحريتها، ووفق ما يحلو لها.

وعندما سئلت الزوجات عن مشاعرهن إزاء كتابتهن لوظيفتهن كربات بيوت فى أية صحيفة أو أوراق رسمية. أجابت أكثر من نصف أفراد العينة بأنهن يستشعرن حرجا، ومشاعر بالأقلية نشأت من أن العمل المنزلى عمل أقل من غيره من الأعمال، وهن يعبرن عن ذلك بكتابتهن فى تلك الأوراق: « مجرد ربة بيت». إن هذه الكلمة مجرد ربة بيت أو ربة بيت فقط تعنى الكثير، أنها تصور مدى شعور ربة البيت بتقليل المجتمع من شأن هذا العمل مقارنة بالأعمال الأخرى، كما أن هذا يتضمن أيضا تقليلا من شأن أدوارها كزوجة وأم. وتصور إحدى أفراد عينة البحث هذه المشاعر أصدق تصوير حين تقول: « إنى أكره كلمة ربة بيت، وعندما يسألوننى من أنت ؟ وماذا تعملين ؟ وأجيب بأنى أم، ولى أولاد، وإننى زوجة، فإنهم يهزون رؤوسهم باستخفاف قائلين: أوه، مجرد ربة بيت إننى أتعجب... مجرد ربة بيت ! أشق مهنة فى العالم... ينظر إليها بهذه الطريقة ؟! ».

ويتبين مما سبق أن مسألة التصنيف المهنى أو الوظيفى مرتبطة ارتباطا وثيقا بصورة الذات، لأنها تعكس كيفية رؤية الزوجات لأنفسهن كربات بيوت، ولكن مهما كان مستوى توحد الزوجات الذاتى مع دور ربة البيت، فيكفى أن الفكرة السائدة عنه فى ثقافة المجتمع هو أنه عمل تافه وضعيع، منخفض المكانة بالنسبة للأعمال الأخرى، وهذا ما يخلق عليه أوصافا معينة مثل العمل الممل، أو العمل التافه، وما يخلق على ربة البيت أوصافا مثل المملة، والغيبية... إلخ، من الأوصاف السلبية وتصور أحد الزوجات ذلك بقولها:

« إنى أخرج من كتابة ربة بيت على أية أوراق رسمية، إنى أفضل أن أكتب سكرتيرة مثلا أو أية وظيفة أخرى، فإن لها انعكاسا أحسن، إن معظم الزوجات ربات بيوت، وهذا يبدو رتبيا عملا. إنك لا تتوقع حيثثذ إلا التنظيف، والأثرية، والطبخ ».

تنتقل الباحثة بعد ذلك إلى نقطة أخرى جديرة بالاهتمام وهى مسألة الخلط بين الأنشطة المختلفة التى يتضمنها العمل المنزلى، ومدى الحاجة إلى تحديدها، وتصنيفها. إن العمل المنزلى فى رأيها هو مجموعة من الأعمال غير المتجانسة التى

تتطلب مهارات متنوعة، وأنواعا مختلفة من النشاط، فمسح الأرضية يختلف عن الذهاب لشراء بعض اللحوم والفاكهة، وطهى وجبة يختلف عن غسل الملابس... إلخ. وإطلاقنا الاسم نفسه على كل هذه الأعمال أمر يتضمن إنكارنا لوجود اختلافات وفروق بينها. ففي الحقيقة توجد بين هذه الأعمال، أعمال أحب من الأخرى، وأعمال أقل رتبة وبعثا على الملل، وأخرى أكثر خلقا وإيجابية، وهكذا. وجدير بالذكر أن كل عمل من الأعمال التى تقوم بها ربة البيت كالطهي، وغسل الملابس، وكيها، وتنظيف المنزل يمكن أن يشكل دورا مهنيا مأجورا.

ومن تحليل المؤلفة للأعمال المنزلية المختلفة وجدت أن أهمها هي: التنظيف والتسوق، والطهي، وغسل الأطباق، وغسيل الملابس، والكي. وقد كانت هناك أسئلة عن أحب هذه الأعمال إلى قلب ربات البيوت وعن أبغضها إليهن، كشفت الإجابات عن أن أبغض تلك الأعمال، كان كى الملابس لأنه عمل مجهد رتيب، يتلوه العمل الخاص بغسيل الأطباق لما فيه من قذارة، وتكرار. أما تنظيف المنزل فأتى ترتيبه الثالث من حيث كراهية ربات البيوت له؛ ذلك لأنه عمل متكرر لا ينتهي، كما أنه على العكس من عملية التسوق، عمل يؤدي فى عزلة وصمت، فعندما تعمل الكنيسة الكهربائية فإنها لا تستطيع تبادل الحديث مع الآخرين، بعكس ما يحدث لعملية الطبخ والكي، فيمكن لربة البيت تأديتها وهى تتحدث إلى صديقة مثلا. وتأتى بعد ذلك فى الترتيب الأعمال الخاصة بغسل الملابس والتسوق، والطهي. أما بالنسبة لغسيل الملابس فهو عمل أقل بغضا إلى ربات البيوت من غسيل الأطباق، رغم أن كلا العاملين يتطلب إزالة القاذورات من الأشياء.

ويعزى ذلك إلى أن هناك ارتباطا شخصيا بالملابس. فالملابس التى تغسلها ربة البيت تنتمى إلى زوجها أو أحد أبنائها، أو إليها ذاتها. يضاف إلى ذلك أن وسائل الإعلام تركز على عملية الغسيل وتغلفها بهالة جميلة فى إعلاناتها التجارية عن المنظفات المختلفة موحية إلى ربة المنزل بأن نقاء غسيلها وبياض لونه هو أحد واجباتها الأساسية.

وجدير بالذكر أن استخدام الآلة بالنسبة لعمليتي غسل الأطباق وغسيل الملابس، يقلب اتجاه ربة البيت إليهما من كره إلى تقبل، وقد لوحظ ذلك بالنسبة إلى الكثير من أفراد العينة^(١).

أما التسوق، كدور من أدوار ربة البيت، فأمره مختلف، ذلك أنه دور أكثر اجتماعية، فهو يتطلب غيابا عن مقر عملها وهو المنزل، لذلك فقد ذكرت معظم الإجابات أن التسوق من الأعمال المحببة لأنه يتضمن خروجا من المنزل، ومقابلة للناس ونوعا من التغيير من جو المنزل. وقد ذكرت بعض السيدات أنهن لا يحتجن للخروج من المنزل يوميا للتسوق، لكنهن يفعلن ذلك لمجرد الخروج من المنزل، أو لإعطاء صغيرهن فرصة لنزهة قصيرة. ورغم هذه المزايا المرتبطة بالدور الاستهلاكي لربة البيت فإن هناك سلبيات لهذا الدور تتبلور في المصاعب الفيزيائية. فاصطحاب أطفال أثناء عملية التسوق ترهق ربة البيت جسمانيا وعقليا، فإن الجمع بين عملية التسوق وبين رعاية طفل أو أكثر أثناءها يجعل اهتمام ربة البيت موزعا، ويقلل من كفاءتها كمستترية، كما أن الانتظار الطويل في بعض المجمعات الاستهلاكية، أو المحلات أمر يبعث على الملل. ويلاحظ أن هناك فرقا بين نوعين من التسوق: تسوق بشكل جزئي، ويحدث يوميا تقريبا لشراء متفرقات بكميات قليلة، وتسوق آخر كلي يأخذ شكل التخزين ويحدث مرة أسبوعيا أو كل أسبوعين. وهذا النوع الأخير من التسوق هو الأكثر كراهية من جانب ربات البيوت لأنه يتطلب جهدا مضاعفا في شرائه وتوصيله إلى المنزل، ولا شك أن وجود سيارة، وهو أمر لا يتوفر للكثيرات، يسهم في التقليل من حدة كراهية هذا العمل.

أما العمل السادس من الأعمال المنزلية الرئيسية فهو الطهي، والذي اعتبرته جميع ربات البيوت اللائي تضمنتهن العينة أكثر الأنشطة المنزلية قربا إلى قلوبهن لأنه يمثل في رأيهن فنا خلاقا، واستعراضا للقدرة والمهارة. ولا شك أن نظرة ربات البيوت للطهي على أنه عمل فني خلاق، يمثل انعكاسا للفكرة الثقافية السائدة

(١) تتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث مصري، تقول فيه صاحبه:

« إن الزوجات أنفسهن أصبحن يتضايقن من أداء الأعمال الخاصة بالغسيل، وغسيل الصحون بالطرق التقليدية لأنها تتضمن قدرا كبيرا من (المرمطة). ولكنهن يقبلن عليها كلما أصبحت آلية ».

انظر: سامية حسن الساعاتي، المصدر السابق، ص ٥٤٣.

عنه، والتي تؤكد لها وسائل الإعلام والإعلانات، والمجلات النسائية، ودور النشر التي تخصص كتباً بأكملها لهذا الفن. والملاحظ أن معظم التوجيهات الثقافية في هذا المجال والتي تتناول الطهي بوصفه فناً، واستعراض عضلات، لا ترشد ربة البيت إلى كيفية صنع أكثر الوجبات غنى بالمواد الغذائية المفيدة في أقصر وقت ممكن، قدر ما تعلمها كيف تزين الأكلات المختلفة وتجعلها شهية. وهذه محاولة لنقل الطهي من كونه عملاً إلى كونه تسلية وقضاء وقت، وتعكس تلك المحاولة مثلاً واضحاً على الإنكار الاجتماعي لاعتبار العمل المنزلي عملاً بالمعنى الصحيح. ولكن إيجابيات العمل المنزلي الخاص بالطهي تفسده سلبيات منها أن الأزواج يطلبون الطعام في أوقات محددة، وأن وقت طهي الطعام قد يتداخل مع الوقت المحدد لغسل الملابس أو تغيير الأسرة، أو إطعام الوليد أو الصغير. ومن السلبيات الأساسية لعملية الطهي تلك المهمة الثقيلة التي لا تنتهي أبداً وهي التفكير الدائم في السؤال الخالد: ماذا نأكل اليوم؟.

ويمكن أن نلخص في آخر هذا الفصل الإيجابيات المتصلة بالأعمال المنزلية بعامته مرتبة حسب أهميتها في نظر الزوجات، وهي: التمكن من محادثة الآخرين أثناء العمل، واعتدال المزاج أثناء أداء العمل المنزلي. ووجود وقت كاف لأدائه، وأن تكون هناك خلفية جيدة للعمل وذلك بتوفر الأدوات الحديثة، ووجود مقدار كاف من المال للمتطلبات المنزلية المختلفة وتوفر التقدير اللازم للعمل، أما السلبيات المتصلة بالعمل المنزلي، فتتمركز حول الملل والرتابة والتكرار، وعدم توافر الأدوات المناسبة لأداء الأعمال المنزلية، وانحراف المزاج أثناء العمل، واعتراض الأطفال طريق ربة البيت أثناء أدائها لعملها، وعدم وجود الوقت الكافي لأداء العمل، والعزلة الاجتماعية، والاضطرار الدائم إلى التفكير في العمل المنزلي وترتيباته.

كما سبق يتضح لنا إذن صدق ما ذهبت إليه المؤلفة من أن ربات البيوت ينظرن إلى العمل المنزلي على أنه عمل يماثل غيره من أنواع الأعمال الأخرى. ومن تحليل ملاحظاتهم عن أحب مظاهر العمل المنزلي، وعن أبغضها بالنسبة إليهن تبين أن التحرر من الرقابة كان على رأس الصفات الإيجابية، أما العمل المنزلي ذاته فكان في مقدمة السلبيات التي ذكرناها. وقد عرفنا العمل المنزلي بأنه عمل

«حقيقى وشاق»، وهى صفات أكدنها ليجابهن بها تلك الأفكار النمطية الخاطئة السائدة فى ثقافتهم، والتى تخلع على العمل المنزلى مكانة وقيمة منخفضة. كما تبين من البحث أيضا أنه بينما تتناول تلك الأفكار النمطية الخاطئة الشائعة فى الثقافة، العمل المنزلى كنشاط منفرد، فإن ربوات البيوت ينظرون إليه على أنه عمل رئيسى يتضمن أعمالا وأنشطة فرعية منفصلة. وظهر من البحث أن مشاعر الرضا أو عدم الرضا عن مختلف الأعمال المنزلية تتأثر كثيرا بالظروف التى تتم فيها هذه الأعمال والتى تتعلق بمدى توافر الأجهزة والأدوات الميسرة والمخففة.

وفى نهاية هذا الفصل يمكن القول بأن الصورة التى رسمتها المؤلفة للعمل المنزلى ولربوات البيوت من خلاله، من واقع النتائج التى أسفر عنها بحثها، تتعارض مع الصورة السائدة عنه وعنهن فى الثقافة، والتى تذهب إلى أن ربوات البيوت يشكلن طبقة مرفهة، وأنهن لا يعملن شيئا طوال اليوم.

أما الفصل الرابع، فيتناول موضوعا هاما هو العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والأعمال المنزلية ومدى الرضا أو عدم الرضا عنها. ومفهوم الرضا عن العمل المنزلى فى هذا الفصل مشتق من مفهوم الرضا عن العمل المستخدم فى علم الاجتماع الصناعى، وعلم اجتماع العمل فهو يمثل تقييما شاملا لدرجة الإيجابية أو السلبية التى تتناول بها ربوات البيوت عملهن. وقد حددت الباحثة مفهوم الطبقة الاجتماعية على أساس مهنة الزوج، وهو مقياس تقليدى، وقد بررت الباحثة اختيار ذلك المحك التقليدى بأنه أكثر ملائمة فى المقارنة بين بحثها وبين بحوث أخرى تناولت الموضوع نفسه، واتخذت ذلك المحك التقليدى أساسا للدراسة.

ومن النتائج الجديرة بالاهتمام فى هذا الفصل أنه ليست هناك فروق طبقية فى النوع وإنما فى الدرجة فقط بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من ربوات البيوت، اللاتى كان لهن عمل خارجى قبل الزواج، فى تفضيل العمل الوظيفى على العمل المنزلى على أساس أن العمل المنزلى يفتقد المكافأة الاقتصادية، ويتميز بالانعزال ونقص الاعتراف الاجتماعى بالمسئوليات الملقاة على عاتق ربة البيت.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الباحثة، هو أنه ليست هناك فروق فى الطبقة الاجتماعية بين الراضيات وغير الراضيات عن العمل المنزلى، فقد كان الاتجاه السائد بين الغالبية العظمى من المستبرات فى عينة البحث هو عدم الرضا عن

العمل المنزلى سواء بين ربات البيوت من الطبقة العاملة أو من الطبقة الوسطى. أما من حيث اتجاه أفراد العينة نحو دور ربة البيت فقد كان هناك بعض الفروق الطبقية، وحيث كان اتجاه ربات البيوت من الطبقة العاملة بعامة أكثر إيجابية من مثيله بين ربات البيوت من الطبقة الوسطى. ومن هنا يتبدى أن ربات البيوت من الطبقة الوسطى أكثر ميلا لإدراك المكانة المنخفضة لدور ربة البيت من مثيلاتهن من الطبقة العاملة. ولذلك فإن الشكوى من تلك العبارة الشائعة: « مجرد ربة بيت »، هي أكثر ترددا بينهن منها بين نظيراتهن من الطبقة العاملة.

وقد يبدو فى النتائج السابقة شيئا من التناقض، ولكن هذا التناقض يزول إذا ما أدركنا أن المؤلفة تفرق بين المشاعر نحو العمل المنزلى، وبين الاتجاه نحو دور ربة البيت. فربما أحست المرأة بإيجابية وتقبل لدور ربة البيت، ولكنها فى الوقت نفسه تكره العمل المنزلى، كما أن عكس ذلك النموذج يمكن تواجده أيضا، فالمشاعر تجاه العمل المنزلى يتدخل فيها التعود على أداء هذه الأعمال والخبرة بها، أما اتجاهها نحو دور ربة البيت، فمسألة يتدخل فيها مفهومها عن ذاتها ومعايير الثقافة الفرعية التى تعيش فيها والخاصة بمظاهر سلوك الدور الأنثوي، وحيث تختلف اتجاهات المرأة نحو دور ربة البيت فى الطبقة العاملة عنها فى الطبقة المتوسطة، بينما لا توجد اختلافات بينهما فيما يتعلق بنشاط العمل المنزلى.

وفى الفصل الخامس تناقش المؤلفة ظروف العمل المنزلى، وتتناول فيه الفترات التى يستغرقها هذا العمل، والخلفية التكنولوجية التى يتم فيها. وقد تبين منه أن متوسط عدد ساعات العمل المنزلى لربات البيوت فى هذا البحث كان سبعا وسبعين ساعة أسبوعيا، وهو عدد يماثل تقريبا ضعف عدد ساعات العمل الأسبوعية للعامل الصناعى والذى يقدر بأربعين ساعة فى المتوسط. كما تبين منه أن استخدام الأجهزة والأدوات المناسبة فى العمل قد يقلل من الشعور بعدم الرضا عن العمل المنزلى لكنه لا يحوله من عمل بغض إلى عمل سار محبوب. كما ظهر أن بعض الصلات الاجتماعية لربة البيت قد تقلل أيضا من ذلك الشعور بعدم الرضا.

وفى الفصل السادس تلقى المؤلفة الضوء على المعايير المتعلقة بالعمل المنزلى والتي على أساسها تتبع ربة البيت أسلوبا معيناً أو روتيناً معيناً فى أدائه . وقد كانت هناك اختلافات عديدة بين ربات البيوت فى عينة البحث بهذا الصدد، وحيث كانت بعضهن تضع لنفسها معايير صارمة فى أداء العمل المنزلى، حتى أنه يمكن تصنيفها باثولوجيا ضمن الحوازيات، بينما لا تتبع أخريات أسلوباً أو نظاماً معيناً فى أدائه . ولتحديد تلك المعايير وذلك الروتين وظائف هامة، أولها أنها وسيلة لتوحيد أعمال غير متجانسة تكون العمل المنزلى فى بناء وظيفى متماسك، وثانيها أنها دليل على أن العمل المنزلى عمل له معايير وروتينه مثل أى عمل آخر، وهذا فى ذاته دفاع ضد من يقول أن المرأة فى المنزل لا تفعل شيئاً، وثالثها أن فى تحديد تلك المعايير وذلك الروتين توسيع لمجال العمل المنزلى، وبخاصة أمام ربة البيت المتفرغة التى لا تعمل خارج منزلها، وآخرها أن ربة البيت بذلك التحديد إنما تضع ميكانيكياً تستطيع أن تكافئ نفسها عن طريقه فى إنجاز العمل المنزلى . وتأخذ المكافأة السيكولوجية التى تحصل عليها ربة البيت من تمسكها بمعايير أداء العمل المنزلى، وروتينه المعين، شكلاً موضوعياً على الرغم من أنها موضوعية سلباً بواسطة ربة البيت كعامل. وتلعب وسائل الإعلام أيضاً دوراً فى تحديد معايير العمل المنزلى، كما تسهم فى ذلك إلى حد كبير، التنشئة الاجتماعية المنزلية السابقة لربة البيت وإعدادها للعمل المنزلى .

وتخصص المؤلفة الفصل السابع للعلاقة بين التنشئة الاجتماعية لربة البيت وبين صورتها عن ذاتها. وفيه تبين أن العمل المنزلى، مثله فى ذلك مثل أى عمل، لا بد أن تسبقه فترة تدريب مهنى أو تلمذة وظيفية . ولكن الإعداد الأثوى للدور المنزلى، يختلف عن الأعمال الأخرى فى أنه لا يتخذ شكلاً رسمياً، ولذلك لا ينظر إليه على أنه تلمذة وظيفية . والسبب الرئيسى فى ذلك هو أن إعداد المرأة لتكون ربة بيت يختلط مع تنشئتها لدورها الأثوى بالمعنى الواسع . وتفصح نتائج البحث عن أن جميع أفراد العينة قد قررن أنهم على وعى بوجود صلة وثيقة بين طرقهن فى أداء العمل المنزلى وبين الطرائق التى كانت أمهاتهن يستخدمنها لأداء العمل نفسه . وفى هذا تقول إحدى أفراد العينة :

« إن لى نفس المعايير التى كانت تتبعها أمدى فىما يتعلق بأعمال المنزل . فقد كانت تفعل كل ما ينبغى عمله ، ولم يكن هناك من يستطيع أن يتجول بعينه فى المنزل ليقول إن هذا العمل أو ذاك ينقصه شىء . . . إننى دائما أحاول أن أتمثل بها . . . »

ومن النتائج الهامة فى هذا الصدد ، أن هناك فروقا طبقيّة بين ربّات البيوت فىما يتعلق بصورة الذات ، فقد كان هناك ميل لدى اللائى يتّمين منهن إلى الطبقة الوسطى إلى ذكر أحد دورى الزوجة والأم أو كليهما ، دون الإشارة إلى دور ربة البيت فى تصوّرهن لذاتهن . كما وجد ميل لديهن أيضا إلى رؤية أنفسهن من خلال أدوار أخرى غير منزلية ، كالأدوار الدينية أو السياسية . . . إلخ . أما ربّات البيوت من الطبقة العاملة فقد كن يملن إلى اختصار دورى الزوجة والأم تحت كلمة « ربة بيت » ، وذلك فى وصفهن لذواتهن . وفىما يلى إجابة إحدى ربّات البيوت من الطبقة الوسطى على اختبار العشر جمل ، الذى يكشف عن تصوّر الذات . .

« إننى متقلبة – إننى أعمل بجد – إننى اتكلم كثيرا – إننى سعيدة معظم الوقت – إننى امرأة راضية – إننى احتاج وجود الآخرين طوال الوقت – إننى أعشق الخروج – إننى مسيطرة – إننى حاملة – إننى قلقة » .

وبهدف وضوح المقارنة فانا نسوق إجابة أخرى للاختبار ذاته ، لربة بيت من الطبقة العاملة تكشف عن تصوّرها لذاتها :

« إننى ربة بيت جيدة – إننى أجيد معاملة أبنائى – إننى أجيد العمل المنزلى – إننى أجيد معاملة زوجى – إننى أجيد الغسيل – إننى أشعر بالسأم أحيانا – إننى أشعر بالغضب أحيانا – إننى شديدة السعادة بعملى – إننى سعيدة بأولادى – نادرا ما أكون تعيسة » .

وتتضح من المقارنة السابقة نتيجة هامة أخرى ، تضاف إلى النتائج سالفة الذكر وتؤيدها ، وهى أن صورة المرأة من الطبقة العاملة عن نفسها يتضح فيها بشدة توحدها بدور ربة البيت . وإقبالها على العمل المنزلى ، بينما تظهر قدرة المرأة من الطبقة الوسطى على رؤية نفسها ووصفها لها من منظور الشخصية وسماتها .

وفى الفصل الثامن تبحث المؤلفة موضوع الزواج . وتقسيم العمل بين الزوجين من وجهة نظر بعض المتخصصين فى علم الاجتماع الأسري، كما تعرض المؤلفة فى هذا الفصل إلى وصف تقسيم العمل المنزلى بين الزوجين وتحليله كما تبحث معتقدات ربات البيوت من أفراد العينة حول الأدوار الذكرية والأنثوية.

وقد أجريت الاستبارات مع الزوجات فقط، ولم تشمل الأزواج، وقد طلب منهن تقييم مدى اشتراك أزواجهن معهن فى العمل المنزلى وفى رعاية الأبناء على السواء بثلاثة محكات تتراوح بين عال، متوسط، ومنخفض، وقد أفصحت إجابات الاستبارات عن ثلاث نتائج هامة:

١ - إن قلة من الأزواج فقط هم الذين يساعدون زوجاتهم بقدر مرتفع. فقد كان ١٥٪ من الأزواج فقط هم الذين حصلوا على تقدير عال فى المشاركة فى العمل المنزلى بينما حصل ٢٥٪ منهم على التقدير ذاته فى المشاركة فى رعاية الأطفال.

٢ - اختلفت نماذج مشاركة الأزواج لزوجاتهم باختلاف الطبقة الاجتماعية فقد كان اشتراك الأزواج من الطبقة المتوسطة فى العينة، أكثر انخفاضاً من اشتراك الأزواج من الطبقة الدنيا، وذلك فيما يتعلق بالعمل المنزلى ورعاية الأطفال.

٣ - كان هناك ميل أكثر من قبل الأزواج للمشاركة فى رعاية الأطفال منه فى العمل المنزلي.

ومن بين من حصلوا على تقدير عال فى المشاركة فى كل من العمل المنزلي، ورعاية الأطفال ننتقى هذه الصورة لزوج يعمل فى تجارة الملبات، وكانت زوجته تعمل على الآلة الكاتبة قبل أن ترزق بطفلها:

« إننى أساعده فى عمله، فأطبع له أوراقه، وأضيف بعض فقرات إذا لزم الأمر. كما أنه يساعدى فى عملى أيضاً. إنه طاو ممتاز، وهو لا يمانع فى أن يأتى فى نهاية اليوم ليطهى وجبة. وفى الأسبوع الماضى مثلاً قام بطهى ثلاث وجبات. وإذا حدث أن كنت أقوم بتنظيف حجرة بالمكنسة الكهربائية وأقبل هو فى هذه اللحظة فإنه يقوم بتنظيف الحجرة الأخرى، كما أنه ينظف النوافذ بانتظام، ويقوم بتجفيف الأطباق، وهو يعيننى على الانتهاء من عمل المنزل لأنه يحب أن يجلس

سويا بعد الظهر، وهو يكوى ملابسه أيضا. وعندما نكون فى المنزل معا فإنه يشاركنى فى رعاية الطفل، فهو يحممه فى المساء ويغير له لفائفه، وفى يوم العطلة يصحو له مبكرا فى الصباح كى يعطينى الفرصة لأنام بضع ساعات.»

وهذه صورة أخرى لزوج حصل على تقدير منخفض فى المشاركة فى كل من العمل المنزلى، ورعاية الأطفال، تقول زوجته:

« إنه لا يساعدنى أبدا فى الأعمال المنزلية، ولا فى شراء لوازم المنزل، ولا فى الطهي، إنه يقول دائما: إننى أعمل طوال اليوم، وعندما أعود إلى المنزل أكون مرهقا تماما. وهو لا يشترك فى رعاية أبنائه أبدا. إنه يحب الأطفال، ولكنه لا يرعاهم. فقد كان على أن أؤدى واجب العزاء منذ يومين، ولكنه لم يدعنى أذهب لأنه قال لي: أنا غير مستعد لأن أرعى الأطفال إلى حين عودتك. لذلك فإنه إذا كان على أن أذهب لأى مكان لقضاء أحد شئونى فلا بد أن تكون « ماري » أكبر بناتى بالمنزل. إننى أقصد أنه يرفض مجرد الجلوس مع أبنائه حين عودتي، لا لأنه يكره الأطفال، بل لأنه ببساطة قد ورث هذا الاتجاه عن والده واثما ما يردد كلمته المأثورة: إننى لا يمكن أن أقبل أن تدلنى امرأة على ما ينبغى فعله.»

أما من حيث تحليل معتقدات ربات البيوت التى تدور حول الأدوار الذكرية والأدوار الأنثوية فقد ثبت من البحث أن معظمهن يذهبن إلى أن مكان الرجل ليس فى البيت، حتى وإن كن يحبذن مشاركة الرجل لهن فى الأعمال المنزلية مشاركة أكثر. وبالمثل فإن من كانت تريد منهن أن تسهم بقدر أقل فى العمل المنزلى فإنها كانت تواجه بتلك الضغوط الاجتماعية الناشئة عن المعيار القائل بأن المرأة تنتمى إلى مملكة العمل المنزلى ورعاية الأطفال.

كما أسفرت نتائج البحث أيضا أنه خلال دورة الزواج تكون هناك فترات تتسم بالمشاركة أكثر من غيرها. فحين تخرج الزوجات إلى العمل تزداد درجة مشاركة الأزواج لهن فى الأعمال المنزلية، وفى رعاية الأبناء. وهذه النتيجة تتسق مع ما ذهبت إليه بحوث أخرى كبحث « هوفمان » Hoffman الشهير عن النساء العاملات وتأثير عملهن على الأسرة، ولكن ذلك لا يعنى أن آراء الزوجين متحررة أو منادية بالمساواة؛ ذلك لأنه عندما تكف الزوجة عن العمل خارج المنزل فإن رغبة

الزوج فى مساعدتها تقل، ويعكس تقسيم العمل بينهما عندئذ نموذجاً تقليدياً واضحاً. ويدل ذلك على أن معتقدات الزوجين الأصلية عن الأدوار الذكرية والأنثوية لم تتغير.

وتعالج الكاتبة فى الفصل التاسع والأخير تربية الأطفال كوظيفة مرتبطة كل الارتباط بالعمل المنزلي. فمعظم ربوات البيوت من الأمهات، وكل الأمهات ربوات بيوت. وقد ظهر من خلال هذا الفصل والفصول السابقة، أن الأطفال يؤثرون فى مدى الاستمتاع بالعمل المنزلي، لأنهم يجعلون ساعات العمل الأسبوعية أطول، كما أنهم كثيراً ما يظهرون كعوامل محبطة لربة البيت كعامل منزلية. فدائماً ما يقطعون عليها عملها، ودائماً ما تجد نفسها وسط أعمالها المنزلية الكثيرة، مطالبة برعاية أبنائها فى الوقت نفسه. ويزيد رضاء ربة البيت عن عملها المنزلي كلما ساعدها زوجها فى أن يحمل عنها بعض العبء فى تربية الأطفال لأنه عندما يحدث ذلك فإن الضغوط الناشئة عن أداء ربة البيت ودور مربية الأطفال تخف حدتها.

وتلقى الكاتبة الضوء على دورى الزوجة كربة بيت ومربية أطفال معا، وعلى المشكلات الناجمة عن الجمع بين هذين الدورين. وهى ترى أن هناك تناقضا واضحاً بينهما، ولا ينجم هذا التناقض فقط عن أن الأطفال مخلوقات فوضوية، تفسد نظام البيت المنظم، ولا عن حاجتهم لأن تطعمهم الأم، أو تلعب معهم، أثناء إعدادها الطعام أو تنظيفها للحجرات، بل إن هناك تناقضا أساسياً يكمن فى طبيعة هذين الدورين ذاتهما. فترية الأطفال عمل منتج ومثمر Productive، بينما لا ينطبق ذلك على العمل المنزلي. فالعمل المنزلي عمل له أهداف وقتية ومتكررة، فالمنزل ينظف اليوم، وتعاد نظافته فى الغد، وهكذا لمدة سنوات قد تربو على الثلاثين أو الأربعين. أما الأمومة فإن لها هدفاً وحيداً بعيد المدى، فالأم تربي الأبناء حتى يعتمدوا على أنفسهم ويستغنوا عنها بالتدريج، ولذلك فقد كان أحد المحركات الأساسية فى اختيار العينة أن يكون لدى كل امرأة طفل على الأقل فى سن ما قبل المدرسة.

وتنظر الكثير من الزوجات إلى دورهن كربات بيوت، ومربيات أطفال على أنهما وجهان لعملة واحدة، وغالباً ما يعتبرن تربية الطفل، وتنظيف ملابسه،

وترتيبها جزءاً من العمل المنزلي، كما أن المعايير التي يضعنها لأنفسهن والمتعلقة بالعمل المنزلي، غالباً ما تنسحب على تربيتهن لأطفالهن وأهمها معايير النظافة والترتيب. وتعد هذه المماثلة بين الدورين، مجرد انعكاس لمعايير المجتمع، والاتجاهات الاجتماعية السائدة في النظر إلى المرأة، والتي تذهب إلى أن دور ربة البيت يشمل أدوار المرأة، والزوجة، والأم ونادراً ما تفرق بين هذه الأدوار، أو تذكرها منفصلة.

وتنتهي الباحثة في هذا الفصل إلى نتائج هامة استقتها من بيانات بحثها، وهي أن الأم المعاصرة تؤدي دورها في سياق اجتماعي لا يبعث على الرضا. ومنشأ عدم الرضا هو العزلة الاجتماعية، والمسؤولية المستمرة، كما وجدت أن الأم كعاملة منزلية تواجه صراعا بين المطالب المختلفة للعمل المنزلي بحيث يعد الطفل أحيانا وسط خضيم هذه المطالب عائقا في سبيل الرضا عن العمل المنزلي، أما بالنسبة للطفل فيعد الجمع بين مطالبه ومطالب العمل المنزلي شيئا محبطا له وللأم. وعلى الرغم من أن الرجل يحاول أحيانا أن يعالج تلك المشكلة بالتدخل في رعاية الأطفال، فإن تدخله يكون غالبا محدودا بأنشطة معينة مفضلة لديه كاصطحاب الأطفال للنزهة أو وضعهم في الفراش، لكنه يحجم عن الاشتراك في أنشطة أخرى لها مظاهر أكثر روتينية، وأقل متعة في تربية الأطفال ورعايتهم. وهذا التوسع في دور الأب يعطى الأم الفرصة لأداء بعض الأعمال المنزلية، وترتيباً على ذلك فإنه يعطيها مزيداً من الإحساس بالرضا عن العمل المنزلي.

وفي الخاتمة تركز المؤلفة على تلخيص أهم نتائج بحثها. وتكرس الجزء الأخير منها لمناقشة مسألة مركز ربة البيت في المجتمع بعامة. وتطرح عدة أسئلة أهمها: ما هو مدى وعي ربات البيوت - أو مدى الوعي الذي ينبغي أن يكن عليهن - بموقفهن كنساء، وهل ينظرن إلى أنفسهن كجماعة مضطهدة؟ وهل تلاقى حركة تحرير المرأة صدى بينهن؟ وإلى أي مدى نجحت حركة التحرير هذه في توصيل أيديولوجيتها وأفكارها إليهن؟ وما هي أنسب الوسائل، وأنجح الطرق لتحرير ربة البيت؟.

وتحيب الباحثة عن هذه الأسئلة إجابة مركزة فتقول: إن انتماء معظم النساء للأدوار التقليدية لربة البيت والزوجة والأم، لا يمكن أن يعالج فقط بالنظر لمواقعهن

من بناء اجتماعى واقتصادى معين، بل يجب أن تمتد لتشمل فهما شاملا للكيفية التى تستطيع بها النساء أن يتوحدن مع قهرهن. بمعنى آخر أن الأبنية والنظم التى تضطهد المرأة، لا يمكن أن تتغير ما لم يوجد وعى مسبق لدى المرأة لأهمية هذا التغيير، وهذا هو دور حركة تحرير المرأة.

وقد نجح الكتاب فى إيضاح النظرة الجديدة إلى العمل المنزلى، وفى تحليلها له كعمل يماثل غيره من الأعمال، كما أنه أظهر زيف تلك الأسطورة السائدة فى الثقافة الإنجليزية، وفى ثقافات أخرى كثيرة، والخاصة بسلبية العمل المنزلى، وسهولته، وطبيعته بالنسبة للمرأة والتى تتضح من أسئلة توجه إلى النساء فى عالمنا المعاصر مثل: هل ستعملين؟ أم ستبقىين فى المنزل؟ وكأن البقاء فى المنزل لا يتضمن عملا^(١).

وكان تعمق المؤلفة فى تحليل صور ربات البيوت عن أنفسهن، وعن اتجاهاتهن نحو العمل المنزلى وما يتضمنه من أعمال فرعية مختلفة، ومدى شعورهن بالرضا أو عدم الرضا عن عملهن، ونفاذها إلى طبيعة العمل المنزلى نفسه، بما يستغرقه من وقت وما يتفرع إليه من أعمال، والكشف عن المعايير التى تحكم إنجازها، كل ذلك كان عملا جديرا بالاعجاب، كما وفقت الكاتبة فى عرض أفكارها فجاءت فصول الكتاب منطقية مرتبطة، يسلم كل فصل منها إلى ما بعده فى سلاسة ووضوح.

لكننى بالتعمق فى دراسة محتويات هذا الكتاب فيما عدا الفصل الأول منه، وأجزاء يسيرة من الفصل الثالث والسابع والثامن، سيكولوجى النزعة قلبا وقالبا. فهو يلقي الضوء كله على مسألة الرضا أو عدم الرضا عن العمل المنزلى، ويحلل

(١) هناك عبارات تشير إلى ذلك فى الثقافات المختلفة، وفى الثقافة الأوروبية تحبب المرأة إذا سئلت عن هويتها (مجرد ربة بيت Just a House wife) وفى الثقافة المصرية تحبب (مجرد ست بيت) وتشير عبارات مصرية مثل (فلانة مش بتشتغل، دى قاعدة فى البيت... إلخ) إلى أن البقاء فى المنزل يتضمن الجلوس وعدم القيام بعمل وعبرة « فلانة بتشتغل وجوزها قعدها فى البيت » تشير أيضا إلى أن البقاء فى البيت راحة، بعكس العمل الذى لا يكون إلا خارجه.

دور العاملة المنزلية من وجهة نظر سيكولوجية بحثة وذلك بالكشف عن صورة الذات، وأحيانا يفرق في تحليلها بمنظور علم النفس التحليلي فيأتي ذكر (فرويد) في عدة صفحات من صفحات الكتاب. أما تحديد الباحثة للطبقة على أساس تقليدي وهو مهنة الزوج، فلم يكن منطقيا مع اتجاهها التجديدي، كما أنه لم يكن واضح الدلالات في ثنايا الكتاب. ولا يشفع لها في ذلك ما بررت به موقفها، من أن ذلك التحديد كان أكثر ملاءمة في المقارنة بين نتائج بحثها ونتائج بحوث أخرى تناولت الموضوع نفسه.

ولأني أرى أن استبدال عنوان هذا الكتاب بـ (سيكولوجية العمل المنزلي) كان يصبح أكثر إحياء ودلالة على ما احتواه بين دفتيه من حقائق ومعلومات^(١).

إن كتابا عن سوسيولوجيا العمل المنزلي، لا بد أن يتضمن موضوعات سوسيولوجية متخصصة من بينها: تصنيف الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التي يجرى في إطارها العمل المنزلي في ثقافات مختلفة، والمقارنة بوجه خاص بين الدول المتقدمة تكنولوجيا، وبين الدول النامية والمتخلفة، من حيث طبيعة العمل المنزلي في كل منها. وتحليل دور ربة البيت وما يتضمنه من قوة تتمثل في تأثيرها في نماذج شخصيات أطفالها وسلوكهم فهي المنشئة الأساسية لهم، بل إن مركزها المحوري في الأسرة يمكن أن يؤثر في صحة أفرادها ومرضهم على السواء. كما لا بد أن يحتوي مثل هذا الكتاب على دراسة التفاعل الاجتماعي لربة البيت، وتحليل عملها المنزلي كعمل يجعلها تتفاعل مع زوجها وأبنائها وجيرانها وأقاربها، وصديقاتها، ومعارفها، والبائعين سواء من يذهبون إليها في المنزل، أو من تذهب هي إليهم، وتفاعلها مع الدولة والأسعار عن طريق وضعها لميزانية الأسرة، وتحديد مواصفات السلع المتوقعة على مدى إقبالها أو إحجامها عن شراء سلع

(١) ربما كان السبب في تلك النزعة السيكولوجية التي لونت الكتاب هو أن المؤلفة أخذت أفكار هذا الكتاب وموضوعاته عن رسالتها للدكتوراه التي قدمتها سنة ١٩٧٤، وكانت بعنوان «الاتجاهات نحو العمل، واتجاهات الرضا لدى ربات البيوت» وهو عنوان ينبئ عن منظور سيكولوجي.

Ann Oakley. "Work Attitudes and Work Satisfaction of Housewives", unpublished PH.D thesis. University of London, 1974.

معينة، كذلك فى اتخاذ القرارات اليومية المتعلقة بنماذج الاستهلاك والموضات، والشئون العامة، وأهمية النظر إلى مطالبتها التكنولوجية وكل ذلك يدخل فى إطار علم الاجتماع الأسرى وعلم الاجتماع الاقتصادي.

كما أن كتابا عن سوسيولوجيا العمل المنزلى لابد أن يشمل توضيحا للصلة بين العمل المنزلى، وبين اختيار الشريكة فى الزواج، فكم من رجل فضل الزواج بامرأة معينة لأسباب من بينها أنها تحيد الطهي، أو أنها قدمت إليه أكلة مفضلة بطريقة مشوقة، أو لأنها ممتازة فى العمل المنزلى أو « شغل البيت » كما تشيع الإشارة إليه فى لغتنا الدارجة ^(١) وكم من رجل أعرض عن الزواج بامرأة جاهرته بأنها لا تحب العمل المنزلى ولا تحيده. كما أن مفهوم العمل المنزلى نفسه لابد وأن يدرس فى أطره الاقتصادية المختلفة، فهو فى المجتمع الزراعى الريفى غير فى المجتمع الصناعى الحضري، غير فى مجتمع الرعى ^(٢) وهكذا.

(١) انظر فى ذلك نتائج البحث الذى قامت به باحثة مصرية عن الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، وقارنت فيه بين جيلين: جيل الشباب من ريف وحضر، وجيل آبائهم « أما المهارة فى أداء أعمال المنزل (الشطارة فى شغل البيت) فقد أتى ترتيبها الثالث بين مجموع الصفات المفضلة عند اختيار الزوجة، وذلك عند كل من الآباء الحضريين والريفيين على السواء، بل لقد كان هناك إجماع منهم على هذا الترتيب بلغ حد التطابق.

وقد كانت المهارة فى أعمال المنزل، أمرا هاما وجوهريا فى اختيار زوجة المستقبل فى المجموعات الثلاث المكونة لعينة الأبناء، وهى المجموعة الحضرية، والمجموعة الريفية - حضرية ومجموعة القرناء الريفيين.

كما أن أحدا من أفراد عينة الأبناء، لم يقرر أبدا فى إجابته بأنه لا يرغب فى توافر هذه الصفة فى زوجة المستقبل «.

انظر: سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، دار النجاح بيروت، ١٩٧٣، ص ٣٠٢.

(١) انظر فى ذلك نتائج البحث السابق نفسه وفيه تقول الباحثة:

« رأينا أن أغلبية أفراد عينة الأبناء فى مجموعاتها الثلاث يرغبون بلا استثناء فى أن تكون زوجة المستقبل ربة بيت ماهرة، لكن مفهوم ربة البيت الماهرة هذا مفهوم نسبي، لذلك رأينا أن نتعرف على أهم مقاصده الشائعة فى عرف كل مجموعة من المجموعات الثلاث. وكانت أهم الإجابات الشائعة ما يلي:

(١) تهتم بشئون المنزل.

(٢) تحيد الطبخ.

وقد اهتمت المؤلفة كثيرا بالجزء الذاتى السيكولوجى الذى تحصل عليه ربة البيت من خلال قيامها بعملها وتمسكها بالمعايير التى حددتها، والروتين الذى وضعته لنفسها. ولكنها نسيت أو تناست أبعادا اجتماعية غاية فى الأهمية، وتشمل الجزاءات الاجتماعية التى تحصل عليها من خلال تعليقات زوجها، وأبنائها، وجيرانها، أو صديقاتها، أو من مقارنة عملها بالأعمال المنزلية التى تصورها وتبرزها وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وصحافة وتلفزيون وسينما. إن ربة البيت حين تعمل فإنها لا تعمل فى فراغ وإنما تعمل وهى تضع فى ذهنها توقعات الآخرين منها، وتتدخل علاقاتها مع هؤلاء الآخرين ابتداء من زوجها وأولادها وانتهاء بمعارفها، فى مدى إقبالها على العمل المنزلى وتقبلها له، أو إعراضها ونفورها منه، فالزوجة المحبة لزوجها، والتى تتميز علاقاتها معه بالتفاهم والود، تفكر فى زوجها أثناء عملها المنزلى، وتضع نصب عينيها أن تدخل السرور على قلبه حين يعود وأن تنجز عملها على وجه يرضاه وترتضيه هى لإسعاده، كما أن ثناءه عليها، ومكافأته لعملها بالتقدير يجعلها أكثر رضا وإقبالا على عملها المنزلى، ويصدق ذلك أيضا على أبنائها وأصدقائها وجيرانها. أما من لا تتمتع

= (٣) مدبرة.

(٤) توازن بين عملها ومسئولياتها المنزلية.

(٥) توازن بين واجبها كزوجة وأم.

(٦) تحميد العجن والخبز والحلب، وتربية الطيور.

وكان السبب الثانى أكثر تواترا فى إجابات مجموعة القرناء الريفيين، أما السبب الرابع فكان أكثر شيوعا فى إجابات الطلبة الحضريين، تليهم فئة الطلبة الريفيين - حضريين، ولعل ذلك يتفق مع تحييد هاتين المجموعتين الظاهر لاشتغال المرأة خارج المنزل واعتبار ذلك قضية مسلم بها. أما السبب السادس والآخر فاقصر على فئة القرناء الريفيين، ولعلنا نلاحظ أن مفهوم المهارة لديهم واسع، ويتطلب دراية بأمور كثيرة ومتشابهة. ولا غرابة فى ذلك؛ فالمهارة (أو شطارة البنت) كما يقول الريفيون، من أولى الصفات التى ترفع قيمة الخطيبة وتحدث عنها النساء فى القرية إذ يقلن «إن بنت فلان، نار وشرار»، قلبها حامى «أى أنها سريعة فى العمل».

انظر: سامية حسن الساعاتي، المصدر نفسه، ص ٣٣.

وانظر أيضا للباحثة نفسها تفصيلا للأعمال المنزلية فى الثقافة الريفية والثقافة الحضرية فى:

سامية حسن الساعاتي، الدور الوظيفي للزوجين فى الأسرة المصرية، المصدر السابق، الفصل الثالث عشر.

جيدة مع زوجها، أو لا تتمتع بتقدير زوجها أو أبنائها لعملها فسوف لا تستشعر بدوافع الإبداع في عملها ولا الرضا عنه، وينطبق القول ذاته بنسب مختلفة على ردود فعل أصدقائها وأقاربها.

وفي النهاية كان لابد وأن يتضمن كتاب عن سوسنيولوجيا العمل المنزلي تحليلاً وافياً لديناميات العمل المنزلي، ودراسة للمدى مشاركة آخرين غير الزوج والأبناء لربة البيت في العمل المنزلي وانماط تلك المشاركة، فهناك المشاركة المتبادلة، وهي التي تحدث بين ربة البيت وجيرانها أو صديقاتها، كأن يتبادلن المشاركة في أعمال منزلية معينة كطهي أكالات معروفة وشائعة في أوقات معينة كالأعياد مثلاً، أو كإعداد الخبز بطريقة معينة^(١).

وهناك مشاركة طويلة المدى يقوم بها خدم دائمون، أو مشاركة موقوتة يقوم بها خدم لساعات معينة من اليوم، كما أن هؤلاء الخدم الذين يقومون بدور مساعد في العمل المنزلي قد يمتد دورهم أحياناً ليشمل رعاية الأطفال أيضاً، أو أداء العمل المنزلي برمته، وفي ذلك انعكاسات بعيدة المدى على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية لربة البيت في أسرتها وفي عملها الخارجي إن كانت تعمل.

(١) يشيع في القرية المصرية، أن تتبادل ربات البيوت الريفيات، المساعدة في الأعمال المنزلية لإعداد الخبز بطرق معينة تستلزم عمليات شتى من طحن وعجن وخبز، وأن يتبادلن المساعدة في الأعمال المنزلية في الأعياد والمواسم، وبخاصة في العيد الصغير أثناء قيامهن بعمل الكعك، ويأخذ ذلك شكل تجمعات متفاعلة تشابك فيها العلاقات الاجتماعية بينهن بشكل واضح.

الفصل الثامن

أحمد لطفى السيد وتحرير المرأة(*)

مقدمة وتعريف،

« أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) مفكر وفيلسوف عربى، ورائد من رواد الحركة الوطنية، ولد ببرقين بالدقهلية. حصل على ليسانس الحقوق ١٨٩٤، التحق بخدمة القضاء، ورقى إلى وظيفة مساعد نيابة ١٨٩٦، فوكيل للنيابة، استقال من منصبه ١٩٠٥، واشتغل بالسياسة. شارك فى تأسيس حزب الأمة، وتولى رئاسة تحرير الجريدة (١٩٠٦ - ١٩١٤) عاد إلى خدمة القضاء. عين مديرا لدار الكتب المصرية (١٩١٥ - ١٩١٨)، فمديرا للجامعة المصرية ١٩٢٥. فوزيرا للمعارف ١٩٢٨. عاد إلى إدارة الجامعة ١٩٣٠، ثم استقال ١٩٣٢. وفى يوليو ١٩٣٨ عاد للمرة الثالثة مديرا للجامعة. عين عضوا بمجمع اللغة العربية ١٩٤٠، ف رئيسا له (١٩٤٥ - ١٩٦٣). عين وزيرا للخارجية ١٩٤٦، فنائبا لرئيس الوزراء، وعضوا بمجلس الشيوخ. أسهم فى عدة مجامع وجمعيات علمية. ترجم لأرسطو، وجمعت خطبه ومقالاته وأحاديثه، دون مذكراته. نال جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية ١٩٥٨ »^(١).

كان أحمد لطفى السيد رجلا يعيش فى المستقبل. ويرفض أن يعيش فى الحاضر أو الماضى، وفى أوائل هذا القرن أصدر جريدة «الجريدة» وكانت شيئا جديدا فى صحافة تلك الأيام وفوجئ القراء بدعوة غريبة هى أن « مصر للمصريين ».

وكانت الوطنية يومئذ أن مصر ولاية عثمانية تابعة لسلطان تركيا ! ولكن لطفى السيد رفض هذا رأى، وقال إنه يرفض حكم الإنجليز، لأن الزعيم

(*) بحث نشر فى الكتاب التذكارى عن استاذ الجيل، أحمد لطفى السيد، المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الفلسفة والاجتماع، ١٩٨٦، ص ص ٦٣-٨٩.

(١) الموسوعة العربية الميسرة، إشراف محمد شفيق غربال، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ص ١٩٥٩، ص ٦٢.

مصطفى كامل كان يؤمن بأن علاقة مصر وتركيا إلى الأبد هي «علاقة التابع بالتبوع».

وبقى لطفى السيد مصرا على رأيه رغم اللعنات التى انصبت عليه والاتهامات التى وجهت إليه، وكان أغربها أن لطفى السيد «إنجليزى» لأنه يطالب بأن تكون مصر للمصريين لا للأتراك.

ولا يعرف الكثيرون أن أحمد لطفى السيد كان من رواد تحرير المرأة، والداعين إلى تعليمها منذ صغرها، وإعدادها منذ نعومة أظفارها لأن تكون قبل كل شيء إنسانة حرة مستقلة، ذات مبادئ ثابتة وأخلاق حسنة.

وعندما أصدر قاسم أمين كتابه عن تحرير المرأة، قاطعه الناس وحرّم الكبراء عليه دخول بيوتهم، وأفتى بعض العلماء أنه خرج عن الإسلام، وكان أحمد لطفى السيد من القلائد الذين وقفوا إلى جانب قاسم أمين. وقال لطفى السيد يومها أنه لن تمر على مصر أكثر من خمسين عاما إلا وتكون المرأة المصرية وزيرة! وسمع الخديوى عباس بهذا رأى، فقال إن لطفى السيد قد جن وأنه يحسن وضعه فى السراى الصفراء، والسراى الصفراء هو الاسم الذى كان يطلق على مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية!

وقبل أن تمضى خمسون عاما على هذا الحديث، كانت المرأة المصرية قد عينت بالفعل وزيرة للشئون الاجتماعية.

ودعا أحمد لطفى السيد إلى الديمقراطية ولعن حكم الفرد. ثم جاءت انتخابات الجمعية التشريعية وشرح نفسه فى بلدته حيث أسرته وعزوته. وتقدم للترشيح ضده رجل لا يقرأ ولا يكتب، وتوقع الناس أن يهزم الفيلسوف الكبير وأستاذ الجيل ومترجم أرسطو ذلك المنافس الجاهل!

وإذا بهذا المنافس الجاهل يثبت أنه أستاذ فى فن الانتخابات. فقد طاف على الناخبين يقول لهم إن لطفى السيد رجل يؤمن بالديمقراطية، ومعنى الديمقراطية أن تتساوى المرأة مع الرجل، فتتزوج المرأة أربعة رجال كما يتزوج الرجل أربعة نساء! وصدق الناخبون السذج هذه الأكذوبة وأرسلوا وفدا لمقابلة أحمد لطفى السيد، وسألوه: هل صحيح أنك ديمقراطى؟ وقال لطفى السيد: نعم! ولى الشرف!

وخرج الوفد يضرب كفا على كف، وذهب وانتخب خصم لطفى السيد الذى لا يقرأ ولا يكتب. وهكذا سقط أكبر أديب وفيلسوف فى مصر فى الانتخابات.

وكان لطفى السيد يؤمن بالتطور والتقدم. وكان يرى أن العقبات التى توضع فى طريق انطلاق الشباب هى عقبات مؤقتة. وكان يفخر أن أعظم أعماله هو إدخال البنت إلى الجامعة^(١).

المنتخبات:

- يعد كتاب أحمد لطفى السيد «المنتخبات» الذى جمع مادته وأخرجه للناس إسماعيل مظهر مدير «المقتطف»، والذى يضم المقالات التى كتبها لطفى السيد فى جريدته «الجريدة»، خير ما يمكن أن نستعين به لفهم موقف هذا الرائد الكبير من المرأة، وتحليل موقفه منها بخاصة، ومن قضيتها بعامة.

يحتوى كتاب «المنتخبات» فى جزئه الأول، الذى أمكننا العثور عليه بعد عناء، على سبع وثمانين مقالة، بينها عشر مقالات أفردها للحديث عن المرأة فى شتى أدوارها، كابنة، وأخت وزوجة، وأم، ومربية، ومعلمة، وعاملة داخل البيت وخارجه، كما تعالج تلك المقالات أيضا موضوعات اجتماعية على جانب كبير من الأهمية مثل التنشئة الاجتماعية للمرأة منذ نعومة أظفارها، والفرق بين تنشئة الولد وتنشئة البنت، والأخطاء التى يقع فيها الآباء والمربون، وأهمية التعليم فى حياة البنت المستقبلية، وإعدادها لتكون زوجة واعية متفهمة، وأن تربية المرأة أساس صلاح العائلة، وفى صلاح العائلة صلاح الأمة بأسرها.

وهو يمهّد لمقالاته عن المرأة، بمقالتين رائعتين له عن قاسم أمين رائد تحرير المرأة، ومؤلف أول كتاب بهذا الوصف، ويطلق عليه لطفى السيد وصف «القدوة الحسنة» إعجابا به وعرفانا بفضلله.

(١) انظر مصطفى أمين، رجل عاش فى المستقبل، الشرقية، العدد ١١٤، يناير ١٩٨٤، ص ٣٠: ٣٣.

وتأخذ مقالات المرأة والتقديم لها مساحة لا بأس بها من المقالات التي حواها كتاب المنتخبات في جزئه الأول، بين دفتيه فهي تشغل حوالى $\frac{1}{7}$ حجم المقالات بأسرها.

ويتوج لطفى السيد مقالاته عن المرأة، بمقالة جامعة مانعة عن الحركة النسائية في مصر، فيذكر هدفها، وأهم العقبات التي واجهتها، وظروف نجاحها حتى أصبحت حقيقة واقعة لا جدال فيها.

وقد اتخذ أحمد لطفى السيد لمقالاته العشر التي تتناول المرأة في شتى أدوارها، وديناميات تنشئتها وتربيتها، العناوين الآتية :

« بناتنا وأبنائنا »، و « حفت الجنة بالمكاره »، و « لا تضيقوا عليهن »، و « المرأة أيضا »، و « بناتنا »، و « بناتنا وأمهاتنا »، و « صلاح العائلة وصلاح الأمة »، و « سعادة النساء »، و « تربية البنات »، و « المرأة في البلاد العربية »، و « الحركة النسائية في مصر ». وسوف نستعرضها بحسب ترتيبها الزمني في الصدور.

أ. قاسم بك أمين : القدوة الحسنة ^(١) :

كتب أحمد لطفى السيد عن قاسم أمين في صدر هذه المقالة « من الطبقة الممتازة في كل أمة، يخص الله أفرادا قلائل بصفات استثنائية، يكون ظهورها فيهم واضحا جدا، حتى تكون قريبة من الكمال الوجودى. أولئك هم القدوة الحسنة لقومهم، فيجب أن تفصل صفاتهم وتدرس ملكاتهم وتمجد قدرة الله في إطرانهم، حتى تصح القدوة بهم، والسير على سننهم. ومن أفضل هؤلاء الأفراد الممتازين، فقيد الوطن والعلم : قاسم بك أمين ».

وذكر أحمد لطفى السيد في معرض حديثه عن قاسم أمين كاجتماعى ورؤيته له من هذه الزاوية : « كان قاسم بك اجتماعيا لا كبقية الاجتماعيين الذين يجعلون أدمغتهم محافظ لآراء الغير، فإذا حضرتهم المناقشة، أو دعتهم الكتابة إلى

(١) أحمد لطفى السيد، المنتخبات، جمع وإعداد إسماعيل مظهر، الجزء الأول، ص ١ وأيضا الجريدة العدد ٣٤٣ - ٢٥ من أبريل سنة ١٩٠٨.

موضوع اجتماعي، أخذوا يسردون عليك محفوظاتهم من المؤلفين السابقين من غير أن يكون لعقلهم في الموضوع نصيب من الرأي. لا لم يكن كذلك أبداً بل كان مفكراً بالأصالة، ناقداً لا يستغنى عن أفكار الغير، ولكنه لا يعتنقها إلا إذا اعتقدها، وصارت له، بما قام في نفسه عليها من الأدلة اليقينية.

أما عن قاسم أمين محرر المرأة الأول في مصر، فقد كتب أحمد لطفي السيد في المقالة ذاتها محللاً لاتجاهه « بحث قاسم بك في المسألة الاجتماعية لمصر على الخصوص، فوجد أن حلها متوقف على نظام العائلة المصرية، ووجد أن المرأة هي الأساس الأول لبناء العائلة. فأخذ يفكر كيف يرقى المرأة المصرية، وأطال في ذلك التفكير. وأخذ يجمع قوته وعدته ليفك هذا الإنسان الضعيف من سلاسل الأسر التي قيدته بها العادة: وليهدم هذا السجن العميق الذي حبس الاستبداد في غيابه عقول نصف المصريين، وحجب ذلك الضوء الساطع، ضوء روح السيدة المصرية، عن أن ينتشر بين سمائها الصافية، وأرضها المخصبة، انتشاراً يضيء للرجال طريق السعادة المنزلية، ويوصلهم من غير عناء إلى ذروة المجد والاستقلال. أجل. ليفك أسر المرأة التي أوقعوها فيه باسم الدين، وما هو من الدين في شيء، فالدين أسمح مما يظنون.

فكتب كتاب تحرير المرأة، ثم قفاه بكتاب المرأة الجديدة كتبهما فهماً بهما ركن سجنها وأضاء لها ظلمات الحياة المنزلية والزوجية، وجعلها تحس بأنها أم الرجل لها احترامه، وأختها لها عطفه وحنانه، وزوجته لها منه محبته لذاتها واعتباره لمركزها، كما هدى لذلك الدين القيم. ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

كتب فأجاد ولم يخش منتقداً، ولا لائماً. ولم ينزله خوف الانتقاد عن فكره من أفكاره، ولا لفظ من ألفاظه؛ ذلك لأنه يعتقد اعتقاداً كاملاً بصحة ما كتب، وبغيره الانتقاد في حب البلاد، بالألّا يعاب بالانتقاص الذي وجه لشخصه. بل صيره متيناً في رأيه، مكيناً في اعتقاده، مجاهراً به في كل يوم، حتى يوم وفاته، بل ساعة وفاته، إذ يدعو الله بقلب مليء بالإخلاص، ونفس مستضيئة بنور الحقيقة، وقلب يذوب أسفاً على حال الشبابات المصريات، بأن يكن كغيرهن من شبابات الأمم الأخرى، يقدرن العلم ويسعين لاكتسابه.

أخذ قاسم على عهده حمل هذا العبء الثقيل، عبء السعى بالمرأة المصرية إلى نظام العائلة ونظام العائلة إلى الرقى الاجتماعى المنشود. وبهذا الأخير إلى استقلال البلاد. فما علمت امرأة يخاطر بنفسه ويقف حياته لإحياء أمته، بهذه الشجاعة الفائقة كما فعل قاسم. بذلك تكون شاباتنا مديونات لقاسم بك هنّ أولاً وبالذات، لأنهن يجب أن يعلمن أن ما هن فيه الآن من المساواة بينهن وبين إخوتهن فى المعاملة المنزلية، الفضل فيه راجع إلى قاسم أمين. وإن قاسما لا يطلب إليهن أن يكينه كما فعلن، ولكنه يطلب إليهن أن يعملن بهديه، ليضمن بالواجب عليهن نحو أمتهن» (١).

وفى الجزء الثانى من هذه المقالة المعنونة بالعنوان نفسه، لكنها تتخذ الرقم - ٢ - يواصل أحمد لطفى السيد تحليله لفكرة تحرير المرأة عند قاسم أمين فيقول «... قلنا إن أول شيء وجه قاسم عنايته إليه، هو ترقية المرأة المصرية، إتيانا للاستقلال من باب، ودخولا إلى التقدم من نهجه الواضح الخالى من عقبات الصدفة، ومهاوى سوء البخت، على الرغم من طائفة المتأخرين الذين يكرهون الانتقال من حال إلى حال، ويسكنون إلى عاداتهم الاستبدادية الأصلية فى نفوسهم، لا حرصا على الذين (الذى لا يفهمونه) كما يقولون، ولا مدفوعين بدافع الوطنية كما يدعون، ولكن لأنهم يجدون من جهلهم عجزا عن مجاراة التقدم، واعتقادا بأن الترقى سيرفع عليهم الشبان المتعلمين، ومن أغرب ما يقول أمثال هؤلاء ما روى لنا أمس عن كبير من الظالمى أنفسهم قال : إن فكرة تحرير المرأة التى قام بنشرها قاسم بك أمين، إنما هى فكرة إنجليزية، أريد بها تسهيل السبل لإنكلترا لتضع يدها على مصر. كبرت كلمة تخرج من فم هذا الذى عد من الذوات، ما أراد بها وجه الله، ولكنه أراد بها إبعاد يوم يجب أن يكون فيه هذا القائل المتأخر مسودا لا سييدا كما هو الآن. ولكن أفكار قاسم أرفع مقاماً وأمتن ركناً من أن تصل إليها مثل هذه الكلمات التى تعودنا أن نسمعها عن كل مصلح مخلص. غنى قاسم بترقية المرأة، وعانى فى هذا السبيل ما علم الناس.

(١) المنتخبات، المصدر نفسه، ص ٦.

ثم رأى قاسم بك أن الناس قد فطنوا إلى قوله، وأخذوا بتعاليمه، وجدوا في فتح المدارس للبنات، وأن نظارة المعارف سمعت ندائه. ترك موضوعه مؤقتا ليعود إليه بعد، وأخذ يبنى للعلم العالى صرحا لا يبىد فأخذ بيد الجامعة المصرية، والناس يعلمون ما لاقى في سبيلها من الصعوبات...»^(١)

٢- بناقتنا وأبنائنا :

فى هذه المقالة يبرز أحمد لطفى السيد أهمية تعليم البنات فى حياتهن المستقبلية كزوجات واعيات متفهمات لأزواجهن المتعلمين وأثر ذلك على السعادة العائلية التى هى أساس السعادات الأخرى، وعلى التنشئة السليمة للأبناء، فيقول: «... لأن التعليم يوجد بين المتعلمين شبهة عظيمة، خصوصا إذا كانت طريقة التعليم واحدة. ففعالوا بنا إلى المدارس؛ لا نجد فيها البنات على نسبة البنين. ويكون من الطبيعي أن كل متعلم لا يستطيع إذا كبر، أن يتزوج بمتعلمة. وعلى ذلك لا يمكننا أن نحصل السعادة العائلية التى هى قاعدة جميع السعادات الأخرى. فإما أن نرضى بتردد الشبان فى الزواج وكرههم له، وهذا خطر على الأمة المصرية، خطر من حيث النحو العددي، ومن حيث كمية الرقى الأدبي الذى ينقله الوالد المتعلم لولده بحكم الوراثة.

إنه لا سبيل لملاقاة هذا الخطر إلا بإكثار عدد المتعلمات من البنات. وتقريب معلوماتهن العامة من معلومات البنين بقدر المستطاع. فإن التى لا تعرف إلا القراءة والكتابة لا تعلم شيئا، بل لابد لتكوين ملكة الفهم أو إغنائها، وتقوية الاستعداد لقبول الآداب العالية ومبادئ الأخلاق، من العلوم المختلفة. كالعلوم التى تدرس فى المدارس الثانوية.

ويبرز أحمد لطفى السيد بعد ذلك رأيا هاما له جدير بأن نتوقف عنده وهو أهمية ألا تنسى الفتاة التى تتعلم تعليما أجنبيا وبخاصة فى مدارس الراهبات، عادات أهل بلدها وقيمهم وخصوصا تلك العادات المتعلقة باجتماعيات العائلة المصرية، وذلك حتى تستطيع المواءمة فى نظره بين الأصالة والمعاصرة. وفى هذا

(١) المنتخبات، المصدر نفسه، ص ٩، ١٠.

وأىضا الجريدة، العدد ٣٤٤، ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٨.

يقول: « إن مدارس الراهبات يعلمن من ذلك شيئا قليلا، ولكنى إذا نصحت بأن يكون المعلم راهبا أو راهبة لا غرض له فى الحياة إلا التعليم، فإننى لا أستطيع أن أنصح للفتيات المصريات بأن يمتصن سنى تعلمهن كلها عند الراهبات، ذلك ؛ لأنهن بعد ذلك يتمن الدراسة، ثم لا يكون بينهن وبين أمهاتهن وخالاتهن وبقيّة أخواتهن المصريات من الشبه الشيء الكثير. ولا بد للفتاة المصرية المتعلمة من أن تكون فى تربيتها ذات طرفين : طرف متمدن مصفى بمصفاة التمدن الحديث تتفق به مع زوجها الشاب المتعلم، وطرف آخر يدخل فى تركيبه مقدار كثير من عادات السيدات المصريات تتفق به مع أمها وحمايتها وعائلة زوجها. فخير للفتاة المصرية أن تتعلم، أو تتم تعليمها فى المدرسة « السنية » عند الإمكان.

نقول تتم تعليمها ولا نعرف إذا كان آباء الفتيات يرضون بتركهن فى المدرسة إذا تجاوزن الرابعة عشر من عمرهن، حتى يدخلن القسم الثانوى من المدرسة «السنية» فتتربى عقولهن تربية تضمن لهن إرضاء مطامع أزواجهن، أو يغارون عليهن غيرة ليس لها سبب جدى، فيقطعون عليهن طريق سعادتهن، ويكتفون منهن بالمعلومات الابتدائية التى ليس لها فى ملكات الفتاة إلا أثرا محدودا، إذا نفعها اليوم فى أن تتزوج من شاب مهذب، فإنه لن ينفعها غدا حين يوجد لها مثيلات تعلمن العلوم الثانوية، فصرن بذلك أحق منها بسعادة العشرة مع رجل كفء ذى عقل كبير وفضائل ومركز سام بين الناس.

خلوا بين البنات وبين سعادتهن، ولا تضيقوا عليهن متسع الحياة، ولا تكسروا بأيديكم مستقبلهن، ولا تعبثوا بسعادتهن اتباعا لهوى الغيرة وخوفا مما لا خوف منه عليهن. فإن المرأة الفاضلة أنفع للأمة من الرجل الفاضل أضعافا، بمقدار عدد ما ترزق من الأولاد «^(١)».

٣- حفت الجنة بالمكاره :

فى هذا المقال الذى كتبه أحمد لطفى السيد بعد المقال السابق بحوالى ثلاثة أشهر يواصل حملته فى الحث على تعليم البنات وأهميته البالغة فيقول : « كذلك فى تربيتنا الاجتماعية. فإننا كنا نفر جدا من فكرة تعليم البنات، وكان بعضنا يرى

(١) المتخبات، المصدر نفسه، ص ١٨، ١٩.

من العار والمسبة، أن يعلم عن ابنته أنها تكتب، لما كان بين كتابة السيدة وقراءتها روايات الغرام، وبين التهتك، من التلازم الخيالى فى نفوس العوام. وإنى واثق الآن أن كثيرا من الآباء الذين كانت تجربتهم فكرة تعليم بناتهم، أصبحوا يغبطون الآباء الذين لم يقفوا فى تعليم بناتهم عند حد القراءة والكتابة، بل أرسلوهم إلى أوروبا ليدرّس العلوم المختلفة^(١)

٤ - لا تضيقوا عليهن :

هذه المقالة - فى نظرى - من أقوى وأحسن ما كتب الأستاذ الكبير أحمد لطفى السيد عن المرأة المصرية، ففيها يتعرض لنقاط محورية وجوهرية بشأنها، فهو يتحدث عن تنشئتها الاجتماعية، وإعدادها لأدوارها المختلفة وكيف أنها أساس العائلة، التى يكون فى صلاحها صلاح المجتمع بأسره. وعن حريتها الشخصية، وأهمية إعطائها هذه الحرية. . إنها بحق مقالة تقديمية سابقة لعصرها تدل على سعة فى الأفق وعمق فى النظرة إلى المرأة بموضوعية حقّة، كما يتبدى فيها تأثره الكبير بقاسم أمين.

يقول أحمد لطفى السيد مستهلا مقاله هذا « بالعائلة يجب علينا أن نبتدئ فى إصلاح نظامنا الاجتماعى. وبتربية المرأة نبدأ فى إصلاح العائلة. فترية المرأة، هى كل ما يجب أن نصرف إليه جميع قواها الموجهة لإصلاح جمعيتنا المصرية، كما قال بذلك الرجل الكبير قاسم أمين.

غير أن هذا المذهب لا يزال قولاً تلوّكه الألسنة، ولا يصل منه إلى القلوب شيء، لأن الناس إنما يقلّدون فيه غيرهم، فيقولونه فى المجلس بمدة قليلة أو كثيرة، إظهاراً لبيان اهتمامهم بإصلاح شؤونهم، ودليلاً على أنهم غير متأخرين فى الفكر عن الطبقة الراقية. لا أنهم حقيقة مقتنعون تمام الاقتناع بهذه النظرية، دائنون بهذا المذهب...

ترى كثيرا من الذين يقولون بتربية المرأة يقولون أيضا بمنعها من التوغل فى تعلم العلوم التى يتعلمها الشبان. أليس هذا يعد ضمنا دعوة إلى عدم تربية المرأة، التى يقرّونها فى أصلها ؟

(١) المنتخبات، المصدر نفسه، ص ٢٤، ٢٥.

وأيضا الجريدة، العدد ٤٠٧، ٩ يوليو سنة ١٩٠٨.

ترى كثيرا من الذين يقولون بتحرير المرأة يسوؤهم مع ذلك أن يروها تخرج إلى النزهة، أو تعدل من زيهها القديم، فتضيف إليه أو تنقص منه، ما جاءت به الموضة الجديدة النافذة القانون على الرجال والنساء جميعا، بحكم حب الجميل، وعدم الصبر على لبس واحد. يكرهون منها أن تتزين كما تشاء. والرجال جميعا من شبان أول ما يفكرون فيه صباح اليوم، هو تنظيف الوجه وحلق اللحية وفرق الشعر أو تسريحه. إذا جرحت أنظارهم مشاهد المرأة على غير ما يحبون، ضاقت صدورهم عن احتمال تقدم المرأة في الحرية الشخصية، ورجعوا إلى الكتاب الأقدمين، فجاءوا من أقوالهم بما يهدم حرية المرأة، تاركين في العقل ما يثبت لها احترام حرمتها الشخصية، كما تحترم حرية الرجل، آخذين من الشرع ما يثبت تفضيل الرجل عليها في بعض المواطن، تاركين احترامه لحرمتها في جميع تصرفاتها، ووصية الرجال أن لا يضاروهن ولا يضيقوا عليهن. ثم يضيفون إلى ذلك إلقاء مسئولية خروج النساء عن حدود ما يشتهون من جمودهن، تحت اسم الوقار والحشمة، مرة على الحكومة، وأخرى على النظام الاجتماعي، وتفريط الكتاب في نقد ما سموه بالتبذل وتهاون الآباء والأزواج، في دفع أزواجهم وبناتهم عما حسبه التبرج المعيب. يريدون بذلك إقامة الحسبة للرجال على النساء، فلا تلبس الواحدة إلا ما يريد غيرها ؛ ولا تفهم إلا ما يريد غيرها ؛ ولا تنظر للأمور إلا بعين غيرها ؛ ولا تسمع إلا بأذنه ؛ ولا تأكل إلا ما يشتهى. أليس ذلك هو الاستعباد بعينه، المناقض لتحرير المرأة الذي يريدونه ؟

... وهل يتفق حبنا للاستقلال الذاتي، وإنماء ملكة الإبداع والاحترام، مع كراهتنا للاستقلال الذاتي للمرأة ؟ أم هل يتفق إبقاء المرأة على تجردها عن الاستقلال الذاتي، ومطالبتنا إياها بأن تربي لنا رجالا أحرارا وناشئة مستقلة. إن العبد لا يربي حرا، وإنما يربي عبدا مثله، وعلى صورته ؛ وإن الأم لا تعطي ولدها من الأخلاق إلا ما لديها. فإذا كان عليها أن تتبع نفسها نفس الرجل في كل شيء. فلا شك أنها تكون بذلك رقيقة ليس لها أخلاق ثابتة، بل أخلاقها دائرة وراء رضا الرجل وعدم رضاه.

أفتطلبون أن يكون بنوكم متلونى الأخلاق، يلبسون لكل حالة خلقا ؛ لا همّ لهم في الحياة إلا إرضاء أصحاب السلطة عليهم ؟

إن أقوم المذاهب لتربية البنت، هو إعدادها من يوم نعومة أظفارها لأن تكون قبل كل شيء إنسانة حرة مستقلة، ذات مبادئ ثابتة وأخلاق حسنة ؛ ثم فتاة متجلمة، ثم زوجا حصنا، مطيعة تعرف الجمال، وتفهم الزينة ؛ وترضى زوجها الحر، لا زوجها المستبد. ثم أما مثالا فى التقوى والطيبة والقناعة، محبة لأولادها، مربية إياهم على مبادئها، معلمة إياهم كيف يحبون بلادهم ويخدمونها، ويضحون بأموالهم وأوقاتهم وحياتهم فى إسعادها. ذلك هو المقصود من تربية المرأة. ولا شك فى أن القراءة والكتابة وحفظ ما تيسر من القرآن، على ذلك المعلم الذى كل فضله أنه مصحف حتى ؛ كل أولئك لا يمكن بحال أن يخرج من الطفلة الحالية الذهن، فتاة كاملة شأنها كما وصفنا. بل لابد لتخريج تلك الفتاة المحبوبة، والزوجة الأمينة، والأم القدوة، من علوم شتى وتعاليم كثيرة وأوقات طويلة ودروس جدية على يد أساتذة مقتنعين بأهمية ما يحاولون، فاهمين ماذا يعملون.

أول درس يجب أن يلقى على الطفلة المصرية مع الألف باء، هو كونها مخلوقا حرا، وهبه الله حريته، وما وهب الله لا يسترده إلا الله. ثم يندرج تعليمها من ذلك كله إلى كل ما يحيط بها من الأعمال. فالأغراض الإنسانية والمعاملات العائلية والاجتماعية. ويلفت نظرها دائما إلى مضار العبودية والتسليم فى الذات ومنافع الحرية والاستقلال، بما يقع من الأمثلة اليومية حوالى الوسط الذى يحيط بها.

.. دعوا النساء يشمنن هواء الحرية التى فقدنها بتقاليد الاستبداد الأولى، وعلموهن، إن بالدرس، وإن بالعمل، أن لا سبيل للرجال عليهن، إلا ما فرضه الشرع وما كان عليه نساء العرب فى صدر الإسلام، فلا تضاروهن، ولا تضيقوا عليهن»^(١).

٥- المرأة أيضا :

يعرض أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة وجهة نظر « لتولوستوى » تقول بأن المرأة هى فى حقيقة الأمر مالكة الرجل، وسيدته الحقيقية، وحتى إن بدا غير

(١) المنتخبات، المصدر نفسه، ص ٣٣ : ٣٦.

وأيضا الجريدة، العدد ٤١٠، ١٣ يوليو ١٩٠٨.

ذلك، ويؤيد أحمد لطفى السيد تولوستوى فى وجهة النظر هذه، ويرى أن ذلك اعتبارا جديدا يجعلنا نهتم بترقية المرأة إلى درجة أعلى من مرتبتها الحالية.

يقول أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة : « إذا غصب الرجل حق المرأة فى المساواة وحققها فى الانتخاب والتوظيف، فلقد غصبته حريته، وأقامت نفسها عليه ملكا لا يرحم عند المقدرة ولا يجمال عند الحاجة، ولا يعذر عند الزلة. » كأن المرأة قد اتخذت من حب الرجل لجمالها سلاحا تنتقم به منه على ما فرط فى تقدير المساواة بينها وبينه، وتقتص منه على فكرته السيئة فى اعتبارها موضعاً للاستمتاع فقط. فهو يتحكم عليها فى المملكة وهى تتحكم عليه فى البيت، هو يظلمها فى وضع القوانين، ولكنها تظلمه بشيء أشق من ذلك بكثير. وهو مصادرتها له فى إحساسه ووجوده الخاص. قلتم لليهود انزلوا عن حق الحكم ولا تكونوا إلا تجارا. قالوا نعم ولكننا بالتجارة نملككم ونعرف الأمور بينكم، فكأنكم رضيت من السيادة بالاسم دون الفعل، ورضينا منها نحن بالسيادة الفعلية دون الإسمية. كذلك قلتم للنساء لستن إلا غرضا من أغراض حبا للزينة والتمتع. قلن لكم رضينا بهذا القسم، بل بهذا الصغار، ولكننا سنكون سيداتكم بما ملكناه من قلوبكم وسنذيقكم عذاب الهجر أحيانا ومرارة التجنى أحيانا. ثم نسخركم كالأنعام فى هذه الزينة التى اخترتموها لنا شعارا، لتعلموا أننا السيد وأينا المسود. صدق اليهود وصدقت السيدات أيضا. فإنك إذا مررت بمخازن البضائع وجدتها محشوة بأصناف غالية الأثمان كلها لزينة المرأة، وليس للرجل أمام ذلك نصيب كبير. اطلع على دفتر حساب العائلة لترى فيه كيف أن المرأة تصرف فى زينتها أضعاف ما يصرف الرجال فى طعامهم وشرابهم وكسوتهم. اطلع على حال زوج مطمئن، ترى المرأة تتدلل وتتجنى وتعذب وتغضب وترضى، وتشتتر لرضاها عن زوجها أن يشتري لها كذا وكذا. ومن هو موضوع ذلك التعذيب ؟ هو الرجل الذى يظن حمقا أنه سيدها كما تقول له هى أحيانا : يا « سيدى ». وما السيد إلا القاهر، وما القاهر إلا هى. ألا تعطون المرأة حقها فى الانتخاب، وفى كل ما يساويها بالرجل فى هذه الأحوال الاعتبارية، حتى ترضى هى بأن يساويها الرجل فى الحياة الداخلية، ولكى يخف عنه ظلمها ويقل منه انتقامها ؟

تلك هى نظرة من نظرات « تولوستوى » الصادقات، نشرناها هنا لقرائنا من الرجال والنساء ونلفت إليها فكرتهم على السواء، لعل فى ذلك عزاء لسيداتنا اللواتى هضم الاستبداد حقوقهن. وتقليلا من خيلاء الرجال الذين يظنون خطأ أنهم أسياد النساء خارج البيت وفى داخله : الذين يظنون أن بأيديهم قيادتهن فلا يسرحن ولا يرحن إلا بإرادتهم. كلام لا مصداق له من العمل اليومي.

... المرأة لا تجرى فى زيتتها من غير عنان إلا إذا كانت لا تعرف فى الحياة فضيلة القصد. أى إذا كانت تؤثر الماديات على المعنويات. وذلك أقرب إلى المرأة الجاهلة منه إلى المرأة الفاضلة، التى قد تتخذ من فضلها خير زينة لها، وتغتنب بنتائج عملها فى ذلك الوجود.

فإذا كان الأمر على رأى « تولوستوى »، وما أظن رأيه إلا صحيحا جدا من أغلب وجوهه، أى أن المرأة هى فى الحقيقة مالكة الرجل وسيدته الحقيقية، وجب علينا أن نجتهد فى أن تكون ملكاتنا أقل ظلما لنا وأكثر عطفا علينا. وذلك لا يتم لنا إلا إذا كانت ملكات قلوبنا متعلمات طاهرات القلوب فاضلات بكل معنى الكلمة.

أليس ذلك اعتبارا جديدا يضاف إلى غيره من الاعتبارات الأخرى؛ فيجعلنا نهتم أفرادا وجماعات بترقية المرأة إلى درجة أعلى من مرتبتها الحالية»^(١).

٦ - بناتنا :

فى هذه المقالة يمضى أحمد لطفى السيد فى تأكيد ما سبق أن ذكره فى المقالات السابقة من أهمية تعليم البنات لأنه حجر الزاوية للسعادة العائلية التى تؤدى إلى رخاء الأمة وتقدمها. كما أنه يدعو إلى تغيير أسلوب تنشئة البنات لأنها تعد لزمن جديد يختلف عن زمن الآباء.

يقول لطفى السيد فى مقاله : « يجزع الوالدان وقد رأيا ابنتهما قد رمدت عينها رمدا يهددها بفقد العين، يخشيان أن ينتشر فى وجهها النمش فيشوه

(١) المنتخبات، المصدر نفسه، ص ٨٠ : ٨٢.

وأىضا الجريدة، العدد ٥٢٤، ٢٦ نوفمبر ١٩٠٨.

جمالها، يجزعان لكل عرض يلحق بجسمها ويكون من شأنه تشوه أعضائها، أو تقليل مقدار جمالها، فتبور في سوق الزواج. يجزع الأبوان وحققهما أن يجزعا من فقد ابنتهما لما يُرغب في خطبتها الرجل الكفاء لها. ليس في ذلك عجب، ولكن العجب هو أن الوالدين يشفقان على ابنتهما من العيوب البدنية، ولا يشفقان عليها من العيوب المعنوية، عيوب النفس والعقل، يتركانها من غير تربية تصفى نفسها من كدورة الوسط وما ورثته من سوء الطباع. يتركانها من غير تعليم يجدد عقلها وينيره ويجعلها إنسانا خليقا بصحبة زوج كفاء طول الحياة. يفكر الوالدان في المبالغة في تجهيز ابنتهما فيستدان من سن طفولتها يثقبان لها أذنيها اللتين قد نسيت الطبيعة أن تعطيهما خلقهما الكامل، وأن تجعلهما موطن رينة تعلق فيها الحلقات. ثم يأخذ الوالدان بعد ذلك في أن يشتريا لها كل عام شيئا من الحلى ثم من الأثاث الجميل مما ينضد في البيت للاستعمال أو لمحض الزينة. يشتغل الأبوان على هذه الطريقة المضحكة لتجهيز ابنتهما للزواج كأن الزواج قرط في الأذن، وخزام في الأنف، وأساور من الذهب المرصع في الساعدين، وخواتم تأخذ بالأبصار في الأصابع، وقلائد في اللبة وجلايب وفساتين ومكاتب وطاولات و... إلخ. وليس الزواج بشيء من ذلك. بل الزواج امتزاج روحين امتزاجا لا مفرق له إلا الموت فكم من شابة يضع لها أبوها من أنفس العروض، وزفها به إلى زوجها، فما أغنت تلك العروض ولا التحف في أمر الوفاق شيئا، بل كان مآل هذه المسكينة التي لا ذنب لها إلا عدم عناية والديها، أنها لم تعرف أن تكسب جاذبية زوجها، فاختلف الزوجان، وهنالك يفسد ذوقهما لطعم العيشة الراضية، وهل تقدر العروض والفرش أن تفيض على الزوج محبة زوجته !

... تلك هي سخريه صرفة، فإن الحس يقدم لنا أمثلة يومية تدلنا على أن الرجل لا تصفو مودته. ولا تطول صحبته، إلا بذلك الصاحب الذى يتفق معه في النظر إلى أمهات المستقبل. فلا تجد صاحبين أحدهما متعلم والآخر جاهل، تدوم صحبتهما إلا ريثما ينقضى المطلوب منها كشركة مالية أو منفعة مشتركة أو جوار في البيوت. أما الصحبة المؤسسة على التمتع بالصحبة لذاتها فقل أن تجدها بين مختلفين في التربية والتعليم.

وإذا كان هذا شأن الصالحين فماذا يكون شأن الزوجين، لا سعادة لهما إلا أن تختلط روحاهما تمام الاختلاط، ويتفق ذوقاهما تمام الاتفاق، ليحصل كلاهما على السعادة المنشودة فى الزواج.

... تعمل الوالدة لابتها ما تتذكر أن أمها قد اهتمت بعمله لها، وتنسى أنها كانت تعد لزمن انقضت أيامه. وأما ابتها فإنها تعد لزمن جديد لا يؤسس فيه الزواج إلا على المحبة الصحيحة والمودة الطويلة والألفة التى من أهم أسبابها أن تفهم زوجها المتعلم ويفهمها، وذلك لا يكون إلا بتقاربهما فى التربية والتعليم.

السعادة العائلية هى حجر الزاوية لسعادة الأمة، فالوالد الذى يعمل لهذه السعادة بتربية ابنته، إنما يخدم أمته أجل خدمة يمكن للفرد أن يسديها، فاصرفوا ما تصرفوه فى الحلى والعروض، فى تعليم البنات، فإنه الحلى الدائم فى جمال الشبوية وسنى المشيب. وإن الآباء إذا فعلوا ذلك، فإننا لا نشك فى أن بنات البلد جميعا يصبحن متعلمات. لأن ما يصرف على إحداهن فى الزينة المادية يكفى لتعليمها وزيادة. أعطوهن حظهن من التعليم، وخلوهن يحصلن على سعادتهن التى هى سعادة الأمة^(١).

٧- بناتنا وأمهاتنا :-

يقصد أحمد لطفى السيد من هذه المقالة مقاصد مختلفة لكنها تلتف جميعا حول معنى سام عميق وهو أن تحرير الأمهات قبل تحرير الأوطان، كما أنها تهدف إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وجعل المرأة تشعر بحريتها، مثلما يشعر الرجل، وبأن عليها حقوقا للجمعية الإنسانية يجب أن تقوم بها. وأهمها تربية الأولاد على الحرية.

ويقارن أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة بين الزوجين الريفين والزوجين الحضريين فى عهده ويرى أن العلاقة بين الزوجين الريفين مبنية على المساواة

(١) المنتخبات، المصدر نفسه، ص ١١٤ : ١١٦.

وأىضا الجريدة، العدد ٦١٠، ١٤ مارس ١٩٠٩.

والتسامح والحرية، وأنها بذلك نموذج يجب أن يحتذيه أهل المدن الذين تغلب على حياتهم الزوجية سوء الظن والاستبعاد من جانب الرجل للمرأة.

يقول أحمد لطفى السيد فى مقالته: «هذا الرجل بعتدى بكرة النهار قبل الشمس هادىء البال ساكن الأعصاب، يذهب إلى المسجد يمشى دون المسرع وفوق البطيء، مشية منتظمة جدا، تدل على راحة الضمير وصفاء النفس وحسن الرجاء فى وجه الله. فإذا عاد إلى بيته كلم زوجته فى أمر عمله وإلى أى غيظ هو ذاهب، وما الذى سيحمله إلى الغيظ من أدوات الحرث، وماذا تحمل زوجته منها أو ماذا تقود من الماشية إلى الغيظ. يخاطبها مخاطبة الرجل للمرأة، مخاطبة المساوى للمساوى، مخاطبة الشريك للشريك. وهى كذلك تحبه وتحترمه، ولا تعتبر أنه ملك مستبد عليها له كل شيء وليس لها شيء بل على العكس من ذلك تحس بأن علاقتها به - بصرف النظر عن الحب - علاقة شريكين عدلين، أحدهما قوى والآخر ضعيف، يتحابان ويتباغضان، يصطلحان ويتحاسبان. يتشاوران ويتصافيان، يشكو كلاهما الآخر عند الحاجة لشيخ البلد أو المأذون ليحكم بينهما بالعدل، وليعتذر الذى عليه الحق للذى ظهر الحق فى جانبه. وكأنى لا أعرف الألفاظ التى أبين بها للقارئ هذا المعنى الراقى جدا، معنى أن هذا الرجل الفلاح يعامل امرأته معاملة المساوى للمساوى، ويعتبر أنها إنسان موجود مثله لها من الإرادة ما يجب احترامه إلى الحد المحترم من الإرادة. تخرج وتدخل فى دارها عشرات المرات فى اليوم الواحد، ولا يبدو فى دماغها أنه سيجيء أحد يحاسبها على حرية الدخول والخروج، وأين كانت، ومع من من الرجال تحدثت، وماذا كان موضوع الحديث. فإذا حاسبها الزوج على جثاتها وروحاتها يوم السوق جرح هذا الحساب شعورها وعزت نفسها، حتى لقد تغلظ إليه فى القول لأن كلماته تدل على أنه يظن بها سوءا وما بها من سوء. كما أنها إذا بان عليها من نظراتها ومن عباراتها أنها ترتاب فى أمر زوجها، غضب لذلك غضبا شديدا وربما انتهى غضبه بأن يضربها كفا أو كفين كما كان يفعل ذلك، لو أن شائمه أحد من إخواته.

... انظر الفرق بين الزوجين الصالحين اللذين قد تأسست علاقتهما على

الحرية والمساواة. وبين هذين الزوجين المدنيين وقد تأسست علاقتهما على سوء ظن

كليهما بالآخر. واجتهاد الزوجة أن تخفى عن زوجها ما يجرى في وهما من الخيالات، وما يختلج بقلبها من صنوف الميل إلى الأشياء. تخفى عنه زياراتها، تخفى عنه حياتها، تخفى عنه كل شيء إلا شيئا واحدا هو الظهور له بمظهر كاذب مزور. وهو يخفى عنها أيضا كل شيء حتى صور أصحابه من الرجال. يخفى عنها أعماله ومقاصده، فهي لا تعرف من أمره إلا شيئا واحدا، هو أنه كاذب في حبه لها، كاذب في رضاه بها خلية إلى الممات.

فيإلى متى يصبر أهل المدن والمقلدون من أهل القرى على هذه المعيشة الخسيسة، ولا يفكرون في تحسين الروابط العملية بين الزوجين وإرجاعهما إلى ذلك المثال الطبيعي من الزوجية الفلاحة الصرف المبنية على المساواة والتسامح، لا على الاستعباد وسوء الظن؛ المؤسسة على الحب المتبادل بين الزوجين قبل عقدة الزواج، لا على مال الزوجة أو مال أبيها الذي سترته بعد عمر طويل.

نكتب لضرورة المساواة ونقول بها في المجالس ينقلها عن الشريعة الإسلامية نصوصا وأعمالا. نقلها عن التمدن الغربى وقائع وأمثلة. ونحن مع ذلك أقل عزية من أن تجرى مبادئها في بيوتنا وعلى أخص الناس لنا وألصقهم بنا أى نساءنا. نطلب نظاما ديمقراطيا « المساواة بين جميع الطبقات في الحقوق ونحن في بيوتنا على أشد ما يكون المستبد. وأقسى ما يكون الظالم. نطلب لأولادنا الحرية وندع أمهاتهم رفيقات راضيات بالرق مجردات عن الميل إلى الحرية المشروعة. أليس يكون هذا هو أقطع الردود حجة علينا فى أن نقول ما لا نعتقد، أو أننا أعجز من أن ننفذ ما نعتقد الحق ؟

وإننا لندعو آخر الأمر من جماعة المنتقدين ألا يجعلوا كل سمرهم الانتقاد على زينة النساء، بل حسبهم أن ينتقدوا بطالة الرجال، وسوء معاملتهم لأخواتهم، بل أرجو أن تحرر أمهاتنا، مثل أن تحرر أوطاننا»^(١).

(١) انظر المنتخبات، المصدر نفسه، ص ١٢٤ : ١٢٧.

وأیضا الجريدة، العدد ٦١٧ ٢٢ مارس ١٩٠٩.

يتحدث أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة عن أسس الاختيار فى الزواج فى العائلة المصرية فى زمانه، وهى القاعدة التى تبنى عليها العائلة، ومن ثم المجتمع بأسره. لأن الأسرة هى أساس المجتمع ولبنته الأولى.

ونراه هنا يقارن للمرة الثانية بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضري مفضلا أسس الاختيار للزواج فى المجتمع الريفى، وكذلك نمط العلاقات الزوجية، والعائلية فيه، مبررا لرأيه بمبررات واقعية ومنطقية.

كما أنه يتناول فى هذا المقال أهمية التعليم والمساواة بالنسبة للبنات، وضرورة المساواة بينها وبين أخيهما فى التنشئة والتربية. ورأيه فى حجاب المرأة وسفورها.

يقول أحمد لطفى السيد فى مقالته هذه إذا رأيت العائلة المصرية ولحظت علاقات الزوجية خصوصا فى الطبقة التى عقد بها الرجاء لترقى البلاد. وإذا رأيت فوق ذلك هذه الأزمة الفاشية فى سوق الزواج بين الشبان والشابات. إذا رأيت كل ذلك، حكمت أن علينا واجبات لا آخر لها، وجهادا شديدا وطويلا فى إصلاح حالنا الاجتماعية. وإننا يجب علينا أن نستخدم جميع القوى التى ندفع بها حريتنا الشخصية وحريتنا السياسية فى إصلاح حالنا العائلية. لأن نجاحنا فى الأولى، يتوقف دائما على نسبة تقدمنا فى الثانية. لا تتألف الأمة من الأفراد المجردة، بل هى تتألف من العائلات.

كنا نصبح أشد رجاء وأسعد حظا لو كانت العائلات المعول عليها فى رقى الأمة هى تلك العائلات الفلاحية التى ليس فيها بين الزوج والزوجة من الفروق، إلا تلك الفروق الطبيعية أو الشرعية، التى لا مناص منها. ولكن مع الأسف إن السنة المطردة فى نظام العالم تجعل هذه العائلات الفقيرة لا تحدث فى جمعية الأمة أثرا إلا وراء العائلات الأخرى، عائلات الطبقة العليا والطبقة الوسطى من الأمة. على أن هذه العائلات الفقيرة أو عائلات العمال فى بلادنا، هى فى الحقيقة قريبة فى نظامها من المعقول لأنها مؤسسة على جانب عظيم من المحبة والتسامح والشعور بالمساواة بين الزوج وزوجته.

يرى الشاب الفلاح ابنة جارا أبيه فى البيت أو الغيط، أو يلمح ابنة نزيل عندهم فى القرية أو ابنة أحد أقارب أو أصحاب أبيه أو غيرهم فى بلد أخرى. يلمح هذه أو تلك فيستدريها بالسلام. يسلم عليها باسمها من غير كلفة، وهى كذلك ترد السلام عليه باسمه، ثم يتحادثان كما يتحادث الأخ مع أخته. ثم يكون من بعد ذلك أن يجد الشاب فى هذه البنت الصورة المرسومة فى ذهنه من المرأة التى يبتغيها له شريكة فى الحياة، فيخطبها له أبوه. وهكذا هى العامة. إلا ما شذ منها فى السائلة التى يكون رئيسها غليظ القلب، جافى الطبع، يزوج ابنته كرها لمنفعة يرتجيها. أو فخر يحلم به. أو يزوج ابنة بمن لا يحبها، لأنه يجب إرضاء مطعم له أيضا. ولقد علم الناس أن مثل هذا التصرف يأتى دائما على نتيجة تناقض ما فى حسابان الآباء، فكفوا عنه الآن كثيرا. وليست هذه الأمثلة فى الواقع إلا شواذ من القاعدة العامة التى هى أن الشاب الفلاح والشابة الفلاحه، يتزوج كلاهما بعد ميل خاص، وجاذبية حقيقية. إذا أخطأ الشاب فى اختياره أو أخطأت الشابة فى اختيارها، فخطؤهما شخصى خاص بهما لا بد لنظام الجمعية فيه، ولا مسئولية على هذا النظام إلا فى أنه لم يعط هذه الشبيبة الفلاحه من العلم قسطها، حتى يحسن اختيارها.

أما الطبقة الوسطى من الأمة، وهم طبقة الذين يحجبون نساءهم فى المدن، والموسرين فى القرى، الذين يقلدون أهل المدن فى حجب النساء، فتأليف العائلة عندهم مضحك. وشر البلية ما يضحك.

تخطب السيدة المصونة، والجوهرة المكنونة، على الطريقة التى نعرفها جميعا. لعبة فى علة. لا يشترط فيها إلا أن تروى عنها السيدات المكنونات أيضا ما شئن من الجمال الذى لا يعرفن له معنى، إلا السُمن واليباض. والأدب الذى لا يعرفن له صورة، إلا غرض الطرف ووضع اليدين بانتظام على الركبتين كتمائيل سقارة. ثم تنقل هذه الشابة التى عقد عقدها إلى بيت زوجها كما تنقل البضاعة الذى حصل اتفاق المتعاقدين عليها عقدا عاما، ليس فيه شرط. ولا خيار عيب، ولا

خيار رؤية. كأن الأزواج فى هذه الحال عمى يحبون بالسمع، ويختارون بالسمع، ويعولون فى سعادتهم الزوجية على السمع. قد تكون الصدفة سعيدة، فيحصل كل من الزوجين على ما كان يجب. ولكن الصدفة أبعد جدا من أن تصلح نظاما عمليا للروابط الاجتماعية، فإنها تسعد مرة، وتخيب مرارا.

إن هذه السيدة كانت مكنونة فى الحجب فى دار أبيها، مكنونة فى بيت زوجها، وجهها عورة يجب سترها، وصوتها عورة يجب كتمانها، وملكاتنا عورة يجب خنقها تحت الحجاب. واسمها عورة، وكلها كذلك، ثم يطلب منها بعد ذلك أن تكون إنسانا حرا تام الشخصية، عليه للاجتماع أثقل الواجبات، وهو واجب تربية البنين والبنات.

يبين لبعض الذين يأخذون بظواهر الأشياء أن السيدة المحجوبة هى موضوع الاحترام والإجلال، أو فى نظر أبيها وزوجها أكثر احتراما ورعاية من تلك الفلاحة التى لا حجاب عليها. ولكن ذلك خطأ محض. فإن الفلاحة ملحوظ فيها أنها إنسان أمين على نفسه، أى إنسان تام الخلقة، له من الحرية ما وهب الله لكل مخلوق، وأما السيدة أو الهانم، فإنه ملحوظ فيها أنها ليست أمينة على نفسها. لا قوام لها بغير المراقبة الشديدة. أو لا وجود لها إلا بصفتها متعلقة بإنسان آخر، هو وليها أو زوجها.

يظهر لنا أن هذه الاعتبارات هى التى تجعل شبانا يحجبون بعض الشيء عن الزواج، وهذا الإحجام بلية يجب علينا أن نتداركها بقدر الاستطاعة. ولا يمكننا أن نتداركها إلا بإرضاء أطماع الشبان التى خلفتها فيهم التربية الحديثة. ولا يكون ذلك إلا بتعليم البنات وتقريب مستواهن العقلى والعلمى من مستوى الشبان حتى يكون الزواج مرجحا فيه جانب السعادة على جانب الشقاء.

بناتكم أصبحن بحكم البيئة والتعليم يدركن أن لهن إرادة يجب أن تحترم، كما تحترم إرادة الشباب. يعلمن أن لهن حظا من السعادة فى هذه الحياة الدنيا، يجب أن يستوفينه كما يستوفيه الشبان. لا تضاروهن ولا تضيقوا عليهن؛ ولا تفرقوا فى المعاملة بينهن وبين إخوانهن.

إذا أحست المرأة بحريتها ومسئوليتها. وأحس الرجل بمسئوليته عن المساواة بينه وبينها، تألفت العائلة المثينة التي تصح أن تكون هي الوحدة في تأليف أمة. أهل لأعلى درجات السعادة والرقى.

العائلة أساس الرقى، أصلحوها وكل إصلاح بعد ذلك سهل مستطاع»^(١)

٩- سعادة النساء :

ينصح أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة النساء بترك بعض العادات السلبية الضارة التى لا تجلب لهن السعادة قدر جلبها للضرر والارتباك فى حياتهن، «كالإسراف فى حب الزينة، واقتناء الكماليات، والإسراف فى مناسبات الأعياد، والأفراح، بل والمآتم أيضا، أكثر مما تسمح به قدرة أوليائهن المالية، حتى أن كثيرا من الشبان ذوى الحال الرقيقة لا يستطيعون الإقدام على الزواج. ويخافون إن هم فتروا سقطت مراتبهم فى أعين زوجاتهم ! وإن هم طأوعوهن على مطالبهن التى لا تخصى، أفلسوا وضاعت عنهم حالهم ووظائفهم».

وفى هذا المقال نلاحظ موضوعية أحمد لطفى السيد فهو لا يناصر المرأة مناصرة عمياء، بل إنه ينقد تصرفاتها، ويحللها ويبين صواب تصرفاتها من خطئه، ويرى أن إسراف المرأة لا يتفق مع شخصيتها الجديدة.

يقول أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة : «... إنهن متفقات معنا فى أن السعادة لا تكون بعقد ثمنه ألف ولا بسوار ثمنه خمسمائة، ولا بقرطين كبيرين من أكرم الحجارة يضيئان فى شحمتى الأذنين، كذلك ليست السعادة فى أثواب غالية، واسعة الجيوب مجرجرة الأذيال. وليست السعادة فى نفاسة البسط ولا فى إحراز كثير من الطرف التى توضع للزينة... ولا فى استعمال الآنية من الذهب والفضة. هن متفقات على أن السعادة شيء آخر غير ذلك.

نحن لا ننكر على المرأة حب الزينة، ولا نكره أن تنشأ فى الحلية والعيش الناعم. ولكن ما ننكره هو الإسراف والخروج فى شراء أدوات الزينة عن حد قدرتها المالية. كل سيدة تعلم أن الإسراف رذيلة. ولكن الصعوبة هى فى إقناعها بأن ما هى فيه إسراف.

(١) المتخبات، المصدر نفسه، ص ١٢٨ : ١٣١.

وأيضا الجريدة، عدد ٦٠٦٣٠ أبريل ١٩٠٩.

يصعب علينا نحن أيضا أن نضع حدا للإسراف الذى تأتبه السيدات فى بلادنا لأن هذا الحد يختلف باختلاف سن السيدة ومقدار التسامح معها فيما عندها له ضعف من الزينة، وباختلاف البيئة التى تعيش فيها، والمدينة أو القرية التى تسكنها وقدره زوجها على أن يكون لديه من المال فضل يسع الاحتياطى والصدقات... ويسع بعد ذلك كله شراء الزينة لزوجته. فمن الصعب وضع حد مرسوم للإسراف، ولكن من السهل إحصاء، بيوت التجارة الخاصة بالزينة ومقدار ما تبيعه فى كل عام بالنسبة لمواد الغذاء والملبس العادى المعروف. إذا فعلنا ذلك حكمنا من غير تردد أن سيداتنا ميسرات. وعليه يكون إسرافهن من أسباب الضائقة المالية لكثير من البيوت التى يزيد مصروفها على إيرادها سنة عن سنة.

كان النساء قبل هذا القرن، ومن زمان بعيد يبالغن فى الزينة إلى ما فوق الإسراف، ولكن معذورات فى ذلك لأنهن كن يتزين للرجال ولم يكن لهن من الهم ما يلوى بهن عن ذلك فما عذرهن الآن وقد قمن يطالبن بالمساواة بينهن وبين الرجال فيما يقدرن عليه من واجبات الحياة الثقيلة. تلك المطالبة وحدها تشف عن أن المرأة الحديثة قد أنفت موطنها الماضى، فلتأنف معه أيضا أن تستعمل ذلك السلاح القديم، سلاح تسخير الرجل لزيبتها.

... الواقع أن السيدات يسرفن فى إحراج أزواجهن بمناسبة الأفراح والأعياد، بل بمناسبة المآتم أيضا. يسرفن فى اقتناء الزينة بأكثر مما تسمح به قدرة أوليائهن المالية، يسرفن فى مجاوزة حدود القصد. يسرفن فى كل ذلك حتى أن كثيرا من الشبان ذوى الحال الرقيقة لا يستطيعون الإقدام على الزواج.

.. ولا شك فى أن هذه الحال تستدعى النصيحة لا الجدل. نصيحة نرفعها لمن يتدبر من النساء ومن الرجال على السواء. فإن عاقبه الاقتصاد أدنى إلى تحقيق سعادة النساء « (١) ».

(١) المنتخبات، المصدر نفسه، ص ٢١٣ : ٢١٦.
وأيضا الجريدة، العدد ١١٨٣، ٤ نوفمبر ١٩١١.

تأتى هذه المقالة فى الترتيب الزمنى ، بعد ثلاث سنوات من كتابة أحمد لطفى السيد مقالته بعنوان « بناتنا وأبنائنا » ، ومقالته التى تلتها بعنوان « لا تضيقوا عليهن » ونلاحظ أنه فى مقالاته الأولى عن المرأة كان يعنى بالدرجة الأولى بمسألة تعليمها منذ الصغر ، وأهمية التعليم الكبرى فى تربيتها ، وإعدادها لأولادها المستقبلة ، كما أنه كان كثيرا ما يذكر حرية المرأة عند ذكره لأهمية التعليم بالنسبة لها ، لكنه فى هذه المقالة يؤكد حرية المرأة فى المحل الأول ، ويذهب إلى أن الحرية قرينة العلم . وفى هذه المقالة أيضا نرى كيف يتدرج أحمد لطفى السيد المفكر العظيم فى دعوته فيبدؤها بالدعوة إلى تعليم المرأة ثم يتدرج داعيا بالتغير والتطور الاجتماعيين ، إلى الدعوة إلى تحرير المرأة ، وذلك بعد أن نجحت الأولى نجاحا كبيرا ، لأن الأمانة الوحيدة لحرية الأمة فى نظره هى حرية المرأة .

يقول أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة : « تحولت الحال ، وتحول معها حزب المعارضة فى تعليم البنات ، فكان هذا الحزب فى زمن غير بعيد يضم أكثرية أولى الرأى فى البلاد ، ثم تضاعف شيئا فشيئا حتى صار يستحى من التصريح بمعارضته علنا . . . ثم تضاعف وأصبحنا والحمد لله لا نرى لحياته ، أمانة ولا نسمع عن وجوده خبرا . . . فمتى تحيى ساعة ذلك الحزب الآخر الذى يتراوح بين التقدم والتأخر ، فلا هو صريح المعارضة كالحزب القديم ، ولا هو سائر فى تيار العلم كالحزب الجديد ، ونعنى بهذا الحزب أولئك الذين يقولون بأن الحرية أساس لكل مدنية صحيحة ، ويقولون إن المرأة هى حجر الزاوية لتلك المدنية ، ثم هم على ذلك ينكرون حقها فى الحرية ، ويأبون عليها التطور الاجتماعى ، والسير على قانون النشوء والارتقاء ، ييغون النتيجة ولا ييغون وسيلتها الوحيدة ، يحبون السعادة الاجتماعية ، ويكرهون أسبابها .

من هؤلاء جماعة البسطاء الذين يتخذون الخوض فى المسائل الاجتماعية العويصة لها وتسلية يقتلون بها الوقت فإذا وقعت فى « الحارة » واقعة من الوقائع الشائنة ، صاحوا فى مجالسهم ، تلك هى النتيجة اللازمة لتحرير المرأة ، وتطيروا بقاسم أمين وأصحابه . فإن قيل لأحدهم : وعلام ترسل ابنتك إلى المدرسة ؟ قال ما للتعليم والحرية ، التعليم واجب على كل مسلم ومسلمة ، ولكن

التعليم شيء، وتحرير المرأة شيء آخر. فإن المرأة متى أحست بحريتها وأن لها حقاً في تلك الحرية تطالب به أباهاً وزوجها والأمة بأسرها، أساءت استعمال هذا الحق واتخذته سلاحاً تقتل به نفسها. يقول قائلهم ذلك وينسى أن العبودية ابنة الجهل، والحرية قرينة العلم، وأن طباع السوء إذا تولدت مرة عن الحرية، تولدت ألف مرة عن الاستبداد، وأن الحرية أكبر ضمانة يمكن اتخاذها لصون المرأة، كما أن الاستقلال الذاتي للرجل هو المقوم الوحيد لأخلاقه، والسلم الذي يرتقى عليه إلى الأدب الكامل.

ومهما يكن من تخطيط المتخبطين في أمر المرأة المصرية، فمن المحقق أن هذا الاختيار يقع عادة وبغير حساب في فترة الانتقال من حال إلى حال، فهو بهذه المثابة لا يخيف طلاب الإصلاح الحقيقي، لأن التقدم في المدنية سليل جارف لا يقف أمامه إلا موشك أن يقع فيه. ولا يبقى من المذاهب إلا ما يوافق مزاج مدنية العصر، فخير للذين يغفلون في الخوف من مستقبل المرأة المصرية، أن يعتصموا بالصبر على حال الانتقال، وأن يروضوا أنفسهم على الاعتقاد بأن الأمانة الوحيدة لحرية الأمة هي حرية المرأة. فإذا حصلنا على الحرية الاجتماعية للمرأة حصلنا بسهولة على الحرية العامة والاستقلال»^(١).

١١- المرأة في البلاد العربية:

تناول أحمد لطفى السيد في هذه المقالة المرأة العربية، ووجه الأنظار إلى أهمية دراستها ومعرفة صفاتها وأهم ما تعاني منه لأنها في نظره نصف الجنس العربى، وعلى صلاحها أو فسادها يبنى الحكم على الأمة بأسرها. يقول أحمد لطفى السيد في هذه المقالة: «... لكن المرأة العربية وهى نصف الجنس العربى، وعلى صلاحها أو فسادها يبنى الحكم على الأمة بأسرها، لا يجوز أن يكون نصيبها من ملاحظتنا الإهمال. لذلك لاحظت طرفاً من الهيئات والأزياء. واستمعت نتفا من الروايات الصادقات عن حال النساء العربيات، أنقله للقارئ والقارئات.

(١) المنتخب، المصدر نفسه، ص ٢٢٦ : ٢٢٨.

وأيضاً الجريدة، العدد ١٢٨٦، ٦ يونيو ١٩١١.

... والمرأة العربية على وجه العموم متأخرة جدا في أمر التعليم، متأخرة عن زميلاتها في مصر وفي بلاد الترك. ولكن تأخرها في التعليم لم يفقدها شيئا كثيرا من استقلالها، ولم يمت فيها ملكه الإرادة. وبالجملة لم يطبعها على طبائع الذل كما في كثير من الاصقاع الأخرى. بل لاتزال هي هي المرأة العربية الحقيقية بأن تكون قريبة للعربي، حمية الأنف قوى الإرادة، عظيم المروءة ظاهر الشجاعة والكرم»^(١).

١٢ - الحركة النسائية في مصر:

تتوج المقالات التي كتبها أحمد لطفى السيد - والتي جمعت في كتاب المنتخبات، وكانت تخص المرأة بشكل واضح - بمقاله. عن الحركة النسائية في مصر، وفيه يذكر الكاتب هدف الحركة النسائية في مصر، ثم يتحدث بإسهاب عن معارضيتها، ومؤيديها، والظروف التي جعلتها تتخطى العقبات التي واجهتها، ويرى الرائد العظيم أحمد لطفى السيد أن تحرير المرأة قد أصبح حقيقة واقعة، وأن مسألة الحصول على الثمار المنتظرة من هذا التحرير هي مسألة وقت فقط. وهو يعي تماما فكرة التغير والتحول الاجتماعيين فيرى أن الاضطراب الاجتماعى الذى قد يكون متسببا عن الحركة النسائية في مصر، والذي يعد توقف الشبان عن الإقدام بسهولة على الزواج مظهرا من مظاهره، إنما هو اضطراب وقتى اقتضاه الانتقال من حال إلى حال. يقول-أحمد لطفى السيد فى مقالته هذه: « كانت ترمى هذه الحركة النسائية فى مصر إلى غرض أصلى كبير، هو تربية المرأة المصرية وتعليمها حتى تشعر لذاتها بوجود خاص وشخصية مستقلة، لتستكمل حظها هى أيضا من الكمال الذاتى، ولتنتفع وتنفع بخير الحرية المفيدة التى ما منعتها إياها شريعتنا، ولكن أنايتنا وفرط غيرتنا.

لاقت هذه الحركة فى أولها معارضة شديدة، بل حربا عوانا من المحافظين، كادوا يقتلوننها جهلا بمزاياها، وفزعا عن الانتقال مما يألّفون إلى ما لا يعرفون، شأنهم أمام كل جديد من الأفكار والآراء والمقاصد. كادوا يقتلوننها لولا أن

(١) المنتخبات، المصدر نفسه، ص ٢٤١ : ٢٤٥.

وأیضا الجريدة، العدد ١٣٥٦، ٢٨ أغسطس ١٩١١.

اجتمعت لها ظروف كثيرة عرفت أن تستخدمها لنصرتها، فكان من نصرائها الدين الحنيف الذى لم يحظر على المرأة من مقتضيات الحرية إلا ما يضر بكمالها الذاتى ولا يتفق مع الحياء والأدب اللازمين فى كل زمن من الأزمان. ولا شك فى أن حركة تسليح بالشرعة، أى تسليح بسيف يقطع حجج المحافظين والسن السوء وتغطرس الجاهلين.

وكان من نصرائها أيضا هبوب الأمة من نومها العميق للمطالبة بحريتها، وبعيد أن يقبل من المطالب بالحرية أن يثبت طويلا واقفا فى وجه حرية غيره، إنما يعتمد المطالب بالحرية على أن الحرية حق طبيعى لكل مخلوق، فما أسمعحه حين يدعى هذه الدعوى ويمنع الحرية أمه وأخته وزوجته. إنما يعتمد المطالب بالحرية صبغة طلبه بأن الحرية هى وحدها مرقاه بلوغ المرء إلى كماله الخاص والأمة إلى استقلالها التام، وبعيد على قائل هذا أن يمنع المرأة وهى أخت الرجل ونصف الأمة، من الوسيلة الوحيدة لاستحقاقها أن تكون بحق زوج الحر وجزءا من المجموع الناهض إلى الاستقلال.

وكان من نصراء هذه الحركة المباركة سيل التمدن الجارف الذى جاءنا من الغرب بمبادئه الفاضلة ورذائله، ونحن مكرهون على قبوله دفعة واحدة من غير أن نستطيع أن نقف فى وجه تياره السريع، ولا أن نجعل بيننا وبينه ردماء. بل كل ما نستطيع هو أن نحاول تمصير فضائله وتضييق مجرى رذائله، حتى نملكه ونحكمه... ذلك التيار المدنى قد جاء أيضا لمصلحة حرية المرأة، ويمكن له فى عزائم المحافظين فنقضها كما تنقض قوى الحبل الشديد انكاثا لا قبل لها بالمقاومة.

اجتمع لهذه الحركة المباركة من الظروف المختلفة ما جعلنا نعتقد أنها حركة جاءت فى أوانها واستوفت عددها الضرورية للنجاح، فسارت فى طريقها إلى الأمام وتخطت عقبتين. أولاهما شر تجريب الكاتبين أقلامهم فى الوصف، فإن أهون موضوعات الوصف وألذها طعما فى أذواق العامة وصف المرأة المتبرجة، والوقوع فيها بالانتقاد، وتلمس عيوب لبسها، ومشيتها، وحديثها، واستئزال اللعنات على الحالة الاجتماعية الحاضرة، وسب الزمان والمكان، يخيفون بما يقولون الأزواج على سمعة نسائهم، والآباء على بناتهم. فيوقعونهم فى بؤس

العيش من الحيرة بين اختيار الظن ومضارة النساء، والتضييق عليهن بما يباه الدين ودواعي التقدم، وبين احتمال الانتقاد المر الذي ما دعا إليه في نفس الكاتب إلا حب الكتابة واستلانة الموضوع. فالحمد لله قد كف الكاتبون أو كادوا عن تجريب أقلامهم في هذا الميدان، فتخطت الحركة النسائية بذلك هذه العقبة الأولى.

وأما العقبة الثانية، فهي تردد أولياء الأمر على النساء، وبغضهم السير مع بعض نسائهم في الطريق مشاة أو راكبين الترام والعربات. فإنهم كانوا يجدون من ذلك على أنفسهم غضاظة. يبتل جبين أحدهم بالعرق حياء من مماشاة زوجه إذا قابلته أحد معارفه، كأنما هو يخزى من أن تكون له زوجة أو أخت أو أم أو خالة... هذه العقبة زالت أو كادت تزول، فقد دخل في عاداتنا كثير أو قليل من مران الرجال واعتيادهم على الكف عن أن يستلوا السن السوء تنال من رجل لمجرد مشيه مع امرأة. وأصبحنا نرى هذا النوع من التنزه العائلي كثيرا بين ظهرانينا وإن دخول هذا النوع في عادات المدن جعل الحركة النسائية تتخطى هذه العقبة الثانية أيضا. نقول في المدن لأننا في القرى لا نجد بأسا من مرافقة الزوج زوجه إلى المزارع وإلى الأسواق. بل تلك هي العادة عندنا نحن الفلاحين.

اجتمعت للحركة النسائية تلك الظروف المناسبة، وتخطت تلك العقبتين، فنحن في حل من أن نأمن عليها طوارئ التأخر أو معوقات السير في طريقها الصالح إلى الأمام وأصبحنا نشعر بمزايا نتائجها. فإن المرأة المصرية قد أصبحت تثبت بإثبات وجودها الخاص بعد أن كان وجودها فانيا في وجود من يكفلها من الرجال. وصارت تدخل بنصيب في الأعمال الاجتماعية العامة، وسواء كان مظهرها في ذلك قد أفاد أو لم يفد فالقدر المتيقن من هذه المظاهر أنها أصبحت غيورا على إثبات وجودها، ضنينا بشخصيتها أن تحمى في شخصية ابنها الرشيد، أو زوجها المسيطر، أو أخيها الكفيل، شاعرة بأن عليها مسئولية عامة بقدر طاقتها. فإننا نجد على الصحف أسماء كثيرات من النساء متبرعات للبخيرات ولو من أموال ذويهن، كاتبات في الصحف آراءهن، وخاطبات في المجالس بأفكارهن. كل ذلك ليس على الرغم من ولادة أمورهن، فنلن بذلك نتيجة مزدوجة، وهي أن المرأة أخذت تشعر بوجودها الخاص ومسئوليتها العامة في الأمة وأن الرجل أخذ يسهل لها سبل هذه الحياة الجديدة من غير إكراه ولا مضض. أعنى أن الرجل والمرأة قد

اتفقا بهذا العهد على (تحرير المرأة) فلم يبق إلا الزمن الكافي للحصول على الثمرات المنتظرة من هذا التحرير .

نحن لا ننكر تماما آثار الاضطراب الاجتماعى الذى قد يكون مُسببا على الحركة النسائية وكثرة توقف الشبان عن الإقدام بسهولة على الزواج . ولكننا نعرف أن هذا الاضطراب وقتى اقتضاه الانتقال من حال إلى حال أخرى، فلن يكون من الصبر عليه إلا زواله والاعتباط بنتيجة الانتقال، وهى الوصول إلى جيل تكون فيه المرأة المصرية مستحقة لزواج الشاب المتعلم كبير الأطماع . ذلك الجيل هو الذى نعتد عليه فى جنى ثمرات أتعابنا الحاضرة . وهو الذى سيشرق صحيفة تاريخنا، ويرد إلى مصر مركزها العالى فى مصاف الأمم الكبيرة إن شاء الله « (١)

خاتمة وتعليق :

يتبين لنا من خلال استعراضنا لمقالات أحمد لطفى السيد عن المرأة أننا بحق أمام رجل سبق عصره، رجل عاش فى المستقبل، رجل نادى بتعليم المرأة المصرية، ومنحها الحرية كالرجل تماما، فى مطلع هذا القرن، فتحقق كل ما نادى به فى أواخر القرن ذاته .

إن أحمد لطفى السيد من أكبر رواد تحرير المرأة المصرية، وإن لم يأخذ حظه من الشهرة والمعرفة فى هذا المجال . فالكثيرون يجهلون جهوده العظيمة من أجل تحرير المرأة المصرية، والتى لمسناها فى كل سطر بل كل حرف من المقالات التى استعرضناها آنفا وحللنا محتوياتها . وأبرزنا أهم الأفكار التى احتوتها .

ومما يلفت النظر، وبخاصة بالنسبة للمتخصصين مثلى فى علم الاجتماع، أن أحمد لطفى السيد كان اجتماعيا من الطراز الأول فهو يضع يده فى مقالته «بناتنا وأبنائنا» على أهمية القيم والعادات المصرية الأصيلة فى حياتنا، وضرورة أن تمزج الفتاة المصرية المتعلمة بين عاداتها وقيمها الأصيلة، وبين قيم التمدن الحديثة، أو بعبارة أخرى بين الأصالة والمعاصرة .

(١) المنتخب، المصدر نفسه، ص ٢٦٨ : ٢٧١ .

وأىضا الجريدة، العدد ١٤٨١، ٢٧ يناير ١٩١٢ .

كما يلمس فى مقالته « لا تضيقوا عليهن » أهمية دور الأم كمربية لجيل بأسره، وأن الأم لا تعطى ولدها من الأخلاق إلا ما لديها.

أما فى مقالته « بناتنا وأمهاتنا » فيوضح لطفى السيد بجلاء ما اصطلاح على تسميته فى علم الاجتماع بالفروق الريفية الحضرية، فهو يقارن بين علاقة الزوجين فى الريف، وعلاقتهما فى المدينة، ويحلل، ويفسر الأسباب، حتى أنه فى النهاية يعطينا صورة كاملة لأسلوبين مختلفين فى الحياة. أسلوب الريف وأسلوب المدينة.

وقد أدرك أحمد لطفى السيد بثاقب بصيرته الاجتماعية أن العائلة أساس الأمة، وأساس الرقى، فقال أصلحوها وكل إصلاح بعد ذلك سهل مستطاع، وردد ذلك فى كل مقالاته، وإذا الدستور المصرى يأتى بعد حوالى خمسون عاما ليذكر أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

ويبدو أحمد لطفى السيد مفكرا اجتماعيا أصيلا فى مقالته الرائعة «تربية البنات» التى كتبها وهو فى التاسعة والثلاثين من عمره، والتى تأتى فى الترتيب الزمنى، بعد ثلاث سنوات من كتابته لمقالاته الأولى عن المرأة وهنا نلاحظ تأكيد لطفى السيد لفكرة حرية المرأة، وهى فكرة تلت دعوته لتعليم المرأة المصرية، ويبرز هنا وعيه بالتطور الاجتماعى الذى يذكره أكثر من مرة فى ثنايا المقالة.

كما يظهر حسه الاجتماعى الذكى فى مقالته « الحركة النسائية فى مصر » الذى توج به كتاباته عن المرأة المصرية، فشرح هدف الحركة، وحلل أبعاد النجاح والفشل، حتى بين أنها أصبحت حقيقة واضحة. ثم أظهر فى مقالته أنه يعى أن هناك بعض مظاهر الخلل أو الاضطراب الاجتماعى الذى حدث كنتيجة للحركة النسائية فى مصر، ولكنه بشر بأن هذا الاضطراب وقتى تقتضيه ضرورات التغير والتطور الاجتماعيين، وهذا ما حدث بالفعل.

وهكذا استحق أحمد لطفى السيد بأفكاره التقدمية عن تعليم المرأة المصرية، وتحقيق المساواة والحرية الشخصية لها، وممارسة تلك الأفكار عملا لا قولا فقط، أن يخلد اسمه بين الخالدين.

الفصل التاسع

جرائم النساء(*)

تمهيد:

يعد مجال إجرام النساء مجالاً مهملاً من مجالات البحث في علم الاجتماع الجنائي رغم ازدياد الاهتمام بالمرأة في القرن العشرين، وتميز ذلك القرن بحصولها على عدة حقوق لم تكن لتمتع بها من قبل، كالحق في التعليم والحق في العمل، والحق في ممارسة الحقوق السياسية كالانتخاب والترشيح وتولي المناصب السياسية، إلى غير ذلك من الحقوق. ورغم إجراء البحوث والدراسات الكثيرة التي دارت حول المشكلات التي تصادف تعليم المرأة، والصعوبات التي تواجهها فيما يسند إليها من أعمال، ووضعها الجديد في الأسرة وعلاقتها بالرجل وغير ذلك. فإن مشكلة المرأة والجريمة لم تنل مثل هذا الاهتمام، ففيما عدا بعض البحوث التي لا

(*) انظر سامية الساعاتي فصل. من كتاب جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية، والتدريب بالرياض، الرياض - ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م. ص ١٣-٣٦.
ويحتوي الكتاب على موضوعات تشمل:
القسم الأول:

- ١- طرق ارتكاب جرائم النساء.
- ٢- العوامل البيولوجية في جرائم النساء.
- ٣- العوامل الاجتماعية في جرائم النساء.
- ٤- العوامل النفسية في جرائم النساء.
- ٥- الاتجاه التكافلي في تفسير جرائم النساء.
- ٦- تحرير المرأة وجرائم النساء.
- ٧- درجة الحضرة وجرائم النساء.

القسم الثاني:

عرض لأهم البحوث المصرية في مجال جرائم النساء.

يزيد عددها على أصابع اليد الواحدة أجرى معظمها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن جرائم النساء ظلت من الأمور التي يحيطها ما يحيط المرأة أحيانا من غموض أو ما تلقاه من اللامبالاة والإهمال.

ويرى بعض المتخصصين في علم الاجتماع الجنائي، وعلم الاجرام، أن السبب في أن إجرام النساء يعد مجالا مهملا من مجالات البحث، هو أن صورتنا الثقافية المجتمعية عن المجرم أنه : ذكر خارج عن القانون، وأن البحوث في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام قد وقعت تحت تأثير تلك القوالب الثقافية.

ويرى البعض الآخر، أن قلة الاهتمام العلمي بجرائم النساء إنما يعزى إلى أن عدد النساء الذى يقع تحت طائلة القانون أقل بكثير إذا ما قورن بعدد الرجال.

وقد وجه كثير من الباحثين إبان الخمسينيات من هذا القرن أنظار العاملين في ميادين علم الاجتماع، وعلم النفس وعلم الإجرام إلى ضرورة البحث في هذه الظاهرة وعدم إهمالها، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال « ثورستين سيلين » (Thorsten Sellin) و«ولتر ريكلس» (Walter Reckless) و«هارى المربارنيز» (Harry Elmer Barnes). ويركز هذا الفصل على البحث في ظاهرة إجرام النساء.

أولا : الطبيعة المتخفية لجرائم النساء

نالت النساء كثيرا من الثناء والإطراء بسبب نسبة إجرامهن التى تبدو منخفضة إذا ما قورنت بأية مجموعة سكانية أخرى، وفى الحقيقة فإن العلاقة بين الواقع، وبين الظاهر فيما يتعلق بجرائم النساء لا بد أن تدرس، وأن يكشف عنها.

وفى هذا المجال تفرض ثلاثة تساؤلات نفسها على المهتم بجرائم النساء : أولها ما إذا كانت هناك جرائم معينة خاصة بالنساء وحدهن. أو جرائم يشتركن فيها اشتراكا واضحا ولكن لا يبلغ عنها إلا فى حالات أقل بكثير من الواقع. وثانيها ما إذا كانت النساء الخارججات على القانون أقل تعرضا للقبض عليهن وللمساءلة القانونية المترتبة على ذلك. أما ثالثها فهو إذا ما كانت النساء اللاتى يقبض عليهن يلقين معاملة لينة فى الإجراءات التى تتخذ حيالهن.

وللإجابة عن هذه التساؤلات يرى (بولاك) أنه من الواضح أن إجرام النساء أقل ذكرا فى التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة من

والسرقة التى ترتكبها البغايا والسرقات التى ترتكبها الخاديات، والإجهاض، والجرائم التى ترتكب بالنسبة للأطفال، والقتل. فضلا عن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسى، والفعل الفاضح العلنى الذى لا تقدم للمحاكمة إذا ارتكبتها امرأة.

ويرى « بولاك » (Pollack) أن النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال، حتى ولو كانوا ضحاياهن، فهم يكونون أقل ميلا إلى الشكوى للسلطات.

وهناك سبب ثقافى آخر، يتصل أيضا بحماية الرجال للنساء والذى يلعب دورا مماثلا فى إخفاء جرائم النساء، لأن هناك من يذهبون إلى أن النساء يقمن بأدوار فى المجتمع أقل فاعلية من أدوار الرجال، والحقيقة أن النساء هن فى الغالب المحرضات على الجرائم التى يرتكبها الرجال، وبهذه الصفة فإنه يصعب اكتشافهن.

كذلك لاحظ « بولاك » (pollack) وجود جرائم عديدة يرتفع عادة عدد ما يكشف عنه منها بالنسبة للرجال، فى حين ينخفض عددها بالنسبة للنساء، لأن أدوارهن كربات بيوت، ومربيات للأطفال، وممرضات، وزوجات، وعشيقات، وغير ذلك تسمح لهن أن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة، مثال التسميم البطئ للزوج والمعاملة السيئة للطفل.

هذا فضلا عن حقيقة متكررة لاحظها الكثير من المتخصصين فى علم الاجرام، وهى أن أغلب ضباط الشرطة وكذلك القضاة والمحلفين يكونون أكثر مرونة ورقة نحو النساء مما هم نحو الرجال. وقد قادت هذه الاعتبارات « بولاك » وغيره من المتخصصين إلى ملاحظة أن إجرام النساء إنما هو إجرام خفى ومقنع إلى درجة كبيرة وترتبطا على ذلك فإن الإحصاءات الرسمية والسجلات الخاصة بجرائم الإناث تكون أقل تعبيرا عن الحقيقة بسبب العوامل سالفة الذكر.

لذلك فلا بد أن يتم التقدير الحقيقى لإجرام النساء بالاستعانة بالمصادر غير الرسمية، كما أنه من المهم عقد مقارنات دولية تفيدنا فى تحليل الخصائص النوعية المميزة لجرائم النساء. ^(١)

(١) انظر ، Pollak . O., The Criminality of Women University of Pennsylvania Press, Philadelphia . 1950 PP . 1:7 .

ثانياً، الأبعاد الحقيقية لجرائم النساء

صحب الاهتمام بجرائم النساء بتحديد الحجم الحقيقي أو الأبعاد الحقيقية للجرائم، لذلك تابعت المحاولات التي قام بها العلماء لبلوغ هذه الغاية. خاصة بعد أن نما علم الإحصاء وأصبح من الممكن استخدامه في مختلف المجالات ومن بينها مجال الدراسات التي تدور حول الظاهرة الإجرامية. ويعتبر العالم البلجيكي « كيتليه » (Quetelet) صاحب أول محاولة في العصر الحديث لتحديد معدل للجرائم وبيان نسبة ما ترتكبه الإناث من جرائم إلى إجمالي ما يقع منها في السنة، فقد لاحظ سنة ١٨٣٥م أن نسبة ما ترتكبه الإناث إلى ما يرتكبه من جرائم تبلغ ٢١ جريمة مقابل كل عشرة آلاف جريمة ترتكب كل عام.

كذلك حاول « جيرى » أن يحدد بالإضافة إلى أنماط الجرائم التي ترتكبها الإناث، نسبتهم إلى الذكور الذين يرتكبون نفس هذه الأنماط من الجرائم، فتبين له أنه في جريمة قتل المواليد توجد امرأة واحدة مقابل سبعة رجال، وفي جرائم السرقة توجد امرأتان مقابل رجل واحد، أما في جريمة الإجهاض فتوجد ثلاث نساء مقابل ثمانية رجال، بينما توجد أربع نساء مقابل خمسة رجال في جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد، وتزيد النساء في جرائم التزيف فيصل عددهن إلى خمسة مقابل أربعة رجال، في حين يتساوى عدد النساء مع عدد الرجال في جرائم الحريق العمد وهو ستة لكل منهما.

أما في جرائم القتل العمد فتزيد النساء على الرجال زيادة ملحوظة إذ يصل عددهن إلى سبعة مقابل ثلاثة رجال، كذلك يزيد عددهن في جرائم الآداب فيبلغ ثمانية نساء مقابل رجلين.

وقد استخدم « جيرى » للوصول إلى هذه النسبة طريقة مبتكرة رتب فيها تصنيفاً حصر فيه الجرائم تبعاً لتكرارها بالنسبة للرجال والنساء، ثم وضع نسبة تقريبية وقارن عدد النساء بعدد الرجال الفاعلين لجريمة معينة ووضع نسبة مطلقة تم المقارنة بينها وبين الأنواع المختلفة لجرائم النساء.

أما المحاولة الثالثة فكانت في بداية القرن العشرين وبالتحديد سنة ١٩٠٢م وقام بها العالم الفرنسي « جرانييه » الذي لاحظ أنه بينما بلغ عدد الأشخاص

الذين ارتكبوا جرائم قدموا من أجلها إلى محاكم الجنايات ومحاكم الجنح ٢٠٩٠٧٥ شخصياً، فإن عدد الإناث بينهم لم يزد على ٣٧٣٠٥ انثى، أى نسبة الإناث المجرمات إلى إجمالى المجرمين لم تزد على ١٣٪ فقط وكانت النسبة فى الفترة الواقعة بين عامى ١٨٢٦م و ١٨٣٠م ٢٣٪ انخفضت الى ١٨٪ سنة ١٨٣٩م وهو ما جعل « جرانيه » لا يقتنع بالنتيجة التى استخلصها من البيانات الإحصائية المعلنة، ويلجأ الى طريقة أخرى لتحديد ما يعتقد أنه الحجم الحقيقى لجرائم الإناث مستعينا بتفاصيل أفقية وأخرى رأسية خاصة بكل نوع من الجرائم التى ترتكبها إناث ونوعها وكذلك الجرائم التى تتفوق نسبة مرتكباتها من الإناث على نسبة مرتكبيها من الذكور، فتبين أن الاجهاض وقتل المواليد والسرقة تزيد فيها نسبة الإناث على الذكور بدرجة أعلى من المتوسط بفارق كبير، فى حين أنهن يرتكبن جرائم شهادة الزور والابتزاز والنصب وجرائم الآداب بنسبة تفوق المتوسط بدرجة طفيفة، أما ارتكابهن لجرائم تزييف النقود والحرق والسرقة بواسطة ثقب الجدران أو التسور وخيانة الأمانة، والتشرد والتسول والاعتداء على الأشخاص، فإن نسبتهن فيها تقل عن المتوسط.

ومن الذين اهتموا بتحديد الحجم الحقيقى لجرائم النساء الدكتور مارشيه (Marchais) الذى تبين له أن المرأة، فضلا عما ترتكبه من جرائم معلومة، تلعب دورا فيما يسمى بالجرائم الخفية يبلغ ١٠٪ من جرائم السرقة، ومن خمسة إلى ٢٠٪ من جرائم القتل العمد، و ١٠٪ من جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد و ٤٠٪ من جرائم الآداب.

وقد لاحظ « جاك ليوتيه » فى البحث الذى أجراه على ظاهرة قتل المواليد أن نسبة الجرائم الخفية تختلف من جريمة إلى أخرى من الجرائم التى ترتكبها الإناث، ففي جريمة قتل المواليد لا تزيد نسبة ما يصل منها إلى علم الشرطة على ٢٥٪ فقط، وقد يصل فى بعض الأحيان الى ٤٠٪ كما هو الحال فى فرنسا وهى نسبة مرتفعة إذا قورنت بمثيلاتها فى الجرائم الأخرى التى ترتكبها الإناث كالإجهاض والدعارة.

وهذا الارتفاع يرجع إلى طبيعة الجريمة ذاتها، فالمعروف أن قتل المواليد يحدث بعد فترة حمل طويلة معلومة لعدد كبير من الناس وينتج عنه وجود جثة

الوليد مما يؤدي إلى سهولة اكتشاف الجريمة وافتضاح أمر مرتكبيها، في حين يختلف الأمر عن ذلك في جريمة الإجهاض التي تتضاءل فرص الكشف عنها، وتنعدم هذه الفرص في الجرائم الخفية بنسبة تفوق نسبة الذكور، نظرا لأنهن يفضلن أن يعهدن واحتياجات محكمة وأساليب مختلفة وطرق متغيرة بحسب الظروف تجنباً لتدخل الشرطة.

ويتفق « مارشيه » مع « جرانيسه » في أن الإناث يشتركن في الجرائم الخفية بنسبة تفوق نسبة الذكور؛ نظرا لأنهن يفضلن أن يعهدن بالتنفيذ إلى رجل وبقين هن بعيدا حتى لا يقعن في يد العدالة.

الاهتمام بالإحصاءات الجنائية

لم يلبث الاهتمام بالإحصاءات الخاصة بالجرائم إن امتد إلى العديد من الدول التي أخذت تجري حصرا دوريا لمرتكبي الجرائم أخذة بعين الاعتبار المتغيرات المختلفة من جنس (ذكر - أنثى) ومن حالة زواجية وحالة تعليمية ونوع الجرائم وغير ذلك من البيانات التي أصبحت عنصرا ضروريا في أى دراسة تجرى على الظاهرة الإجرامية، بل إن الإحصاءات تعددت فشملت المراحل المختلفة للواقعة الإجرامية ابتداء من مرحلة الكشف عن الجريمة وضبط المجرم ثم محاكمته وإدانته إلى آخر مرحلة وهي تنفيذ العقوبة، فأصبحت هناك إحصاءات خاصة بالجريمة تصدرها الشرطة وأخرى خاصة بالجريمة أيضا يصدرها القضاء (وزارة العدل) وثالثة تصدرها السجون، وتأتى فرنسا في مقدمة الدول الأوربية التي أدخلت النظام الإحصائي في أجهزتها الجنائية وكان ذلك في سنة ١٨٢٥م، تليها إنجلترا التي أدخلته في سنة ١٨٦٥م، أما مصر فقد أدخلت النظام الإحصائي إلى أجهزتها الجنائية ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما بدأت وزارة العدل تصدر إحصاء سنويا للجرائم التي عرضت على القضاء خلال العام المنصرم، ثم تلتها وزارة الداخلية فأصدرت بدورها إحصاء سنويا لما وقع من جرائم خلال العام المنصرم وكانت هذه الإحصاءات وتلك تبوب تبعا للبيانات المختلفة سواء تعلقت بالجريمة، من حيث وضعها، وظروف وأسباب ارتكابها، أو تعلقت بمن ارتكبها من حيث جنسه وسنه وسوابقه.

وتتضمن الإحصاءات القضائية بيانات أخرى مثل نتيجة التصرف فى القضايا ونوع الحكم الصادر على المتهم بارتكاب الجريمة، ثم صدرت إحصاءات خاصة بالسجون تبين أنواع العقوبات المحكوم بها على الواردين إلى السجون وأنواع الجرائم التى ارتكبوها ومآل الأحكام الصادرة عليهم وغير ذلك من البيانات. إلا أنه يلاحظ أن تلك الإحصاءات كانت من أول عهدنا تقتصر على نوع واحد من الجرائم هو الجنايات.

أما إحصاءات الجناح فلم يبدأ الاهتمام بها إلا فى العقد الثانى من القرن العشرين وكانت قبل ذلك شبه منعدمة حتى قامت إدارة الأمن العام بوضع نظام جديد جعل الإحصاءات الجنائية تشتمل على الكثير من جرائم الجناح إلى جانب الجنايات، كما عُنيت بوضع نماذج وجداول جديدة مكنتها من الإشراف عن كثب على حالة الأمن وفرض رقابة دقيقة على أعمال الشرطة والإدارة فى مختلف أنحاء الدولة.

وقد تبين من الرجوع إلى إحصاءات السجون فى العقد الثالث من هذا القرن أن نسبة المسجونين من النساء إلى الرجال تبلغ حوالى ٤٪، وأن الجزء الأكبر من جرائم النساء ترتكبه المتزوجات اللاتى بلغت نسبتهن إلى مجموع السجينات حوالى ٥٠٪ تليهن الأراامل اللاتى بلغت نسبتهن ٢٥٪ تقريبا ثم الأبيكار فالعاهرات، كذلك تبين أن نسبة ما ترتكبه النساء من الجرائم الخطيرة لا يتجاوز ١٪ من إجمالى هذا النوع من الجرائم يأتى فى مقدمتها القتل العمد فجنايات التزوير، فالعود الجنائى فالضرب المفضى إلى الموت فالحرىق فالسرقات المعدودة من الجنايات.

واليوم وقد انقضى على أخذ فرنسا بنظام الإحصاءات الجنائية مائة وخمسون عاما انتشرت خلالها الإحصاءات الجنائية فى معظم دول العالم وتعددت وتنوعت بحيث أصبح هناك العديد من المصادر الإحصائية للجرائم فإن هذه المصادر تجمع، وفى كافة الدول تقريبا على أن الجرائم التى ترتكبها الإناث تقل بدرجة كبيرة عن الجرائم التى يرتكبها الذكور، كما أنها تختلف عنها فى النوع.

نسبة جرائم النساء فى الدول المختلفة

فى الولايات المتحدة يبلغ عدد الذين يقبض عليهم سنويا من مرتكبى الجرائم من الذكور عشرة أمثال من يقبض عليهن من الإناث، أما الذين أودعوا سجون الولايات والسجون الفيدرالية والإصلاحيات فقد بلغ عددهم عشرين مثل، اللاتى أودعن فيها من الإناث.

أما بالنسبة للمجرمين عموما وهم الذين ضبطوا وقدموا للقضاء، سواء منهم الذين أودعوا السجون والذين لم يودعوا، فإن نسبة النساء تبدو أكثر ارتفاعا، فقد بلغت سنة ١٩٣٧م (١٩.٥٪) إلى إجمالى الجرائم التى ارتكبها الأحداث.

وفى بلجيكا بلغ عدد جرائم الذكور ٢٤٢ مثل عدد جرائم الإناث، أما فى فرنسا فقد تبين من الإحصاءات التى نشرتها الإدارة العقابية عن السنوات من ١٩٤٦م إلى ١٩٥٨م أن نسبة الإناث إلى العدد الإجمالى لمرتكبى الجرائم المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية تتجه باستمرار نحو الانخفاض بينما بلغت نسبتهن إلى إجمالى الذين ارتكبوا الجرائم سواء كانت جنائيات أم جنحا ١٥.٩٪ سنة ١٩٥٢م، وواصلت انخفاضها فوصلت إلى ٧٪ سنة ١٩٥٦م، وبلغت أشد انخفاض لها سنة ١٩٥٨م حيث سجلت ٣٪ من إجمالى المجرمين الذين عهد بهم إلى الإدارة العقابية.

والملاحظ أن انخفاض نسبة الإناث المجرمات فى فرنسا فى الفترة المشار إليها، اقترن بانخفاض مماثل فى عدد المجرمين الذين سجلتهم الإدارة العقابية، فبينما كان عددهم ٣٢٨٥٤ فردا سنة ١٩٤٦م انخفض إلى ٢٣٣٣١ فردا سنة ١٩٥٨م يشملون ٥٧٤١ فردا من غير الفرنسيين الذين إذا استبعدناهم فإن نسبة الإناث ترتفع من ٣٪ إلى ٦.٦٪.

أما السويد فإن الإحصاءات الخاصة بالجرائم التى ارتكب فيها فى الفترة بين سنة ١٩٦٥م، وسنة ١٩٦٧م تبين أن النساء لا يمثلن أكثر من ١.٥٪ من جملة الأشخاص المحكوم بوقف التنفيذ، وأقل من ٣٪ من مرتكبى جرائم السكر. وفى الدانمرك بلغت نسبة النساء المجرمات إلى إجمالى المجرمين ١.٤٪.

وفى سيريلانكا (سيلان) بلغت نسبة الإناث اللاتي طبق عليهن نظام الاختبار القضائي ٢٪ إلى إجمالى الذين طبق عليهم هذا النظام فى الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٦م.

أما بالنسبة للدول العربية التى توافرت لدينا إحصاءات بشأنها فقد تبين أن المرأة فى الجزائر ترتكب جريمة واحدة مقابل كل ٢٧٤٤ جريمة يرتكبها الرجل، وهى نفس النسبة تقريبا فى كل من المغرب وتونس.

وفى مصر بلغت نسبة الجرائم التى ترتكبها إناث ٥٪ إلى إجمالى الجرائم التى ترتكب سنويا، وتنخفض هذه النسبة فى الجنائيات فلا تزيد فى أغلب الأحوال على ٤٪، وإن كانت ترتفع فى الجناح فتصل إلى ٦٪ وهى نسبة مماثلة للنسبة التى كانت عليها جرائم المرأة فى بداية هذا القرن، وهى رغم انخفاضها الملحوظ إلا أنها مع ذلك تبدو مرتفعة إذا قورنت بمشيلاتها فى السويد أو فرنسا أو فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يختلف وضع المرأة فى هذه المجتمعات عنه فى المجتمع المصري^(١).

لذلك يجب التزام الحذر عند محاولة تحديد حجم الجرائم التى ترتكبها الإناث وأنواعها حتى لا تضللنا الأرقام، وتوقعنا فى أخطاء خطيرة بما توحى به إلينا من نتائج أبعد ما تكون عن الصحة، فنقول فى بساطة إن نسبة جرائم النساء فى مصر مثلا مماثلة لنسبة جرائم المرأة فى فرنسا، دون أن نحاول تحديد أنماط الجرائم التى ترتكبها المرأة فى كلتا الدولتين وصور التجريم فى قوانين العقوبات فيها. فمن المعروف أن فرنسا مثلها فى ذلك مثل كل الدول الأوروبية لا تحرم البغاء بينما تحرمه مصر والدول الإسلامية، كذلك لا تحرم معظم الدول الأوروبية الإجهاض بينما تحرمه مصر، فضلا عن الزنا الذى لا يعتبره عدد كبير من الدول الأوروبية جريمة يعاقب عليها، ومن المعروف أن هذه الجرائم الثلاث تمثل نسبة كبيرة من الجرائم التى ترتكبها الإناث فى مصر (حوالى ٣٥٪ من إجمالى جرائمهن) مما يجعل إضافتها إلى رصيدهن من الإحصاءات الجنائية المصرية واستبعادها فى الوقت نفسه من الإحصاءات الجنائية الفرنسية عاملا مخلا بسلامة المقارنة بين النسبتين، وهو ما

(١) انظر أحمد المجدوب، المرأة والجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٨ : ٢٤.

أشار إليه عدد من علماء الجريمة الفرنسيين مثل ليفاسير وليوتيه، الذين قالوا إنه لو أضفنا إلى جرائم النساء نشاطهن في مجال البغاء وغيره من المخالفات الاخلاقية لارتفعت به جرائمهن بدرجة ملحوظة بحيث لا تقل عن ١٥٪ من إجمالي الجرائم التي ترتكب سنويا ^(١).

العوامل التي تؤثر في تحديد حجم جرائم النساء

الواقع أن تحديد حجم الجرائم التي ترتكبها النساء يجب أن تراعى فيه أمور عديدة وعوامل مختلفة من شأنها التأثير في هذا الحجم بدرجة ملحوظة، ومن هذه الأمور :

١- دراسة نصوص قانون العقوبات في الدول التي يراد تحديد حجم إجرام النساء فيها :

فمن الأهمية بمكان عند محاولة إجراء حصر دقيق لجرائم المرأة التي تدرس قانون العقوبات لا في اللحظة التي تجرى فيها الدراسة فحسب بل وفي السابق أيضا، فقد تبين أن التغييرات التي يتعرض لها هذا القانون يترتب عليها ارتفاع أو انخفاض عدد الجرائم التي ترتكب بصفة عامة والتي ترتكبها المرأة بصفة خاصة. فتجريم أفعال جديدة يؤدي بدون شك إلى زيادة الجرائم التي ترتكبها المرأة في حين أن إخراج بعض الأفعال التي كان المشرع يحرمها يؤدي إلى نتيجة عكسية أي إلى انخفاض عدد الجرائم التي ترتكبها، وهو ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة التطور الذي طرأ على إجرام المرأة سواء من الناحية الكمية أو من ناحية النوع، من ذلك مثلا ما لجأ إليه المشرع في بعض الدول من إخراج بعض الأفعال المباحة، مثال ذلك إجهاض المرأة لنفسها أو قبولها إجهاض الغير لها اللذين أخرجهما المشرع في غالبية الدول الأوروبية من قانون العقوبات في بعض الأحوال الصحية، كذلك التي يخشى فيها من الحمل على صحة وسلامة المرأة الحامل، والأحوال الاجتماعية، كذلك التي تعجز فيها الأسرة عن إعالة أكثر من عدد معين من الأبناء، أو الحالة التي يكون الحمل فيها قد تم بدون أن تكون هناك رابطة زوجية وغير ذلك من الأحوال.

(١) Leaute. Jacques. Recherches sur L'infanticide, Paris Librairie, Daloz, 1968.

ففى الدائىرك يجيز القانون الصادر سنة ١٩٧٠م للمرأة أن تقرى عدم استمرار حملها بدون الحصول على إذن خاص، اذا كانت قد بلغت الثامنة والثلاثين من عمرها ولم تتجاوز مدة الحمل اثنى عشر أسبوعا.

كذلك يمكن للمرأة أن تجرى عملية الإجهاض إذا كانت قد أنجبت أربعة أطفال لا يزالون على قيد الحياة ودون الثامنة عشرة، وفى غير ذلك من الحالات يجب أن تحصل على ترخيص من المجلس الخاص المكون من طبيبين وممثل من جمعية رعاية الأمومة.

وتعتبر يوغسلافيا من أوائل الدول التى أخرجت الإجهاض من دائرة التجريم بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى حدوث انخفاض ملحوظ فى عدد الجرائم التى ترتكبها المرأة خاصة، وأن تجريم الإجهاض أصبح قاصرا على الحالة التى يجهض فيها الغير المرأة الحامل بدون رضاها وغالبا ما يكون هذا الغير ذكرا.

وتتجه غالبية الولايات المتحدة الأمريكية إلى إباحة الإجهاض وآخر هذه الولايات كانت ولاية نيواورليانز التى قررت محاكمتها العليا فى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ أن يصبح من حق الإناث إجهاض أنفسهن دون موافقة الزوج أو الوالدين لغير المتزوجة، نظرا لأن الإجهاض كان لا يتم إلا بموافقة هؤلاء.

كذلك فإن استعمال موانع الحمل كوسيلة لتحديد النسل كان يعد جريمة فى بعض الدول فى الفترة بين الحربين العالميتين، بل إن الإعلان عن هذه الموانع كان ممنوعا أيضا، ومن هذه الدول، المجر التى أصدر المجلس الصحى الوطنى فيها رأيا يقضى بأن نسبة كبيرة من طرق تحديد النسل مضرة بالصحة ويحتمل أن تقوض أخلاقيات الشعب، ولهذا فقد أصبح محظورا أن يعرض للبيع أى جهاز أو مادة كيميائية تمنع الإخصاب عن طريق إدخالها فى الرحم، أو بتغطية فتحة العنق، مما كان يترتب عليه اعتبار المرأة التى تستعمل هذه الوسائل مخالفة للحظر الذى قرره الدولة.

وقد أصبح هذا الحظر أقل تشددا عقب الحرب العالمية الثانية حينما أصبح فى الإمكان صرف قلنسوة عنق الرحم والصوفة المهبلية بناء على أمر الطبيب، ثم ألغى ذلك الحظر فى نهاية سنة ١٩٥٣م.

كذلك ما لجأت إليه بعض الدول من إخراج الخيانة الزوجية من دائرة التجريم واعتبارها مجرد إخلال بالتزام تعاقدى بين الزوجين، يترتب عليه فسخ العقد بناء على طلب الطرف الذى أخلت الخيانة بحقوقه، وإمكانية تعويضه إذا كان قد أصابه ضرر نتيجة ما حدث.

وفى مصر لم يكن المشرع حتى سنة ١٩٣٣م يعاقب النساء المتسولات والمتشردات اللاتى كن معفيات من أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣م الخاص بالتسول والتشرد، وقد أدى هذا الإعفاء إلى انتشار هذا النوع من النشاط الاجرامى بين النساء، وخاصة أن الرجال وجدوا فيهن ضالتهن المنشودة فاستتروا خلفهن لممارسة هذا النشاط. كذلك فلان الكثيرات منهن لجأن إلى التسول والتشرد للحصول على المال، بعد أن وجدن أن القانون لا يعاقبهن، فلما صدر قانون التسول فى ٢٤ يونية سنة ١٩٣٣م، الذى سوى بين الرجال والنساء، زاد عدد النساء المجرمات وارتفعت نسبتهن إلى إجمالى المجرمين.

كذلك لم يكن البغاء يعاقب عليه فى قانون العقوبات المصرى حيث كان يصرح رسميا لبعض النساء بممارسته، وكانت هناك بيوت تدار لهذا الغرض يباح للرجال التردد عليها لقضاء الوقت مع البغايا اللاتى كانت الشرطة والسلطات الصحية تفرض عليهن إجراء الكشف الدورى فى فترات محددة، حتى يمكن اكتشاف ما يكون قد أصابهن من أمراض تناسلية والحيلولة دون انتقالها إلى من يتعامل معهن من الرجال.

وقد حاولت الحكومة علاج هذه المشكلة فقامت سنة ١٩٣١م بإجراء استفتاء عام لمختلف طبقات الشعب فى ما إذا كان الأنسب إلغاء البغاء الرسمى إلغاء تاما أو الاكتفاء بحصره ضمن قيود ضيقة، وقد أسفر الاستفتاء عن ظهور اتجاهين أحدهما يؤيد الإلغاء والآخر يعارضه، ولكل اتجاه مبرراته وحججه فالذين يرون الإلغاء كانت حجتهم أنه لا يليق بدولة تدين بالإسلام الذى يحرم الزنا والبغاء وكافة الفواحش، أن تصرح بممارسة البغاء وترضى به مخالفة بذلك الواجب الملقى على عاتقها والتزامها الثابت بمحاربة الجرائم وملاحقة المجرمين ودعوة الناس إلى

الفضائل والابتعاد بهم عن الرذائل وزجر من تسول له نفسه الإتيان بها وردع من يرتكبها.

أما الذين رأوا الإبقاء على البغاء الرسمي فقد اعترفوا أنه شر ولكن لا بد منه لأن إلغاء من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد الفساد وانتشار البغاء السري وما يتبع ذلك حتما من تفشي الأمراض التناسلية بسبب انعدام وسائل الرقابة الصحية التي تكفل وقف تيارها وكف أذاها وشرورها عن المجتمع والنسل.

وقد انتهى الأمر بالحكومة إلى الأخذ بوجهة النظر الأولى فأصدرت الأمر العسكري رقم ٧٦ سنة ١٩٤٩م بإلغاء بيوت الدعارة وتحريم البغاء، ومن ذلك الوقت والإحصاءات الخاصة بجرائم النساء تتضمن عددا متزايدا من جرائم البغاء، ولكن مما تجدر ملاحظته أن تلك الإحصاءات لم تكن تخلو أبدا من أرقام خاصة بجرائم البغاء التي ترتكبها النساء فقد تبين من مراجعة إحصاءات السجون عن سنة ١٩٣٩م أن عدد المسجونات من البغايا بلغ ١٣٨٨ امرأة، بالرغم من وجود البغاء الرسمي. وربما يكون إيداعهن السجن نتيجة مخالفتهم لنظام البغاء الرسمي، بأن مارسنه خارج المناطق المحددة لهن أو عدم ترددهن بانتظام على مكاتب الصحة لإجراء الكشف الطبي عليهن، أو احترافهن للبغاء بدون تصريح بذلك.

٢- دراسة أثر الدين في سلوك الأفراد

وهي دراسة لا بد منها نظرا لأن إجرام النساء لا ينفصل من وجهة النظر السوسيولوجية عن المكانة التي تمنحها لها النظم المختلفة وأهمها الدين، من ذلك على سبيل المثال : ما تفرضه الظروف الداخلية للمرأة في بعض المجتمعات الإسلامية من زواج البنات في سن صغيرة، والحد من اختلاط النساء بالرجال، وفرض زي معين لا يسمح بظهور مفاتن المرأة، وهي أمور يعتبرها معظم مفكرو وعلماء الغرب من مظاهر تخلف المرأة بينما يعتبرها بعض المهتمين بالظاهرة الإجرامية من العوامل التي تحول دون ارتفاع معدل الجرائم بين النساء.

كذلك قد يكون للدين تأثير مباشر في تحديد الحجم الحقيقي للجرائم بصفة عامة وجرائم النساء بصفة خاصة، مما يجعل الإحصاءات مضللة، مثال ذلك أن الدول التي يعتبر الانتحار فيها أمرا مخزيا كالدول الكاثوليكية تبذل الجهود لإدراج

مثل هذه الحالات فى باب الحوادث ومن ثم تأتى الإحصاءات الخاصة بالانتحار غير ممثلة للحقيقة.

٣- دراسة القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع

مما لاشك فيه أن للقيم الاجتماعية دورا أساسيا فى اعتبار السلوك سويا أو منحرفا، وهذا الدور يختلف من مجتمع إلى آخر، فما يعتبر سلوكا منحرفا فى مجتمع قد لا يعتبر كذلك فى مجتمع آخر.

وفى العصر الحاضر فإن الأخلاق الجنسية تختلف من شعب إلى آخر ففى بعض الدول الإسكندنافية كالسويد، لا يعتبر الحمل من سفاح جريمة أو حتى مجرد سلوك اجتماعى جدير باللوم والمؤاخذه، ومن ثم فإن الإناث اللاتى يحملن سفاحا لا يخذن مبررا لإجهاض أنفسهن أو لقتل الوليد الذى يلدنه، لأن الدولة تتكفل به وتربيته، وينعكس هذا الوضع على حجم ما ترتكبه الإناث هناك من جرائم ينخفض عددها بشكل ملحوظ وبالذات جرائم الإجهاض وقتل المواليد، ويبدو هذا واضحا إذا قورنت نسبة الجرائم من هذين النوعين التى ترتكب فى السويد والنرويج مع نسبة ما يرتكب منها فى دولة أوروبية كفرنسا التى بلغ عدد ما وقع فيها من جرائم قتل المواليد فى الفترة من ١٩٤٦م إلى ١٩٥٣م، ٦٨٦ جريمة (طبقا للإحصاءات الرسمية) ففى حين لم يزد ما وقع من هذه الجرائم فى بلجيكا فى نفس الفترة على ٢٨ جريمة وفى الدانمارك على ٦٢ جريمة وفى هولندا على ٢٣ جريمة وفى سويسرا على ٥٧ جريمة وكلها دول تبيح الإجهاض.

ولذلك اشتدت الدعوة إلى إباحة الإجهاض بعد ان تبين أن هناك آلاف النساء اللاتى يجهضن أنفسهن كل عام سواء داخل فرنسا نفسها، أو خارجها، حيث تنظم رحلات يومية بين فرنسا والدول المجاورة التى تبيح الإجهاض تشترك فيها الراغبات فى إجراء عمليات إجهاض على الرغم من أن عدد حالات الإجهاض التى تجرى فى فرنسا كل عام مرتفع بشكل ملحوظ، فقد بلغ عدد ما أجرى منها سنة ١٩٣٣م نصف مليون حالة، ارتفعت سنة ١٩٣٨م إلى مليون حالة، ولكنها انخفضت سنة ١٩٤١م إلى ٨٠٠ ألف حالة، وقد لوحظ أن عدد حالات الإجهاض يكاد يعادل المواليد.

وفى كندا اشتدت نفس الدعوة بعد أن سجلت المستشفيات والعيادات فى عام ١٩٧٣م ٤٠ ألف حالة إجهاض ارتفعت عام ١٩٧٤م الى ٦٠ ألف حالة .

وتشتد أهمية دراسة القيم الاجتماعية فى الأحوال التى تتشابه فيها الظاهرة الإجرامية مع مثيلتها فى مجتمع آخر فيتعين التعرف على القيم السائدة فى كل مجتمع لمعرفة طبيعة العلاقة بينها وبين تلك الظاهرة، وهل هى علاقة ايجابية أم سلبية ؟ مثال ذلك ظاهرة الشذوذ الجنسى التى توجد فى مجتمع متقدم كالمجتمع الإنجليزى وكثير من المجتمعات الأوروبية، وتوجد كذلك فى المجتمعات البدائية المتخلفة بالرغم من الاختلاف الواضح بين النوعين من المجتمعات وبالذات فيما يتعلق بوضع المرأة، وعلاقتها بالرجل، لذلك يتعذر التعرف على العوامل الكامنة وراء الظاهرة بدون دراسة القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمعين .

ومما لاشك فيه أن تجريم هذه الظاهرة فى مجتمع وإباحتها فى مجتمع آخر كالمجتمع الإنجليزى، يترتب عليه تفاوت ملموس فى معدل الجريمة فى كل مجتمع منهما .

ومع ذلك فإن إجرام المرأة يظل، حتى بعد مراعاة هذه الأمور أقل كثيرا من إجرام الرجل فى كل المجتمعات لا لشيء إلا لأن ما يعول عليه فى تحديد نسبة جرائم الإناث إلى نسبة جرائم الذكور هو الإحصاءات الرسمية، مع كل ما تختمله من مأخذ ويوجه إليها من نقد لا يعوزه الدليل ولا يفترق إلى السند . فبالرغم من كل ما تردد عن قصور الإحصاءات الجنائية عن إعطاء دلالات محددة نظرا للأهمية القليلة للتحليلات التى تستند الى وجود اختلافات فى نسب الجريمة، حيث إن هذه الاختلافات ليست سوى مجرد فروق فى إجراءات تسجيل الجرائم، أكثر منها اختلافات حقيقة تتعلق بالجرائم ذاتها، إلا أن دراسة العلاقة بين معدلات الجريمة والاختلاف فى التنظيم الاجتماعى من ناحية والاختلافات فى الثقافة والحضارة من ناحية أخرى؛ وإجراء عملية مقارنة للمجتمعات والجماعات ذات المعدلات المختلفة فى الجريمة من حيث بعض السمات الاجتماعية العديدة لا يزال له قيمته، وخاصة من حيث التباين فى الحراك الاجتماعى والصراع الثقافى الحضارى والمنافسة

والطبقات الاجتماعية وتركيب السكان وكثافتهم وتوزيع ثروتهم والدخل والعمالة والمذاهب الاقتصادية والسياسية والدينية ^(١).

ثالثاً، النوعية الخاصة لجرائم النساء

إن نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة، أو هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل النساء أو هي بمعنى آخر «جرائمهن الرئيسية». كما يمكن أيضاً أن نطلق عليها جرائمهن الشائعة أو «جرائمهن الغالبة» ^(٢).

وتتفق ملاحظات معظم المتخصصين على أن النساء المجرمات يستخدمن الخداع والمكر في ارتكاب الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال ^(٣).

فيرى «بيرس سميث» أنه على الرغم من أن النساء يلعبن دوراً ثانوياً في جرائم النصب والاحتيال، مقارنة بالدور الرئيسي الذي يلعبه الرجال إلا أنهم يستخدمون الدهاء والحيلة ويؤدين دوراً في هذه الجرائم يتم في صورتين، إحداهما إغراء الرجل واجتذابه إليهن حتى يجد نفسه منغمساً معهن في وضع محل بالشرف، وتبلغ الخطة ذروتها حين يساغت المرأة شريكها ويراه متلبساً معها، وهو قد يتسحل صفة زوجها أو أخيها، ويهدده بالانتقام منه أو التشهير به، فيجد الضحية نفسه مضطراً إلى الرضوخ لكل طلباته وهي لا تخرج عادة عن تعويض مالى كبير يتناسب مع ثرائه وغناه.

أما الصورة الثانية فهي التي تقوم فيها المرأة بتمثيل دور الزوجة المهذبة، أو الأخت الرقيقة اللطيفة التي تقتصر مهمتها على إضفاء جو من الثقة على الموقف الذي يتم فيه الاحتيال على المجنى عليه، بحيث يبدو له كما له كان صحيحاً واختفاء مسحة من الاحترام على الواقعة الملققة التي اختلقها شريكهن ^(٤).

(١) انظر أحمد المجذوب، المصدر السابق، ص ٢٥ : ٣٣.

(٢) انظر Barnes, A.E. and Tecters, N.K., *New Horizons in Criminology* N.Y. Printice-Hall Inc., 1944 P.572.

(٣) انظر بولاك، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٤) Smith, Percy., *Plutocrats of Crime*, Fredrick Maller Limited London.

ويرى كثير من المتخصصين، والمتخصصات فى علم الإجرام، أن النساء المجرمات يظهرن خداعا أكثر مما يظهر الرجال المجرمون والسبب وراء هذا القدر العظيم من المخادعة يمكن أن نجده فى الأخلاق، والخصائص الجنسية، الذى يمليه خفاء سلوك النساء والاختلافات الجسمية الطبيعية والنفسية بين الرجل والمرأة.

وهناك بعض المهتمين بالظاهرة الإجرامية وعلاقتها بالمرأة، ممن يذهبون إلى أن القتل بالسم هو الأسلوب الرئيسى للقتل الذى تستخدمه النساء، وأن الشكل الظاهر للتسميم هو استخدام الزرنيخ يليه السيانيد ثم بكلوريد الزئبق. وباعتبارها مشترية وربة بيت فإن المرأة يمكنها أن تشتري المبيدات الحشرية وسم الفئران، وأثناء قيامها بإعداد الطعام أو بالتمريض يسهل عليها أن تقدم السم.

إن جرائم القتل التى ترتكبها النساء، يمكن أن تدرج فى عداد الجرائم الخفية، وهو ما يتفق مع الطبيعة المقنعة لجرائمهن كما ذكرنا من قبل.

وفى الماضى القريب كان عدد من الأطفال الصغار الذين يوضعون تحت رعاية النساء يتعرضون للقتل نتيجة للإهمال الإجرامى، والتجويع دون أن يكون اكتشاف ذلك ممكنا.

وهناك عدد آخر من الأطفال الذين ماتوا بطريقة غامضة وهم فى رعاية النساء اللاتى يطلق عليهن وصف مربيات الأطفال، أو النساء اللاتى أنجن دون زواج وكان هذا يحدث قبل أن يتخذ المجتمع الحديث إجراءات ضد مثل هذه الأفعال.

ويعد قتل المواليد نوعا آخر من إجرام النساء ولكن يبدو مع الزيادة المطردة فى أساليب تنظيم الأسرة، أن هذا النوع من جرائم النساء فى طريقه إلى الاختفاء من المجتمعات الحديثة.

وقد كان قتل المواليد، من الناحية العملية هو الطريقة الوحيدة التى تلجأ إليها الفتيات غير المتزوجات والنساء لإخفاء تورطهن وتجنباً لنقد المجتمع لهن. ومن جرائم الاعتداء الخطيرة نوع خاص ترتكبه المرأة، وهو إلقاءها ماء النار على وجه الضحية وهو فى كل الأحوال المحب الخائن وقد لاحظ «بولاك» أن هذه الجريمة بالذات ترتفع نسبة غير المكتشف منها.

كذلك تلجأ المرأة الى اختلاق اعتداءات زائفة ذات طبيعة جنسية فتدعى أنها اختطفت أو تشكو من أنها كانت قد هوجمت فى حين أنها كانت متفاهمة وراضية بالاعتداء عليها.

وعلى العكس من الفكرة الشائعة عن الاغتصاب وما يقترن به من قسوة أو عنف تضطر الأنثى معه إلى الاستسلام لمن يغتصبها، تبين أن نسبة ضئيلة للغاية من جرائم الاغتصاب هى التى تمت بهذه الصورة، أما أغلب جرائم الاغتصاب التى قدمت للقضاء فقد كان للمجنى عليهن فيها دور فيما حدث، كأن تكذب البنت بشأن عمرها الحقيقى بينما هى لا تزال قاصرا وذلك حتى تحول دون تردد الرجل فى ممارسة الجنس معها، وفى نسبة كبيرة من الحالات كانت نسب المجنى عليهن هن اللاتى أوقعن بالرجال فى العلاقة الجنسية، وفى غير حالات أخرى تبين أن الأنثى هى التى أغرت الرجل، فبعض القضايا اتضح أن الأنثى لجأت إلى اتهام الرجل باغتصابها بعد أن أعرض عنها أو هجرها.

وقد كشف «سذرلاند» (Sutherland) التناقضات العديدة بين الرقم الخاص بمن قبض عليهم بتهمة ارتكاب جرائم الاغتصاب بالإكراه وهو رقم كبير، والرقم الخاص بمن حكم عليهم بالفعل لارتكابهم هذه الجريمة فى ولاية نيويورك وهو رقم صغير. فقد تبين أن ١٨٪ من العدد الإجمالى لمن اتهموا بارتكاب جرائم الاغتصاب خلال الفترة من ١٩٣٠م إلى ١٩٣٩م^(١). فى ولاية نيويورك هم الذين حكم عليهم بالفعل..

وهناك جرائم جنسية ترتكبها الإناث البالغات ويكون المجنى عليهم فيها من الفتية الصغار الذين لا يبلغون بطبيعة الحال عن هذه الأفعال وإنما يستمرئونها، فى حين أنه إذا ارتكب هذه الأفعال رجل مع صبي فإنه ينادر إلى الإبلاغ عنها مما يجعل نسبة كبيرة من هذه الجرائم معلومة.

وهناك أفعال جنسية أخرى يمكن أن تمارسها الإناث مستترات خلف صور من السلوك العادي، من ذلك أفعال العناق والمعاينة الجنسية المستترة التى يكون طرفها الآخر صبي صغير أو فتى فى مستهل مرحلة البلوغ.

(١) انظر، Sutherland and Cressey, Principles of Criminology, Sixth Edition, The Times of India Press, Bombay, 1968.

وفيهما يتعلق بجرائم السطو والسرقة، فإنه على الرغم من اعتبارها جرائم ذكرية، لكن الواقع الذى كشفت عنه بعض القضايا هو أن النساء يتدخلن أحيانا فى ارتكابها سواء بالتحريض عليها أو بالمساندة فى ارتكابها، كأن تقدم المعلومات الضرورية عن المجنى عليه أو عن المكان الذى سترتكب فيه الجريمة أو أن تقوم بالمراقبة أثناء التنفيذ أو أن تضلل رجال الشرطة حتى لا يتمكنوا من القبض على الجناة، ومهما يكن فإن الأدوار الاجتماعية العديدة للمرأة تقدم لها فرضا غير عادية للسرقة وتمنحها حصانة كبيرة ضد القبض والمحاكمة فالنساء النشاطات يستفدن من قيمة ثابتة لا تزال باقية هى أنهن إناث.

والبغى كثيرا ما تكون سارقة، ولكن لكونها داخلة فى علاقة مع ضحاياها باعتبارها بغى فإنهم يمتنعون عن التبليغ عنها، وأحيانا ما تكون البغى شريكة للص، عندئذ فإنها تستخدم البغاء لمجرد الخداع والإيقاع بضحيتهما.

ومن الملاحظ أن عدد جرائم السرقة من المتاجر الكبرى قد زاد مع زيادة عدد هذا النوع من المتاجر، والتوسع فى طريقة حصول المشتريين على السلع بأنفسهم، حتى انغمس فى عملية السرقة من المتاجر الكبرى النساء المحترفات والساقيات المحترفات والمصابات بجنون السرقة، ولعل سرقة النساء من المتاجر تعد الدليل الواضح على مدى افتقار الإحصاءات الجنائية إلى الدقة، وعدم تعبيرها عن الواقع، فمن المعروف أن آلاف النساء يرتكبن جرائم سرقة من المحلات الكبرى كل عام، ولكن القليل منها هو الذى يكشف عنه وبعضها يتم التصالح بشأنه إذا انكشف أمره، والبعض الثالث وهو قليل جدا يصل إلى علم الشرطة.

كذلك فإنه من الأمور المعروفة جيدا أن الخادومات يرتكبن سرقات بإعداد كبيرة سواء من مخدمهن أو من الغير، وقد فسر « لبروزو » ذلك بأن الدور الذى تقوم به الخادمة يعرضها لإغراء شديد فترتكب السرقة، ولكن نظرا لأن معظم السرقات التى يرتكبها الخدم تقع على أشياء قليلة القيمة كالمأكولات والملابس فإنها لا تبلغ إلى الشرطة بسبب تسامح المخدمين فيها.

أما جرائم النساء فى مجال الابتزاز، فمعظمها لا تظهر فى الإحصاءات، ومن أقدم الخدع فى هذا المجال « لعبة الزوج » التى يجد الضحية نفسه فيها فى

موقف مخل بالشرف يفاجأ فيه بالزوج المزعوم للمرأة التي معه، والذي يتهمه بالاعتداء على شرفه. وهناك أيضا صور عديدة أخرى للخداع والغش ترتكبها النساء غالبا، مثل قيام الخادصات بمضاعفة الثمن الذي اشترين به طلبات مخدومهن، واحتراف النساء للدجل والشعوذة والتنبؤ بالغيب ومعرفة المستقبل، وذلك من أجل الحصول على المال من السذج، وحسنى النية من الناس، كذلك قد تغرى المرأة رجلا ليقدم لها مالا وخدمة ثم تهرب منه، كما أنها بأفعال مثل الغواية، غالبا ما تشترك المرأة فى عمليات النصب التي يرتكبها الرجال.

ويرى فريق من المتخصصين فى علم الإجرام أن الإجهاض هو أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث من حيث عدم الظهور فى الإحصاءات ومن حيث الوقوع. والتقديرات بالنسبة لهذا النوع من الجرائم تجاوزت المائتى ألف جريمة لإجهاض سنويا فى الولايات المتحدة، والموقف أسوأ من ذلك فى فرنسا مما يجعل معدل الجرائم التي ترتكبها الإناث، حين نضيف إليه ما يقع من جرائم الإجهاض وحدها، شديد الانخفاض بدرجة ملحوظة كما تبين لـ « بولاك » من الإحصاءات الخاصة بولاية نيويورك.

فإذا ما صححنا معدل جرائم النساء أكثر من ذلك بإضافة جرائم السرقة من المتاجر التي ترتكبها النساء ولا تكتشف، فلن معدل إجرام الذكور يجب أن ينخفض حتى لو أخذنا فى الحسبان المشكلة العامة بعدم الكشف عن مثل جرائم دوى الباقات البيضاء، التي ترتفع نسبة ما لا يبلغ منها إلى السلطات فإن « بولاك » يؤكد ان انخفاض جرائم النساء ليس سوى أسطورة.

وقد بحث « بولاك » مسألة وجود نوعية معينة، أو أنماط شبه ثابتة لجرائم النساء، فتبين له أن جرائم النساء تقع غالبا فى مخالفة الاخلاق الجنسية، اما فى نطاق الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال، فإن أنماط الإجرام الأثوى ليس واضحا بصورة كافية.

ويوجه « بولاك » الاهتمام إلى حقيقة أن النساء يكن على علاقة بضحاياهن فى هذا النوع من الجرائم مثل الأبناء والأزواج والعشاق مما يحول دون الكشف عن جرائمهن من هذا النوع.

أما عند دراسة البيانات المتاحة عن الحالة الزوجية للذكور والإناث «للمجرمين المسجونين» فقد ظهر أن نسبة الإناث المتزوجات أكبر من نسبة الإناث غير المتزوجات وهو وضع مخالف لما هو عليه وضع الذكور الذين تبين أن نسبة كبيرة منهم ليسوا متزوجين.

وبالنظر إلى العوامل البيولوجية ودورها في الجريمة تبين بولاك إن القوة البدنية لم يعد لها أهمية فيما يتعلق بارتكاب النساء للجرائم التي يرتكبها الرجال، فقد ظهر بطلان تلك النظرية التي كانت تزعم أن الضعف البدني للنساء يؤدي إلى ارتكابهن جرائم معينة ويحولهن عن جرائم أخرى.

وقد ركز بعض الدارسين على النضج الجسماني المبكر للبنات عند تفسير جرائمهن الجنسية، ويعارض « بولاك » ما قيل أن حدة الدافع الجنسي لدى الذكور عما هو لدى البنات يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم الجنسية التي يرتكبونها، ويرى أن العكس هو الصحيح، لأن النضج المبكر للبنات بما يصاحبه من حدة الدافع الجنسي لديهن هو الذي يسبب هذا الاختلاف في نسبة الجناح بين الذكور والإناث فقد تبين أن التهيج الحسى يبدأ عند الأنثى قبل البلوغ ويمضى في النمو باطراد خلال فترة المراهقة ولبضع سنوات بعدها، ولكن بلوغ ذروة اللذة لا يبلغ أقصى نموه إلا في حوالى الخامسة والعشرين (١).

ويعد من الخطأ الربط بين التهيج الحسى وبلوغ ذروة اللذة للحكم بقابلية الأنثى للدخول في علاقة جنسية من نوع ما؛ لأن مثل هذا الربط من شأنه أن يؤدي إلى القول بأن الأنثى لا تمارس أى علاقة جنسية قبل بلوغ تلك السن. وفي هذا خطأ كبير لأنه قد تبين مما كشف عنه بحث « كتنزى » (Kinsey) أن نسبة كبيرة من الإناث مارسن علاقة جنسية من نوع ما وهن دون سن البلوغ ثم بعد أن بلغنها (٢).

(١) انظر بولاك، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٢) انظر Kinsey , Alfred and Pomeroy The Sexual Behavior of the Human female Philadelphia and London W.B. Saunders Co., 1953 .

كذلك لاحظ « بولاك » أنه يمكن أن تكون هناك علاقة بين ارتكاب الإناث للجرائم وبلوغهن مرحلة المنضج أو البلوغ أو ظهور اعراض انقطاع الطمث، ولكنها علاقة ضعيفة لا يمكن الاستدلال منها على أهمية تلك الظروف التي تمر بها الأنثى في دفعها إلى الانحراف.

ولقد تبين من دراسة أجرتها الدكتورة « شيرلى بيرت كلارك » على عينة من الأولاد والبنات الجانحين الذين لم يبلغ عنهم استخدمت فيها منهج الإقرار الذاتي، إن نسبة جناح البنات تقترب من نسبة جناح الأولاد وهو وضع مخالف لما تكشف عنه الإحصاءات الرسمية.

* * *

المراجع

(١) سامية حسن الساعاتي، جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

الفصل العاشر

المرأة... الجسد والمعتقد تطبيقات على المرأة المصرية(*)

تمهيد :

الجسد موجود ثقافى فهو جزء من الثقافة وهو يلعب دورا فى تحديد أدوار النساء، وأدوار الرجال، كما أن الجسد الإنسانى يخضع لضوابط اجتماعية وثقافية. والملاحظ أن وضع المرأة اليوم، وضع معوق، ومستقص من قدره، فعلى الرغم من كثرة التغيرات القانونية والتشريعية فى صالحها، ومن صغر حجم الأسرة، ومن فرص التعليم والعمل التى زادت وتحسنت أمام النساء خلال القرن الأخير... إلا أنه مازال هناك تفاوت ملحوظ بين الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للرجال والنساء.

وقد شكلت نظرية المساواة بين الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فى شكل حركة تحرير المرأة هجوماً عنيفاً على هذه الفروق والتفاوتات.

ويبدو أن الموقف الذى نشهده الآن ليس نتاج الدعامات البيولوجية لأدوار الجنسين وحدها... ولا هو حصيلة التفاوت الذى تفرضه، وتصر عليه نظم المجتمع ومؤسساته المختلفة فقط، إنما يرجع التمييز والتفرقة بين الرجال والنساء إلى المعتقدات الاجتماعية والثقافية والاتجاهات السائدة فى المجتمع.

إن حقيقة وضع المرأة مشتملاً على قيمة جسدها يكمن فى أنه يتشكل يوميا من هذه المعتقدات..

(*) بحث قدم فى المؤتمر الدولي للمرأة والجسد، كوينهاجن، سبتمبر ١٩٩٧.

إن النساء يصبحن على الوجه الذى هن عليه، تبعاً للطريقة التى يتوقع منهن أن يكن عليها أو التى يفكر الناس فيهن على أساسها.

وسوف يتناول البحث محورين أساسيين أحدهما يتعلق بتحديد المفاهيم الأساسية فيه، والآخر يتعلق بالمرأة. . الجسد والمعتقد الشعبى، ثم خاتمة لأهم الأفكار التى يشتمل عليها البحث.

أولاً، الجسد :

لعل القرن الحادى والعشرين هو القرن الذى سيحتل فيه الجسد فى الدراسات الإنسانية اهتماماً كبيراً وذلك بعد إدراك المدارس الفكرية لمدى تغييره فى العصور الماضية، ولعل ظهور جمعيات حقوق الإنسان واهتمام المنظمات الدولية بأمره، يبرهن على مدى ما حظى به الجسد الإنسانى من رد الاعتبار ويرى « تيرنر » (Turner) أن مشكلة التحكم فى الجسد، وضبطه، هى مشكلة تواجه كل مجتمع^(١)، فكل مجتمع تواجهه مهام أربع : إعادة إنتاج سكانه عبر الوقت، والتحكم فى أجساد سكانه عبر المكان، وكبح الجسد الداخلى (الرغبات) من خلال (النظم)، وحضور الجسد الخارجى فى الحيز الاجتماعى. وفى ضوء هذه المهام فإن عملية تنظيم المجتمع ما هى إلا تنظيم للأجساد داخلياً وخارجياً غير الزمان والمكان^(٢).

والجسد جزء أساسى من هوية الإنسان، وبدون الجسد لا يكون الإنسان على ما هو عليه وقد لا يكون على الإطلاق. . وجود الإنسان وجود جسدى فى المقام الأول. الجسد موجود فى قلب العمل الفردى والجماعى، وهو الإدارة الأساسية لاكتساب المعرفة والتعبير عنها، وتطويرها. والجسد موجود فى قلب الرمزية الاجتماعية، وفى قلب الحضارة الإنسانية، وبقدر وضوح الجسد بقدر غموضه وقد اجتهدت المجتمعات الإنسانية بطرائق متنوعة فى حل هذا اللغز أحياناً. . وفى

(١) (نتحايل على تقاليدنا، وتمرر عديداً من الأوراق من تحت المائدة).

انظر الكاتبة « نورا أمين » « دراما، إبداع، يوليو ١٩٩٦، العدد السابع ص ١٠٥ .

(٢) انظر، B . Turner , The Body and Society , Basil Blackwell . Oxford , 1989 , P. 292 .

الهروب من حله أحياناً أخرى. وهناك مجتمعات توحد بين الجسد وصاحبه، ومجتمعات أخرى تفرق بينهما بطرائق عدة^(١).

ثانياً، المعتقد : (Belief) , Convinction)

أ- عقد الحبل، ربطه، والمعتقد أو الاعتقال فى المدلول اللغوى ضرب من الارتباط بأمر معين.

ب- وفى مدلوله الاصطلاحي التصديق الجازم بشئ ما، وفى الظن والرأى قدر من التصديق... ولكنهما معاً دون المعتقد أو الاعتقاد.

واليقين والايان اسمى درجات المعتقد، ويقومان على تصديق جازم لا يقبل الشك. وليس بلازم فى كل معتقد أن يكون وليد حجج منطقية، ويرجع كثير من معتقداتنا السائدة إلى شئ من الثقة والتسليم بما قال الآخرون من ماضين أو حاضرين.

ج - درس المعتقد سيكولوجيا واجتماعيا، فمن الناحية السيكولوجية لوحظ أن للوجدان والعاطفة دخلاً فيه، وكم من المعتقدات يملئها القلب دون أن يكون للعقل فيها نصيب، والمعتقدات المباشرة التى لا تعتمد على بحث أو تحرر فى الغالب وليده إحيائات أو انفعالات خاصة والمعتقدات غير المباشرة، وليدة تمحيص وتحقيق ولا بد فى اليقين من سند عقلى، وفى المعتقد عنصر إرادى هو الذى يدفع المرء إلى التسليم بما يعتقده. ويربط « وليم جيمس » والبرجماتيون الاعتقاد بالتجربة ومتطلبات الحياة.

د- ومن الناحية الاجتماعية لوحظ أن المعتقدات البدائية اعتقادات مباشرة تعتمد على خرافات وأوهام، وتستمد من الثقة، واحترام الشيوخ، والرؤساء أو السحرة ورجال الدين. وهذه المعتقدات لا تزال لها مخلفات فى المجتمعات المتحضرة. والمعتقد ظاهرة اجتماعية تنتقل من الفرد إلى من حوله، ومن بيئته إلى أخرى ولا حياة لها إن لم يأخذ

(١) ديفيد لوبرتون، أنثروبولوجيا الجسد والحدائق، عرض شاكر عبد اللطيف، إبداع، العدد التاسع سبتمبر ١٩٩٧ ص ٨٦.

بها المجتمع . وهناك معتقدات دينية ، وأخرى سياسية . والدين هو التربة التي نبتت فيه المعتقدات القديمة على اختلافها ، ولا سبيل لتفسير كثير من الظواهر الاجتماعية إلا بردها إلى أصولها الدينية . وقد عني بذلك علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أمثال «فريزر» و « دور كايم » و «بير » و «موس » .

وللمعتقد سلطان تصعب مقاومته ، ومن المعتقدات ما غير وجه المجتمع تغييراً تاماً ^(١) .

ويمتزج معنى المعتقد بكل من معنى الرأى ، والاتجاه ، والإيمان ، والمعرفة ^(٢) .

ثالثاً : المعتقد الشعبي ، (Folk Belief)

تتميز المعتقدات الشعبية بأنها أصعب العناصر الشعبية (مثل اللغة والزى والحلى .. إلخ) فى التناول وأشقها فى الدراسة والبحث ، لأنها خبيثة ، فى صدور الناس ، وهى لا تلقن من الآخرين ، ولكنها تختمر فى صدر أصحابها ، وتشكل بصورة يلعب فيها الخيال الفردى دوره ليعطيها طابعاً خاصاً .

وهى مع تمكنها فى أعماق النفس الإنسانية موجودة فى كل مكان سواء عند الريفين ، أو الحضريين ، عند غير المثقفين ، كما هى موجوده عند الدين بلغوا مرتب عالية من العلم والثقافة ، وصاروا يخضعون فى حياتهم ، وفكرهم للأسلوب العلمى .

وهذه الحقيقة الأخيرة جديدة نسبياً على البحث العلمى ، حيث كان أبناء القرن التاسع عشر يعتبرون أن التفكير قبل المنطقى خاصية مميزة للطبقات الدنيا أو الشعبية ، على حين أن الطبقات العليا أو حملة الثقافة الراقية يتميزون بتفكير منطقى خالص أى أنه لا يعرف المعتقدات الشعبية . ولكن هذا الرأى قد ثبت فساد

(١) معجم العلوم الاجتماعية ، تصدير و مراجعة إبراهيم بيومي مذكور ، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ص ٤٩ .

(٢) المعجم العربى للعلوم الاجتماعية ، منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (يونسكو) والمركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فسي العلوم الاجتماعى (راكسي) ، القاهرة ١٩٩٤ ص ٤٨ .

منذ نهاية الربع الأول من القرن العشرين وأن المعتقدات الشعبية موجودة بدرجات متفاوتة في كافة الطبقات، وعلى كافة المستويات (١).

ونجد لزاماً علينا ونحن نبحث موضوع المرأة... الجسد والمعتقد، أن نقدم عدداً من الشواهد التي تساهم في فهم أبعاده ومكوناته. وقد اجتهدت أن تكون هذه الشواهد من الثقافة المصرية بخاصة والعربية بعامة.

وتتضمن هذه الشواهد مشاهدات واقعية ودراسات ميدانية ومعطيات مستمدة من كتب التراث الشعبية وغير الشعبية، وميداني علم الاجتماع، وعلم النفس وبعض الأعمال الأدبية.

المرأة.. الجسد والمعتقد الشعبي :

ليست النظرة إلى الجسد مجرد نظرة فردية، بل هي نظرة عامة تتبناها الثقافة وتشيعها في الناس بحيث يكون للمجتمع ككل نظرة موحدة للجسد بصرف النظر عن اختلاف ظروف الأفراد وسوف نتناول، المرأة في علاقة جسدها بالمعتقد الشعبي كما تبدو في مظاهر دورة الحياة.

١- الزواج

الزواج المبكر ذو قيمة عالية في المعتقد الشعبي، وهو عصمة من الزلل وصيانة للشباب والشابة من الوقوع في الفتنة والإغراء... والزواج المبكر على حد قولهم « نزهة وسترة » ومعنى ذلك أنه يحقق الإشباع الجنسي تحقيقاً مشروعاً. وبذلك يساعد الشاب والشابة على صيانة شرفهما وشرف أهلها وكثيراً ما يستندون في رأيهم هذا إلى قول رسول الله ﷺ « من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » (٢).

وإذا تأخر زواج الفتاة حسب المعتقد الشعبي قلل هذا من قيمتها وشأنها ووصفت بأنها « بايرة » أي فاتها الزواج... ولذلك يعرض عنها الخطاب مما يؤثر عليها نفسياً فتحزن وتتألم ويملكها اليأس والابتئاس... ومن الأمثال الشائعة هنا

(١) انظر محمد الجوهري، علم الفولكلور، دراسة المعتقدات الشعبية، دار المعارف، ١٩٨٠، ص ٢٢.

(٢) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، جزء ٩٨، ص ٩٨.

«البابرة أولى بيت أبوها» وكل ذلك يؤثر بدوره على صحتها.. وقد تمريض وتهزل.. وحينئذ يقال أنها «معقودة» أى عمل لها عمل ربط عقدتها.. وهذا يضاعف هموم أهلها فيسارعون إلى السحرة والعرافين ليفكوا عقدها وليبطلوا أثر السحر.

وكثيراً ما يعمل لها «حجاب المحبة» أى حجاب يجعل شخصاً معيناً من المعروفين لها من أقاربها أو جيرانها يطلب زواجها.. ويتضمن هذا الحجاب فى الغالب.. بعض الآيات القرآنية.. وعبارات خاصة.. كما يتضمن الحجاب أيضاً «أثر» لهذا الشخص أى قطعة من ملابسه المستعملة كمنديله أو طاقيته.. أو جلبابه أو قميصه.. ويشترط فيها أن تكون قد تشربت عرقه أو رائحته وبذلك يكون فيها «أثره»، وتوضع كل هذه الأشياء معاً.. فى داخل حجاب من الجلد مثلك الشكل.. تحمله الشابة «البائرة» معلقاً فى رقبتها بشرط أن يكون بجوار قلبها باستمرار^(١).

ولا تزال هناك بعض الأسر فى الريف التى تتبع عادة حجز الطفلة للعريس، منذ ولادتها.. باتفاق الأبوين معاً.. إذ يعين لها العريس من الأطفال الذكور من أبناء عمومتها أو خثولتها.. وعندئذ يقطعون حبل سرة المولود فى حضرة هذا الطفل المعين.. ويقولون فى أثناء عملية القطع «فلانة لفلان» ويقرأون الفاتحة.. ويعد ذلك خطبة.. ويكرر الأبوان والأمان على مسامع الطفلين القول بأن «ده عريسك» أو «دى عروستك» إلى أن يكتمل نضجها الجنسي فيشرع الأهالى فى الإجراءات الرسمية للزواج وإتمامه، بصرف النظر عن حقيقة شعور العروسين أحدهما نحو الآخر.. فما يهم هنا هو المحافظة على مبدأ الزواج الداخلى من الأقارب.

وغنى عن الذكر ما لهذا الأسلوب الإلزامى المتمت فى تزويج العروسين من خطورة على حياتهما الزوجية المستقبلية.

٢- الصفات المرغوب فيها عند اختيار الخطيبة:

ومن الصفات المرغوب فيها عند اختيار الخطيبة، المهارة، فيقولون: (بنت فلان نار وشرار.. وقلبها حامى..) أى أنها سريعة فى العمل، والأخلاق الفاضلة مثل

(١) انظر فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٥٠.

الطاعة والهدوء والوداعة، وصغر السن، وحسن السمعة، وطيب الأصل . . وكثيراً ما يرددون القول المأثور . « الدنيا متاع . . وخير متاعها المرأة الصالحة » .

كذلك من الصفات المرغوب فيها ملكية الخطيبة، وخصبها وخصب الخطيبة يتنبأ به على أساس خصب أمها والمثل السائر بينهم يقول « إكفى القدرة على فمها تطلع البنت لأُمها » .

أى أن صفة القابلية للخلف عند الأم ستتقل إلى ابنتها .

وفى المعتقد الشعبى فإن عدم خلف المرأة المختارة على أساس خصب أمها . . لابد يكون ناجماً عن أسباب غيبية (أى نقمة أو غضب من الله) ، أو أسباب سحرية تتمثل فى تعويقها عن الحمل بالأعمال السحرية .

ومن المهم جداً أن نذكر أنه بحسب المعتقد الشعبى فإن عدم خلف الزوج لا يعزى بتاتا إلى أسباب تتعلق بالزوج نفسه، ويفسر هذا الاتجاه السائد . . التجاء الزوجة العقيمة إلى القوى الغيبية مقدسة كانت أو سحرية للتخلص من العقم .

والجمال صفة أخرى مستحبة فى الخطيبة . . وإن كانت فى الغالب لا تتمتع بمركز الصدارة مثل الصفات سابقة الذكر .

وجمال المرأة فى المعتقد الشعبى يحفل بالجمال الحسى الذى يتحدث عن الأعضاء .

فالذوق الشعبى يهوى المرأة البيضاء الهيفاء . . رفيعة الوسط ممتلئة الساقين . . كما يعجب بالوجه الصبوح دقيق الملامح ويفضل نامية الجسم طويلة القامة وتوصف بأنها « فائرة » كما يفضل الميالة للامتلاء ويقال عنها « مربربة وظاهر عليها الخير والعز » أما العجفاء « المعضمة » فلا يرغب فيها ويقولون عنها أنها « معصصة وناشفة زى الجريدة » .

وامتلاء الجسم يزيد من قيمة العروس الجمالية لأنه رمز للخير والعز وجودة الصحة . . وتلك أمور إذا توافرت فى العروس . فإن الزوج يضمن أما قوية فتتحمل عبء خلف الأولاد وتربيتهم . كما تتحمل أيضاً القيام بأعمال « البيت » والغيط « أيضاً إذا ما كانت ريفية .

أما من جهة لون البشرة فتفضل الفتاة البيضاء على السمراء ومن أقوالهم التي تعلق شأن البياض قولهم : « ياريتنى بيضا ولى صب ده البياض عند الرجال ينحب » ، وكذلك قولهم « ياريتنى بيضا ولى عرقوب ، ده البياض عند الرجال محبوب » ، ويدل هذان القولان على أن بياض البشرة صفة مستحبة جدا في الفتاة لدرجة أنها تغطي كثيراً من العيوب المحتمل وجودها مثل « الصب » الذى يشوه شكل الوجه . ومثل «العرقوب » الذى يشوه شكل الساق والقدم .

وهناك مثل يقول : « يا واخذ البيض . يامقضى الزمان فرحان . . ضيعت مالك على جوهر . . وعود ريحان » .

يؤيد ذلك ما وجدته سامية الساعاتى فى بحثها الميدانى : الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى بين جيلين ، من أن النتائج الإحصائية بينت أن الصورة النهائية للزوجة المفضلة فى جيل الآباء الحضريين ، هى المرأة ذات البشرة البيضاء المتوسطة الطول ، ذات القوام المفلوف الميال إلى السمنة ، أو السمينة أحياناً . . والعينين السوداوين أو الملونتين والشعر الأسود أو الأصفر الطويل .

أما الصورة النهائية لزوجة المستقبل المفضلة فى جيل الأبناء الحضريين فهى المرأة ذات البشرة القمحية أو البيضاء متوسطة الطول ذات القوام المفلوف والعينين العسليتين أو السوداويتين ، والشعر الأسود أو البنى الطويل .

أما إذا قارنا النموذج المفضل لجمال شريكة المستقبل عند الآباء الريفيين (Rural) ، وأبنائهم من الريفى ، حضريين (Rurban) فسوف نجد أنه بينما ذكر عدد كبير من الآباء الريفيين تفضيلهم للمرأة ذات البشرة البيضاء ، بنسبة ٦٢٪ ، وعدد لا بأس به منهم ، تبلغ نسبته ٢٨٪ من جملتهم تفضيلهم ذات البشرة القمحية . . فإننا نجد أن ٥٢٪ من جيل الأبناء الريفى حضريين يفضلون المرأة بيضاء البشرة بينما يفضل ٤٨٪ منهم ذات البشرة القمحية . . وهنا لا نكاد نلاحظ فروقا هامة بين الجيلين فيما يتعلق بهذه السمة .

ونستطيع القول بأن الصورة النهائية المفضلة للزوجة لدى جيل الآباء الريفيين (المستمدة من الإحصاءات) هى المرأة ذات البشرة البيضاء ، المتوسطة الطول ،

المتلثة أو الملفوفة الميالة إلى السمينة، (سوداء العينين أو ذات العينين الملونتين)
(بنسبة متساوية)، الشعر الأسود أو الأصفر الطويل .

بينما نجد أن الصورة النهائية المفضلة للزوجة لدى جيل الأبناء الريفى،
حضرين هى المرأة ذات البشرة البيضاء أو القمحية، متوسطة الطول . الملفوفة،
ذات العينين العسليتين أو السوداوين . والشعر الأسود أو البنى الطويل .

وهنا نلاحظ أن النموذج المفضل للزوجة فى جيل الآباء الحضرين، هو نفس
النموذج المفضل للزوجة فى جيل الآباء الريفين، وأن ذلك التطابق العام . . مشاهد
أيضاً بين جيلى الأبناء الحضريين، والريفى حضرين . . مما يصدق معه استنتاجنا
بأن الفرق طفيف جداً بين جيلى الآباء من حضر وريف . فى جيل الآباء
الحضرين، لأن معظمهم إما متصل بالريف . . أو له جذور ريفية . أما ما وجدناه
من تشابه الصورة النهائية المفضلة للزوجة فى جيل الآباء الريفين مع الصورة
المفضلة للزوجة فى جيل الأبناء الريفين . . فيدل على ثبات الثقافة (الشعبية) إلى
حد كبير، وبطء تغيرها . . مما يؤثر فى تشابه الأبناء الريفين الخالص مع آبائهم^(١) .
ومن الأقوال التى تصنف جسد المرأة قول يقول : « إن كنت عايز تقص
قصب مص من الوسط وإن كنت عايز تخطب، خد رفيعة الوسط » ، « وخذ الحلو
وأفعد قبالة . . وإن جعت شاهد جماله » .

والمرأة الدميمة فى المعتقد الشعبى، هى التى تقول فيها الأمثال « اللى
بعرقوبها تدبح الطير . . اهرب منها . . ما فيها خير » ما يعجبكش طولها الزين . .
ولا لفتها فى الملاية . . مناخيرها قد الدوايا، خلت فطورى عشايا » . ويا واخذ
السود . . يا مقضى الزمان حزين . . ضيعت مالك فى خنفس وجالوص طين^(٢) .

ولما كان سمار البشرة غالباً فى المجتمع المصرى والعربى، فقد اقتضى الحال
وجود أقوال وأغان تروج السمراوات وتحبب فى سمار البشرة « السمرة بلحة
حمرا » ومكتوب حدانا فى الورق . . أسمر ودمه خفيف » .

(١) انظر، سامية الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص ٣٧٠ .

(٢) إبراهيم أحمد شعلان، الشعب المصرى فى أمثاله العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢،
ص ٩٨ .

وهناك صفات أخرى مفضلة . . مثل طول الشعر ونعومته . . . وسعة العينين . . ودقة « تقاطيع الوجه . . وهذه التفاصيل . . والصفات الجمالية تتحدث بها كثير من الأمثال والأغاني الشعبية . . ومن الأغاني التي تصور المثل الأعلى لجمال الفتاة الأغنية التالية :

انظر بعينيك يا جميل	بيضا بلون الياسمين
راسها راس الإمامة	سبحان الخلاق العظيم
يا جبينها هلال شعبان	يا شعرها سلب الجمال
يا عيونها عيون غزلان	يا حاجبينها خطين بقلم
يا سننهما لولي ومرجان	يا خدودها تفاح الشام
يا حنكها خاتم سليمان	يا صدرها بلاط حمام
يا بطنها عجين خمران	يا سرتها قعر الفنجان
يا نهودها فحول رمان	يا فخادها عواميد رخام ^(١)

وأحياناً يقولون في وصف جمال الفتاة : لها وجه مدور « كالصينية » وشرطة عين مثل الفنجان . . وأنف مثل النبق . . وفم « كخاتم سليمان »^(٢) .
وأحياناً تنوجه المكلفة بالتوسط في خطبة البنات إلى البيوت التي فيها البنات وتشم رائحة فم العروس المرشحة، وتنتظر كعب رجلها فإن جاء مثل المرجلة « القيقاب » تكون المخطوبة سعيدة وإلا كانت بخلاف ذلك .
وقد جاء في الأثر :

« أن المرأة إذا درم كعبها . . درم عضوها »^(٣) .
« أى أن هناك تماثلاً بين شكل كعب المرأة، وبين عضوها » .
فجمال جسد المرأة (الفتاة) في المعتقد الشعبي « جمال شكلي أساساً . . فيصفون جسمها بتفاصيله وأعضائه . وصفاً صريحاً لا تتحرج الفتيات من التغنى به وإنشاده في أوقات اللهو والترويح . . وفي مناسبات الخطبة والزواج .

(١) فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، المصدر السابق ص ٢٦٦ .

(٢) محمد عمر، حاضر المصريين أو سرناخرهم، ص ٢٠٥ .

(٣) درم : بمعنى امتلأ .

٣- المهر وشراء المرأة واقتناؤها :

إن مناسبات الاتفاق على المهر وتحديدته لا تخلو في بعض الأحيان من الأخذ والرد والمساومات . . وإن « ما يدفعه الزوج في مقابل أن يحظى بزوجه يتطوّر على فكرة قريبة جداً من مفهوم الشراء »^(١) .

فكما أن الثمن في حالة الشراء يختلف باختلاف السلعة المراد شراؤها فكذلك المهر . . فإنه يعلو ويهبط على حسب تقويم العروس المراد الزواج منها . وما يدعم القول بمضمون الشراء في مفهوم المهر عند الريفيين ونستشفه من أقوال لهم تعبر عن فكرة ملكية الرجل للمرأة واقتنائها . . وعن أن الرجل إذا تزوج أصبح « مقتنياً » زوجته . . فهم إذا أرادوا إبداء استيائهم من امرأة واستهجانهم سلوكها . . كثيراً ما يعيبنها في شخص زوجها قائلين العيب مش عليها . . العيب على اللى « قانيها » .

كذلك من العبارات التي تتضمن مفهوم الشراء فيما يتعلق بالمهر وتقويم العروس بالمال، أن أهل الشاب يقولون لأهل الفتاة في سياق خطبتها وتحديد مهرها: «إحنا نتاقل بتتكم بالمال»، أو «أنها تساوى ثقلها ذهباً» ومثل قولهم أيضاً بعد أن تنتقل العروس إلى المعيشة معهم . . ويثبت لهم أنها الزوجة التي يشدونها «والله فلو سنا كانت حلال» . . ويعنون بذلك المهر الذي قدموه كثمن لها . كما أنه من المألوف جداً أن نسمع الزوجة نفسها تقول عن المهر «أنه حق رقبتي»^(٢) ولعل لفكرة البيع والشراء في مفهوم المهر . صلة بجسد المرأة كما يتضح من عبارة الزوجة السابقة .

وتبدو هذه الفكرة أيضاً جلية واضحة في كثير من الأغاني الشعبية المتصلة بالخطبة والزواج ونذكر منها على سبيل المثال أغنية مطلعها :

(١) انظر مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، مطبعة مجلة البيان العربي، ١٩٩٨، ط ٢، ص ٧٠ .

(٢) انظر فوزية دياب، المصدر السابق، ص ٢٧١ .

يا بو البنت البالغ بمها قبل شرف البنت ما يضيع

وكذلك الأغنية التالية :

إدوا لابوها قد مارباها روح ياعم ما أنت قد شرها ..

إدوا لابوها قد مارباها يا متين جنيه وأنا والعبيد وراها ..

إدوا لابوها قد دلعها يا متين جنيه وأنا والعبيد تبعها ..

٤- العرض والمحافظة على الشرف في المعتقد الشعبي

إن قيمة العرض والمحافظة على الشرف هي التي تتحكم في كثير من أساليب سلوك الناس وعاداتهم المتبعة في معاملة الأنثى منذ طفولتها المبكرة، وفي جميع مراحل تنشئتها الاجتماعية.

فهذه القيمة هي المسئولة مثلاً عن عادات تخويف الأنثى من القفز واللعب العنيف، حتى لا يتمزق غشاء بكارتها.. وتفهم البنت الصغيرة تفهماً جيداً، أنها لو كبرت.. واكتشفوا ليلة «دخلتها» على عريسها، أن غشاء بكارتها قد مزق فإنهم سيقتلون.. وفي هذا من غير شك ضبط كبير لسلوكها في أثناء اللعب.

كذلك نجد أن قيمة العرض هي التي تدفع الأهالي إلى فصل الأنثى عن الذكر منذ سن مبكرة في اللعب وفي النوم، كما تدفعهم أيضاً إلى تحذيرها من الاختلاط بالذكر فهم يؤمنون بالمثل القائل «إيش أحر النساء، قال بعد الرجال عنهم» وهم أيضاً يخوفون الأنثى من الخلوة بالذكر لأن الخلوة به تزيد من احتمال ضعفها أمامه وتفريطها في عرضها. وهذا أمر إذا حدث «قتلوها»، أو «ضربوها بالنار» وتتشرب الفتيات هذه الأفكار تشرباً لدرجة أنها تتناولها بالحديث مع رفيقاتها في أثناء اللعب والسمر.. فيتبادلن التحذير والنصح بخصوص هذا الأمر.

والحب قبل الزواج يعد أمر مستهجنًا ومذمومًا، وهي تؤدي إلى قيام المشاكل بين الأسر، وإلى وصم الفتاة برذيلة «العشق» التي لا تجر إلا إلى الشر والوبال.. وتفكك أوصال العلاقات بين الأسر.

فالعشق قبل الزواج فى المعتقد الشعبى لا يؤدى إلى السعادة بل كثيراً ما يلهب الغريزة الجنسية عند الشباب فيفقدون سيطرتهم على أنفسهم.

وقد قال المولى على لسان «عيسى بن هشام» منذ أكثر من خمسين عاماً «لقد جرى العشق فى بعض البلاد الشرقية مجرى العيب المحض.. والسعار الفاضح. وكان عند بعض قبائل العرب إذا اشتهر أحد فتيانهم بعشق فتاة منهم منعه من الزواج بها لهذا السبب، وربما رفعوا أمره إلى السلطان وإن شهر بها فى شعره فيهدر دمه. فهذا العشق الذى هو الركن الأكبر والسبب الأعظم فى حصول الزواج عند الغربيين، وهو من أكبر الموانع فى الزواج لدى الشرقيين، والتجاهر به من الأمور المكروهة عندهم لطبيعة الإقليم فى حدة المزاج، وتوقد الشعور وتلهب الإحساس»^(١).

إن قيمة العرض فى المعتقد الشعبى هو المحور الذى يركز عليه شرف الأسرة أو العائلة بأكملها. وبخاصة رجالها.. ولذلك كثيراً ما نسمعهم.. يوجهون للإناث وأولياء أمورهن أدعية معينة تدور كلها حول ستر العرض.. إذا يقولون للفتاة: «الله يستر عرضك» ويقولون للرجل: «الله يستر ولايك». أو «الله لا يفضح لك عرض» أو «الله لا يفضح لك ولية».

٥- الختان والطهارة:

يلاحظ أن قيمة العرض والمحافظة على الشرف، هى المسئولة أيضاً عن عادة ختان الأنثى، إذا ان المعتقد الشعبى، يذهب إلى أن ختان الأنثى يخفف كثيراً من حدة شهوتها الجنسية وبذلك يمكنها أن تملك زمام نفسها^(٢).

وتصف الكاتبة «نوال السعداوي» خبرة الختان بقولها «كنت فى السادسة من عمري نائمة فى سريري الدافئ أحلم أحلام الطفولة الوردية.. حينما أحسست بتلك اليد الباردة الخشنة الكبيرة ذات الأظافر القذرة السوداء.. تمتد وتمسكني، ويد أخرى مشابهة لليد السابقة خشنة وكبيرة تسد فمي.. وتطبق عليه بكل قوة لتمنعني من الصراخ.. وحملوني إلى الحمام. لا أدري كم كان عددهم، ولا أذكر ماذا

(١) محمد المولى على، حديث عيسى بن هشام، القاهرة محمد سعيد الراجى الكتيبى، ص ٤٣٧، ٤٣٨.

(٢) انظر فوزية دياب، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

كان شكل وجوههم . وما إذا كانوا رجالاً أو نساء ، فقد أصبحت الدنيا أمام عيني مغلقة بضياب أسود ، ولعلهم أيضاً ، وضعوا فوق عيني غطاء ، كل ما أدركته في ذلك الوقت تلك القبضة الحديدية التي أمسكت رأسي وذراعي وساقى حتى أصبحت عاجزة عن المقاومة أو الحركة ، ولملمس بلاط الحمام البارد تحت جسدي العاري ، وأصوات مجهولة وهمسات يتخللها صوت اصطكاك شيء معدني ذكرني باصطكاك سكين الجزار حين كان يسنه أمامنا قبل ذبح خروف العيد .

وأرهفت أذني لصوت الاصطكاك المعدني ، وما أن توقف حتى توقف قلبي بين ضلوعي وأحسست أن هذا الشيء يقترب مني . لا يقترب من عنقي ، وإنما يقترب مني . من فخذي . . أدركت في هذه اللحظة أن فخذي قد فتحتا عن آخرهما وأن كل فخذ قد شدت بعيداً عن الآخر بأصابع حديدية لا تلين . أحسست بالشيء المعدني يسقط بحدة وقوة من بين فخذي يقطع من بين فخذي جزءاً من جسدي .

صرخت من الألم رغم الكمامة فوق فمي ، فالألم لم يكن ألماً ، وإنما هي نار سرت في جسدي كله ، وبركة حمراء من دمي تحوطني فوق بلاط الحمام . لم أعرف ، ما الذي قطعوه مني ولم أحاول أن أسأل كنت أبكي وأنادي على أمي لتتقذني . وكم كانت صدمتي حين وجدتها بلحمها ودمها واقفة مع هؤلاء الغرباء تتحدث معهم وتبتسم لهم وكأنما لم يذبحوا ابتها منذ لحظات .

وحملوني إلى السرير . ورأيتهم يمسكون أختي التي كان تصغرنى بعامين بالطريقة نفسها فصرخت . . وأنا أقول لهم : لا ، لا ، ورأيت وجه أختي من بين أيديهم الخشنة الكبيرة ، كان شاحباً أبيض كوجوه الموتى ، والتفت عيني بعينيهما في لحظة سريعة قبل أن يأخذوها إلى الحمام . وكأنما أدركنا معاً تلك اللحظة المأساة ، مأساة أننا خلقنا من ذلك الجنس ، جنس الإناث الذي يحدد مصيرنا البائس ، ويسوقنا بيد حديدية باردة إلى حيث يتأصل من جسدنا بعض الأجزاء^(١) .

(١) تذكر الكاتبة نوال السعداوي التي تسرد هذه السيرة الذاتية ، أن أباهما كان متعلماً تعليماً عالياً ، وأن أمها قد تعلمت في مدرسة فرنسية ، وهذا يبين لنا سلطان الثقافة والمعتقد الشعبي الذي يفوق سلطان التعليم والتنوير انظر السعداوي ، الوجه العاري للمرأة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، ١٩٧٧ .

فى يوم الزفاف.. تشغل أم العروس مع القريبات والحبيبات بالإشراف على عمل البسكوت والفطير والكحك وإعداد عشاء العروسين وطهوه، بينما نجد أن الداية «أو الماشطة» وفريقاً آخر من قريبات العروس مشغولات معها بعملية «الجلوة» والمقصود «بالجلوة»^(١) عمل كل الوسائل التى من شأنها إظهار العروس فى أبهى منظر، وأجمل مظهر يمكن أن تظهر به.

والجلوة تتضمن عدة إجراءات تقليدية لا بد من اتباعها مع كل عروس. فالماشطة «تقوم أولاً بإزالة الشعر الخفيف المنتشر على وجه العروس وكذلك الشعر الذى فوق الشفة العليا، وتحت الإبطين، وعلى الساقين والذراعين، والعانة، وذلك باستعمال ما يعرف «بالحلاوة»^(٢).

وتهدف هذه العملية إلى أن تكون العروس ناعمة الملمس نظيفة من الشعر الزائد الذى لو ترك لبدت مواضعه خشنة داكنة غير مستحبة.. ولذلك فإن من أغانيهم التى يغنونها فى هذه المناسبة.. والتى تمتدح صفة النعومة فى العروس، الأغنية التى تقول:

آه يا ناعمة يا غريبة يا بنت الناس الطيبة

لذلك فإنه ليس من النادر بحسب المعتقد الشعبى أن توطوط البنت بعد ولادتها حتى تصبح نظيفة ناعمة الملمس.

والوطوطه هى دهن إبطيها.. وعانتها.. بدم خفاش أو «وطواط» كما يسمونه.. والمعتقد أن هذا الإجراء يحول دون نمو الشعر فى هذه الأجزاء.. وبذلك تظل نظيفة لا تحتاج إلى إزالة الشعر عنها بانتظام عندما تكبر وتتزوج.

(١) الجلى لغة هو «الصقل وكشف الصدا عن السيف أو الفضة، أو المرأة ونحوها، المعجم الوسيط ج. ص ١٣٣.

(٢) الحلاوة مستحضر من السكر المذاب فى الماء الذى يغلى مدة من الزمن ثم توضع عليه قطرات من عصير الليمون حتى يتخذ قواماً مطاطاً سهل التشكيل (يعقد) وبعد أن يبرد يوضع على الجزء المراد تنظيفه من الشعر من سطح الجسم، وبعد قليل ينزع بطريقة خاصة، فيتزع مع الشعر، وتتكرر هذه العملية حتى تنظف كل أجزاء الجسم السابق ذكرها.

وتعنى الماشطة عناية خاصة بتنظيف حاجبي العروس من الشعر القصير الزائد المتشر حولهما وترفيعهما بشكل يبرزهما.. إذ إن المعتقد أن هذا الإجراء.. يزيّد جاذبية الوجه والعينين ثم تساعد الماشطة العروس وهى تستحم بمياه ساخنة، ويستغرق حمامها مدة طويلة تضمن تنظيفها جيداً.. ويحك كل جزء فى جسمها حكاً جيداً بالليفة والصابونة.. ولا تتركها الماشطة إلا وقد أصبح لبشرتها بريق جميل، وعندئذ يقولون عنها أنها «إنجلت» وبعد ذلك تقوم الماشطة بتمشيط شعرها ثم تلبسها الملابس الجديدة ومنها فستان الزفاف أو «البدة» كما يسميها البعض التى كان العريس قد أرسلها ضمن ما يعرف بهدية العروس. كما تلبسها الطرحة المصنوعة من التل أو الحرير الأبيض الخفيف، كما تلبسها الكردان.. والأساور والقرطين.. وتزين وجهها بالبودرة والأحمر أو الأبيض والأحمر كما يقولون.. وترجح حاجبيها بالقلم البنى أو الأسود على حسب لونهما الأصلي، ثم تكحل عينيها، وترش عليها العطر..

وهكذا تكتمل زينتها وتخرج إلى حيث مكان الحفل وتجلس على كرسى وسط المدعوات فى إنتظار الذهاب إلى بيت العريس^(١).

وجدير بالذكر أن التنشئة الإجتماعية بحسب المعتقد الشعبى، فيما يختص بالفتاة، تقضى عليها بالآ تزين نفسها بأى شكل مهما كان بسيطاً، بل أحياناً تذهب إلى أبعد من ذلك فتعطي الفتاة التعليمات بالآ تستحم إلا بمناسبة التطهر من العادة الشهرية ولو خرجت الفتاة على هذه التعليمات اتهمت بالفجور وقلة الحياء، وبأنها تنتظف، وتعتنى بمظهرها وهندامها بقصد جذب الإهتمام، وجذب أنظار الرجال إليها. وهذا يخالف معايير الأخلاق الفاضلة بحسب المعتقد الشعبى، الذى بمقتضاه تعمل الفتاة على إخفاء زينتها.. وستر جمالها.. حتى عن خطيبها.. إلى أن تدخل عليه كزوج.. وهنا يكون من الحلال.. بل من الواجب عليها إبداء جمالها وزينتها لزوجها.. ولا حرج عليها عندئذ.. من أن تتفنن فى إرضائه جنسياً وعاطفياً.. فكلما أرضته من هذه الناحية ساعدت على عصمته من أن يفتن بغيرها، وهناك مثل يقول فى ذلك «المرأة غزية جوزها»^(٢) ومعناه أنه من الحلال

(١) فوزية دياب، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٢) الغزية راقصة لعوب من الغجر عادة.

والمستحب والمباح أن تلجأ الزوجة (مع زوجها فحسب) إلى أساليب الإغراء والإثارة التي تلجأ لها الغزيرة للتأثير على الرجال .

٧- الدخلة وفض غشاء البكارة

بعد الانتهاء من زف العروس، تدخل الحجرة التي خصصت لها ولزوجها والشائع جداً أن تدخل معها أمها وأن العريس والقابلة (الداية) التي تغطي وجه العروس بالطرحة، ثم يدخل العريس، وتقضى عليه التقاليد في كثير من القرى والأحياء الشعبية، أن يبدأ برفع الطرحة عن وجه العروس « ليكشف وجهها »، ثم يقدم لها مبلغاً من المال يعرف « بكشف الوجه » تبعاً لمركز العريس وأسرته، ومركز أهل العروس.

بعد ذلك تساعد القابلة في تهيئة العروس وإعدادها لعملية فض غشاء البكارة أو أخذ « الوش » أو « الفلاح » كما يقولون فتساعدوها أولاً على خلع ملابسها ثم تلبسها قميص الدخلة، ويكون عادة من قماش أبيض ناعم الملمس، ثم تهيئها لعملية فض غشاء البكارة بأن تجعلها في وضع معين يسهل على العريس القيام بهذه العملية.

ويلاحظ أنه منذ دخول العريس والعروس حجرتهما لإجراء هذه العملية، يجتهد الواقفون على الباب من أقارب العروسين في إحداث ضجة كبيرة بالتهليل والتصفيق والطرق على الباب، وهم يغنون، ويرددون البيتين من الزجل :

السمسم خـر من الصندوق اطلع يا عازب روح السوق
كعب البنت ريال مدور يا ما خلق يا ما صور

ووسط هذا الضجيج والصخب لا تسمع صرخات العروس في أثناء فض بكارتها. ولكي يسهل على العريس إجراء هذه العملية، يركع على ركبة ونصف أمام العروس... و تقف القابلة بجواره، وتعطيه « المحرمة » وهي عبارة عن منديل كبير من الشاش الأبيض وبعد فض غشاء البكارة يعطى العريس المحرمة بالدماء لحماته والدة العروس التي تنشرها بفخر وسرور وهي تزغرد وهنا تقبل أم العريس يد ابنتها وتقول له، فسى فخر « راجل من ضر راجل ».

وعندما تخرج أم العروس بالحرمة من الحجرة وتسلمها إلى الواقفين خارجها فإنهم يسكون بها من أطرافها، ويرفعونها أمام الملاء ويبلغ الحماس أشده، فتطلق الأعيرة النارية وتتوالى الزغاريد وأغانى الشرف ومنها :

حلوة يا بلحمة مقمعة شرفت عمامك الأربعة
حلوة يا نخلة مفرعة شرفت خلانك الأربعة
يا بلحمة وأربع عنيات منقوعة وبايتة في شربات
شرفت أبوكي وأخوكي وولاد عمامك البنات
وكذلك أغنية :

قولوا لأبوها يقوم بقي يتعشى قولوا لأبوها الدم ساح ويل الفرشة
وكثيراً ما يحدث أن يأخذ المحرمة بعد عرضها في منزل العريس جمع من أهالي العروسين، ويخرجون بها إلى الشارع، وهي مرفوعة كالعلم... حيث يزفونها بين المشاعل والشموع وهم ينشدون الأناشيد السابقة هادفين منزل والدها الذى يستقبلهم فخوراً مرفوع الرأس شامخ الأنف.

وبإعلان شرف العروس، تخرج القابلة بعد أن تأخذ ما جمعتها من نقاط، من المدعويين ومن العروسين، وتخرج أم العروس فخورة بابتها التى رفعت رأس أسرتها عالياً « ويضت وجوههم »، كما تخرج أم العريس فخورة بابتها الذى أثبت رجولته بقدرته على فض غشاء البكارة.

والآن بعد أن اتضح لنا تمام قيمة العرض وأهمية الشرف بالنسبة للمعتقد الشعبى نستطيع أن نرى الحكمة فى التمسك بعادة فض غشاء البكارة فى المعتقد الشعبى و أنه هو السبيل الوحيد أمام الفتاة لتثبت عفتها، ووجود هذا الغشاء سليماً دليل على أنها صانته عرضها... وإلا فلا بد أن تكون قد انحرفت أو فرطت فى عرضها كما يقولون. وانحراف الفتاة على حد تعبيرها... يسود وجوه أهلها، ويسود عمامتهم، ويخفض رءوسهم إلى الحضيض، ويقصم ظهورهم « ويجعلهم مضغة فى الأفواه سنين طويلة لذلك فهم يلجأون فى كثير من الأحيان إلى قتل الفتاة إذا ثبت لهم أنها فقدت غشاء بكارتها والمثل عندهم يقول « النار ولا العار » ويرى

أحمد خليفة « أن القتل - لا أقل - هو الذى يغسل العار ويبرئ العرض الذى ثلم، فإن جانباً كبيراً من جرائم القتل فى مصر - وخاصة فى الصعيد يبعث إليها الإنتقام للعرض » (١).

ويذهب سلطان التقاليد إلى حد أن الأم يديها تقتل ابنتها التى زلت أو غوت. وإلى حد أن الرجل قد يهجر بلده وداره وأهله يجوب الأفاق، باحثاً عن المرأة الضالة التى تمت إليه وبدأت فى البحث عنها سنين دون أن يكل حتى يجدها وينفذ فيها قضاءه، وإلى حد أن الغلة قد لا تشفى بمجرد القتل بل يمثل القاتل بالجنة أشنع تمثيل، وخاصة بما لها من أجزاء ذات صلة بالعرض.

وفى رواية « دعاء الكروان » يعبر « طه حسين » عن هذا المعتقد التقليدى للشرف وارتباطه بعذرية البنت، وتتعرض البنت الصغيرة « هنادى » للذبح بسكين خالها وبالتعاون مع أمها، تلك المرأة التى صورها الكاتب عاجزة عن الدفاع عن ابنتها ومشاركة مع الخال فى القتل.

ويظل الخال القاتل حراً طليقاً ولا يعد مجرمًا كأنما هو أدى واجبه كرجل غيور على شرف أسرته « العار لا يغسله إلا الدم » (مثل عربى شائع).

ولا تفكر « آمنة » على الإطلاق فى عقاب خالها الذى ذبح أختها لأن « طه حسين » يقول فى قصته عن النساء أنهن « عورة يجب أن تستر » و« حرمة يجب أن ترعى »، و« عرض يجب أن يصاب » ولكنها تفكر الإنتقام من المهندس الشاب الذى اعتدى على شرف هنادى، وتستخدم أنوثتها وفتنتها فى الصراع (١).

٨- خلف الأطفال :

خلف الأطفال بعامة .. والذكور بخاصة .. أهم أمر فى حياة الزوجين حسب المعتقد الشعبى .. وهم مصدر طمأنينة الأسرة على حفظ ممتلكاتها كذلك هم موضع التفاخر والزهو لأنهم يعبرون عن حيوية الزوج ورجولته .. وعن خصوبة الزوجة الحقة.

(١) أحمد محمد خليفة، مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٢.

(٢) طه حسين، دعاء الكروان، ص ١٥١.

والمعتقد الشعبي يماثل بين خصوبة المرأة وخصوبة الأرض والنبات « فالشجرة
اللى ماتصللش قطعها أحسن » والزوجة التى لا تنسل للزوج أن يطلقها.. لذلك
يقولون للعروس : « ربنا يجعلك شجرة تطرح .. وتملا المطرح ».

وجدير بالذكر.. أننا نلاحظ بعد الزفاف والدخلة.. بأسابيع معدودة..
تلهفها على خلف الأطفال.. لا من العروسين فحسب.. بل من أهل العروسين
أيضاً وهذا التلهف يبدو عادة فى شكل استفسارات عن العادة الشهرية عند
العروس، وهل انقطعت أم لا. وهكذا يظل التساؤل عن العادة الشهرية.. وترقب
أخبارها حتى إذا انقطع مجيئها استبشر الزوج والزوجة.. وفرحاً فرحاً كبيراً وفرح
معهما أهلها.

أما إذا مر الشهر تلو الشهر.. ولم تحمل العروس.. فإن حزنها يكون أشد
من حزن زوجها إذ يصبح مركزها مزعزعا، وتكون عرضة للطلاق أو لأن يتزوج
زوجها أخرى فى أى وقت.. إذ يلقي المعتقد الشعبى التبعة كلها (فى مسألة
عدم الخلف) على الزوجة.. إذ ليس من المستساغ عندهم. أن ينسبوا إلى الرجل
ما يشكك الناس فى رجولته.. فالرجل دائما.. هو الرجل الكامل الرجولة..
الذى يقوم بواجبه.. والذى لا عيب فيه أما العيب فهو فى زوجته لأنها عقيم.

٩- عدم الحمل :

من العادات المألوفة جدا التى تلجأ إليها الزوجة العقيم أو التى تؤخر خلفها
بسبب العمل أو الحسد - تبعا للمعتقد الشعبى - أن تذهب إلى أحد العرافين أو
السحرة ليخرج هذا العمل.. ويبطل مفعوله.. ويعمل لها تحويطة أو حجاباً يقيها
شر الحسد.

وهناك إجراءات كثيرة ومتعددة تنصح الزوجة العقيم، أو التى تأخر حملها
بممارستها لكى تحمل.. ومن هذه الإجراءات أن تخطو فوق سلحفاة.. أو فوق
رأس حمار ميت.. أو رأس ضبع ميت، أو تعبر سكة حديدية.. أو تخطو فوق
نار مشتعلة سبع مرات أو تخطو فوق جثة قتيل.. فأى من هذه الإجراءات كفى
بأن يفسد العمل الذى عمل لها.. «وفيك عقدتها» كما يقولون.

وقد تنصح الناصحات من العجائز والقريبات المعروفات بالخبرة فى هذه المسائل . . بأن يحدثوا للزوجة العقيم . . أو الذى تأخر حملها حالة تعرف بالخضة^(١) . والخضة تشبه الصدمة إلى حد كبير ، لأنها نوع من المفاجأة المزعجة التى تجعل الزوجة تضطرب وتخاف ، ثم حسب المعتقد الشعبى تحمل بإذن الله . وتحدث الخضة بأن يرموا فى حجرها ثعباناً أو فأراً . أو حيواناً ميتاً . أو تؤخذ لتنام بعض الوقت فى قبر مهجور .

ومن الإجراءات الشائعة أيضاً أن تذهب لزيارة ضريح ولى من أولياء الله اشتهر بكراماته الفعاله فى حل عقد الزوجات العقم أو اللاتى تأخر حملهن مثل (جامع الجيوشى) فى القاهرة . كما تنصح أيضاً بأن تذهب للتدحرج بطريقة خاصة فى أمكنة معروفة مثل (جامع المغاورى) فى جبل المقطم بالقاهرة .

وهناك وصفات بلدية متنوعة تستعملها الزوجة المعوقة أو العقيم أملاً فى الحمل ومعظم هذه الوصفات من تدبير العجائز من النساء ، ومنها ما هو من تركيب بعض العطارين المشهورين بالعلاج بالأعشاب وأنواع العطرة الأخرى . . وكثيراً ما تنفق المعوقة والعقيم مبالغ من المال فى الحصول على هذه الوصفات كثيراً ما تكون خارج طاقتها المادية^(٢) .

١٠- الوحم :

الوحم ، لغة ، اسم لما يشتهى^(٣) . والوحم ظاهرة تحدث فى الشهر الثالث - أو الرابع من أشهر الحمل . . وهو يعكس صلة ما بين جسد المرأة والمعتقد الشعبى . وكثيراً ما توحم الحبل فتشعر برغبة ملحة فى نوع أو أنواع خاصة من المأكولات . . وفى بعض الأحيان تكون هذه المأكولات نادرة - أو غير موجودة فى فترة وحم الزوج . . لأن لها أواناً . . وأوقات . مثل العنب والبطيخ . . والمشمش وغير ذلك من أنواع الفاكهة والخضروات وسائر أنواع الأطعمة الدسمة .

وهناك معتقد شعبى بأن الحامل التى توحم ، إذا إشتهت شيئاً من المأكولات ولم يحضر لها . . فإن هذا النوع من الطعام . . سيظهر على بشرة الوليد على هيئة

(١) انظر فوزية دياب ، المصدر السابق ، ص ٨-٣ .

(٢) راجع أحمد رشدى صالح ، الزوجة الثانية .

(٣) المعجم الوسيط ، ج ٢ ، ص ٩ ، ١٠ .

بقعة تسمى « الوحمة » كبيرة، أو صغيرة وقد تظهر فى وجه الوليد فتشوه منظره... ولهذا يحرص الزوج وأهله على السعى لإحضار ما تشتهى الزوجة الحامل... مهما كلفهم ذلك من ثمن ومشقة ما دامت ستخلف وتعمر البيت وتحلب الخير للأسرة.

وفى المعتقد الشعبى - جرت العادة أن تبعد الحامل عن كل المناظر القبيحة، أو منظر الأشخاص المشوهين، لأن هناك اعتقاداً شائعاً فى أنه إذا وقع نظر السيدة الحامل على منظر شخص أو حيوان قبيح، فإن ولدها سيكون قريب الشبه منه، لأن العين « لقاطة ».. كما يقولون.. ولذلك تعتمد الحامل أن تنظر إلى الأطفال ذوى الحلقة الجميلة والوجه الحسن. لكى تلتقط عيناها مناظرهم فيأتى الجنين على هذه الصورة من الجمال.

وكثيراً ما تنصح الحامل بأن تعلق صوراً لأشخاص ذوى وجوه جميلة، وأن تطيل النظر إلى هذه الصور مع التمنى دائماً أن يأتى طفلها مشابها لما تراه فيها^(١).

١١- الإجهاض:

مما يكدر صفو السيدة الحامل أن تشعر بنزول دم ينذر بسقوط الجنين من الرحم... وكثيراً ما يعالج الإجهاض المتكرر، فى - تصور المعتقد الشعبى الذى يعتقد أنه من كون الظهر مفتوحاً.. بقفل معين يعرف « بقفل الظهر » أو « المسكة » وهو قفل من الحديد يصنعه حداد على حسب مواصفات معينة، ثم يعلق فى خيط متين وتلبسه الحامل أول مرة فى صلاة الجمعة.. وتراعى ألا تخلعه لأى سبب من الأسباب.. كما تراعى أن يكون دائماً فى وسط ظهرها سواء فى حالة نومها أو يقظتها.. إلى أن تنتهى مدة الحمل الطبيعية وتحدث الولادة.

١٢- الولادة:

بالنسبة للولادة، التى تبدأ بما يعرف « بالعلامة » وهى أول نذير للوضع وهى عبارة عن ظهور نقط مخاطية من الدم فى ملابس الحامل الداخلية.. وبمجرد ظهور العلامة، تستدعى الحامل أمها أو بعض أخواتها وجارة أو أكثر من جاراتها

(١) فوزية دياب، المصدر السابق، ص ٣١٠.

الحميمات .. ويعقب العلامة « الوجع » وهو آلام فى الظهر تنتشر حتى الوسط .. وتأتى فى موجات متباعدة ثم متقاربة ومتلاحقة حتى تحدث الولادة .. وقد تقوم بعملية الولادة القابلة أو الداية أو المولدة أو الطبيب .

ومن المحرمات الشائعة فى المعتقد الشعبى والواجب مراعاتها فى أثناء عملية الوضع دخول شخص غريب خوفاً من الحسد، كذلك يحرم دخول المرأة الحائض ودخول المرأة العبوس، للاعتقاد بأن ذلك يعوق عملية الوضع .. أما المرأة المنشركة السمحة الوجه المنفرجة الأسارير فيشجع دخولها اعتقاداً أن طلعتها تسهل عملية الوضع .

وإذا ظهر ما يدل على أن الولادة صعبة .. فإنه قد يؤذن للوالدة فى أذنيها الأذان الشرعى، ويوضع مصحف على بطنها .. وكثيراً ما يلجأ إلى عادة رفع الأغطية عن جميع الأواني، أو إعادة فتح جميع الأبواب فى البيت .. اعتقاداً أن ذلك يفتح طريق الجنين إلى خارج الرحم .. وكثيراً ما تحضر النساء للسبب نفسه، مفتاح ضريح أحد أولياء الله الصالحين ويعلقنه على ظهرها .

وأهم خبر يترقبه أفراد الأسرة، بمجرد أن تضع الوالدة طفلها هو جنس المولود من حيث كونه ذكراً أو أنثى .. ذلك أنه بحسب المعتقد الشعبى فإن الناس بعامة يفضلون خلف الذكور على خلف الإناث إلى درجة أن بعضهم يصيبه الحزن بمعنى الكلمة إذا ولدت له أنثى، أما الصبى فالكل يفرح ويتهلل لمقدمه بدليل القول السائر عندهم : « لما قالوا لى ده غلام انشد ضهرى واستقام .. ولما قالولى دى بنية انطبقت الدار على » .

فالبنات كأنثى .. ترتبط فى المعتقد الشعبى كما ذكرنا آنفاً — بفكرة احتمال جلب العار .. لأهلها .. إذ هى فرطت فى عرضها .. ولذلك فهم يعتقدون أن خلف الأنثى هم بالليل والنهار .. هم يدوم ولا يفارقهم مادامت لم تتزوج . فهى السلعة التى إن شاء الخطاب طلبوها .. وإن شاءوا رفضوها .. وبناء على ذلك فقد لا تجد إقبالا عليها و تبور، وفى هذا حط كثير لقيمتها .. ولكرامة أهلها .. الأمر الذى يسبب الهم والكدر .. وقد يضطر أهلها أمام هذا إلى أن يزوجوها لشخص دونهم بمراحل فى المكانة وفى الحسب .. وذلك لمجرد ستر عرضها .. والمثل عندهم يقول : « أبو البنات يناسب الكلاب » .

وغنى عن الذكر أن زواج البنت لا يضع حدا لقلق أهلها من ناحيتها فهي تظل بالرغم من زواجها مجلبة للقلق والهم، إذ يحتمل جدا أن تطلق فى أى لحظة.. وبخاصة إذا لم يمن الله عليها بالخلف، أو إذا لم تخلف ذكورا بالذات. ومعنى هذا أن تربية الأنثى فى المعتقد الشعبى مقرونة فى الأذهان بالمشقة النفسية والقلق والتوتر.. ومن الأمثال الشعبية التى تضرب فى هذا المجال: «يا مخلفة البنات، يا شائلة الهم للممات».

خاتمة:

رأينا كيف يرتبط جسد المرأة ارتباطا وثيقا بظروف وجوده، جسده شكلته التقاليد، وأخضعته القوانين، وحاصرته الضغوط التاريخية والثقافية والمادية.. أسير علاقات عائلية. يظل محجبا ومختفيا، ولا يبرز إلا من خلال التمثيلات الاجتماعية.

ولكنه فى الوقت ذاته، موضوع للرغبة لارتباطه بالجمال والإغراء والإثارة، ومن ثم كان ضرورة محاصرته وإخفائه تحت ألف غطاء وغطاء^(١).

والمرأة المصرية بخاصة والعربية بعامة لا توجد لنفسها، ولا تعيش لذاتها، بل هى ما وجدت إلا من (أجل الآخر)، فهى تعيش فى (فلك رجولى) فهى تعمل من أجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل^(٢).

إن ما يهمنى هنا بصفة خاصة، لا تلك الخواص الجسدية التى تفرق بين الجنسين، أو تجمع بينهما، وإنما يهمنى ما تتخذه هذه الخواص من مغزى اجتماعى ثقافى، هذا هو مشروعية وعملية اختزال ما هو إنسانى حضارى، إلى ما هو جسمى بيولوجى.

ولعل ذلك باديا من مثال السمينة والنحافة لدى المرأة الذى عرضناه من واقع المعتقد الشعبى، ومن معطيات البحوث الميدانية.

(١) انظر حياة الرايس، جسد المرأة من سلطة الإنس إلى سلطة الجان، دار سينا للنشر، ١٩٩٥ ص ٣٤.

(٢) سامية حسن الساعاتى، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سبتمبر ١٩٧٥، العدد الثانى والثالث ص ٩٤.

نجد أن السمعة كانت تعد في مصر فيما مضى، وحتى منتصف هذا القرن تقريباً، علامة من علامات الجمال لدى المرأة، بينما كانت النحافة علامة من علامات الدمامة. ثم شرعت الأمور في التحول إلى النقيض، وواضح أن السمعة كانت علامة على الجمال في عصر لم تكن المرأة تعمل فيه، وإنما كانت تلازم الدار، وبقدر ثراء ذويها يكون إعفاءها من الأعمال المنزلية، وتكون دسامة غذائها، وبالتالي تزايد سمعتها.

أما الفقيرة العاملة، الجائعة فكانت أميل إلى النحافة، أما الآن وقد خرجت المرأة إلى طلب العلم ثم العمل، وزادت حركتها وثمرت عضلاتها وتناقصت سمعتها، فقد ولدت قيمة جمالية جديدة هي الرشاقة فأصبحت قيمة جمالية إيجابية. واضح إذن أن الخصائص الجسدية تستمد معناها من ظروف تاريخية اجتماعية اقتصادية، وأنها لا تتضمن في ذاتها معنى أو دلالة مطلقة خارج نطاق الزمان والمكان.

والأمر بالمثل عندما نقارن مظاهر الشيخوخة والشيب لدى الرجل في مجتمع قبلي رعوي، ولدى المرأة في مجتمع صناعي حضري معاصر.

إن المشيب والشيخوخة يقابلان لدى الرجل، بمظاهر الاحترام والتبجيل، إن عدداً كبيراً من الأبناء والأطفال وأبناء الإخوة والأخوات يظهرون له من الاحترام أعظمه وأقصاه، أما المرأة على العكس من ذلك تفزع من مظاهر التقدم في السن وتحاول إخفاءه. . إنها تواجه الوحدة من تقدمها في السن وتواجه انخفاض المكانة والمنزلة. فلقد كان جمالها، وكانت جاذبيتها، وفتنتها، رأسمالها في هذا النوع من المجتمعات وها هو رأسمالها يتناقص.

والربط بين أن المرأة تتزين، وترتدى ملابس من نوع معين على صورة معينة، وتتصرف بطريقة معينة، وتتسم بكذا وكذا من السمات النفسية والوجدانية لأنها امرأة ربط خاطيء، فنحن مهما أمعنا في دراسة جسم المرأة تشريحياً وجسدياً لن نستطيع الإجابة عن سبب استخدامها للطلاء، وادوات الزينة، أو إبراز جمال الوجه والعينين، أو إطالتها لشعرها، أو ارتدائها لأحذية ذات كعب عال. إن هذه جميعاً مظاهر ثقافية، أي نتيجة لظروف اجتماعية معينة، إن ظروفنا تاريخية دفعت

المرأة إلى اتخاذ هذا الموقف من جسمها، ولقد أوضحت الدراسات الأنثروبولوجية وبخاصة دراسات عالمة الأمريكية مرجريت ميد " M. Mead " كيف تقوم فى بعض القبائل بأدوار هى عندنا قاصرة على الرجال، بينما يقوم الرجال بأعمال لا يتصور صدورها من غير النساء.

وإذا كانت بعض الأشكال الاجتماعية الاقتصادية تجرد المرأة من إنسانيتها، أى قدرتها الإنتاجية، وتردها إلى مستوى بيلوجى، بدائى مستخدمة فى تحقيق ذلك تختلف أشكال القهر والمهانة الأيديولوجية بحيث يستقر فى وجدان المرأة أنها مجرد جسد يجب إحكام الرقابة وفرض القيود عليه، فإن نقيض ذلك لا يختلف عنه، أنه مجرد جسد، صحيح أنه جسد جميل ومثير وجذاب يجب كشفه، وإظهار محاسنه، ومفاتنه، ولا بأس فى أن تنشط أجهزة الصناعة والتجارة والإعلام فى ترويج ذلك والاتجار به، وتحقيق الكسب من وراءه. إنها فى نهاية الأمر جسد فقط. إن النساء إذ يغتربن عن أدوارهن الإنسانية المتعددة والثرية يصبحن مجرد جوارى العصر الحديث^(١).

ولعل من أقدر الأمور بالتأمل، ذلك التصور الذى يقوم على المطابقة الكاملة بين المرأة، والزواج، والأمومة. بحيث لا نستطيع أن نتصور المرأة دون أن تكون زوجة وأما، أنه دورها وقدرها. بينما يختلف الأمر تمام الاختلاف بالنسبة للرجل إنما نتصوره من خلال عمله ومكانته، وراثته، إلى آخر هذه الأدوار الاجتماعية. إننا إذا دون وعى ننظر إلى الرجل من حيث هو كائن اجتماعى فى المقام الأول، بينما ننظر إلى المرأة من حيث هى كائن بيلوجى فى المقام الأول، اجتماعى فى المقام الثانى.

وإلى عهد قريب، وربما حتى الآن داخل قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى كان الشعار السائد والحلم المطلوب بالنسبة للفتاة هو (بيست العدل) أى (بيت الزوجية)، ولا زال المجتمع حتى الآن يؤكد هذا الأمر عن طريق مختلف أجهزته ومؤسساته الإعلامية والجماهيرية. ولو أننا توقفنا أمام ذلك التقليد الشائع فى ريف

(١) انظر فرج أحمد، علم النفس وقضايا المرأة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سبتمبر ١٩٧٥ العدد الثانى والثالث، ص ١٥١.

مصر ومناطقها الشعبية الحضارية، والذي بموجبه يطلق على الزوجة اسم ابنتها الأكبر، فتنادى (بأم فلان) وعلى هذا تعد الفتاة المصرية، وبخاصة فى قطاع الريف والأماكن الشعبية فى المدينة لدور الأم. بينما نجد الزوجة الأوروبية أكثر حرصا على أنوثتها، وعلى مظاهر هذه الأنوثة، فى الوقت الذى نجد فيه الزوجة المصرية بخاصة، والعربية بعامة أكثر حرصا على أمومتها على حساب أنوثتها.

وتأسيسا على ما تقدم فإن خروج النساء جميعهن إلى مجال الإنتاج الاجتماعى، هو طريق التحرر وهو لا بد أن يغير بالتدريج تغييرا سيستغرق سنينا طويلة، من علاقة المرأة بجسدها، ومعنى هذا الجسد ودلالته.

سيتحول هذا الجسد من جسد (سلعة وعبء) غريب عليها، يحمل فى ثناياه عبوديتها، أو بعبارة مستمدة من فلسفة « سارتر » سيتحول من جسد يوجد فى ذاته en - soi إلى جسد يوجد لذاته pour - soi أى ببساطة شديدة ستوجد المرأة لذاتها بعد أن ظلت توجد للآخرين. وسيستمد جسدها بالنسبة لها معانيه من ظروف حياتها الجديدة التى تعيشها هى بحريتها من خلال الإنتاج. وهنا تولد علاقة جديدة بين المرأة وجسدها علاقة قوامها المعاشة الحرة الخلاقة لإمكاناتها الإنسانية الحقة.

إن هذه الحرية الجديدة ستغير من علاقة المرأة بذاتها وبجسدها وبالتالي من علاقتها بالرجل، وفى المقابل من إدراك الرجل لها، وما يترتب على ذلك من تحول فى إدراكه لنفسه لا بوصفه (سيذا مهددا فى سيادته)، وإنما بوصفه (شقا) لا يجد كماله إلا فى التقاء حر، ووحده خلاقه (يشقه الآخر).

* * *

المراجع

- ١- إبراهيم أحمد شعلان، الشعب المصرى فى أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.
- ٢- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين.
- ٣- أحمد رشدى صالح، الزوجة الثانية.
- ٤- أحمد محمد خليفة، مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٢.
- ٥- حياة الرايس، جسد المرأة من سلطة الإنس إلى سلطة الجان، دار سينا للنشر، ١٩٩٥.
- ٦- ديفيد لوبرتون، أنثروبولوجيا الجسد والحدائق، عرض شاكر عبد اللطيف، إبداع، العدد التاسع، سبتمبر ١٩٩٧.
- ٧- سامية الساعاتى، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سبتمبر ١٩٧٥، العدد الثانى والثالث.
- ٨- سامية الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٨.
- ٩- طه حسين، دعاء الكروان.
- ١٠- فرج أحمد فرج، علم النفس وقضايا المرأة، المجلة الاجتماعية القومية، سبتمبر ١٩٧٥، العدد الثانى والثالث.
- ١١- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠.
- ١٢- محمد الجوهري، علم الفولكلور، دراسة المعتقدات الشعبية، دار المعارف، ١٩٨٠.
- ١٣- محمد المويلحي، حديث عيسى بن هشام، القاهرة، محمد سعيد الرافعى الكتبى.

- ١٤- محمد عمر، حاضر المصريين أو سر تأخرهم، ١٩٠٢.
- ١٥- مصطفى الخشاب، دراسات فى الاجتماع العائلى، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٥٨، ط ٢.
- ١٦- معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مذكور، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٥.
- ١٧- المعجم العربى للعلوم الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (يونسكو)، والمركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية (اراكس) القاهرة، ١٩٩٤.
- ١٨- نوال السعداوى، الوجه العارى للمرأة العربية، بيروت، ١٩٧٧.
- ١٩- نورا أمين، «دrama»، إبداع، يوليو ١٩٩٦ العدد السابع.

مراجع أجنبية:

- ٢٠- B. Turner, The Body and Society, Basil Blackwell, Oxford, 1989.

الفصل الحادى عشر

وقاية المرأة من العنف، وحقوق الإنسان

المسؤوليات والتحديات (*)

تمهيد:

لما كانت حقوق الإنسان هى المقابلة لاحتياجاته، فإن الدعوة لحقوق الإنسان تعد جزءاً لا يتجزأ من الصحة النفسية، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، حتى أنه يمكن القول أن حقوق الإنسان هى المنظر، للممارسين والمشتغلين بالمهنة الثلاثة المذكورة آنفاً، حيث يعملون، خلال سعيهم إلى تلبية احتياجات الناس، على تعزيز حقوقهم الفردية والجماعية، وذلك بإحداث تغيرات اجتماعية فى المجتمع بصفة عامة: فضلاً عن تغييرات فى أشكال تنميته المختلفة.

فقيمة الحياة مثلاً.. هى الشرط الأساسى لتبرير جميع الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان. والحرية هى أئمن القيم الإنسانية بعد الحياة.. وأوثقها صلة بكرامة الإنسان، والمساواة وعدم التمييز هى حجر الزاوية بالنسبة لمبدأ العدالة. والعدالة تتضمن ضمن ما تتضمنه أشباع حاجات الإنسان الأساسية، واقتسام الموارد المادية على أساس المساواة. والتضامن قيمة لا تعنى فقط تفهم معاناة البشر.. وآلامهم.. والتواصل معهم.. بل يشمل أيضاً التوحد مع المتألمين واتخاذ موقف مؤيد لقضيتهم.

(*) بحث للمؤلفة قدم إلى المؤتمر السنوى الثانى للصحة النفسية والوقاية - العنف - وقاية المرأة والطفل من العنف - القاهرة ١٩٩٨.

وهناك صكوك دولية تضمنت وصفا للظروف التي صدرت فيها وأهدافها.. وأهم الحقوق التي كفلتها وأهمها:

- الصكوك التي تنص على الحماية العامة مثل ميثاق الأمم المتحدة.. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- الصكوك التي توفر حماية خاصة مثل الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.. وتعنى هذه الصكوك بضمان حق ما يمكن وصفه بالفئات المستضعفة مثل المرأة، والأطفال، والأقليات، والعمال المهاجرين وأسرههم.. وهى الفئات التى تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر من قبل الأخصائى النفسى، والإجتماعى، وأخصائى الخدمة الإجتماعية.. نظرا لزيادة حجم الضغوط التى تتعرض لها هذه الفئات مقارنة بحجم الضغوط التى تتعرض لها باقى فئات المجتمع.. وعجزها عن مواجهة هذه الضغوط بمفردها دون مساعدة وتضامن الآخرين.

وهناك تداخل بين تلبية احتياجات الناس.. والدفاع عن حقوقهم.. ويظهر هذا بوضوح فى حالة مواجهة الفقر، فالأخصائى النفسى، والأخصائى الإجتماعى، وأخصائى الخدمة الإجتماعية... عندما يحاولون مساعدة الفقراء فى التغلب على ما يعانون من مشكلات.. فإنهم يعملون فى الوقت نفسه.. على الدفاع عن حق الفقراء فى التمتع بحياة كريمة وآمنة.. وحققهم فى العمل.. وفى الحصول على خدمات صحية.. وحققهم فى التعليم.. والحياة فى بيئة نظيفة.

ويظهر هذا التداخل أيضا فى قضايا العنف ضد المرأة لاسيما العنف البدنى مثل الضرب، والتشويه الجسدى (الختان).. فإن التدخل هنا من قبل المتخصصين (طب نفس - اجتماع - خدمة اجتماعية) للتوعية والوقاية.. وإعلام الوالدين مثلا بخطر عملية الختان.. إنما يعد حفاظا على حق الفتاة فى حماية سلامة جسدها.. وهو حق تقرره المواثيق الدولية.. وأصعب الأمور فى هذا الصدد.. هو اتخاذ القرارات والأولويات من قبل المتخصصين التى عادة ما تكون مصحوبة بصدام بين القيم.. مما يصعب معه اتخاذ قرار دون قدر كبير من التفكير والفهم لأبعاد المشكلة.

العنف ضد المرأة: أرقام وأحصائيات:

(١) أسفر بحث «المرأة الجديدة» الذى قدم لمؤتمر بكين عن الأرقام الآتية:
(٦٦٪) من نساء عينة البحث تعرضن للإهانة فى أماكن عملهن. وقد أتخذت الإهانة فى (٧٠٪) من هذه الحالات الطابع الجنسى، و (٣٠٪) من الحالات التحرش بالكلام الجنسى، والتحرش باللمس (١٧٪)، والغزل المباشر (٢٠٪).
وقد أظهر البحث أيضا أن ما تعتبره النساء عنفا موجهها من أزواجهن يتبلور فى ما يلى:

المنع من الاختلاف (٨٨٪).

المنع من السفر (٦٩٪).

المنع من الخروج (٨٢٪).

المعاشرة الجنسية بالإكراه (٩٣٪). (١)

(٢) اعترف الإعلام المصرى بالعنف الذى يمارس ضد المرأة المصرية.. فقد نشرت جريدة الأهرام الرسمية فى عددها الصادر يوم ١٩٩٧/٢/٧ بعض الأرقام مستقاة من بحث أجراه المجلس القومى للسكان N.P.C.

وقد ظهر من البحث أن (٣٥٪) من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن على الأقل مرة واحدة منذ زواجهن.. وأن الحمل لا يحمى المرأة من هذه العنف.. وأن (٦٩، ٩٪) من الزوجات يتعرضن للضرب فى حالة رفضهن لمعاشرة الزوج.. وأن (٦٩، ١٪) يتم ضربهن فى حالة الرد عليه بلهجة لم تعجبه. وقد اعتمد هذا البحث على سبعة آلاف زوجة فى الريف والحضر.. وتبين من البحث أيضا أن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية. (٢)

(٣) وقد شهد عام ١٩٩٦ منحني جديد فى العنف الموجه ضد المرأة المصرية، وخصوصا جرائم الإغتصاب التى احتلت رأس القائمة. وقد وصلت جرائم اغتصاب الفتيات الصغيرات إلى مستوى ينذر بالخطورة لما تضمنته من مظاهر جديدة.. كان

منها أشارك أكثر من رجل فى إغتصاب طفلة واحدة، وإغتصاب التلميذات بواسطة مدرسيهن.. وأخيراً حرق وتمزيق الضحايا لإخفاء هذه الجرائم.

ويصف علماء النفس الإغتصاب على أنه أشنع أشكال العنف.. نظرا للتأثيرات النفسية الضارة التى يلحقها بالأفراد والمجتمعات.^(٣)

أما عدد ضحايا جريمة الختان خلال عام ١٩٩٦ بالرغم من قرار وزير الصحة بتحريم إجراء عمليات الختان فى المستشفيات التابعة للوزارة حيث كان ضمن الضحايا (١٤ ضحية) وردت عنهن معلومات بالصحف خلال ذات العام، وكان من بين هذه الحالات (خمسة حالات وفاة نتيجة جريمة الختان) وتنوعت النتائج فى الحالات الأخرى.. ما بين النزيف الحاد.. والإكتئاب... والصدمة العصبية.. والعاهة المستديمة.. وقد كان أصغر سن للفتيات المختنات (٩ سنوات) وكانت أكبرهن (١٥ عاما) إلا أن هذا العام لم يمض إلا وكانت هناك عديد من الخطوات التى أنجزت فى اتجاه إنهاء هذا العنف.. كان أهمها نجاح الحملة ضد جريمة الختان والتى أسفرت عن قرار وزير الصحة بمنع إجراء عمليات الختان فى المستشفيات.

وقد كان صدور بيان العنف، وتشكيل المحكمة المناهضة للتمييز والعنف ضد المرأة خطوة إيجابية فى هذا الاتجاه.. الذى نشط فيه الكثيرون خلال سنوات.. من أجل إنهاء أشكال العنف والتمييز الذى تتعرض له المرأة.^(٤)

وقاية المرأة من العنف: المسئوليات والتحديات

إن العالم فى الحقيقة يعيش فى مرحلة متوترة من تاريخ البشرية.. ولعلنا نلاحظ أن نبرة العنف العالمى أصبحت عالية جدا.. ومتصاعدة جدا.. وهناك ما يحدث فى البلقان على سبيل المثال.. الجرائم الجماعية.. والمذابح اللا إنسانية التى تحدث كل يوم فى أكثر من مكان فى العالم.. واتسم العنف ضد النساء.. وبخاصة الإغتصاب بأنه وصمة عار جديدة فى الحروب الأخيرة.. فقد أستهذفت الصراعات.. فى البوسنة والهرسك ورواندا الفتيات والنساء حيث تعرضن للإغتصاب والسجن والتعذيب والإعدام.

وليس ما ذكرناه آنفا.. تبريرا لما يحدث فى مصر.. وإنما لوضع الأمور فى سياقها الأكبر.. والمعقد، وقد يسجل التاريخ أن الفترة منذ ١٩٩٢، ربما تكون أسوأ فترة عنف فى تاريخ مصر كله.. إن سلة العنف بدأت تمتلئ.. وطوال الوقت يلقي فيها بثمرات معطوبة فما هو المخرج من هذا كله ١٩؟

(١) لا بد من أجل وقاية المرأة من العنف أن تتعاضد مشاركة المرأة فى الحياة العامة.. بقوة الدستور والقانون.. وأن يدخل فى ذلك التفكير الجاد فى تعديل الدستور بما يضمن تمثيلا عادلا للمرأة فى كل المجالس الشعبية والمنتخبة.

(٢) فك الحصار عن القوانين المقيدة لتكوين الجمعيات والتنظيمات النسائية الأهلية.. فهذه وحدها هى القادرة ليس فقط على حماية منجزات المرأة، وإنما أيضا تنمية هذه المنجزات.

(٣) تنقية برامج التعليم والإعلام من القيم المناهضة للمرأة.

(٤) تعظيم حرية الاختيار للمرأة، فلا بد أن يكفل لها هامش واسع من حرية الاختيار سواء فى التعليم، أو العمل، أو المشاركة الحكومية والأهلية، أو فى الصحة الإنجابية، أو تنظيم الأسرة.. فهذه الحرية إلى جانب حرية الحركة والتنظيم هى التى ستكفل تمكين المرأة وتقويتها (Women Empowerment) على المدى الآنى والمستقبلى. (٥)

(٥) من أهم التحديات التى تواجه وقاية المرأة من العنف، وتهدها، الفرق بين ما يقال وما يمارس.. هناك كلام جميل يقال عن المرأة.. لكن ما يمارس يختلف ويناقض ما يقال، ولدينا آلاف الأمثلة على ذلك من القانون ومن الدين، ففى الدين على سبيل المثال نصوص رائعة التى تحض على معاملة المرأة معاملة حسنة، وكذلك فى القانون.. لكن التطبيق غير ذلك تماما.. فمن المهم إذن أن يتطابق القول والممارسة فى معاملة المرأة.

أهم المراجع:

- (١) «سالمة»، نشرة غير دورية تصدرها مجموعة مناهضة العنف ضد المرأة، العدد الأول، فبراير ١٩٩٧.
- (٢) National Population Council, Demographic and Health Survey "EGYPT" 1995, Macro International Corporation 1996. PP: 206 - 216.
- (٣) هيئة اليونسيف، استخدام العنف الجنسي كأحد أسلحة الحروب، تقرير وضع الأطفال في العالم ١٩٩٦.
- (٤) «سالمة»، المصدر السابق.
- (٥) المرأة المصرية والحياة العامة، دار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٧، الجزء الأول، ص ٣١.

الفصل الثامن عشر

المرأة والتنمية والإعلام

بين الموروث الثقافى، والواقع المصرى والعربى(*)

تمهيد :

إن العدالة الإنسانية، تقتضى سياسة إنسانية، تؤمن بحق كل إنسان فى المجتمع، فى أن يشعر بقيمته وفعاليته وتحققه.

وجوهر التنمية من منظورها الإنسانى، هو توجيه الجهد الإنسانى، بأعلى درجات الكفاءة، نحو التعامل مع عناصر الثروة المختلفة، على النحو الذى يولد قيمة مضافة، يتحقق بها نمو المجتمع.

وقضية القضايا فى برامج التنمية، هى خلق الحوافز لدى أفراد المجتمع ليشركوا بالجهد المنظم فى تنفيذ خطط التنمية وبرامجها، وتأهيلهم لهذه المشاركة بكل الطرق الممكنة.

وفى هذا السياق فإن المجتمع الذى تعطل فيه طاقات جانب كبير من أفراده، عن أن توظف لتحقيق برامج التنمية هو مجتمع متخلف، يحتاج فى غير إبطاء، إلى إنقاذه من تلك الدائرة الخبيثة Vicious Circle التى تتمثل فى زيادة عدد السكان، مع استمرار هؤلاء السكان عبثاً على محاولات التنمية بسبب أن كلا منهم يستهلك أكثر مما ينتج.. ويمثل وجوده قيمة منقوصة لا قيمة مضافة إلى الثروة القومية.

(*) بحث للمؤلفة قدم إلى المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية - القاهرة نوفمبر ٢٠٠٠

أما المجتمع الذى ينجح فى توظيف طاقات أكبر عدد من أبنائه، وفى رفع كفاءة هذا التوظيف، فإنه يكون خارج نطاق الأزمة، ويكون من حقه أن يتوقع معدلات متزايدة للنمو الاقتصادى، والاجتماعى، مع كل زيادة سكانية، لأن هذه الزيادة ستمثل، حينئذ، زيادة فى عدد من يقدمون قيمة مضافة للمجتمع.

ومن الثابت، تبعاً لنتائج البحوث والدراسات، أن المجتمع المصرى، والمجتمع العربى المعاصر، لا يزال عاجزاً عن توظيف طاقات العديد من أبنائه.

ومن أهم أسباب ذلك أن وضع المرأة فى الحياتين الاجتماعية والاقتصادية، ما يزال مشوباً بالبلبل، والاضطراب، وهما عاملان، قد أديا، فى آخر الأمر، إلى حرمان المجتمع من أداء المرأة لدورها فى تنميته، وتحقيق تقدمه^(١).

ولما كان أهم أسباب هذه البلبل والاضطراب فى موقف المجتمع من المرأة ودورها فى التنمية، والإعلام هو تأثير الموروث الثقافى، فإن هذا البحث سوف يركز على أثر الموروثات الثقافية على دور المرأة فى التنمية بعامه، وفى الإعلام على وجه الخصوص كما أنه يفحص ميكانيزمات تحجيم هذا الدور أو تفعيله فى الواقع المصرى والعربى.

الموروث الثقافى :

يعرف «تايلىور» (Tylor) الأنثروبولوجى الشهير الثقافة Culture بأنها ذلك الكل المركب المعقد الذى يشمل المعلومات والمعتقدات والفن، والأخلاق والعرف والتقاليد، والعادات وجميع القدرات الأخرى التى يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضواً فى مجتمع^(٢).

ولا يزال هذا التعريف للثقافة هو أشهرها على الإطلاق، على الرغم من أن تعريفات الثقافة تتجاوز المائة تعريف.

وتنفرد التعريفات التاريخية للثقافة بأنها تجعل التراث الاجتماعى والتقاليد على وجه الخصوص فى بؤرة اهتمامها فيذهب «لنتون» (Linton) إلى أن الوراثة الاجتماعية هى الثقافة، فالثقافة كإصطلاح عام تعنى الوراثة الاجتماعية، أما

«بارسونز» (Parsons) فيرى أن الثقافة تتكون من تلك النماذج المتصلة بالسلوك، ويمتجات الفعل الإنسانى التى يمكن أن تورث بمعنى أن تنتقل من جيل إلى جيل بصرف النظر عن الجينات البيولوجية.

ويعزى الفضل إلى هذه التعريفات التاريخية فى أنها ألقت ضوءاً على حقيقة أن البشر لهم تراث اجتماعى إلى جانب التراث البيولوجى، وهو تراث ينبع من عضويتهم فى جماعة لها تاريخها^(٣).

وسوف يركز هذا البحث على أهمية القيم، والعادات، والتقاليد والعرف، كموروثات ثقافية بالغة الأثر.

القيم:

يرى «برى» (Perry) أن القيم هى الاهتمام (Intrest) «أى اهتمام بأى شىء» فمن رأى «برى» أنه إذا كان أى شىء (أيا كان) موضوع اهتمام، فإنه حتماً يكتسب قيمة.

أما «ثورنديك» (Thorndicke) فيرى أن القيم تفضيلات (Preferences)، وأن القيم الإيجابية منها والسلبية تكمن فى اللذة أو الألم، أو الارتياح أو عدم الارتياح الذى يشعر به الإنسان، كما تتوقف أيضاً على تفضيلاته للأشياء.

والواقع أن الإنسان على حد قول «كلاكون» (Kluckhohn) «حيوان مقوم»، فهو دائماً، وفى كل زمان ومكان، يقوم الأشياء، أو بعبارة أخرى يصدر أحكاماً عليها، فيرى أن هذا خير، وذاك شر، وهذا صواب، وذاك خطأ، وهذا نافع وذاك ضار، وهذا مرغوب فيه وذاك مرغوب عنه.

ولاشك فى أن هذا سلوك طبيعى، لأن الأشياء فى هذه الدنيا ليست جميعها سواء ولكنها تتفاضل فلا يستوى جمال وقبح، ولا فضيلة ورذيلة، ولا طيبة وخبيث، ولا علم وجهل وكذلك لابد أن يفضل الإنسان فى سلوكه شيئاً على آخر ولا بد أن يحكم بأن هذا حسن وذاك أحسن، وهذا صواب وذاك أصوب، وهذا جميل

وذلك أجمل ومادام الإنسان يفضل ويستحسن، ويرجح فهو يتجه نحو القيم، أو بالأحرى يهتدى بهدى القيم فى سلوكه^(٤).

ومادامت القيمة إنسانية شخصية تتوقف على الاعتقاد، فلا بد إذن أن تكون «نسبية» (Relative) بمعنى أنها تختلف عند الشخص بالنسبة لحاجاته ورغباته وتربيته وظروفه، كما لا بد أن تختلف أيضاً من شخص إلى شخص، ومن زمن إلى زمن، ومن مكان إلى مكان، ومن ثقافة إلى ثقافة، فمن يحب شخصاً أو شيئاً، ويميل إليه يرى له قيمة عنده، وبالعكس لا يرى قيمة لمن يكرهه أو مالا يأبه به.

وعين الرضا عن كل عيب كليله كما أن عين السخط تبدى المساويا

ولما كانت القيم تقتضى الاختيار، ولما كان الاختيار يفضى إلى الإيثار، ويقوم الإيثار على الترجيح والتفضيل، كان لا بد من وجود ما اصطلاح العلماء على تسميته «سلم القيم» (The Value Scale) فالتفضيل ينتج عن وضع الأشياء فى مراتب ودرجات، بعضها فوق بعض، وبعضها أرفع من بعض ولذلك كان من خصائص القيم أنها تترتب فيما بينها ترتيباً هرمياً، فتهيمن بعض القيم على غيرها، أو تخضع لها.

والفرد فى حياته يحاول أن يحقق كل رغباته التى يعتقد أن لها قيمة عنده، ولكن طبيعة الحياة نفسها وطبيعة الظروف المحيطة به، تحول دون ذلك وكثيراً ما يحدث تعارض بين القيم التى يدين بها، ولذلك نجد أنه يحاول أن يخضعها بعضها لبعض، فيخضع الأقل قبولاً عند الناس للأكثر قبولاً وفقاً لترتيب خاص به والملاحظ أن ترتيب قيم الأشخاص، والأشياء، والمعانى، لا يظل على حال واحدة ثابتة فى سلم قيم الشخص، بل يتغير تبعاً لتغير نظرتة للحياة على العموم، وبالنسبة لنموه، وتطوره، ووعيه، ونضجه الجسمى والعقلى والاجتماعى. فقيم الفرد وهو شيخ مسن، تختلف عن قيمه وهو كهل، عنها وهو شاب.. عنها وهو مراهق.. عنها وهو غلام.. عنها وهو فى سنوات الطفولة الباكرة^(٥).

تغيير القيم :

وبلاحظ أن أى تغير فى «الاهتمام» أو فى «الشيء» «موضوع الاهتمام»، ينتج عنه تغير فى القيمة ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نغير من قيم الشخص إذا غيرنا موضوعات اهتمامه (Objects Of interest)، بل يمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول : إنه يمكننا أن نخلق فى الأفراد قيماً جديدة لم تكن موجودة من قبل إذا أدخلنا فى حياتهم موضوعات يهتمون بها، أ إذا كونا عندهم اهتمامات جديدة وذلك بأن يبدأ الرواد الواعون والمثقفون فى المجتمع نقد الممارسات والقيم التى أصبح التمسك بها غير مجد، وغير ملائم لروح العصر، ويكون هذا النقد منصّباً على استهجان هذه الممارسات، وإبراز ما فيها من عيوب، وتبشيع مساوئها حتى يفتر الاهتمام بها بالتدريج، ثم يمحو كلية، فيعزف الناس عنها.

والى جانب هذا النقد المنصب على القيم والممارسات القديمة، يقوم هؤلاء الرواد والمثقفون، فى الوقت نفسه، بجذب الاهتمام إلى قيم وممارسات جديدة، تحل محل القديمة. ولكى يسهل تحويل الاهتمام من القديم إلى الجديد، لابد من تقديم الأدلة والبراهين بالوسائل المختلفة، على أن القيم والممارسات الجديدة أكثر ملائمة، وإتفاقاً مع أوضاع المجتمع، لأنها أقدر فعلاً على تحقيق حياة أفضل، وتوفير منافع للناس تفوق الأساليب القديمة.

العادات الاجتماعية أو الطرق الشعبية: (Folkways)

العادة الاجتماعية، بصفة عامة، هى كل سلوك متكرر يكتسب اجتماعياً، ويتعلم اجتماعياً، ويمارس اجتماعياً، ويتوارث اجتماعياً^(٦).

فالعادات الاجتماعية، ظاهرة اجتماعية، تمثل أسلوباً اجتماعياً بمعنى أنها لا يمكن أن تتكون وتمارس إلا بالحياة فى المجتمع والتعامل مع أفراد وجماعاته ومن أمثلة العادات الاجتماعية التى توضح الأسلوب الاجتماعى فى التصرف عادات التحية، وطرق إجراء المحادثة، وآداب المجاملة المختلفة، وطرق الخطبة والزواج وتربية الصغار، وطرق تناول الطعام، وإقامة الحفلات فى المناسبات المختلفة.. إلخ.

والعادات الاجتماعية بأوسع معانيها هي السلوك المتكرر الذى تفرضه الجماعة على الأفراد، وتتوقع منهم أن يسلكوه، وإلا يتعرضوا لاستياء الجماعة وسخطها وانتقامها وعلى ذلك يكون مفهوم العادات الاجتماعية مفهوماً عريضاً وواسعاً جداً وشاملاً كل الشمول لكل ما هو مؤيد، ومقبول من طرق العمل، وأنماط السلوك التى تمارس اجتماعياً، والتى تم تكوينها ليهتدى بها الناس فى معيشتهم بعضهم مع بعض.

والإنسان كما يقول عنه «باجوت» (Bagehot) حيوان صانع عادات، فطبيعته كإنسان، تختم عليه أن يقيم صرحاً من العادات والمعتقدات، وهو إذ يفعل ذلك إنما يرسى دعائم المجتمع، ووسيلته إلى ذلك، الشعور بالحاجة الإشباع، والقوة الخفية وراء المحاكاة^(٧).

وتلك العبارة أن دلت على شىء، فإنما تدل على أنه لا يمكن تصور قيام أى مجتمع منظم دون عادات اجتماعية، فهى الأصول الأولى التى استمدت منها النظم والقوانين مادتها، كما أنها القوى الموجهة لأعمال الأفراد وحياتهم.

وأن دور العادات الاجتماعية فى الضبط والتنظيم لا يقل شأنًا وأثراً، عن دور القوانين الوضعية. فإذا اعتبرنا القوانين سلطة المجتمع المكتوبة والموضوعة، فإننا نعتبر العادات سلطته غير المكتوبة ودستوره المحفوظ فى الصدور، ذلك الدستور الذى يوجه أفعال الناس ويسيطر عليها فى جميع العصور، وفى كل مراحل الثقافة المختلفة، وفى كل زمن ووقت، طوال اليوم من الصباح إلى المساء وطوال العمر من الطفولة والشباب إلى الكهولة والشيخوخة فهى تغمر الإنسان، وتحيط به فى كل مناسبة وفى كل معاملاته مع غيره فى المجتمع، والإنسان يخضع لها ويطيع أوامرها بشكل يفوق كثيراً حد التصور لهذه الحقيقة.

فنحن نرتدى الملابس وفقاً للذوق العام المألوف فى مجتمعنا، كما أننا نختار أنواع الطعام المناسبة لكل وجبه من وجبات اليوم على حسب ما تقرره عاداتنا، ثم نعدّه ونهيئّه، ونقدمه للأكل، بل نأكله أيضاً بطرق تقليدية معينة تملئها علينا ثقافتنا وأوضاعنا الخاصة بنا.

وإلى جانب ذلك فإننا نعمل أعمالنا اليومية، ونؤدى واجباتنا، ونقوم بمسؤولياتنا المختلفة، متبعين فى ذلك الطرق السائدة فى مجتمعنا، بجميع صور التعامل، وأشكاله، ونحترم قوانين الشرف، والعمل، وعلاقة الرجل بالمرأة، وطرق تربية الأبناء وكذلك طرق الملبس، والمأكل، وواجبات السلام والتحية، والمسامرة، وأصول التعارف، والتزاور... إلخ.

أقسام العادات الاجتماعية، ودرجات إلزامها:

والعادات الاجتماعية تشتمل على أقسام كثيرة، وتتفرع إلى فروع متعددة، إذ تتضمن كل ما تواضع عليه الناس من عادات إتفاقية، وعرف ومحرمات، وسنن، وتقاليد، وآداب لياقة، وشعائر، وطقوس، ومراسم وممارسات، و «موضات»، وبدع، و «تقاليع»، أو نزوات.

وكل هذه الفروع التى تتفرع إليها العادات الاجتماعية تتشابه إلى حد كبير لأنها تتفرع من أصل واحد، ولكنها تختلف بعضها عن بعض مثلها فى ذلك كمثّل قطع النقود التى تختلف وتتّوّن فى الحجم، والوزن، والقيمة، لكنها تتشابه فى أنها كلها من معدن واحد، وأنها أساس للتعامل.

وفروع العادات الاجتماعية السابقة الذكر تختلف بعضها عن بعض من حيث درجة الإلزام، ومدى السيادة، أو الشيوع والانتشار، وكذلك من حيث الدوام والبقاء، ومن حيث الجزاءات التى تسنها.

فعادة ختان الأنثى على سبيل المثال، عادة اختيارية أو تفضيلية (Optional) أما العادات الملزمة، القديمة والعريقة فى القدم، فهى العرف، والمحرمات وهناك عادات ملزمة مستحدثة، «كالموضات»، وبخاصة لفئات معينة من الناس.

فاحترام المرأة للرجل، وخضوعها له من العادات الاجتماعية الشائعة والمنتشرة، والسائدة، كما أن العادات المتعلقة بالزواج وتربية الأطفال، هى من العادات الأصيلة الراسخة العريقة، التى تدوم أجيالاً طويلة يتوارثها الخلف عن السلف.

أما من حيث الجزاءات التي تساند العادات الاجتماعية المختلفة فهي جزاءات اجتماعية تتمثل في التحقير الاجتماعى بمختلف أساليبه ودرجاته، كُالامتعاض، والاستهجان، والاستخفاف، والسخرية، واللوم، والعدوان. الأمر الذى يفقد الفرد، مكانته الاجتماعية، ويسلبه احترامه، وتقديره.

الاتصال بنواح اسطورية وخرافية :

ومن مميزات العادات الاجتماعية أو الطرق الشعبية (Folkways) فى جميع الثقافات بصفة عامة، وبصفة خاصة أيضاً فى المجتمعات المتخلفة، والثقافات المنعزلة، والقطاعات التى تنتشر فيها الأمية، أنها تتصل بنواح أسطورية وعناصر سحرية وخرافية، كالاعتقاد فى أن أرواح أجدادنا، وأسلافنا تغضب أشد الغضب إذا نحن حاولنا أن نغير أو نقطع عاداتهم التى ورثونا إياها وفى ذلك تقول العامة فى مصر «قطع العوايد فال» أى فأل سئ ونذير شؤم محقق. كما يقولون «قطع الورايد ولا قطع العوايد».

فكثير من المصريين ولا سيما الريفيين لا يزالون يرفعون الأغصان عن الأواني، ويفككون العقد المربوطة، ويفتحون النوافذ، لتسهيل عملية الولادة، كما أنهم يستعينون لتسهيل هذه العملية، بمفتاح باب ضريح أحد الأولياء، ويضعونه على ظهر المرأة لتيسير الوضع المتعسر.

كما نذكر من العادات التى تنتشر فى مناسبة «سبوع» المولود استعمال الأحذية والتمائم (للأم والطفل) وأشعال الشمع، وإطلاق البخور، ورش الملح، أو خليط من الملح وبعض الحبوب كالأرز، والعدس، والفول لطرد الأرواح الشريرة، أو لإبطال السحر.

والمرأة التى تشعر مثلاً بالقلق لعدم النسل عموماً، أو لعدم «خلف» الصبية بالذات، وتخشى على حياتها الزوجية من التصدع، قد تلجأ إلى السحر لتحقيق غايتها، وبخاصة إذا كانت تجهل الحقائق العلمية المتعلقة بالتناسل والحمل.

ومن أمثلة العادات المرتبطة بهذا الأمر، ممارسة النساء، «الوصفات البلدية»، وعمل الأحجية والتعاويد، والتمائم، وفك العمل المعمول ضدهن، إذ يتوهمن أن فى هذه الممارسات إنقاذا لهن من أخطار تهددهن.

ومن عادة بعض المصريين عمل «تحويلة» للعروسين، توفى بينهما وتخطيها بسياج سحرى، يمنع عنهما الحسد والعين. ففى هذه العادة، يجتمع التأكيد على منع الخطر، الذى قد يتعرض له العروسان، من العين أو الحسد، مع ما تجلبه التحويلة من خير يتمثل فى التوفيق بينهما.

والواقع أن الخوف الشديد والتوجس المستمر تعد من أهم الأسباب التى تساعد فى شيوع العادات الخرافية، وبخاصة إذا اجتمع مع هذا الخوف الشديد، الجهل، والشعور بالعجز، عن العمل الإيجابى.

ومن أمثلة العادات التى تؤدى وظيفة تفسير الظواهر الغريبة العادة المنتشرة عندنا فى الريف وفى كثير من المناطق المتخلفة Slumms فى المدينة، وهى تفسير جفاف اللبن عند الأم الوالدة حديثاً «بالكبسة» و «الكبسة» فى نظر السذج وكثير من العوام تحدث من دخول إحدى السيدات (على الأم المرضع) ومعها أشياء معروفة لمن يعتقدون فى «الكبسة» مثل الباذنجان أو اللحم، أو السمك، أو تكون متحلية بحلى من الذهب، أو الماس، وكذلك تراعى أسرة (الوالدة المرضع) منتهى الدقة، والحذر فى تحريم دخول أى شخص، تكون معه مثل هذه الأشياء المسببة «للكبسة».

ونذكر من هذا النوع أيضاً، العادات المنتشرة فى كثير من بقاع مصر، والتى تفسر الأمراض أو بعض الحوادث المؤلمة، أو الإخفاق فى الحياة، أو فى بعض المشروعات والأمور، بأن الشخص قد إصابته عين، أو حسده حاسد، ولذلك يلجئون إلى عمل «عروسة» من الورقة، تصور لهم الشخص الحاسد، ويثقبون موضع عينيها بالإبرة ثم يحرقونها فى النار مع مخلوط من الشبة والفسوخ، والملح، إبطالاً لأثر العين، ودرءاً للحسد.

وقد يتبع هذا الأجراء بإجراء آخر، يلزم الشخص المحسود، أن يلبس حجاباً فيه راس هدهد محنطة، أو جزء من ذيل كلب، أو بعض أسنان ذئب، أو عقرب مجفف، أو حرباء مجففة أو بعض من قطع النقود الصغيرة مع قليل من الملح.

ومن العادات الخرافية التي تستهدف جلب السعادة والنفع من أمثلتها، عادة تقضى بأن تدخل العروس بيت الزوجية برجلها اليمنى قبل اليسرى، لكي تكون موفقة في حياتها الزوجية، وعادة أخرى تقضى بأن يحمل العريس عروسه أول مرة تدخل فيها منزل الزوجية، حتى لا تتخطى عتبة المنزل لأنها لو فعلت ذلك لتعرضت حياتها للشقاق، وربما تطلق، وتعود إلى منزل والدها.

كذلك من العادات الشائعة في مصر، والتي تستهدف جلب السعادة والنفع، وهى من العادات الخرافية، عادة قرص العروسة في ركبتها ليلة زفافها، اعتقاداً بأن هذا الإجراء يعمل على إسراع زواج من تقرصها في ليلة زفافها، وهى تتمم بهذه الجملة «قرصتك في ركبتك، حصلتك في جمعتك».

ومن العادات الخرافية التي تستهدف دفع الضرر والسوء عن الشخص، فى الثقافة المصرية والعربية، وضع مصحف فوق رأس العروسة وقت القران منعاً للعين والحسد، ولبس الأم التى يموت أولادها، خلخالاً من حديد لكي يعيش أولادها مستقبلاً، ورش الملح أو بعض النقود فى زفة العروسين منعاً للحسد والعين وكذلك العادة التى تقضى على الأم فى بعض المناطق الريفية، والمتخلفة أن تظهر الصبي الذى يولد بعد موت أشقائه، بمظهر البنت، فتثقب أذنيه، وتلبسه قرطين مثلاً، أو تطيل شعره، وتلبسه ملابس البنات، أو تتركه بقذارته دون تنظيفه، أو تسميه باسم بنت، أو غيره من الاسماء الغريبة مثل «شحات» أو «خيشة» وقد تستجدى عليه فعلاً، اعتقاداً بأن هذه الإجراءات تجعله قليل الشأن والقيمة، فلا تعباً به عين الحسود، ويخطئه الأذى والموت.

وهناك من يعتقد بقداسة بعض الأماكن، أو الاعتقاد بقوتها السحرية، وهو اعتقاد منتشر فى ثقافات كثيرة، وهو معروف لنا جميعاً فى ثقافتنا المصرية، فهناك

بعض السيدات اللاتي يأتى أغلبهن من القرى القريبة من القاهرة، ومن بعض المناطق الشعبية فى القاهرة نفسها، وأحياناً من بعض المناطق الراقية، لزيارة جامع الجيوشى بالمقطم، ثم يستلقين على ظهورهن فى بهو منحدر «الأرضية» قريب من الضريح، ويتدحرجن إلى أسفل البهو وهن يعتقدن أن زيارة هذا المكان بالذات، وممارسة هذا «الطقس» ألا وهو التدحرج، يذهب عنهم العقم الذى يعكر صفو حياتهن.

آداب اللياقة :

ومن أهم العادات الاجتماعية، تلك التى تتضح فى طائفة العادات التى تعرفها لغتنا العربية بآداب اللياقة والتى يقال عنها بالأوروبية (Etiquette) أو (Protocol) برتوكول أو شمائل حسنة (Good Manners).

فآداب اللياقة إذن هى مجموعة الممارسات التى تحدد تحديداً دقيقاً، وتفصل تفصيلاً وافياً، معايير السلوك وطرق التصرف اللائقة، أو الواجبة الاتباع، إزاء الأفراد عند تعاملنا معهم فى مناسبات معينة ولذلك يقال عن الشخص الذى يلتزم بآداب اللياقة المتعارف عليها فى بيئته وثقافته : أنه «يعرف الأصول» أو «يعرف الواجب» أو أنه صاحب واجب، أو أنه «إنسان بمعنى الكلمة».

ولأهمية آداب اللياقة فى تماسك الجماعة، وأثرها البالغ فى نشر السلوك المستحب الذى يعطى الجماعة صفات مميزة، حرص كثير من الكتاب والمؤلفين على تدوينها فى الكتب والمجلات، وأبيات الشعر، لتسهيل إشاعتها، وتيسير معرفتها، وتكاد تكون هذه الطائفة من العادات هى الطائفة الوحيدة التى انتشر تدوينها أما باقى العادات كالعرف والتقاليد بصفة خاصة فهو من النوع المحفوظ فى الصدور والمنقوش فى النفوس.

التقاليد : Traditions

إذا اتصف السلوك بأنه تقليدى، يستشف من ذلك أن مزاولته دامت حقبة طويلة، وأنه محاكاة لسلوك القدامى ومتوارث عنهم، وهذا المعنى مذكور فى المعجم

الوسيط إذ جاء أن «التقاليد» هي العادات المتوارثة التي يقلد فيها الخلف السلف^(٩).

أما في اللغة الإنجليزية فإن معنى الألفاظ Traditions، و Traditional، هو كما يقول Max Radin تستخدم بمعنى قديم (old)، ورأسخ وعريق Long established، كما أن معناه الاستبقاء يدل على التسليم، والتوصيل والنقل، وبذلك يكون معنى التقاليد ما تنوّل من السلف إلى الخلف^(١٠).

ويقول الدكتور حسن الساعاتي، مبرزاً خاصية التقاليد المميزة، وهي التوارث والانتقال: «أن التقاليد عادات مقتبسة اقتباساً رأسياً، أى من الماضى إلى الحاضر، ثم من الحاضر إلى المستقبل، فهي تنقل وتورث من جيل إلى جيل، ومن السلف إلى الخلف على مر الزمان.

واقْتباس التقاليد لا تقف في طريقه الموانع، لما بين المورث، والمقتبس من التباين العظيم في التأثير والأثر. فالطفل مثلاً يميل إلى التقليد كما أنه سريع التأثير بما يشاهده من سلوك الكبار الذين يتعاملون معه ولذلك كان تأثره بوالديه عظيماً، ويزداد تمسك الفرد بالتقاليد مع مرور الزمن، لأن ما يفعله الفرد مرة، ويستحسنه يميل إلى فعله مرة أخرى فمرات. وإذا ما تكرر فعله وكان لا يزال يتسحسنه ويستسهله فإنه يود أن غيره يفعله أيضاً ولا سيما إذا كان هذا الشخص الآخر عزيزاً لدية كابنه مثلاً^(١١).

وإذا استمر هذا الميل من جيل إلى آخر قوت التقاليد ويمكن القول بأن التقاليد كالدرّب الذي كلما طرقه المارة تمهد وسهل السير فيه، حتى أنهم لا يستطيعون في آخر الأمر العدول عنه إلى درّب آخر غير مطروق. ويزيد التقاليد قوة أن أبناءنا يتمسكون بها وأننا ننشأ فنجدهم بها متمسكين وعليها حريصين ولذلك كان أصعب دور كلف إياه الأنبياء والمرسلون تغيير عادات القوم المتوارثة، زى تقاليدهم. وتتضمن الفقرة السابقة، إلى جانب فكرة التورث كثيراً من الأفكار الأخرى المميزة للتقاليد، فهي تتضمن فكرة التعمد من جانب الأسلاف المورثين في نقل

وتوصيل العادات التي يستحسنونها، ويستسهلون بها إلى الخلف كما تتضمن أيضاً فكرة التمسك بهذه العادات والحرص عليها من جانب الخلف المقتبسين. ومن الأفكار التي تضمنتها أيضاً الفقرة السابقة، فكرة صعوبة تغيير التقاليد، وهي مرتبة على الأفكار التي سبقتها وتتناغم معها.

العرف، Custom

العرف نوع من العادات التقليدية يشبه التقاليد من ناحية أنه تقليدي وعريق ومتوارث وملزم، إلا أنه يختلف عنها في درجة إلزامه، وانتشاره، وشموله، وعموميته. فالتقاليد كما سبق أن بينا - عادات تهتم جماعة، أو فئة أو طبقة، في عادات ضيقة النطاق نسبياً في إنتشارها. أما العرف فهو ذلك النوع من العادات واسعة النطاق في انتشارها التي ليست في مصلحة جماعة بالذات دون أخرى بل هي عادات في مصلحة المجتمع أو الأمة، ولذلك كان العرف في إلزامه وشموله، وعموميته أقرب إلى القانون منه إلى التقاليد.

ويمكن أن ننظر إلى مكانة العرف وأهميته في المجتمع بالنسبة لباقي العادات، كما ننظر لمكانة النواة وأهميتها بالنسبة للبروتولازم في الخلية الحية، فالعادات الاجتماعية هي الجسم والمادة، أما العرف فهو القلب والروح بالنسبة لها^(١٢).

والعرف في سيطرته، وضغطه على الناس قوى قدير، وسيد مطاع ولذلك قيل «العرف سلطان» Custom is King والحق أنه طاغية Tyrant، وبخاصة في المجتمعات البدائية، والمجتمعات المنعزلة، والمجتمعات الريفية فهو في هذه المجتمعات الحاكم بأمره الذي يقوم مقام القوانين الوضعية.

وليس معنى هذا، الإقلال من شأن العرف وأثره في الثقافات الحضرية Urban Cultures، والمجتمعات المعقدة التي لجأت إلى القوانين الوضعية لتحقيق الضبط المطلوب، والتنظيم المنشود بين أفرادها وجماعاتها، فحتى في هذه الثقافات الحضرية لا يزال حقيقياً أن معظم الناس محكومون في سلوكهم وأعمالهم بالمظهر العرفي

للضبط، أى بالسنة أو الأعراف الآمرة، أكثر من كونهم محكومين بالمظهر الشكلى الظاهرى للضبط الاجتماعى أى بالقانون.

فالعرف يقف دائماً للناس بالمرصاد سواء وجد القانون الوضعى أو لم يوجد، وهو من أقوى وسائل الضبط فى المجتمع. وعقاب العرف قد يكون أقسى من عقاب القانون فالعرف يعاقب عقاباً مباشراً سريعاً ليس فيه تأخير مثل القانون وإجراءاته إنه يعاقب بالاحتقار، والازدراء، والتبكيك والكلام الجارح، والتهكم، والاستهجان، وقد يصم الشخص بوصمة عار لا تمحى بمرور السنين والأيام. والعرف فى توقيع هذه الجزاءات لا يسمع دفاعاً، ولا يقبل عذراً، ولا يؤجل عقوبة، ولا يقبل حكمه نقضاً، ولا يعرف حكماً مع وقف التنفيذ - لا شىء من ذلك كله، ولكن حكمه صارم، قاسى وعاجل.

فارتداء الملابس يعد عرفاً أصيلاً فى الأمم المتحضرة، أما كون الملابس من لون معين، أو من شكل معين، أو من طراز معين، فيعد أمراً اختيارياً، بمعنى أنه إذا شذ شخص فى زيه عن الزى الشائع فى المجتمع مبالغ فى طول أو قصر ثوبه، أو اختاره من لون صارخ غريب، فإنه لا يلقي جزاء قاسياً كجزاء من يظهر عارياً، فيكون بذلك قد خرج على القاعدة الأساسية المتعارف عليها فى المجتمع والتي أصبح القانون يشملها وهى ضرورة ستر الجسد بارتداء الملابس، ولذلك يعد هذا الفعل (الاستعراء) جريمة يعاقب عليها من يرتكبها.

كذلك من ناحية العادات الخاصة بالزواج، نجد أن الشكل الذى تتخذه حفلات الزواج من حيث البساطة أو التعقيد، أمر يرجع إلى العادات الاتفاقية، لأن الحفلات مسألة إختيارية.

هذا من ناحية الشكل الذى تتخذه حفلات الزواج، أما نوع الزواج نفسه، فمسألة من صميم العرف، فالعرف هو الذى يقرر ويحكم أن يكون الزواج أحادياً أو بولياندرياً (تعدد أزواج)، أو بوليجينياً (تعدد زوجات)، والعرف فى الثقافة المصرية يحرم على المرأة أن تتزوج رجلين فى وقت واحد، كما أنه يحرم على المرأة المسلمة أن تتزوج غير المسلم ويساند العرف فى هذا الدين والقانون.

كذلك يحض العرف فى الثقافة المصرية، والعربية على السواء، على رعاية الأبوين لصغارهم، ورعاية المسنين والمرضى من أعضاء الأسرة، ولا يبيع وأدهم أو قتلهم، أو تركهم يموتون جوعاً، كما هو الحال فى عرف الاسكيمو مثلاً^(١٣).

ولا يختلف العلماء فى أن للتغير الاجتماعى أثراً لا يغفل فى العادات الاتفاقية والعرف، فبالتغير الاجتماعى تختلف الأوضاع وتكتشف فلسفات وأيديولوجيات، وقيم خلقية لتبرير الأخذ الأخذ ملزماً، ببعض العادات، والممارسات الاختيارية، وتكون النتيجة أن يصبح كثير من العادات الاتفاقية عرفاً له الصفة الإجبارية والعكس صحيح أيضاً، فقد يتغير العرف الملزم، فيصبح عادة اتفاقية تفضيلية إختيارية لكنها لا تجبر، ولا تلزم.

فختان البنات فى مصر كان إلى عهد قريب، عرفاً تقليدياً واجب الاحترام فأصبح الآن مسألة تفضيل وإختيار، بل لقد صار الكثيرون يعرفون مضاره ومساوئه، بفضل التوعية المقروءة والمسموعة والمرئية.

وبخلاصة ذلك أن العادات الاتفاقية أو الاختيارية، والعرف يمكن أن يتبادلا المكانة، ودرجة الإلزام، وأن يحل كل منهما محل الآخر وهذا بدوره يؤكد خضوعهما لمبدأ النسبية فما يعد عادة اتفاقية عند مجتمع معين، قد يكون عرفاً عند غيره، وما كان يحترم فى زمان من عاشوا قبلنا، قد لا يحترم فى زماننا، والعكس صحيح.

الموروث والواقع المصرى والعربى:

نخلص مما سبق كله، إلى أن الخصائص المميزة للواقع المصرى والعربى تكمن فى سرعة التغير، وفى أن الفكر يتقدم باستمرار فى غير استقرار وهذه حقيقة من الحقائق التى نبه إليه «باجوت» منذ أكثر من مائة عام حيث قال: «إن السبب الأساسى للتقدم هو القدرة على التغير» كما نبه أيضاً إلى أن الاستقرار والتغير متعادلان فى ضرورتهما للحياة الاجتماعية على الرغم من كونهما متعارضين تماماً.

وهذا يذكرنا بما قاله «برك» Burke من أن تنمية المجتمع يجب أن تقوم على دعمتين أساسيتين، القدرة على المحافظة، وكذلك القدرة على التجديد والابتكار. ويرى «رينيه مونيه» أن «روح المحافظة مع القابلية للتطور هما العاملان الأساسيان في حياة المجتمعات فيجب إذن أن تظل كثير من التقاليد باقية مع المرونة التي تسمح بالتطور.

وهكذا تبرز أمامنا فكرة المحافظة أمام التجديد، أو فكرة الرجعية وجهاً لوجه أمام التحرير وكل هذا يثير بدوره فكرة التوتر والصراع بين القديم والحديث.

ويعترف الكثير من علماء الاجتماع، بقيمة الاستقرار والمحافظة على العادات والعرف والتقاليد، ولكنهم في الوقت نفسه يفسحون الطريق أمام التجديد، ويتركونه يتصارع مع القوى المستقرة، والنتائج النهائية بعد هذا الصراع، سواء كان الاستقرار نفسه، أو التجديد برمته، أو المزيج منهما، هو في اعتقادهم الأصلح^(١٣).

وبعد أن استعرضنا أهم مكونات الموروث الثقافي الذي يؤثر تأثيراً بالغاً في موقف المجتمع المصري والعربي من المرأة، نبدأ في تحليل الواقع الاجتماعي المصري والعربي المعاش للمرأة المصرية والعربية وموقعها من قضايا التنمية والاعلام.

المرأة والتنمية والاعلام : الواقع المصري والعربي:

تعد قضية المرأة المصرية بخاصة والعربية بعامة، جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع العربي كله فهي ليست قضية تحرر أو مساواة مع الرجل، ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة والأحوال الشخصية، ولا هي قضية تعليم وعمل وحقوق معينة، لكنها قضية الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، المستمدة من العادات والتقاليد، والنسق القيمي السائد في المجتمع^(١٤).

ويمكن حصر تلك الاتجاهات الاجتماعية في النظرة إلى المرأة المصرية والعربية في ثلاث اتجاهات هي :

أولاً : إتجاه تقليدي محافظ يرى في المرأة كائنًا ضعيفًا من الناحية الجسمية، وقاصراً من الناحية العقلية، ويحصر دور المرأة في أداء دور الزوجة بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهومها الرعوي التوالدي^(١٥).

ويتعلل أصحاب هذا الاتجاه بتعاليم الدين، وهنا نود أن نؤكد أن النظرة الشائعة إلى المرأة في كثير من المجتمعات الإسلامية، المصرية منها والعربية، ليست في الحقيقة تعبيراً عن موقف ديني حقيقي، ولا هي ترجمة أمينة لموقف الإسلام ونظراته إلى المرأة بقدر ما هي تعبير عن أعراف وتقاليد محلية أفرزتها أوضاع اجتماعية قديمة، ثم نسبها أصحابها - وهما أو تدليسا - إلى الإسلام^(١٦).

ويرى أصحاب هذا الاتجاه في خروج المرأة للعمل، واختلاطها بالرجل فساد للأخلاق، وإن كان بعضهم لا يرى بأساً من تعليم المرأة للمستوى الذى يوهلها للزواج فى نطاق المدارس الخاصة للبنات^(١٧).

وهذا الاتجاه يستند فى تأكيده للتباين الاجتماعى بين الرجل والمرأة إلى التباين البيولوجى، وكذلك إلى الفروق فى الاستعدادات الطبيعية لكل منهما كما يؤكد أن تقسيم العمل الاجتماعى، وتمايز الأدوار بين الجنسين Role differentiation، يستند فى المحل الأول إلى اختلاف الملكات البيولوجية بين البشر. ومن هنا يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن عمل المرأة، هو نتج للمجتمع، لأنه يخرج على النماذج الأصلية الراسخة للحياة الأسرية، وعلى القيم والمعتقدات التى تساندها.

ثانياً : الاتجاه الثانى هو اتجاه غالبية النساء والرجال ويتسم بالتححر النسبى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى لكنه لا يتحمس لمشاركة المرأة فى العمل السياسى، ويعترف أصحاب هذا الاتجاه بحق المرأة فى التعليم والعمل، لكنهم يقرنون ذلك بضرورة أن يتناغم عمل المرأة مع طبيعتها، ويرون أن أنسب ميادين عملها هى التدريس، والتمريض^(١٨).

وهذا الاتجاه يعد - نسبياً - امتداداً للاتجاه السابق، لكنه أقل محافظة، فهو لا يقصر عمل المرأة على بعض الأعمال التى تلائم طبيعتها أو تفرضها التقاليد، ولكنه يوجه المرأة إلى كثير من الأعمال والوظائف فى المجتمع الحديث بشرط ملاءمتها لطبيعتها.

ثالثاً : اتجه متحرر يساوى بين الرجل والمرأة، فى الحقوق، والواجبات، وتعد حركة تحرير المرأة Feminism هجوماً عنيفاً على التفاوتات والفروق بين الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للرجال والنساء، كما أنها تتبنى فكرة المساواة بين الجنسين سياسياً واقتصادياً، وإجتماعياً.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المرأة، إنسان قادر على العمل والإبداع، وتحمل المسؤولية، وممارسة الحرية دون أن يشكل ذلك تهديداً لأنا الرجل كما يذهبون إلى أنه لا مجال لتقدم المجتمع، وتجاوز التخلف إلا بقيام المرأة وهى نصف المجتمع، بدورها كاملاً وإن كان ذلك لا يعنى تخليها عن رسالتها الأسرية، وإنما على المجتمع والدولة أن تساعدوا فى ذلك بتقديم التيسيرات التى تمكنها من الحفاظ على أسرته.

ويبدو أن الموقف الذى نشاهده الآن فى مجتمعنا المصرى بخاصة، والعربى بعامة، ليس نتاج الدعامات البيولوجية لأدوار الجنسين وحدها، ولا هو حصيلة التفاوت الذى تفرضه، وتصر عليه نظم المجتمع ومؤسساته المختلفة فقط، إنما يرجع التمييز والتفرقة بين الرجال والنساء إلى المعتقدات الاجتماعية والثقافية والاتجاهات السائدة فيه.

إن حقيقة وضع المرأة فى المجتمع المصرى والعربى، مشتملاً على قيمة جسدها، يكمن فى أنه يتشكل يومياً من هذه المعتقدات وليست النظرة إلى جسد المرأة، مجرد نظرة فردية، بل هى نظرة عامة، تتبناها الثقافة، وتشيعها فى الناس بحيث يكون للمجتمع ككل نظرة موحدة للجسد بصرف النظر، عن اختلاف ظروف الأفراد.

ويرتبط جسد المرأة - فى المجتمع المصرى بخاصة، والعربى بعامة - ارتباطاً وثيقاً بظروف وجوده، جسد شكلته التقاليد وأخضعته القوانين، وحاصرته الضغوط التاريخية، والثقافية، والمادية.. أسير علاقات عائلية، يظل متحججاً ومختفياً، ولا يبرز إلا من خلال التمثيلات الاجتماعية.

ولكنه فى الوقت نفسه، موضوع للرغبة لارتباطه بالجمال والإثارة، ومن ثم كانت ضرورة محاصرته وإخفائه تحت ألف غطاء وغطاء.

إن ما يهمنى هنا بصفة خاصة، لا تلك الخواص الجسمية التى تفرق بين الجنسين، أو تجمع بينهما، وإنما يهمنى ما تتخذه هذه الخواص من مغزى اجتماعى ثقافى، وفى هذا اختزال ما هو إنسانى حضارى إلى ما هو جسمى بيولوجى.

وإذا كانت بعض الأشكال الاجتماعية الاقتصادية تجرد المرأة من إنسانيتها، أى قدرتها الإنتاجية، وتردها إلى مستوى بدائى، مستخدمة فى تحقيق ذلك مختلف أشكال القهر والمهانة الأيديولوجية بحيث يستقر فى وجدان المرأة أنها مجرد جسد يجب إحكام الرقابة وفرض القيود عليه، فإن نقيض ذلك لا يختلف عنه، إنه مجرد جسد، صحيح أنه جسد جميل، ومثير، وجذاب، يجب كشفه، وإظهار محاسنه، ومفاتنه، ولا بأس فى أن تنشط أجهزة الصناعة، والتجارة، والإعلام فى ترويج ذلك والإتجار به، وتحقيق الكسب من ورائه إنها فى نهاية الأمر جسد فقط، وهذا نوع من الشيروفرينيا المجتمعية(*).

إن النساء فى مجتمعنا المصرى بخاصة، والعربى بعامه إذ يغتربين عن أدوارهن الإنسانية المتعددة، والثرية، تصبحن مجرد جوارى العصر الحديث.

ولعل من أجدر الأمور بالتأمل، ذلك القصور الذى يقوم على المطابقة بين المرأة، والزواج، والأمومة، بحيث لا نستطيع أن نتصور المرأة دون أن تكون زوجة، وأمًا، إنه دورها وقدرها بينما يختلف الأمر تمام الاختلاف بالنسبة للرجل، فنحن دائماً نتصوره من خلال عمله، ومكانته، وراثته، إلى آخر هذه الأدوار الاجتماعية.

(*) من قبيل الشيروفرينيا الاجتماعية فى مجتمعنا المصرى، على سبيل المثال أن تؤتمن المرأة، كأم على تربية أبنائها وبناتها، وعلى تربية المئات إذا كانت تعمل بالتدريس، أو على أرواح الآلاف فى المستشفيات والعيادات والوحدات الصحية، أو المشاركة فى صنع القرار السياسى لوطنها، ثم لا تؤتمن على نفسها .. ولا بد لها من وصى يقرر لها ما يجب، ومالا يجب فى حياتها اليومية؟!.

إننا دون وعى ننظر إلى الرجل من حيث هو كائن إجتماعى، فى المقام الأول، بينما ننظر إلى المرأة من حيث هى كائن بيولوجى فى المقام الأول، إجتماعى فى المقام الثانى.

وإلى عهد قريب، وربما حتى الآن داخل قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى، والعربى، كان الشعار السائد، والحلم المطلوب بالنسبة للفتاة «بيت العدل» أى بيت الزوجية ولازال المجتمع المصرى، وبخاصة، والعربى بعامة حتى الآن يؤكد هذا الأمر عن طريق مختلف أجهزته، ومؤسساته الإعلامية والجماهيرية.

ولو أننا توقفنا أمام ذلك التقليد الشائع فى ريف مصر ومناطقها الشعبية الحضارية والذى بموجبه يطلق على الزوجة أسم إنها الأكبر، فتنادى (بأم فلان) وعلى هذا تعد الفتاة المصرية، والعربية، وبخاصة فى قطاع الريف، والأماكن الشعبية فى المدينة لدور الأم، بينما نجد الزوجة الأوروبية أكثر حرصاً على أنوثتها، وعلى مظاهر هذه الأنوثة، هذا بينما نجد الزوجة المصرية وبخاصة، والعربية بعامة، أكثر حرصاً على أمومتها على حساب أنوثتها.

وتأسيساً على ما تقدم فإن خروج النساء جميعهن إلى مجال الإنتاج الإجتماعى، هو طريق التحرر، وهو لابد أن يغير بالتدريج تغييراً، سيستغرق سنيًا طويلة من علاقة المرأة بجسدها، ومعنى هذا الجسد ودلالته.

سيتحول هذا الجسد من جسد (سلعة، وعبء) غريب على المرأة، يحمل فى ثناياه عبوديتها إلى جسد حر، يستمد معانيه من ظروف حياتها الجديدة التى تعيشها من خلال الإنتاج.

بعبارة مستمدة من فلسفة سارتر، سيتحول جسد المرأة من جسد يوجد فى ذاته en Soi، إلى جسد يوجد لذاته Pour soi، ببساطة شديدة ستوجد المرأة لذاتها بعد أن ظلت توجد للآخرين.

إن المرأة المصرية وبخاصة، والعربية بعامة، قد عانت من كونها لا توجد لنفسها، ولا تعيش لذاتها، بل هى ما وجدت إلا من (أجل الآخر)، فهى تعيش فى (فلك

رجولى)، فهى تعمل من أجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل.

إن الحرية الجديدة التى سوف تمارسها المرأة المصرية بخاصة، والعربية بعامة من خلال الخروج إلى مجال التنمية، والإنتاج الاجتماعى (الاقتصادى والسياسى)، سيغير من علاقة المرأة بذاتها، وبجسدها، وبالتالى من علاقتها بالرجل، وبالمقابل من إدراك الرجل لها، وما يترتب على ذلك من تحول فى إدراكه لنفسه، لا بوصفه (سيداً مهدداً فى سيادته) وإنما بوصفه (شقاً)، لا يجد كماله، إلا فى التقاء حر، ووحدة خلاقة (بشقه الآخر) (١٩).

أهم المراجع:

- ١ - Tylor, E, Primitive Cultuer, P. 1.
- ٢ - سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٨، ص ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩.
- ٣ - فوزية دياب، القيم والعادات الإجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠.
- ٤ - نقلاً عن Kluckhohn
Theory of Action, in Parsons and Shils (Editors) P. 389
- ٥ - La pierre, Richard, A Theory Of Social Control, New York, Mc Graw - Hill, 1984, PP. 140 - 142.
- ٦ - انظر فوزية دياب، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- ٧ - فوزية دياب، المصدر نفسه، ص ١٠٧.
- ٨ - أنظر نجيب اسكندر إبراهيم، ورشدي فام منصور، التفكير الخرافي، القاهرة، مكتبة الأنجلو ١٩٦٢.
- ٩ - المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٢٤١، ١٩٦٠.

Encyclo Paedia Of The Social Sciences, P. 63, 67.

١١ - حسن الساعاتى علم الاجتماع القانونى، القاهرة، دار المعرفة، ص ١٠٧، ١٠٨.

١٢ - Davis, Kingsley, **Human Society**, P. 69.

١٣ - انظر فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، المصدر السابق، ص ٢٣٠، ٢٣١.

١٤ - سامية حسن الساعاتى، المرأة.. الجسد.. والمعتقد، مرجع سابق.

١٥ - Creedon, Pamele L., **Women in Mass Communication** Sage Pub-
lications, London, 1993, p. 61.

١٦ - أحمد كمال أبو المجد، «دور المرأة فى التنمية بين التصور الإسلامى والواقع المصرى»، مؤتمر المرأة والتنمية، جامعة الأزهر والجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف، القاهرة، ص ٦، ١٩٩٢.

١٧ - أنظر ليلى عبدالمجيد، «المرأة والتنمية فى مصر» الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٦، ص ٩.

١٨ - أنظر سامية حسن الساعاتى، «دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث»، تحليل إجتماعى ثقافى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ١٢، سبتمبر ١٩٧٥ العدد الثانى والثالث، ص ٩٩، ١٠٠.

١٩ - أنظر سامية حسن الساعاتى «المرأة.. الجسد، والمعتقد»، فى علم اجتماع المرأة، المرجع السابق، ص ٢٤١ : ٢٤٣.

الفصل الثالث عشر

المرأة والفقرة فى مصر بين الواقع والتمكين(*)

تمهيد:

نال الفقر كظاهرة اجتماعية اهتماما ملحوظا فى التراث الكلاسيكى، كما استحوذت آليات مجابهته، على انتباه لافى للنظر خلال العقدين الماضيين. ثم مالبت الفقر أن أصبح تحديا للإنسانية كرد فعل للعديد من المتغيرات، والآليات المعاصرة.

أوضحت المحافل الدولية(**) خلال التسعينيات أن هناك حاجة ملحة لمواجهة الفقر، حين أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٩٦ عاما دوليا للقضاء على الفقر، وحددت المدة من (١٩٩٧ — ٢٠٠٦) كمهلة لتحفيز الدول والمنظمات العاملة فى هذا المجال لإجراء دراسات جادة حول استراتيجيات مواجهة الفقر. هذا فى حين أوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، أنه فى ظل اقتصاد عالمى يبلغ حجمه ٢٥ تريليون دولار، بدت مشكلة الفقر أمرا شائنا، حيث أن ثلث سكان العالم النامى، أى مايقرب من ١٣ بليون نسمة، يعيشون على دخول تقل عن دولار واحد يوميا.

(*) بحث للمؤلفة قدم إلى المؤتمر العربى حول المرأة والفقر - الدار البيضاء - المغرب - الجامعة العربية - مارس ٢٠٠١

(**) من الجهود الدولية المتعددة نذكر مايلى: تقرير تكمنارا عن محاربة الفقر - لجنة فلى برانت، وتقريه عن الشمال والجنوب - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (تقارير التنمية البشرية) - البنك الدولى (تقارير التنمية فى العالم)، مؤتمر الأرض، ريو دى جانيرو، ١٩٩٢ - مؤتمر السكان والتنمية الدولى، القاهرة ١٩٩٤ - مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية كونهاجن ١٩٩٥ - مؤتمر المرأة العالمى، بكين ١٩٩٥ - مؤتمر المدن تركيا ١٩٩٦.

أما في مصر فقد أسفرت أحدث تقديرات الفقر، أن ربع سكان مصر فقراء، والربع الآخر على هامش الفقر.

وقد أشارت نتائج البحوث الإمبريقية، إلى أن الفقر أصبح يمثل تحدياً رئيسياً يواجه الجهود الإنمائية لأرابطه إلى حد كبير بمحدودية الحصول على الأصول الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية والصحية، ومن ثم البطالة، وسوء التغذية، والأمية وتدني في مركز المرأة، فضلاً عن التعرض للمخاطر البيئية. ومن هنا، اتسمت دراسات الفقر بطابع شمولي اتساقاً مع ديناميات مواجهته.

وباستقراء معطيات تراث مواجهة الفقر في العالم الثالث، يتضح أنه عملية تتبعية تراكمية مع المد التاريخي له، تميزت بمرونة وقدرة على الامتداد والاتساع بدأت بالنمو الاقتصادي، ثم تطورت إلى «النمو والعدالة والمساواة»، ومؤخراً ظهر مفهوم «النمو، والعدالة، والمساواة، والاقتدار» كصيغة جديدة.

ويطالعنا التراث المعاصر، أن الاهتمام بالفقر ومواجهته قد ارتبط بردود أفعال سياسات المواجهة، مما أدى إلى إفساح المجال أمام حالات الإبداع، والتجديد المستمر، فيما يتعلق بطرح منهجية ملائمة ونماذج نظرية جديدة، سواء في صياغة مفهوم الفقر أو سبل قياسه، لتحديد من هم الفقراء، والفقراء الجدد، بهدف رسم سياسات تستهدف هذه الفئات.

ونستطيع القول بأن هناك تطوراً قد حدث في ميدان الاهتمام بظاهرة الفقر، تواكب مع تزايد معدله في العالم الثالث، كما ساهم في طرح بدائل منهجية لتحديد هوية الفقر، ونماذج نظرية، بصدد طرح سياسات لتمكين الفقراء. ورفاة لأشد الناس فقراً، وهنا طرحت، صياغات شمولية للمواجهة، تباينت بصددتها تجارب العالم الثالث، وبرزت مصر، كحالة نابعة من تفردا وخصوصيتها.

وتشهد أدبيات الفقر تعدد لغة الخطاب ففي الخطاب الأكاديمي، اتخذ الفقر مسميات عدة، منها الفقر الهيكلي الذي حظى بقبول واسع في الدول النامية. ويعرف بأنه نتاج للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. التي تساعد على وجود

تجاوزات في سوق العمل، ويترتب عليها عمليات الإزاحة الواسعة النطاق لصغار العمال في العديد من الأنشطة الاقتصادية. وهذا في رأي بعض الباحثين نتيجة لتأصيل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي^(١).

ويكشف التراث المعاصر لبحوث الفقر، أن ثمة تطوراً حدث في مفهوم الفقر وسبل قياسه، وهنا حدث تداخل في تحديد مفهوم الفقر، بحيث أصبح وضع تعريف له، نقطة خلاف بين الأكاديميين وصناع السياسة^(٢).

ومن بين المفاهيم التي قد ظهرت في الأفق، ماطرحه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، إذ ورد في تعريفه للأسرة الفقيرة بأنها التي تعاني من بعض أو كل الخصائص الآتية: (الحرمان، الانعزال، التبعية، فقدان الهوية، محدودية الأصول الاقتصادية والخيارات، التعرض للمخاطر، ضعف المشاركة في اتخاذ القرارات، وانعدام الاستقرار)^(٣).

ويعد رفع مستوى نوعية الحياة لجميع السكان، عن طريق الأخذ بسياسات وبرامج انمائية وسكانية ملائمة ترمي إلى اجتثاث الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة، والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وتنمية الموارد البشرية، وضمان جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية كحق عالمي، وغير قابل للتصرف، وجزء من حقوق الإنسان الأساسية، هو من أهم أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، سبتمبر ١٩٩٤.

وقد جاء ضمن هذا الهدف أيضاً، أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية للنساء^(٤).

كما كان هناك تأكيد على تعزيز مشاركة المرأة وتفعيل دورها وبخاصة المرأة المحرومة في الفقرة ٣ — ١٨ من تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية السالف الذكر فقد جاء فيها: «وينبغي إزالة أوجه الجور والحوازر القائمة أمام المرأة في مكان العمل، كما ينبغي تشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في رسم وتنفيذ السياسات وفرض وصولها إلى الموارد الإنتاجية، وملكية الأراضي، وحقوقها في وراثة الممتلكات.

وينبغي أن تقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص بالاستثمار في تعليم النساء والفتيات، وتنمية مهاراتهم، والحقوق القانونية، والاقتصادية للمرأة، وفي جميع الصحة الإنجابية، من أجل تمكينهن من الإسهام بفعالية، في النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والإفادة منها^(٥).

أولاً - الفقر والفقراء: مفاهيم ومنهجيات:

إذا ما تناولنا الإشكالية المنهجية التي تتعلق بمفهوم الفقر وسبل قياسه، فسوف نجد أن أدبيات الفقر، قد أوضحت أن هناك هيمنة لمنهج البحث الكمية في هذا الصدد، نظراً لسهولة وضع مقياس يحدد خط الفقر، وحجم فئة الفقراء. وعلى الرغم من التجديدات المستمرة التي حدثت في سياق تحديد المفهوم، والقياس، والتي تسعى نحو الطرق الكيفية إلا أنها تطرح كمكملة، ومتممة في النهاية للطرق الكمية.

ويميل السوسيولوجيون إلى تحديد الفقر وفقاً لمنهجين: فقر موضوعي، وفقاً لتقديره على أساس مستوى معين من الدخل والإنفاق كحد فاصل بين الفقير وغير الفقير. وهذا ما يسمى بخط الفقر. وقد حظي الفقر الموضوعي باهتمام كبير في تراث الفقر في العالم الثالث.

أما المنهج الثاني فيرى أن الفقر ذاتي، ويعتمد تحديد الفقر فيه على تقدير الشخص نفسه بحسب حالته^(٦).

أما المفهوم الاقتصادي للفقر، فيرى أنه حالة القلة في الممتلكات، إن وجدت أو انعدامها تماماً^(٧).

وتشهد أدبيات الفقر، صيغاً جديدة، للتعامل مع مفهوم الفقر، قد طرحت في التقارير المتتالية للتنمية البشرية، والتنمية في العالم، وساهمت بدورها في رسم ملامح اتجاه جديد يركز على السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وفي هذا الصدد طرح مدلول لفظ الفقر، وبرزت ثلاثة مداخل منهجية تسعى إلى تحديد مفهوم الفقر، تتسق وسبل قياسه. وتختلف بحسب المنظور العلمي. وقد

جاءت هذه المداخل بحسب تسلسلها الزمني كالتالي: مدخل (الفقر المطلق)، ومدخل (المؤشرات)، ومدخل (الفقر النسبي)^(٨).

وقد حظى مدخل الفقر المطلق (Absolute Poverty) بالانتشار خلال فترة الخمسينيات والستينيات، امتدت إلى بداية السبعينيات، وخلال هذه المرحلة، ساد قياس الفقر وفقا للدخل والإنفاق^(٩) تبعاً لمقولة مؤادها: «أن النمو الاقتصادى نتاج لتراكم رأس المال المادى، وتوسيع القوة العاملة، وارتباطها بالتقدم التكنولوجى كما جاء فى تقرير التنمية البشرية سنة ١٩٩٦»^(١٠).

وقد حظى هذا المدخل بقبول كبير لدى صنّاع السياسة فى المجتمعات الصناعية، وبخاصة فى بريطانيا وأمريكا، وفى بعض بلدان العالم الثالث وبخاصة الهند^(١١) ويحتوى مدخل (الفقر المطلق)، على مضمونات سياسية، حيث أن وجود خط للفقر، يعنى تمييز الفقراء عن غيرهم، مما يتطلب تدخلاً مباشراً لتوفير دخل يكفى احتياجات البقاء، هذا فضلاً عن تقديم مساعدات للخروج من دائرة الفقر.

وقد واجه مدخل (الفقر المطلق) الكثير من الانتقادات، منها السطحية، وعدم المرونة، وتجاهل الاحتياجات الفردية مثل الطعام، الذى يخضع للأعراف الاجتماعية، أكثر من آراء الخبراء العلميين. كما أجمع العديد من الباحثين، أن حساب خط الفقر وفقاً للدخل والإنفاق فقط من المقاييس الجزئية، التى لا تهتم بحساب وصول الفقراء للخدمات الضرورية لمستوى المعيشة، مثل المياه النقية، التعليم، البيئة النظيفة، التعليم، الرعاية الصحية، كما أنها لا تقيس نوعية حياة الناس وقدرتهم على الوصول لدخل يكفى الإنفاق^(١٢)، هذا إلى جانب أن مدخل «الفقر المطلق». يفترض نمطاً حياتياً حتمياً للفقراء، مع العلم أنه يختلف فى مضمونه من مجتمع لآخر.

أما مدخل «المؤشرات» أو الاحتياجات الأساسية Basic Needs فقد ظهر فى محاولة لتطوير مفهوم «الفقر المطلق» ولوجود حاجة ماسة إلى إضافة مقياس آخر

للفقر يعتمد على مؤشرات اجتماعية، بحيث يضاف إلى مقياس الدخل والإنفاق، ويتم حسابه وفقا للقوة الشرائية التي في أيدي الفقراء.

وقد ظهر هذا المدخل حينما سادت دعوة لتحسين الخدمات، خاصة الصحة والغذاء، وبعد ذلك تطورت هذه المؤشرات إلى أن كونت دليل التنمية البشرية في مطلع التسعينيات^(١٣).

وقد حظى هذا المفهوم بأولوية في مناقشة الفقر في العالم الثالث، لكنه آثار إشكالية هامة، تتعلق بكيفية أن يأخذ مكانه في سياق اقتصاد الدولة، والتنمية الاجتماعية^(١٤).

ويهتم مدخل الاحتياجات الأساسية، بـعنصرين أساسيين أضيفا في سياق مكافحة الفقر هما، النمو الذي يدعم الاستخدام الفعال للأصول التي توفر للفقراء عملا. والثاني هو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، وقد أضيف بعد ذلك عنصر ثالث هو شبكات الأمان لمساعدة أشد الناس فقرا^(١٥).

وقد واجه هذا المدخل بعض الانتقادات والملاحظات الخاصة، لقصوره عن دراسة فقراء العالم الثالث، كما ذهب البعض إلى اختلاف الاحتياجات باختلاف الثقافات.

أما مدخل (الفقر النسبي Relative deprivation فيتميز بمرونة، وقدرة على الاتساع والشمول، بحيث مهد الطريق أمام طرح صياغات جديدة أكثر واقعية في إطار المفهوم النسبي للفقر، مثل فقر القدرة، والفقر البشري.

ويستند هذا المدخل المنهجي على مستويات المعيشة، والدخل الضروري، الذي يسمح للأفراد في مجتمع ما، بالمشاركة في شبكة الأدوار والعلاقات، وهذا من شأنه منح الفرد عضوية في المجتمع الذي يعيش فيه.

ومن ذلك، يتبين لنا، أن هذا المدخل ينطلق من مفهوم الدخل بمعناه الواسع، الذي يشمل الموارد والأصول، والإسكان، فضلا عن المشاركة في فوائد التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الأخرى.

ويرى تاونسند (Tounsand) أن هذا المدخل يرتبط بأبعاد التنمية البشرية، وهنا ظهرت مفاهيم جديدة، مثل التمكين، والتعاون، والإنصاف، والاستدامة، والأمن. وقد أسهم المفهوم النسبي للفقر في جعل السياسات تستجيب لمتطلبات الفقراء على مستوى البناء الاجتماعي، وبخاصة في إطار عدالة التوزيع بين المواطنين. وقد استحدث مفهوم «فقر القدرة» (Capability Poverty)، الذي تم تعديله بعد ذلك بمفهوم الفقر البشري في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦.

ويتحدد مفهوم فقر القدرة على أساس تحديد الإمكانيات الخاصة بالأفراد، والتي تؤهلهم لتحديد اختيارات تمكنهم من الوصول إلى دخل يكفى احتياجاتهم. وعندما انتشر هذا المفهوم، تم إعداد مقياس فقر القدرة (CPM)، على غرار دليل التنمية البشرية إلى حد ما.

وقد طرح مقياس فقر القدرة على أنه مكمل لمقاييس الفقر القائمة على أساس الدخل والإنفاق، ويهدف إلى الوصول إلى نسب مئوية، لهؤلاء الناس الذين يفتقرون للحد الأدنى الضروري للقدرات البشرية، وبخاصة ثلاث قدرات أساسية، الأولى قدرة المرء على الحصول على غذاء يعود عليه بالصحة، والعافية، القدرة على التناسل الصحي، أما القدرة الثالثة، فهي قدرة المرء على أن يتعلم، ويكتسب معرفة. وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، أن هناك تباين بين فقر القدرة، وفقر الدخل، على خريطة توزيع الفقر في العالم الثالث.

وعلى صعيد المفاهيم، حدث تطور آخر لمفهوم الفقر، حيث ظهرت أهمية طرح مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية، يعرف بالفقر البشري (Human Pov-erty) ويتمتع المفهوم الجديد ببعد إنساني مقارنة بفقر القدرة، حيث يستند إلى مؤشرات تتعلق بأهم الأبعاد الأساسية للحرمان وهي: قصر العمر، وعدم توفير التعليم الأساسي، وعدم توفر فرص الحصول على الموارد، وذلك كما ورد في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧.

تأسيساً على ذلك، فقد ارتبط مفهوم الفقر البشري بالعديد من المفاهيم الجديدة، أضيفت إلى مفاهيم الفقر المطلق، والفقر النسبي، منها، مفهوم الأداء

والقدرات، والفقر المتناهي، ومعدل انتشار الفقر، وعمق الفقر، وحدة الفقر، والفقر العابر والفقر المزمن، والضعف، وخطوط الفقر للمقارنات الدولية وخطوط الفقر الوطنية للبلدان النامية. وأخيرا الرقم القياسى للفقر البشرى (تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧).

وقد اتضح من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، أنه على الرغم من المحاولات الجادة فى مقياس الفقر البشرى، إلا أنه ليس بديلا عن فقر الدخل، حيث أنه غير قادر على شمول كل أنواع الفقر البشرى، ومن ثم فإنه يفيد فى حالة إضافته إلى مقياس فقر الدخل.

وتشير بعض الأدبيات، فيما يتعلق بتجربة البلاد العربية، والتطورات التى حدثت وفى تحديد مفهوم الفقر، وقياسه فيها، أن الحقائق المتعلقة بالفقر وتفسيره قليلة نسبياً، كما أن هناك مواطن ضعف فى عملية التقدير، أسهمت فى التعقيم على ظاهرة الفقر فى تلك البلاد، فالطرق المستخدمة لقياس الفقر تعتمد على الدخل والاحتياجات الأساسية. والمقياس الأكثر شيوعاً هو استخدام الفقر المطلق، سواء على تحديد خط الفقر، أو حصر نسب الفقراء. فضلاً عن ذلك تعتمد طريقة الحساب على عينة متغيرة من دول المنطقة، مع العلم أن مصر وهى أكثرها سكاناً مشمولة بها. كما اعتمدت قياسات الفقر على منهجية واحدة تقريباً، استقصائية للإنفاق، تستند على الغذاء كمحرك أساسى لقياس خط الفقر، وقد تولد عن ذلك خطوط فقر عديدة، حتى على مستوى البلد الواحد، وهنا تباينت أساليب القياس عن المعمول بها فى المنظمات الدولية، التى تركز على أساليب قياس قائمة على التقييم الذاتى.

وقد نوهت تقارير البنك الدولى، على أن خطوط الفقر العربية تتعرض للانخفاض، وهذا يعرضها لحظر الاستخفاف فى عملية التقدير، ويرجع ذلك إلى أن الأساليب التى تستخدم لقياس الفقر لا تؤثر فى حجمه، وتركيبه، ووضعه، فقط، بل أيضاً تؤثر على السياسات^(١٦) التى يرغب صانعو القرار فى اتباعها للتخفيف من حدة الفقر. ومن أهم الملاحظات التى أثارت كثيراً من الجدل على الساحة العربية،

هى أنه على الرغم من اتباع منهجية واحدة، أسفرت عن خطوط فقر متباينة، إلا أن السياسات التى تتبعها الحكومات لمكافحة الفقر متشابهة إلى حد كبير^(١٧).

ثانياً - الفقراء، من هم؟

فى تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٠، برزت قضية هامة وهى إذا كان على الحكومات أن تقلل من الفقراء، أو تحدد الطريقة التى تؤثر بها سياساتها على الفقر، فإنها فى حاجة إلى أن تعرف الكثير عن الفقراء، فالسياسات التى تستهدف الفقراء مباشرة نادراً ما تنجح إلا إذا عرفت الحكومات من هم الفقراء، وكيف يستجيبون للسياسات وبيعتهم، ومن هنا ظهر مفهوم الاستهداف لتحديد من هم الفقراء والسياسات الملائمة لهم.

وقد حظى مفهوم الفقير، كما حظيت ظروف تحديد هويته باهتمام كبير فانشغل الباحثون بمعرفة الأوضاع التى يعيش فيها ونسق القيم التى يتصرف على أساسه، والتصرفات التى يختارها، ودرجة التأثير التى تلحق به وذويه، وليس من السهل التخلص منها^(١٨).

ويحفل التراث بمسميات عدة لفئات الفقراء منها أصحاب الدخل المنخفضة، والضعيفة، والمعدمون، والمحرومون، والمستبعدون والمهمشون، كما أشارت بحوث عديدة إلى أن الغالبية العظمى من أفقر الفقراء هم سكان الريف الذين يعيشون فى مناطق تصعب زراعتها^(١٩) وقد تم حصر العديد من العوامل التى تسهم فى تفاقم الفقر فى الريف، جاء فى مقدمتها: التوجه للسوق وتحرير التجارة ولهما تأثير كبير على المزارعين محدودى الدخل، والتغير التكنولوجى السريع، واعتماد الزراعة على رءوس أموال ضخمة، وكذلك الإفتقار إلى الموارد والخدمات، وملكية الأرض، وعدم المساواة فيما يتعلق بالفرص المتاحة فى التعليم والتدريب، وتعد هذه العوامل مجتمعة مسوغات للفقر فى الريف، تضمن استمراريته ودوامه^(٢٠).

وقد أكدت دراسات أخرى على أن المرأة والفتاة، هما أكثر الفئات تأثراً بالفقر، فعندما تنتشر البطالة، فإن المرأة أول ما يستغنى عنه^(٢١). وفى ظروف أخرى

تخضع للعديد من مظاهر الاستغلال في إطار تفضيل العمالة الرخيصة للنساء والأطفال، وفي حالات التقشف وإنخفاض ميزانية التعليم، فإن الفتاة أول من يطلب منها الانقطاع عن الدراسة ويصدق ذلك في مجال الصحة، والتغذية وغيرها. ومازال هذا الوضع قائما بالرغم من تزايد الوعي باحتياجات المرأة، والضغط المتزايد من جانب المنظمات النسائية لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية بين الجنسين.

وقد نال مفهوم الفقراء الجدد the New Poor اهتماما بالغا في مناقشة آليات الإفقار، وجاءت الإشارة إلى أنهم جماعة غير متجانسة اجتماعيا أو ثقافيا مقارنة بالفقراء القدامى. وهي تضم الرجال والنساء على السواء، الذين انحدروا حديثا تحت خط الفقر نتيجة لآليات الإفقار الناجمة عن عمليات التغيير الاقتصادي.

وهناك فئات أخرى قد دخلت في إطار الفقراء الجدد، وهم العمال المهاجرون، والنازحون لأسباب مختلفة. وقد حددت ثمانى عمليات تسهم في تزايد حالة الإفقار، ومن أهمها الإفقار للحيازة، والإفقار لوظيفة، والتشرد والهامشية، وتزايد الأمراض والأوبئة، وفقدان الأمن الغذائي وفقدان الأصول Loss of Access، والتفكك الاجتماعي.

وهذه العمليات مجتمعة تسهم في خلق حالة من التشتت للروابط والعلاقات الرسمية وغير الرسمية، وفي هذه الحالة، فإن فشل المخططيين في التوصل إلى الحلول الملائمة ستؤدي حتما إلى الإفقار والإضعاف، ومن ثم فقدان المجتمع الرأسمالي الاجتماعي.

ثالثا - الأسرة الفقيرة: بعض الجهود البحثية:

إذا ما بدأنا من الأسرة الفقيرة كوحدة اهتمام، ثم امتد الاهتمام إلى المجتمع المدني، ثم تطلب الأمر تدخل الدولة حتى تصبح المواجهة شاملة يكون الهدف توسيع فرص الخروج من الفقر بتحمل الجميع للمسئولية.

وتستند عملية إكساب القوة على التنظيم الذاتي للفقراء بهدف إتاحة فرصة أكبر للوصول للموارد الأساسية للإرتزاق هذا مع مساعدة الدولة لتحقيق نتائج تتناسب مع حجم المشكلة.

ويرتكز النموذج المقترح على اقتصاد الأسرة كمحور لكسب العيش، إذ ينظر النموذج للأسرة على أنها تجمع سياسى مصغر له نظام سياسى، وصراعات أيضا. وتسعى الأسرة على المدى القصير إلى إشباع حاجاتها الأساسية، وعلى المدى البعيد تنشأ حاجات جديدة تصبح أساسية، ويبدأ السعى المتواصل للحصول على الربح وفى هذا الإطار ينظر لاقتصاد الأسرة على أنه مكمل لاقتصاد التبادل فى السوق.

ويعتمد النموذج على مستلزمات بنائية متمثلة فى علاقات اجتماعية كمطلب للبقاء، تبدأ مع أعضاء الأسرة الكبيرة، ثم الأصدقاء، والجيران، ثم علاقتها مع منظمات المجتمع المحلى، للتحرك الجماعى، والتساند المعنوى. هذا فضلا عن موارد الأسرة، لإنتاج مستلزمات الحياة. وهذه الموارد بشرية واجتماعية.

ويحتاج النموذج ثمانية عناصر كقواعد أساسية للسلطة الاجتماعية فى الاقتصاد الأسرى، هى: مكان آمن، ووقت زائد لكسب العيش، وشبكة اجتماعية، تجمعات مدنية، فى المعارف والمهارات، المعلومات المناسبة، أدوات انتاج، الموارد المالية.

وقد حظى نموذج استراتيجيات الأسرة الفقيرة، بأولوية لدى العديد من الباحثين، فى البلدان العربية، حيث تشير إحدى الدراسات عن مدى أهمية الأسرة وبخاصة الممتدة باعتبارها مؤسسة اجتماعية اقتصادية، تسهم فى التصدى للفقير، من خلال دورها التقليدى فى المجتمع، واستخدام ذلك بأسلوب علمى متطور^(٢٢).

ويتحدد العقد الجديد وفق شبكة متداخلة ومتراصة فى إطار علاقة مثلثية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى، والأسرة الفقيرة. ويعمل العقد الاجتماعى وفق الرصايا العشر لحقوق الإنسان منها، تيسير ميلاد الأطفال بواسطة الأخصائيين، فضاء معيشى آمن ومأمون، غذاء كاف، التأمين ضد البطالة، حياة كريمة لكبار السن. ويسعى النموذج الجديد إلى إكساب القوة للأسرة الفقيرة، والانتقال من تحمل الأسرة مسئولية كسب عيشها إلى عملية إنتاج اجتماعى عن طريق نمو أشكال جديدة للعلاقات بين الدولة والمجتمع المدنى، يهدف توفير الموارد من جانب،

وترسيخ حق كل فرد في وسائل العيش من جانب آخر. واعتبار هذا الحق هو أساس عقد اجتماعي جديد بين الحكومة ومواطنيها.

ووفقا للنموذج الجديد، هناك مستلزمات بنائية لأطراف العلاقة المثلثة، فعلى مستوى الدولة، ينبغي أن تلزم نفسها بتنفيذ هذه الحقوق، من خلال النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه توسيع لمجال القوة المنتجة في المجتمع. أى مرتبط بهدف اجتماعي، كما يتطلب تدخل الدولة في الممارسات الفوضوية لقوى السوق، أما على مستوى المجتمع المدني، فلا بد من تقوية منظمات المجتمع المدني، وإمدادها بالحوافز التي تزيد من فاعليتها كشريك نشط مع الدولة.

وعلى مستوى الأسرة الفقيرة، فإن الوصايا العشر ليست مجرد إعلان أخلاقي فحسب، بل تقدم إطار عمل للأسرة كوسائل كسب العيش. ويعد كسب العيش هنا، عملية اجتماعية تعتمد على سلطات وموارد الدولة من جانب، ومواجهة الأسرة لمسئولياتها بالتعاون مع الأسر الأخرى من جانب آخر، كما يتضمن النموذج الجديد شبكات الاتصال الاجتماعية بين الأسرة والمنظمات المجتمعية^(٢٣). وما سبق يتضح لنا أن هناك عهودا بحثية نظرية في إطار طرح نماذج نظرية لمواجهة الفقر وبخاصة فيما يتعلق بالأسرة الفقيرة.

رابعاً - المرأة الفقيرة في الأسرة المصرية بين الواقع والتمكين:

بالرغم من أن مصر تقع ضمن الأحد عشر دولة نامية الأول، فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، وترتيبها المشرف، حيث أنها بين الدول الخمسين التي يتضمنها تقرير «دافوس» لما تملكه من قدرة تنافسية، فإنها لا تزال تقع ضمن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعاني من مؤشرات اجتماعية متدنية فيما يتعلق بالمرأة.

أن موقع مصر الحالي فيما يتعلق بتفاوت مستوى التنمية البشرية بين الجنسين وبطء التقدم الذي تحرزه في هذا المجال بالمقارنة مع دول أخرى تقع معها في إطار المنطقة نفسها مثل لبنان، وتونس، وتركيا من حيث مستوى التقدم والتنمية، ليدعو

إلى مزيد من بذل الجهد في هذا الاتجاه والتركيز على تعليم المرأة وتوعيتها، والاهتمام بصحتها، وصحة أطفالها، وبدخل الأسرة، كما يدعو إلى بذل جهود خارقة من أجل تدريب المرأة، وتأهيلها على كيفية خلق فرص العمل لنفسها من خلال القطاعات الخدمية، أو قطاع الصناعات الصغيرة، وتسهيل دخولها إلى سوق العمل.

وقد قدمت مصر مثالا ناجحاً للمشاركة بين أطراف المجتمع المدني والحكومة، وذلك من خلال مبادرة «تقرير التنمية البشرية في مصر» والذي جاء ترتيبه على رأس أكثر من ١٠٠ من التقارير القطرية على مستوى العالم النامي، حيث أتاح هذا التقرير تسليط الضوء على تجربة التنمية البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين، والتعليم.

إن المشكلة التي تواجه مصر في هذا المجال ليست مشكلة موارد سواء على المستوى الفردي أو بالنسبة للدولة، وإنما تكمن المشكلة الأساسية في كيفية تطوير برامج المساعدة الاجتماعية بحيث تقدم هذه البرامج فرصاً تعويضية من خلال مساعدة المرأة على خلق فرص عمل جديدة بعيدة عن المجالات التقليدية متمثلة في القطاع العام والحكومة وإنما توجيه تفكير هذه الفئات نحو القطاع المنظم وغير المنظم^(٢٤).

إن التفاوت الواسع بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنها مصر، يبدو واضحاً عند دراسة المؤشرات الاجتماعية للمرأة، والتي نجد أنها متدنية بين المناطق النامية.

ومن أمثلة ذلك أن الثلث من النساء الفقيرات في مصر (١٥ سنة فأكثر) يستطعن القراءة والكتابة، بالمقارنة (بأكثر من ٦٠ في المائة من الذكور الفقراء Ifpri، ١٩٩٨) (٢٥).

وتبدو خطورة هذا الأمر، جلية واضحة، إذا ما علمنا أن حصة الفرد من الدخل في مصر منخفضة من جهة، وأن أمية المرأة وصحتها ومشاركتها في النشاط

الاقتصادى هى المحدد الأساسى لعائد التعليم للأطفال وصحة الأبناء ودخل الأسرة.

ويظهر الانعكاس السلبي لبرامج الإصلاح الهيكلى على المرأة المصرية خلال فترة التسعينيات فى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام المرأة بما لا يتناسب مع مساهمتها فى سوق العمل قبل عملية التحول إلى اقتصاد السوق.

وتعد المرأة، على مستوى دول العالم الثالث، ومصر ليست بمعزل عنها، هى أولى ضحايا برامج الإصلاح الهيكلى. وإذا نظرنا للأمر من زاوية الأرقام، والتحليل نجد أن:

١- ضعف تمثيل المرأة فى قوة العمل حيث تساهم فقط ١٦.٧٪ من إجمالى العمالة كما أنها تمثل نسبة أقل من ذلك فى الوظائف مدفوعة الأجر.

٢- مساهمة المرأة فى تحسين دخل الأسرة ضئيلة للغاية فى الوقت الجالى نظرا لمحدودية مشاركتها فى سوق العمل فى الحصول على وظائف مدفوعة الأجر.

٣- مستوى بطالة يبلغ ضعف المستوى بالنسبة للرجال، حيث ارتفع إلى ٢٤٪ فى سنة ١٩٨٦ (تعداد السكّان: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتتراوح التقديرات الحالية للبطالة بين النساء بين ٢٠.٤٪ (تعداد السكان ١٩٨٦) و٢٥.٠٪.

٤- تسرب البنات فى المدارس.

٥- تدهور الحالة الصحية بين الأمهات والبنات، حيث ينعكس انخفاض الدخل، وارتفاع التكاليف الفعلية، للتعليم المجانى، والخدمات الصحية المجانية على المرأة، ويساهم فى زيادة معاناتها^(٢٦).

ولما كانت الأسر التى ترأسها امرأة، تمثل نسبة مرتفعة من إجمالى الأسر (وتقدر بنحو ١٦٪ على الأقل) وتعانى من الفقر الشديد أكثر بكثير إذا ما قورنت بالأسر التى يرأسها الذكور وذلك بنسبة تزيد عن ٢٩٪ فى الريف، و٥٠٪ فى الحضر فإن ذلك الأمر يصبح مدعاة للقلق.

وهناك ثلاثة اتجاهات أساسية قد عملت منذ منتصف الثمانينيات، على تفاقم الفقر بين النساء، والأسر التي ترأسها المرأة بوجه خاص.

الاتجاه الأول:

ويتمثل في موجة التضخم المرتفعة، التي أسفرت عن زيادة في الرقم القياسي للأسعار بلغت ٥٢ في المائة للأغذية الخاضعة للتسعيرة، و٦٨٦ في المائة، للأغذية غير الخاضعة للتسعيرة في الفترة من ٩٠ - ١٩٩٣ (البنك الدولي، ١٩٩٣).

وقد وقع عبء هذه الزيادة على الأخص على أصحاب الدخل الثابتة، ولاسيما أصحاب المعاشات الذين لا يستطيعون شراء سوى نسبة ضئيلة من سلة السلع، والخدمات اللازمة لبقائهم عند خط الفقر.

الاتجاه الثاني:

ويظهر في التناقص التدريجي في تنفيذ نظام التوظيف المضمون في الحكومة التي كانت صاحب العمل الرئيسي للنساء، وخاصة في قطاعات الخدمات الإدارية والاجتماعية حيث حصلت المرأة على ٥١٪ من الوظائف الجديدة بين ١٩٧٦، ١٩٨٦ التي أنشأتها الحكومة في الفترة بين ١٩٧٦ و ١٩٩٦، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى ٣٣٪ بين ١٩٨٦ و ١٩٩٦ (بيانات تعداد السكان).

الاتجاه الثالث:

ويتبدى هذا الاتجاه مع التفكك التدريجي للأسرة الممتدة التقليدية بسبب الظروف التي خلقتها النقلة الحضارية الحديثة وتزايد أعداد النساء الأرمال، أو المنفصلات، أو المطلقات، أو المهجورات، ويمثلن النسبة العالية من الأسر التي ترأسها المرأة، واحتياجهن إلى برامج سليمة للمساعدة الاجتماعية.

إن الطريق الوحيد المتاح أمام المرأة للخروج من حلقة الفقر المفرغة، وتمكينها، وتفعيل دورها هو كسر طوق هذه الحلقة بتوجيه الدولة لاهتمام أكبر، نحو تعليم المرأة، وتثقيفها، وهو أمر سينعكس إيجابيا في خفض الخصوبة، وبالتالي يحصل

أطفال هذه المرأة المتعلمة على فرص تعليم، وصحة أكبر، وبالتالي فرص جيدة للعمل، ودخول الأسر في سوق العمل.

المرأة الفقيرة في الأسرة المصرية:

الأدوار والمكانة من واقع البحوث والدراسات الميدانية:

من خلال الدراسات المتاحة عن المرأة الفقيرة في الأسرة المصرية، والتي تدور حول أدوارها، ومكانتها، وقدرتها على اتخاذ القرار داخل الوحدة المعيشية الريفية أو الحضرية، تبين أن هذه الأدوار، وتلك المكانة، والقدرة، تستمد من درجة استقلال المرأة الاقتصادية، ومشاركتها في قوة العمل ودخل الأسرة كما تتأثر بعوامل أخرى أهمها المكانة الاجتماعية لأسرتها «أسرة النشأة» كما ظهر أن قدرتها على المشاركة في عملية اتخاذ القرار تتغير بتغير دورة الحياة.

وفي دراسة عن الدور الوظيفي بين الزوجين في الأسرة المصرية، وجدت أن المرأة المصرية الفقيرة في الأسرة الريفية، أكثر كدحا من الرجل لكنها أقل مكانة، فبينما وقت الزوج في الريف، في الفئات الفقيرة الكادحة، توزع بين عمالة قصيرة متكررة، وبطالة طويلة متكررة أيضا، فإن الزوجة على العكس منه لاتنعم بالراحة قط. إذ أن وقتها مشغول بشتى الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، وتربية الدواجن والأغنام، هذا فضلا عن مساعدتها لزوجها في الفلاحة في كثير من الأحيان.

كما أكدت الدراسة، أن اشتغال الزوجات الريفيات الفقيرات بأجر لا يغير من دورهن التقليدي في الأسرة، وأن اشتراك الزوجة الريفية في اتخاذ القرار إنما يرتبط بعوامل أخرى مثل مدة الزواج، وخلف الأبناء، وبخاصة الذكور.

كما أوضحت الدراسة أن المرأة المصرية الفقيرة في الريف، تلجأ إلى السحر والخرافات في حل كثير من المشكلات التي تعترضها في حياتها وفي هذا تعويق كبير لمشاركتها التنموية، وبخاصة ما يتعلق بتنشئها لأبنائها، ومعاملتها لزوجها.

هذا بالإضافة إلى نسبة الأمية العالية بين النساء الفقيرات في مصر، والتي ترتفع بشكل كبير لدى الفقيرات الريفيات، فالمرأة الأمية الفقيرة لاتستطيع أن تشارك في التنمية، بالقدر الذي تستطيعه لو أنها تعلمت (٢٧).

وتكشف نتائج الدراسات والبحوث، عن تنوع الأدوار الاقتصادية وكثافتها، للمرأة الفقيرة فى الريف والحضر على السواء، وكذلك فى المجتمعات البدوية والساحلية فى مصر:

ففى الطبقة الدنيا الحضرية تشير إحدى الدراسات إلى أن الظروف المادية القاسية التى تواجه الفقراء تجبرهم على أوضاع معينة فهى تجبر المرأة على العمل « كما لو كانت رجلاً » وتكشف نتائج الدراسات عن تنوع الأنشطة الاقتصادية للمرأة الحضرية فى الطبقة الفقيرة داخل المنزل، وخارجه بصورة تعكس وجود شرائح داخل الطبقة الفقيرة.

فهى تساهم فى قطاع الأعمال الرسمى خاصة فى الوظائف الحكومية غير الماهرة. كما تشارك بنصيب وافر فى الأنشطة الخاصة بالتجارة الصغيرة كبيع الخضروات والسلع، والأدوات المنزلية الرخيصة، كما تقوم بعضهن ببيع سلع موسمية أو صنوفا من الحلوى الرخيصة وبعض أنواع الأطعمة كالكشوى وذلك على أعتاب بيوتهن.

كما قد تذهب بعضهن لعرض هذه الأطعمة وبيعها بالقرب من المدارس، والمصانع، ومحطات الأتوبيس والقطار فى المناطق الشعبية^(٢٨).

كما تلجأ بعض فتيات الحضر، إلى العمل كدالات، وذلك عن طريق شراء السلع المدعمة، وبيعها فى السوق السوداء، وتحملن عبء القيام بهذا العمل بالوقوف ساعات للحصول على تلك السلع، من أجل إعادة تسويقها، ليساهمن بفارق الأسعار فى دعم دخل الأسرة.

وتعمل كثير من الفتيات فى الحضر، كخدم فى المنازل، كما تقوم بعضهن بأنشطة تدر دخلاً، وهن داخل منازلهن، مثل حياكة الملابس، وأشغال الكروشيه لتكون عوناً لهن، فى سد إحتياجات الأسرة.

وتتفق دراسة «علياء شكرى» فى نتائجها مع نتائج «دراسة سامية الساعاتى» المشار إليها آنفاً، فقد بينت كيف أن المرأة الفقيرة الريفية المصرية، تبذل جهوداً

مضاعفة وتوزع جهودها بين البيت والحقل والتسوق، وهى لذلك تشكل مصدرا هاما من مصادر الدخل للأسرة فالمرأة الريفية المصرية فى الطبقة الدنيا تخرج للعمل بقوة الضرورة وحتمية الحاجة الاقتصادية حيث لا تجد أمامها بديلا سوى السعى الدائب لتوفير متطلبات الأسرة كما أن جهودها الإضافية التى تبذلها، تزداد باطراد كلما اتجه المستوى الطبقي للأسرة نحو الانخفاض. كما تشير إلى تعدد أنماط النشاط الاقتصادى الذى تساهم فيه المرأة الريفية الفقيرة مقابل الحصول على أجر. ومن هذه الأنشطة أنشطة غير زراعية مثل الاشتغال فى مصانع الطوب. كما تشارك المرأة الريفية الفقيرة فى الأنشطة المأجورة التى كشفت بعض الدراسات عن أن المرأة الريفية الفقيرة، تمارس هذه الأنشطة بصورة مكثفة حتى أن ساعات العمل تصل يوميا إلى ١٦ ساعة (جمع محاصيل من الخضار، والفاكهة والقطن ونقل المحصول من الأرض إلى ماكينات الدراسه .. إلخ (٢٩).

وفى المجتمعات البدوية تكشف إحدى الدراسات عن تعدد الأدوار الاقتصادية للمرأة المصرية الفقيرة، حيث جاءت نتائج الدراسة لتؤكد على أن النساء الفقيرات يقيمن بالرعى للغير، وأنه على الرغم من أن الاتفاق على العمل وتحديد نوع العائد، يتم بين الرجال، إلا أن النساء وحدهن هن اللاتى يقمن بأداء هذه الأدوار، فيتحملن ساعات الرعى الطويلة بحثا عن الكأ والماء كما يشاركن فى معظم الأنشطة الاقتصادية عدا التجارة التى تعد نشاطا قاصرا على الذكور وفقا لتقاليد المجتمع البدوى.

وفى المجتمعات الساحلية تشير إحدى الدراسات إلى أنماط أخرى للنشاط الاقتصادى للمرأة وبخاصة فى الأسر الفقيرة، فهى تقوم بعمليات غزل شبك الصيد يدويا وبذلك يساهم فى دخل الأسرة، إما بشكل مباشر كما فى حالة المحترفات اللاتى يقمن بهذه العمليات بالأجر، أو غير مباشر، وذلك بإعداد ما يلزم الزوج من شبك لازمة لعمليات الصيد فى الأسرة الفقيرة. وغالبا ما تجمع المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية ما بين الاحتراف والعمل للأسرة، كما أنها قد تعمل

بأنشطة إقتصادية أخرى كتسويق الأسماك، وتنظيف الأسماك الضخمة لرواد أسواق الجملة^(٣١).

ويسهم الدخل الذى تحصل عليه المرأة الفقيرة فى مختلف الأعمال المشار إليها آنفا فى دعم الأسرة اقتصاديا، ومن ثم فإنه قد يهين لها فرصة للمشاركة فيما تتخذه الأسرة من قرارات بل أن نتائج بعض الدراسات تؤكد أنها قد تنفرد وحدها باتخاذ قرارات من أهمها ما يتعلق بالإنفاق^(٣٢).

وتمنح المرأة التى ترأس أسرة فى حالة الترميل والطلاق، معاشاً حكومياً، ولغياب الهوية الشخصية لا تستطيع الحصول عليه ونظراً لافتقارها للتعليم والمهارات، فإنها تدفع مع غيرها من الفقراء إلى القطاع غير الرسمى، نظراً لاتساقه مع ظروفهن أما ثانى العوامل التى ساهمت فى بلورة دور المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية فهو تغييب الزوج، سواء كان هذا التغييب لفترات طويلة بسبب الهجرة الخارجية أو الداخلية، لفترات محدودة بسبب الانشغال فى أعمال إضافية إلى جانب العمل الأساسى وهناك أيضاً التغييب غير المنتظم لعمال الصناعة نتيجة العمل بنظام الورديات.

وفى كل هذه الحالات تتناقص فرص التفاعل بين الأب والأبناء، من ناحية، وبين الأم والأب من ناحية أخرى، وتصبح العلاقة أكثر كثافة وعمقا بين الأم والأبناء. كما تصبح الأم هى محور العلاقات داخل الأسرة، ويصل إلى يدها فى كثير من الحالات - بعض ما يحصل عليه الأبناء من دخل، نتيجة نزولهم المبكر إلى سوق العمل، بالإضافة إلى ما تحصل عليه هى من دخل، وهكذا يقع على عاتقها مسئولية إدارة شؤون الأسرة خاصة ما يتعلق منها بالإنفاق، وتدبير نفقات الإعاشة فى حالة قصور الدخل، واتخاذ القرارات فى هذا الشأن.

ويندرج تحت تغييب الزوج أيضاً موقف الأرامل والمطلقات وجالات الهجر، حيث تشير نتائج الدراسات، إلى أن الأزواج فى الطبقة الدنيا لا يتركون وراءهم شيئاً يذكر. وهكذا تضطر المرأة الفقيرة إلى مواجهة الواقع، والاجتهاد فى الحصول على الدخل الذى يؤمن معيشة الأسرة وبقائها ويكون هناك ما يحتم على الأرامل

والمطلقات الخروج إلى سوق العمل وذلك فى محاولة للتكيف مع ظروف الفقر وندرة الدخل.

ويمثل مرض الزوج ثالث العوامل التى ساهمت فى إبراز وتأثير دور المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية. وتكشف إحدى الدراسات الدور الذى تلعبه الأمراض المهنية كمتغير أساسى فى توزيع الأدوار داخل الأسرة. حيث تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض المهنية خاصة بين عمال صناعة النسيج كالربو، والحساسية الصدرية، والمطابع التى تستخدم الأساليب القديمة. وصناعات الجلود ودباغتها، وفى هذه الحالات يحرم العمال من البدلات، والحوافز التى يتقاضونها لقاء التحاقهم بنظام الورديات أو العمل على خطوط الإنتاج.

وهكذا يفرض هذا الواقع على المرأة ضرورة مضاعفة أنشطتها الاقتصادية لتعويض الفاقد من دخل الزوج. فيشارك فى أنشطة يتم أغلبها داخل المنزل كالحياكة. كما تشير دراسات أخرى إلى خروج الزوجات للعمل فى أعمال غير منتظمة كخدم للمنازل، وأعمال الحياكة والتطريز وغيرها للمساهمة فى دخل الأسرة. فى حالة إصابة الزوج بمرض يمنعه عن مواصلة العمل.

وجدير بالذكر أن مختلف أنماط عمالة المرأة السابقة التى تلجأ إليها من أجل التكيف مع ظروف الفقر، وتعويض الانخفاض فى دخل الأسرة بالرغم من كونها تكشف عن شرائح دنيا فى الطبقة الفقيرة، إلا أنها تكشف أيضا عن مسكن، ومناخ أسرى... إلخ. لكن ذلك لا ينفى وجود شرائح أخرى تعيش تحت مستوى حياة البشر، وتفقر إلى العمل والمنزل، بل وإلى كل مقومات الحياة الإنسانية.

خاتمة مشاركة المرأة الفقيرة: محاولات للتمكين

فى المجتمع المدنى:

إن المشكلة التى تواجه مبصر فيما يتعلق بتأثير الفقر، ليست مشكلة موارد سواء على المستوى الفردى أو بالنسبة للدولة، وإنما تكمن المشكلة الأساسية فى كيفية تطوير برامج المساعدة الاجتماعية، بحيث تقدم هذه البرامج فرصا تعويضية من

خلال مساعدة المرأة الفقيرة على خلق فرص عمل جديدة بعيدة عن المجالات التقليدية متمثلة فى القطاع العام والحكومة.

ويزداد دور المنظمات غير الحكومية فى مشاريع التنمية، وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور الوسيط بين المرأة الفقيرة والحكومة. وفى ذلك يقول ويجنا راجا: «إن لدى الفقراء مستودع غير مستغل من المعرفة والمهارات. إلى جانب القدرة على الإدخار والاستثمار، وهو مستودع يجب الاستفادة به، فى أية استراتيجية إنمائية، لذا فإن دور المنظمات غير الحكومية فى مساعدة الفقراء على الاستعانة بإمكاناتهم الخاصة ضرورى لتزويدهم بالارتباطات بالأسواق الرسمية، والتدريب، والائتمان، وغير ذلك من خدمات المساندة وكذلك فإن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تقوم بدور الوسيط بين الفقراء وغير الفقراء والمساعدة فى تشكيل أنظمة توصيل الخدمات ورسم السياسات الإنمائية التى تؤثر فى الفقراء تأثيراً مباشراً.

وتعد أكثر الجهات فاعلية فى مجال مكافحة الفقر فى مصر، وزارة الشؤون الاجتماعية والصندوق الاجتماعى، وبرنامج (شروق) ومن الفئات المستهدفة هنا الأسر التى ترأسها امرأة. إما برنامج تنمية المشروع التابع (SFD) ويعد من أكبر برامج المشروعات الصغيرة فى مصر فى عام ١٩٩٦، وبلغت ميزانيته حوالى مليون جنيه، ومنح من خلاله قروض لحوالى ٦٠ ألف مستفيد.

أما القروض الصغيرة لتوليد الدخل، فتستهدف النساء الفقيرات ويتكامل بدوره برامج التنمية الشاملة.

لذلك فهناك مجال فسيح لوضع برامج تحددتها وزارة الشؤون الاجتماعية لتوفير حوافز للمنظمات غير الحكومية التى تستطيع أن تضاعف مساهمة الآلاف من المنظمات الطوعية فى مجال المساعدة الفنية وتوليد الدخل لدى المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية.

أهم المراجع:

- (١) جون فريدمان، إعادة تفكير فى الفقر، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ١٩٩٧، ص ١٧.
- (٢) انظر:
Asaad Ragui & Roushdy Malak Poverty and Poverty alleviation strategies in Egypt, Report Submitted to Ford Foundation, 1997.
- (٣) جورج فارس العصفى، الفقر فى غرب آسيا، منهج اجتماعى وسياسى فى تقرير مناهضة وإزالة الفقر فى الوطن العربى، ١٩٩٦، ص ١٩٤.
- (٤) تقرير المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، ص ٢٠، الهدف ٣ - ١٦.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٢١.
- (٦) عزت حجازى، الفقر فى مصر، بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٩٦.
- (٧) فالكوم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة عبدالله منصور وعبدالعظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٥.
- (٨) انظر 2 Kuper Adam, and Kuper Jessica (Eds.) The Social Science Encyclopedia, 2nd edn. N. Y. Routledge 1996. p. 655
- (٩) البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم، الفقر، ١٩٩٠.

- (١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، ص ٥٠.
- (١١) جون فريدمان، المصدر السابق، ص ١٤.
- (١٢) أنظر Assad Ragui, and Roushdy Malak., O p cit P. 5.
- (١٣) البنك الدولي تقرير التنمية في العالم، الفقر ١٩٩٠، المصدر السابق، ص ١١.
- (١٤) أنظر Kuper Adam et al, op cit. P: 656.
- (١٥) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، الفقر، ١٩٩٠، ص ١١.
- (١٦) بوناويجناراجا، استئصال الفقر: دروس من الصين، وكوريا الجنوبية في الخمسينات والستينات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٨، ١٩٩٦.
- (١٧) كارلو جينيليني، الفقر في الوطن العربي، تجميع للقضايا الرئيسية فيما كتب عن الفقر في تقرير مناهضة وإزالة الفقر في الوطن العربي.
- (١٨) عزت حجازي، المصدر السابق، ص ١٨.
- (١٩) اسماعيل سراج الدين، قضية الفقر في العالم: عرض لتقرير البنك الدولي عن التنمية في اسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية مركز بن خلدون للدراسات الانمائية بالتعاون مع دار الأمين للنشر، القاهرة.
- (٢٠) محمد رشاد، الفقر الريفي والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٩٢، يوليو - أغسطس ١٩٩٨.
- (٢١) بطرس بطرس غالي، مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٩٥.
- (٢٢) محمد الصقور، السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية في تقرير مناهضة وإزالة الفقر في الوطن العربي، مرجع سابق ١٩٩٦، ص ٩٧.
- (٢٣) جون فريدمان، مرجع سابق، ص ٢٦: ٢٧.
- (٢٤) أنظر هبة خندوسة، المرأة والشباب: تنمية اجتماعية وبعد اقتصادي، المجلس القومي للمرأة، المؤتمر الأول، نهضة مصر، المرأة.. المواطنة والتنمية، مارس ٢٠٠٠، ص ٣٣، ٣٥.

- (٢٥) IFPRI ، معهد البحوث الدولية للسياسات الغذائية، ١٩٩٨ .
- (٢٦) نادر فرجاني، النساء الحضرريات والعمل ، ومكافحة الفقر في مصر ، تقرير أولي ، مركز المشكاة بالتعاون مع منظمة اليونسيف ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير ١٩٩٤
- (٢٧) سامية حسن الساعاتي، الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية، دراسة ميدانية في الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص ٦٢٨ .
- (٢٨) Wikan, Unni, Life Among the Poor in Cairo translated by Ann Henning, Tavistock Publications N. Y. 1980.
- (٢٩) علياء شكرى وآخرون، المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٨ .
- (٣٠) نجوى عبد الحميد، دراسة أنثروبولوجية معاصرة لأنماط التنشئة الاجتماعية في مجتمع محلي بدوي ، ومجتمع محلي ريفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات ، جامعة عين شمس، ١٩٨٦ .
- (٣١) فاتن أحمد على، التصنيع والقيم الأسرية، دراسة ميدانية بمحافظة الإسكندرية، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٩١ .
- (٣٢) أنظر سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق.
- (٣٣) أنظر عبد الباسط عبد المعطى - دراسة إستطلاعية حول خصائص مشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي في حي شعبي بمدينة القاهرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة دراسات المرأة العربية، الأمم المتحدة العدد ١٥، ١٩٨٩ .

الفصل الرابع عشر

التمييز ضد المرأة

بين الموروث الثقافي والقيم الإيجابية(*)

تمهيد:

تعد قضية التمييز ضد المرأة المصرية بخاصة، والعربية بعامة، جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع العربى كله، فهى ليست قضية تحرر أو مساواة مع الرجل، ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة، والأحوال الشخصية، ولا هى قضية تعليم، وعمل، وحقوق معينة، لكنها قضية الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، المستمدة من العادات والتقاليد، والقيم السائدة فى المجتمع، أى الموروثات الثقافية بالغة الأثر فيه.

والتمييز ضد المرأة، هو أى نيل من إنسانيتها، أو التمييز ضدها، أو تقييدها، أو استبعادها، أو المساس بحقوقها الشخصية والاجتماعية، والنفسية، والثقافية، والسياسية، والمدينة. على أساس النوع (Gender).

وتقوم الثقافة الذكورية، فيما يتعلق بمصر والمجتمع العربى التقليدى، على مبدأ الإعلاء من شأن الرجل، وقيم الرجولة ولكنها تتركز حول قيمة هامة هى ضرورة تحمل المسؤولية فى مختلف مواقف الحياة. وشتى المجالات العالمية والمتخصصة، بحيث يرتبط ذلك بالذكور أكثر من ارتباطه بالإناث، على اعتبار أن الذكور أكثر «إيجابية»، وأكثر قدرة على تحمل المسؤولية، وأكثر عقلانية فى «اتخاذ القرارات وتنفيذها» كما ينعكس ذلك فى العلاقات والأنشطة داخل كل أشكال العائلة التى

(*) بحث للمؤلفة أجز عام ٢٠٠٢

توجد فى مصر والعالم العربى . الأسرة الصغيرة النواه، والعائلة الكبيرة الممتدة أو المركبة، وأشكال التنظيم القبلى وتفرعاته المختلفة.

وتشترك الثقافة الذكورية (الأبوية – البطيريركية) فى إعطاء أولوية تكاد تكون مطلقة للرجل (الذكر) مع تهميش دور المرأة وعدم الاعتداد، أو على الأقل التهوين من شأنه وفاعليته فى حياة المجتمع. لذلك يتم تنشئة أعضاء المجتمع وأفراده، منذ البداية، ومنذ الميلاد، وسنوات الطفولة الباكرة، على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضاها. ويعد عنصر التقبل عاملاً هاماً فى ترسيخ قيم الذكورة والمبادئ التى تقوم عليها هذه القيم.

وهناك أحد الأمثال الماثورة عن مشاعر أم إزاء حملها وولادتها للذكر، والأنثى،

لما قالو لى .. ده غلام

انشد ضهرى واستقام

ولما قالو لى .. دى بنينه

انطبقت الدار.. على

وهناك مثل شعبى آخر على التمييز ضد المرأة يقول

«حطت عجلها وتوت رجلها» أى جاءت بالذكر فأمنت على مركزها فى الأسرة.

فهنا نجد منذ البداية النظرة المتميزة للذكر.. منذ الميلاد.. حتى من الأم إزاء أولادها.^(٢)

ذلك لأن الذكر – فى المجتمع الأبوى، والثقافة الذكورية، هو الذى يحمل اسم العائلة، ويحافظ بالتالى على وجودها، واستمرارها، وذلك على العكس من الأنثى

(١) فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٠٤، ١٠٧.
(٢) سامية حسن الساعاتى، أهمية البعد الاجتماعى فى الخطاب الإعلامى الموجه للمرأة، المنتدى الفكرى الأول للمرأة والإعلام، المجلس القومى للمرأة، مايو ٢٠٠٠.

التي سوف تنتقل في اخر الأمر بالزواج، إلى عائلة أخرى لكي يحمل أبناؤها اسم تلك العائلة، أى أن القوة الإنجابية للأنثى تصبح من نصيب عائلة زوجها، بينما تحرم منها عائلتها هي العاصبة، إلا إذا تزوجت من أحد أقاربها العاصبين مثل ابن العم.

ويعزز معنى مضمون القول المشهور سابق الذكر، مثل يتردد في الوادى الجديد (مصر) بوجه خاص وإن كان يوجد له مثيل في عدد من البلاد العربية الأخرى، ولكن بألفاظ مختلفة بعض الشيء، يقول المثل: ربي ابن ابنك .. وابن بنتك لأ. وأزرع في أرضك.. وأرض غيرك لأ. واحكم بطبعك.. وطبع غيرك لأ.

ويتضح من الجزء الأول من هذا المثل أنه يتعلق بالموقف من الأحفاد عن طريق الابن، أو الابنة، إذ بصرف النظر عن مدى الإعزاز الشخصى أو العلاقة العاطفية التي تربط الأجداد بالأحفاد بشكل عام فإن المثل يرى أن مسؤولية المرء نحو ابن أبنه أى حفيده من ابنه الذكر لها أولوية مطلقة، على مسؤوليته نحو حفيده من ابنته الأنثى إن كانت هناك مسؤولية على الإطلاق.

فرغم أن الحفيدين هما من الذكور وفي مجتمع ثقافته ذكورية، ورغم أن درجة القرابة أو البعد القرابى بين الجد وكلا الحفيدين متماثل، فإن المجتمع الأبوى يعتبر ابن الابن من الأقارب العاصبين، وبذلك فهو أولى بالرعاية، من ابن الابنة الذى ينتمى إلى جماعة عاصبة أخرى غريبة. وفي لبنان مثل يقول: «ابنك لك.. بنتك لا..».

كما أنه يوجد فى لبنان أيضا مثل يقول فى المعنى نفسه: «ابن ابنك ابن الحبيب.. ابن بنتك .. ابن الغريب».

وتكفى هذه الأمثال، لإعطاء فكره عن طبيعة الثقافة الذكورية التي تتغنى بالذكر، وتعالى من شأنه على حساب الأنثى، وتمتد هذه النظرة الثقافية، والاجتماعية، إلى مختلف مناحى الحياة فى المجتمع المصرى والعربى الذكورى الأبوى، بحيث يكاد الذكر ينفرد دون الأنثى بممارسة أعمال، واحتلال مراكز،

يتم حرمان المرأة منها نتيجة التمييز بين الجنسين والقائم على وجود بعض الآراء والأفكار المتوارثة عن طبيعة تكوين الأنثى جسميا، ووجدانيا، وذهنيا.

وفي الوقت الذي تهتم أساليب التربية، والتنشئة، من خلال الثقافة الذكورية، والتنظيم الأبوي للمجتمع، بإعداد الذكر منذ سن مبكرة نسبيا، للحياة الواسعة المضطربة خارج نطاق الجماعة القرابية بالعاصبة، تركز هذه الأساليب على إعداد الأنثى للحياة الضيقة المحددة يحدود تلك الجماعة العائلية.

ويأخذ هذان الأسلوبان في التربية والتنشئة في الاعتبار، الفوارق التي يفترض المجتمع التقليدي وجودها بين الذكر، والأنثى، والاعتقاد بأن الذكر أكثر عقلانية، بينما الأنثى أكثر عاطفية وخضوعا لمشاعرها الوجدانية.

ولذلك، فبينما يتوقع المجتمع التقليدي أن يقوم الذكر بالأعمال والمهام، والأنشطة التي تجلب (الشرف) للجماعة القرابية التي ينتمى إليها يحرس هذا المجتمع نفسه على تجنّب الأنثى من أن تجلب (العار) على جماعتها القرابية بخضوعها، واستجابتها لعواطفها، ونزعاتها الطبيعية، وبخاصة النزعات الجنسية.

فالأنثى في عرفهم، أسلس قيادا أمام إغراءات الشيطان وإغوائه التي تجلب الدمار ليس لها وحدها ولكن للجماعة القرابية ككل. وهنا تبرز المفارقة واضحة بين موقفين:

إذ بينما تحتل الأنثى مكانة ثانوية، بل وهامشية بالنسبة للذكر، فيما يتعلق بنظرة المجتمع للجنسين، والتفضيل بينهما، فإن سمعة الجماعة القرابية يتوقف على سلوك الأنثى ومراعاتها للمبادئ الأخلاقية، أكثر مما تتوقف على سلوك الذكر.

فالأنثى رغم مكانتها الثانوية الهامشية هي (عرض) الجماعة القرابية، فالعرض هنا مرتبط بسلوك الأنثى، وخاصة سلوكها الجنسي بينما (الشرف) مرتبط بالقيم الذكورية وسلوك الذكر وإنجازاته.

وقد يفقد الذكر (شرفه) نتيجة لسلوكه غير السوي، ثم يسترد ذلك الشرف، ومعه مكانته في المجتمع، إذا حسن سيرته، وتوقف عن التصرفات التي تسعى إليه،

والى عائلته ، أى الشرف يمكن إسترداداه بعد فقدانه (رد شرف)، وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالعرض، فهو قابل للضياع، وغير قابل للاسترداد.

لذلك فإن جانباً كبيراً من الجهود التى تبذل فى تنشئة الأنثى منذ الصغر توجه إلى هذه الناحية بشكل مستتر، وغير صريح، لأن الحديث الصريح عن الجنس يعد من المحرمات Taboos، التى يصعب الاقتراب منها. وإذا كانت اساءة السلوك من الفتاة أو المرأة لا تجد تعاطفاً ولا شفقة، مثلما يلقى الرجل فى كثير من الأحيان ومن محاولات التبرير والإصلاح، فمن أجل ذلك كانت تنشئة الأنثى منذ الصغر، تهتم بإعدادها للزواج لأنه الوسيلة الفعالة والمأمونة للمحافظة على عرضها وعرض العائلة ووقايتها من الأنحراف، وإحدى صيغ الدعاء التى تنتشر فى مصر والعالم العربى وإن تكن بصيغ مختلفة هى (الله يستر عرضك) المتعلق بسلوك الأنثى.

وهذه النظرة نفسها هى المسئولة عن عملية الختان التى يتجلى فيها التمييز ضد المرأة فى أجلي صورة.

والواقع أن النظرة الذكورية هى المسئولة على النظر باستعلاء إلى الأنثى، وامتداد ذلك إلى أهل المرأة، أو أهل الزوجة برغم علاقات المصاهرة التى قد تكون موضع إعزاز فى الوقت نفسه، فكل ما هو طيب، ورفيع وشريف يأتى من جانب الأقارب العاصبين، بينما كل ما هو سئ ومصدر للخجل والعار، يأتى من جانب أهل الأم أو الزوجة. فالولد الفالح (طالع لأبوه) أما الولد الطالح فيكون «طالع لخاله». ولذا فإن (الخال وبال) دائماً، أى أن النظرة الدونية للمرأة تمتد إلى أهلها.

وإذا فسدت الأنثى فإن ذلك لا يرجع إلى عيب فى عائلتها الأبوية، بقدر ما يرجع إلى الأم لأن المثل يقول:

(أكفى القدرة على فمها.. تطلع البنت لأُمها)، وقد تدفع الأم الثمن لأنها لم تحسن تربية ابنتها، فالأم مسئولة مباشرة عن ابنتها أو بناتها وعن سلوكهن منذ البداية، وحتى عن مشكلاتهن بعد الزواج (لم تنجب - أنجبت إناث فقط - العلاقة بالزوج) ومنا هنا كان المثل الشائع (يا مخلقة البنات، يا شائلة الهم للممات).

فالمجتمع المصرى، والمجتمع العربى التقليدى يقف من الأنثى - إذن - ومنذ ولادتها موقفا فيه الكثير من التحيز ضدها، ومحابة الذكر على حسابها ، ورغم كل التغير الاجتماعى الذى حدث فى العلاقة بين المرأة والرجل . فإن هناك فجوة تفصل بينهما، لتحول بين تحقق المشاركة الإيجابية الرحبة . وبذلك تعطى الفرصة لانتشار بعض الأفكار المناوئة لاتاحة الفرصة كاملة أمام المرأة للمشاركة فى المجالات التى لا تزال تكاد تكون مغلقة على الرجل .

وفى ضوء هذا الفهم فإننا نهتم فى هذا البحث بما يلى :

١ - أن الموروث الثقافى يعنى الثقافة المتوارثة بالمعنى الواسع لكلمة ثقافة، والذي يشمل العادات، والتقاليد، والأعراف، إلى جانب التراث الشفاهى فى المجتمع العربى .

٢ - مقومات الثقافة الذكورية وطابعها العام فى المجتمع العربى، وما يترتب على هذه المقومات من تهميش لمكانة المرأة، مع الاهتمام بأنساق القيم التى تميز بين قيم الذكورة ، وقيم الأنوثة، وانعكاس ذلك على أساليب التنشئة الاجتماعية المسؤولة عن ترسيخ أفكار التفرقة الاجتماعية والثقافية بين الجنسين .

٣ - موقف المرأة ذاتها من هذه الأوضاع، وبخاصة المواقف السلبية منها والتى تنشأ من قبولها لتلك المواقف السلبية ، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالرجل ونظرتها إليه .

ويحتاج الأمر هنا، وبالنسبة للمرأة ذاتها إلى (إعادة تأهيل) Rehabipilation، إن صح التعبير للتخلص من الهزيمة الداخلية التى تمنع من اتخاذ المبادرة للتغيير دون أن تفقد المرأة، والمجتمع القيم والرموز الإيجابية التى تسجلها تلك الموروثات الثقافية .

إن صورة المرأة فى الموروث الثقافى، بالمعنى الواسع للكلمة، ليكشف فى بعض جوانبه عن قيم إيجابية تعطى المرأة العربية ما تستحقه من احترام وتقدير نظرا للخصائص والمقومات الأساسية فى شخصيتها الاجتماعية، وللأدوار المؤثرة التى

تقوم بها فى الحياة، والتى تسجلها بعض الأعمال التراثية الشفاهية كالملاحم، والسير الذاتية، والأمثال الشعبية.

إن هذه القيم الإيجابية التى تتجسد فى انجازات المرأة، والتى تعبر عنها الأمثال الشعبية بخاصة أحسن تعبير، هى التى ينبغى أن نبرزها، ونؤكد لها فى المرحلة التالية التى يمر بها المجتمع العربى، وفى الظروف المتغيرة التى تضطرب فيها الرؤية إزاء المجريات والمستجدات العالمية المتسارعة التى تغزو العالم العربى، وتستهوى الكثيرين بحيث يتناسون تراثهم، وتقاليدهم، وحضارتهم الغنية بالمبادئ الأخلاقية، والقيم الاجتماعية، التى ينبغى تطويعها عن طريق إعادة قراءتها، وتفسيرها، فى ضوء هذه المتغيرات.

إن الاختلاف بين ما هو قائم فى العالم العربى وما يحدث فى الخارج، هو فارق فى الدرجة، وليس فى النوع، وهذا يبعث الأمل فى إمكان الوصول بمكانة المرأة العربية إلى المستويات التى ترضى هى عنها، والتى تمحو عن المجتمع العربى، الأفكار السائدة فى كثير من الكتابات فى الخارج عن هامشية المرأة العربية، وتخلفها، وحرمانها من الحقوق الإنسانية التى اقترتها المواثيق الدولية، بل وأيضاً الشرائع السماوية، وكلها دعاوى لا تخلو من نظرة غير موضوعية للأمر.

إنما يتبقى على العالم العربى أن يبرز هذه القيم الإيجابية بقوة، وهى قيم لا يدرك وجودها الكثيرون، ومن خلال التعريف بهذه القيم، يمكن إحداث تغييرات جوهرية فى النظرة التى تسود بعض الأوساط فى العالم العربى نحو المرأة حيث تدرس هذه الأوساط المكانة الحقيقية، والأدوار، والمؤثرات الفعالة التى سجلتها الأعمال التراثية عن المرأة العربية فى مراحل التاريخ المختلفة، وكذلك معرفة النواحي الإيجابية التى تتضمنها نظرة المجتمع العربى ممثلة فى أمثاله العامة، بل وفى الرموز التى تشتمل عليها العلاقات والنظم الاجتماعية رغم الأسس «الأبوية» التى تقوم عليها.

وإذا كان المجتمع العربى فى حاجة إلى أن يعرف حقائق هذه الموروثات الثقافية، وما تتضمنه من رموز وقيم إيجابية، تعالى من شأن المرأة، فإن المرأة العربية نفسها

أحق من غيرها بمعرفة هذه الحقائق، وتلك الرموز، والقيم ، ليس فقط لكي تعتر أو تتغنى بها، وبأسلافها من النساء ولكن أيضا، وهذا هو الأهم، لكي تغير نظرتها هي ذاتها إلى نفسها، فقد أدى تراكم الجوانب السلبية في الموروثات وفي التعامل مع المرأة على صعيد الواقع اليومي، إلى أن تأخذ هي هذه الأوضاع والمواقف على أنها أمور مسلم بها، تعكس حقيقة المكانة التي يجب أن تشغلها، لأنها فقط، المكانة التي تستحقها. ويحتاج الأمر هنا ، وبالنسبة للمرأة ذاتها، إلى (إعادة تأهيل) كما ذكرنا آنفا.

إن إحياء هذا الموروث الثقافي الإيجابي، والتعريف به تعريفًا موضوعيًا، يسهم في إبراز متضمناته الإنسانية السامية، ليحتاج إلى جهود المثقفين، والأجهزة الرسمية معا. ولا يخفى أن الآداة الفعالة لترجمة هذه الجهود، وإخراجها إلى حيز الواقع، الملموس، والمؤثر، لهي وسائل الإعلام والاتصال الحديثة بكل إمكاناتها المتقدمة. بحيث يمكن تجميع هذه الإمكانيات، مع جهود المثقفين، والمهتمين بشئون المرأة والمجتمع، في إنتاج إبداعات فنية، وفكرية، جديدة تخاطب العقول (الجديدة) بالأسلوب الذي تفهمه وتستجيب له. وتتجاذب معه.

إن التركيز في مثل هذه الأعمال (إخراج ملاحم وسير شعبية ترجمة الأمثال الشعبية إلى مشروعات ثقافية وإعلامية) على إبراز ، القيم التي كثيرا ما تخفى على الإنسان العادي، وعلى المرأة العادية، لا بد وأن تسهم في تغيير أفكار الناس، وتعديل نظرتهم إلى المرأة، بل وتغيير نظرة المرأة نفسها إلى ماضيها وواقعها، وإمكاناتها، والأدوار التي يمكنها القيام بها، بل وفي قدرة المرأة العربية الخلاقة على الإسهام في تغيير صورة المجتمع العربي الحالية إلى مجتمع أفضل.

الفصل الخامس عشر

المرأة المصرية

فى

المثل الشعبى(*)

تمهيد:

المثل الشعبى، أسلوب توجيه وتربية، يرسم طريق السلوك فى العلاقات الاجتماعية، وطريقة التعامل فى إطار المجتمع الذى يفرزه. وهو يكتسب صفة الذبوع والانتشار لشدة حاجة المجتمع إليه. وهو يجرى بعبارة سهلة فى لغة كل يوم. ولا بد من تأكيد نقطة بالغة الأهمية، وهى أن الأمثال التى تحمل الحكمة فى طياتها، قد قيلت فى الماضى البعيد، وأنه من الإنصاف أن ينظر إليها على أنها اجتهادات قوم عايشوا الطبيعة، وعاشوا حياة ساذجة على سجيّتهم، فلم تكن العلوم بالقدر من النمو والانتشار التى هى عليه فى العصر الحاضر.

ولذلك يجب أن ننظر إلى ما تركوه من «حكمة»، ونقيّمه، ونصدر حكمنا فيه، لا بمقاييس هذا العصر، بل فى إطاره الأصلى فى الماضى، وما ظهر فيه من معرفة لم تكن منتشرة، ولا ميسرة لعامة الشعب. والنظر فى الظواهر الاجتماعية بهدف دراستها وتقييمها، لا يكون موضوعياً، ومجدياً، إلا إذا كان ذلك فى الإطار الزمانى الذى سادت فيه.

(*) بحث للمؤلفة أنجز عام ٢٠٠٢.

وربما يكون هناك من يتساءل عن جدوى دراسة المرأة المصرية في تراث السلف، في الوقت الذي طغى فيه العلم بكشوفه الحديثة، على كل شيء، وأصبح يهيمن بتكنولوجياه على كل ناحية من نواحي حياة الإنسان المعاصر. والرد على ذلك ليس بالأمر العسير، فبادئ ذي بدء يمكن القول بأن من لا ماضى له، لا حاضر له. أو بمعنى أوضح من قطع الأسباب بينه وبين ماضيه، كان حاضره مهزوزاً، إذ لا قاعدة يستطيع أن يرسى عليها البناء، الذي يريد أن يقيمه، ويصعد به شاهقاً في مستقبل مجهول يتطلب مزيداً من الكفاح.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد أن محاولة التخلص من الماضي، وآثاره، عملية مستحيلة من الناحية الواقعية العملية، وإن بدت ممكنة من الناحية النظرية، ذلك أن وقائع الماضي، وحقائقه تشكل الجزء الأكبر من مكونات اللاشعور في عقول المعاصرين.

ولئن كانت العمليات اللاشعورية، خفية، ومتغلغلة في أعماق الباطن، فإن آثارها في الحياة عظيمة القوة، حتى إنها تبلغ حد العنف في بعض الأحيان. فماضينا فينا بالرغم منا، يؤثر في أفعالنا، وأقوالنا، غير عابئ بإنكارنا إياه.

ومن ناحية ثالثة، فإن ما تركه السلف للخلف من أمثال، ليس فيه، في جملته، إلا كل ما يشير الإعجاب، ويدعو إلى الاحترام والتقدير. وقد قمنا في بحثنا هذا بتحليل ما انتقناه منها تحليلاً اجتماعياً، تبين منه، أنها على الرغم من قدمها، تحمل في طياتها حكمة بالغة، توصل إليها الحس المرهف، والحدس الصادق، والبصيرة النافذة. وعلى هذا الأساس يمكن اعتمادها كدليل عمل نافع في الحياة.

المرأة المصرية في المثل الشعبي:

سوف نتناول المرأة المصرية من خلال المثل الشعبي، في أدوارها المختلفة كما تبدو في مظاهر دورة الحياة.

المرأة والزواج:

الأسرة المصرية فى الواقع هى محور العلاقات الاجتماعية، لذلك فقد اكتسبت الأسرة مركزاً هاماً فى المجتمع. والمجتمع المصرى يقدس الأسرة، ويكبر من شأن الزواج، وهو على الرغم من الظروف الكثيرة التى مر بها فى تاريخه البعيد، والقريب لا يزال يتشبث بهذا التقديس للأسرة والإكبار للزواج، وهو من أكثر شعوب الأرض نزوعاً إلى الاستقرار بصفة عامة، والاستقرار العائلى بصفة خاصة. والنموذج الذى أكدته فى أساطيره القديمة، وفى قصصه، وأغانيه يقطع بأنه يؤثر سلامة الحياة الزوجية من كل تقلقل، وكل اضطراب، ويحرص على حمايتها من أى عنصر يفسدها، أو يثيرها، أو يعصف بها.

والأسرة تتكون فى صورتها الأولى من الرجل والمرأة، وتكوينها يقتضى بالضرورة الدقة فى الاختيار من كلا الطرفين. فالاهتمامات التى تشغل بال المرأة تختلف عنها عند الرجل، ولقد سجلت الأمثال جانباً كبيراً مما يدور فى تفكير المرأة، ذلك أن موضوع الإقدام على الزواج، يرتبط بمستقبلها، وحياتها القادمة، فقد صورت الأمثال هذا التفكير فى جوانبه المتعددة.

فالفثاة فى البيئة المصرية، تقع تحت عوامل يبدو فيها كثير من التناقض، لذلك نجد أمثالها تعبر عن هذا التناقض ففى بعض الأمثال يكون التفضيل للشاب فيقول المثل «اللى تغوى الشاب الجميل لها، تدفع كتابة الورقة من عندها»، أو «آخذ الغندور ولو سكنى وسط القبور» وفى بعضها الآخر يكون التفضيل للعجوز، فيقول المثل «خذى الشايب يدلحك، ولا تخذى صبي يلوعك».

وفى بعض الأمثال يفضل الزواج على المكوث بغير زواج فيقول المثل «ضل راجل، ولا ضل حيط»، «وأقل الرجال يغنى النساء» و«اللى ما تحنى كعبها» «ما يفرح قلبها». «واللى جوزها معها تدور الدنيا بصباها».

ومع ذلك، فبعض الأمثال تفضل العزوبة على الزواج، الذى يعقبه مشكلات. فتقول «قعاد الخزانة ولا الجوازة الندامة» و«العزوبية ولا الجوازة العار» و«خلى العسل

فى جراره لما تجيله أسعاره». وفى البعض الآخر يبين المثل اعتراض المرأة على قهر الزوج فتقول: «البسي خف واقلعى خف لما ما ييقاش فى الدنيا ولا خف»، أو «لما ييجى لك الخف اللى يريحك». وهناك مثل يقول بالمعنى نفسه: «اللى ما ييجى وباله مشروح طريق السلامة من هنا ويروح» ومثل آخر يقول: اللى كتب كتابى يحله، واللى يعرف أبويا يروح يقولله».

وفى بعض الأمثال الشعبية تبدو الفتاة متلهفة على الزواج، وتغلف حياتها مسحة من الحزن واليأس إذا طال انتظارها له فتقول الأمثال «لا اتجوزت، ولا خلى بالى، ولا أنا فضلت على حالى»، و«من كتر خطابها بارت مسى عليها الليل، واحتارت». و«خطبوها اتعززت فاتوها اتندمت»، و«ساعة ماتنكتب فى السما ييجى للخطاب العمى»، و«اقرصينى فى ركبتي، تحصيلينى فى جمعتى».

والمجتمع المصرى لا يسمح للفتاة باختيار شريكها، ولكنها تظل فى انتظاره، فيقول المثل «اقعدى فى عشك لما ييجى اللى ينشك» كما أنها تعيش بين عادات وتقاليد تحد من خطواتها لذلك يقول المثل: «ألف كتاب، ولا زلة».

ومن ناحية أخرى، فالمجتمع يهتم بالوفاق بين الزوجين، حتى تنبنى الأسرة على أساس سليم فيقول المثل «جوزوها له.. مالها إلا له» كما كان المجتمع يفضل زواج الأقارب فيقول المثل: آخذ ابن عمى، واتغطى بكمى» وآخذ ابن خالى واتنشر عليه بشالى».

كما كان المجتمع يحذر من الزواج غير المتكافئ، فيقول «اللى يجوز أكبر منه ياكتر همه^(١)» «اللى ياخذ الندامة مالوش ذكرى»، «من همه اتجوز قد أمه».

ويظهر الإبداع فى المثل الشعبى فى توافر الأمثال ونقيضها، وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على وعى السلف بالتفردات، والتغايرات فى شخصيات البشر، وأن ما يناسب فتاة قد لا يناسب أخرى. ولهذا نجد النظريات الحديثة فى الاختيار للزواج، تذهب بصدد الاختيار مذاهب شتى ومعظمها قد أدركها الإبداع الشعبى

من سنوات وسنوات.

فهناك نظرية التجانس التي تذهب إلى أن الشبيه، يتزوج بشبيهه فيما يتعلق بعوامل كثيرة، وهناك نظرية أخرى ترى أن التكميل بين الزوجين هو أساس الوفاق، وثالثة تؤكد أثر الوالدين، وبخاصة الأم، ورابعة تؤكد تأثير العوامل اللاشعورية، تلك العوامل المسؤولة عن كون رجل يتزوج امرأة أكبر منه سناً، لاحتياجه إلى حب الأم وعطفها، فهو يتزوج بمن تلعب دور الأم في حياته، كما أن العوامل اللاشعورية تفسر أيضاً احتياج فتاة لأن تقترن بمن هو أكبر منها سناً بكثير، لأنها تفتقد حنان الأب.

ويؤكد السلف أهمية المنبت، عند اختيار العروس، فيقولون: «أسأل عن الأم قبل ما تلم» «وأكفى القدرة على فمها تطلع البنت لأمها». ذلك أن الأم هي المربية الأولى للطفل، والمثل الذي تحتذيه الابنة، والأم هي المشرفة الدائمة على ابنتها، المهذبة لأخلاقها والمراقبة لسلوكها. ولا شك أن النظريات الحديثة في علم الثقافة والشخصية Culture and Personality تبرز أهمية التنشئة الاجتماعية في حياة كل فرد إذ هي المعبر الذي يعبر عليه ليصير شخصاً يعيش في مجتمع، بعد أن كان مجرد كائن.

والذوق الشعبي يهوى الجمال في المرأة، وهو يحفل بالجمال الحسى، الذي يتحدث عن الأعضاء، فالذوق الشعبي يهوى المرأة البيضاء الهيفاء، رفيعة الوسط ممتلئة الساقين، كما يعجب بالوجه الصبوح دقيق الملامح، ويفضل نامية الجسم، طويلة القامة، وتوصف بأنها «فايرة» كما يفضل الميالة للامتلاء ويقال عنها «مربرية»، وظاهر عليها العز» أما العجفاء «المعضمة» فلا يرغب فيها، ويقولون أنها «معصصة»، وناشفة زى الجريدة».

وامتلاء الجسم يزيد من قيمة العروس الجمالية لأنه رمز للخير والعز، وجودة الصحة.. وتلك أمور إذا توافرت في العروس، فإن الزوج يضمن أما قوية تتحمل عبء خلف الأولاد وتربيتهم، كما تتحمل أيضاً، القيام بأعمال «البيت» «والغيط»

أيضاً إذا ما كانت ريفية.

وفى جمال المرأة، يقول المثل الشعبى «إن كنت عايز تمص قصب، مص من الوسط، وإن كنت عايز تخطب خد رفيعة الوسط»، «خد المليح واستريح»، «خد الحلو وأقعد قبالة، وإن جعت شاهد جماله»، «يا واخذ البيض يا مقضى الزمان فرحان، ضيعت مالك على جوهر، وعود، وريحان» «الطول ع الحور، والتخن ع الجميز».

ومن أقوالهم فى الأمثال الشعبية، فى تفضيل الفتاة البيضاء على السمراء، من جهة لون البشرة: «يا ريتنى بيضا، ولى ضب ده البياض عند الرجال ينحب»، وكذلك قولهم «يا ريتنى بيضا ولى عرقوب، ده البياض عند الرجال محبوب»، ويدل هذان القولان على أن بياض البشرة صفة مستحبة جدا فى الفتاة لدرجة أنها تغطى كثيراً من العيوب المحتمل وجودها مثل «الضب» الذى يشوه شكل الوجه، ومثل العرقوب الذى يشوه شكل الساق والقدم.

ولئن اهتم الذوق الشعبى بالجمال الحسى - فإنه لم يكن وبعض الأحيان - يرى فى هذا الجمال إلا طلاء ظاهرياً، قد يخفى كثيراً من عناصر الدمامة، ومن هنا قد لا يكون مطلباً أساسياً عند التفكير فى الزواج، فيقول المثل «بيع الجمال، واشترى خفه، الجمال كثير بس الخفيف صدفة». أى أن الجمال تتضاءل أهميته بجانب خفة الدم، أو بعض الصفات الموضوعية الأخرى.

ولما كان سمار البشرة هو الغالب فى المجتمع المصرى، فقد اقتضى الحال، وجود أمثال شعبية، وأقوال، وأغانى تروخ للسمراوات وتحبب فى سمار البشرة «السمرة بلحة حمرا»، و«مكتوب حدانا فى الورق أسمر ودمه خفيف».

المرأة والأسرة:

المتصفح للأمثال التى تتحدث عن علاقة الرجل بالمرأة فى نظام الأسرة يجدها تهتم بصفات، وميكانيزمات كثيرة فى هذه العلاقة. بالنسبة لأهمية المنبت، وطيب الأصل عند اختيار العروس، يقولون «خد الأصيلة، ولو كانت ع الحصيرة»، فهى

لن تتبرم من المعيشة مع زوجها، مهما كانت الصعاب التي تواجههما.
والمرأة عند زوجها منبع سعادته وسروره، فيقول المثل «اللى مراته مفرفشة يرجع البيت من العشا» ولكن ذلك لا يمنع من أن تخلق الزوجة كثيراً من المشكلات، وأجواء «النكد» فتقول الأمثال فى ذلك «من يريحهم يتعبوه، ومن يتعبهم يريحوه» و«إن حبوك يا ويلك، وإن كرهوك يا ويلك».

وقد نظرت الأمثال الشعبية إلى وجود الرجل فى حياة المرأة على اعتبار أنه كل شىء فى حياتها، فهو الذى يمنحها القيمة الاجتماعية فتقول الأمثال فى ذلك «إلى يقول لمراته يا هانم، يقابلوها ع السلالم». «حرمة من راجل زى الطربوش من غير زر». «إلى جوزها يقول لها يا عورة الناس تلعب بها الكورة»، و«إلى جوزها يحبها الشمس تطلع لها»، و«إلى جوزها معها تدور الدنيا بصبايعها»، ذلك أنهما يكونان وحدة متعاونة متحابّة، متماسكة.

أما إذا دب النفور بين الزوجين، وبخاصة إذا كان الزوج، وهو الأقوى قانونياً واجتماعياً، لا يعجبه العجب ولا يرضى عن زوجة، ويتلمس لها الأخطاء، فإن الحياة تصبح بينهما شقية نكدة. وتقول الأمثال فى ذلك على لسان المرأة:

«اخذتنى لحم ورمتنى عضم»، «عيش يا حبيبى ولا تبكىنى حسك فى الدنيا يكفينى»، «بلاش توكلنى فرخة سمينة وتبيتنى حزينة»، «لا حصيرة ولا مخدة، وكمان مش لده» «جت العازبة تشكى لقت المتجوزة بتبكى».

كذلك صوّرت الأمثال الرجل أحياناً فى صورة الذى يضطهد زوجته لسبب أو بدون سبب، فتقول فى ذلك: «يخش من العتية ينشف الرقبة»، «ييجى من بره يكسر الجرة».

لذلك فقد أهلت الأمثال الشعبية المرأة لمثل هذه المواقف وكأنها تعدّها لحيل دفاعية Defense Mechanisms، تصدّ بها سطوة الرجل، فتقول الأمثال فى ذلك: «يا مأمنة للرجال، يا مأمنة للمية فى الغريال»، «وقصقصى طيرك ليلوف بغيرك»، «إذا كان الرجل بحر، تكون المرة جسر».

والمعروف أن المرأة المصرية الريفية، وكذلك المرأة فى الثقافات الشعبية، من أكثر

النساء نشاطاً، ذلك لأن كلا منهما تساعد زوجها على الحياة، فالمرأة الريفية تقوم بمساعدة زوجها، إلى جانب قيامها بالأعمال المنزلية، كما أن المرأة في الثقافات الشعبية تساعد زوجها بفتح الدكاكين، أو الخدمة في المنازل، أو القيام بمشروعات صغيرة، لهذا يقول المثل الشعبي وهو يرسم صورة المرأة الريفية في بيتها:

«لقمة الراجل مقمرة، ما تأكلها إلا المشمرة»، «قوى نارك تسبقى جارك»، «الشاطرة تقول للفرن قود من غير وقود». «العيش مخبوز، والمية في الكوز».

أما المرأة في الثقافات الشعبية، فهي تعرف قيمة منزلها، وأهمية البيت في حياتها، فتقول لها الأمثال «كل دار ولها مدار» «اللى يطلع من داره يتقل مقداره»، «يا دارى يا ساترة عارى» «قعدتى بين اعتابى، ولا قعدتى بين احبابى».

كما تنصحها فتقول: «اغسلى تفوقى، واكنسى تروقى» و«الشاطرة تقضى حاجتها، والخاوية تنده لجارتها» وتحذرها الأمثال من الكسل فتقول «قعدة على قعدة راح النهار يا سعدة».

المرأة والحمأة:

عندما تتساكن الحمأة والكثة، أى زوجة الابن، تحت سقف واحد في معيشة مشتركة، وهذه الظاهرة مستمرة حتى يومنا هذا، وذلك بسبب حاجة الأمهات العصريات المتعلمات المشتغلات إلى من يرعى صغار أطفالهن أثناء خروجهن إلى العمل. ولذلك كان لابد من التوقف عند هذه الظاهرة، التى تناولتها الأمثال من حيث الكره المتبادل بين الحمأة والكثة. تقول الأمثال: «عرق ورا الودن ما يحبش مرات الابن». و«إذا كانت الغلة تيجى قد التبن كانت الحما تحب مراة الابن». أما الزوجة فتقول «الكى بالنار ولا حماتى فى الدار» «طول عمرك يا خالة وانتى على دى الحالة».

وهناك أسباب تقليدية، لهذا التنافر الظاهر بين الحمأة وزوجة ابنها، فالحمأة تشعر أنها قد شاركتها فى حب ابنها، إن لم تكن قد استأثرت به كله، والحمأة

تحس بغيرة من زوجة ابنها التي تصغرها سنًا بكثير،
ومن الصعب اقناع الحماة بأن تحسن معاملة الكَنَّة، على أساس أن الحماة
ذاتها كانت فى يوم من الأيام كَنَّة، وكانت لها أحاسيسها وآراءها، فالمثل يقول «يا
حما ما كنتى كَنَّة، قالت كنت كنت كَنَّة ونسيت».

ولكل قاعدة شواذ، فهناك حالات، تعامل فيها الحماة زوجة ابنها كابنتها،
وتحفظ أسرارها، وتدافع عنها أمام زوجها الذى تحبه لأنه ابنها، وتسرع إليها بما
يجعلها تستحوذ على حبه، وفى هذه الحالة تكون الكَنَّة ممتنة لحمااتها، تحبها
كأمها، وتتمنى لها الصحة، وطول البقاء.

المرأة والجارة:

العلاقة بين الجيران امتداد للعلاقات العائلية والأسرية، وهناك نوع من الترابط
والتكامل يتولد عن المشاركة التى تفرضها الجيرة فى السكن، فيقول المثل:
«لولاكى يا جارتى لا تفقعت مرارتى» وربما كان ذلك انعكاسًا لحب المرأة لاقامة
العلاقات والمعاشرة، والحفاظ عليهما، كما أنه يعد نوعًا من التفريغ الانفعالى
Catharsis الذى يعد من أهم الخطوات فى الشفاء، أو تخفيض التوتر كما يذهب
علماء الطب النفسى المحدثون.

المرأة الأم مع الأبناء:

تتمتع الأم فى الأسرة المصرية بمركز كبير، فهى تقوم بدور أساسى فى بناء
الأسرة. ويقع على عاتقها مسئولية كبيرة فى الحفاظ عليها. فهى التى تقوم على
تربية الأبناء وترعاهم، حتى يستطيع الفرد منهم أن يعتمد على نفسه فى حياته،
وتظل الأم تؤدى واجبها نحو الأبناء حتى بعد استقلالهم.

وتعتمد الأسرة المصرية فى تعاطفها، وتماسكها على موقف الأم، ومشاعرها،
يقول المثل: «اللى بلا أم.. حالة يغم» و«واللى تموت أمه يا سواد خده»، وكذا فإن
حنان الأم لا يوانيه شئ «اللى عند أمه، ما ينحملش همه»...

ولقد أكدت الأمثال الشعبية، مشاعر الأم المصرية، وحنانها فى كثير من

المواقف، فهي ترى فى أولادها قطعة منها فيقول المثل على لسان الأم: «أسيادى وأسياد أجدادى اللى يعولوا همى وهم ولادى»، «اللى يدى ابنى بلحة، تنزل حلاوتها فى بطنى»، «القرء فى عين أمه غزال». والعلاقة بين الأم، وأبناءها علاقة روحية فريدة فى نوعها، وهى حتى فى حالة غضبها من أبنائها لا تنسى أمومتها، وثورتها، وغضبها، لا يمكن أن ينتزعا الحنان من قلبها، لذلك فقد عبرت الأمثال الشعبية عن الأم المصرية فى هذا الموقف فقالت: «أدعى على ابنى، وأكره اللى يقول آمين»، «اضرب ولدى، وأكره اللى ما يحوشنى»، و«البطن ما يجييش عدو»، «ابن بطنى يفهم رطنى».

وإذا عانت الأم كثيراً من مشكلات تربية أبنائها، يقول المثل الشعبى على لسانها: «ماجا بهمش قلب وارتاح».

وتفرّج الأم لوجود بناتها بجانبها لأنهنّ يساعدها فى خدمة المنزل، كما يشاركنها، مشاعرها، ويؤنسن وحدتها، يقول المثل الشعبى: «اللى يسعدنا زمانها تجيب بناتها قبل صبيانها».

ولقد عكست مجموعة من الأمثال الشعبية، مشاعر المرأة الأم تجاه خلفه البنات، يقول المثل يا مخلفة البنات يا شايله الهم للممات». فهي التى تحمل همها صغيرة، وزوجة بعد ذلك. كما أن خلفه البنات فى حد ذاتها لا تقدر مجتمعياً، مثل خلفه الصبيان.

ومما لا شك فيه أن عناية الأم بابنتها، ينعكس على مشاعرها نحو أمها، فهي لا ترى قدوة فى الحياة سواها يقول المثل: «ألف عين تبكى، ولا عين أمدع».

وحين نتحدث الأمثال عن علاقة الأم بولدها، فإنها تشير إلى أن الأم تعطى الولد أهمية كبيرة، لأن الثقافة الذكورية التى تعيش فى إسارها، تتحيز للذكر منذ الميلاد، فهو الذى يحمل اسم العائلة، ويحافظ بالتالى على وجودها واستمرارها، هذا إلى جانب أن مركز المرأة الأم فى الأسرة يعلو، ويتثبت بانجابها للذكر عمومًا تقول الأمثال فى ذلك: «لما قالولى ده غلام.. انشد ضهرى، واستقام ولما قالولى

دى بنية.. انطبقت الدار علىّ».

ولا شك أن أهمية هذا البحث، إنما تظهر فى الكشف عن الإبداع المتعلق ببعض الأمثال الشعبية المصرية المتعلقة بالمرأة، ويظهر ذلك الإبداع فى المثل ونقيضه، والإبداع فى اختزال التجربة البشرية فى كلمات، والإبداع فيما تحويه الأمثال من تورية، ونصائح غير مباشرة.

ومن الخطأ، كما يقول «مالينفسكى»، أن ننظر إلى الأمثال الشعبية على أنها مجرد شكل من أشكال الفولكلور، وإنما هى فى الواقع، وعلى حد قوله عمل كلامى يدعو قوة معينة إلى التحرك: إن هذه الأمثال إنما هى انعكاسات لحياة الشعب الاجتماعية.

أهم المراجع:

- (١) إبراهيم شعلان، الشعب المصرى فى أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.
- (٢) سامية حسن الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.
- (٣) أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد، والتعابير المصرية.
- (٤) أحمد تيمور، الأمثال العامية.
- (٥) ادوارد وليم لين، المصريون المحدثون، عاداتهم وشمائلهم، ترجمة عدلى طاهر نور.

نبذة عن المؤلف:

- أستاذ علم الاجتماع جامعة عين شمس.
- رئيسة قسم علم الاجتماع - كلية البنات جامعة عين شمس سابقا.
- عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين.
- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- مستشارة هيئة اليونسكو.
- مستشارة المجلس القومي للسكان.
- عضو الجمعية المصرية الدولية لعلم الاجتماع.
- اشتركت في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية عن المرأة من أهمها:
 - ١- مؤتمر المرأة والتنمية الاجتماعية في سوريا، دمشق، ١٩٧٧.
 - ٢- ممثلة الجمعية المصرية الدولية لعلم الاجتماع في المؤتمر الدولي التاسع لعلم الاجتماع، أو بسالا، السويد، أغسطس ١٩٧٨.
 - ٣- مؤتمر عن دور الشباب في التغيير الاجتماعي، تونس، ديسمبر ١٩٨٢.
 - ٤- مؤتمر عن إسهام المرأة الريفية في التنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائي - القاهرة ١٩٨٤.
 - ٥- المؤتمر الدولي الأول للمرأة العربية والإفريقية، اتحاد المحامين العرب، القاهرة ١٩٨٥.
 - ٦- المؤتمر الدولي للمرأة في بغداد، تحقيقا لأهداف عقد المرأة (المساواة، والتنمية، والسلام) مارس ١٩٨٥.
 - ٧- مؤتمر المرأة والأسرة في الإسلام، اليونسكو، استانبول، تركيا، يونيو ١٩٨٥.
 - ٨- مؤتمر الأمم المتحدة العالمي بمناسبة عقد المرأة، (المساواة والتنمية والسلام) نيروبي، كينيا ١٩٨٥.
 - ٩- مؤتمر عن المعوقات الثقافية لإسهام المرأة الريفية في التنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٨٤.
 - ١٠- مؤتمر عن مستقبل الأسرة العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تونس ١٩٨٩.
 - ١١- مؤتمر عن القيادات النسائية، الإسكندرية، فبراير ١٩٩٠.
 - ١٣- المؤتمر الدولي السنوي الأول للمرأة كقائدة إدارية والتنمية المتواصلة، الإسكندرية، مارس ١٩٩٧.

- ١٤- مؤتمر عن المرأة والعنف، القاهرة، ١٩٩٧.
 - ١٥- مؤتمر عن المرأة والجسد، كوبنهاجن، سبتمبر ١٩٩٧.
- من أهم منشورات المؤلفة عن المرأة:
- ١- الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية بيروت، لبنان ١٩٧٣.
 - ٢- جرائم النساء، دراسة تحليلية نقدية، المركز العربي للدراسات الأمنية والرياض، المملكة العربية السعودية ١٩٨٣.
 - ٣- المرأة السعودية والخدمات الصحية، بحث ميداني ١٩٩٢.
 - ٤- المسلمات في أمريكا، دراسة حالة لأربعة نماذج من المسلمات، ١٩٩٦-١٩٩٧ تحت الطبع.
- الإشراف العلمي:**
- أشرفت واشتركت في مناقشة العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه عن المرأة من أهمها:
 - طلاق المثقفات في مصر.
 - جرائم المرأة بين الصحافة وقضايا المحاكم.
 - دور المرأة الريفية في التنمية.
 - صورة المرأة في المسلسلات التلفزيونية من السبعينيات إلى التسعينيات.
 - الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية وأدوار المرأة.
 - دور المرأة في مجال الشرطة.
- أنشطة المؤلفة في مجال المرأة:**
- اختيرت كإحدى أبرز قيادات العمل الاجتماعي في مصر سنة ١٩٩٥-١٩٩٦.
 - لها دور إعلامي بارز فقد اشتركت في عديد من البرامج، والندوات التلفزيونية والإذاعية والمجتمعية (في الأندية الرياضية والاجتماعية وأندية الليونز والإنرھويل) عن المرأة وأهم قضاياها كمشكلات الزواج والطلاق والختان والتربية الجنسية وعمل المرأة بالقضاء، وموقف القوانين من المرأة في الخطف والأغتصاب والأحوال الشخصية بعامه وغيرها من القضايا.
 - تكتب في الصحف والمجلات المصرية والعربية عن المرأة وهمومها، وواقعها، واستشراف مستقبلها منذ السبعينيات.
 - شاعرة وأديبة تكتب عن المرأة ومشاعرها وأفراحها وأحزانها واغترابها واندماجها أو وحدتها. وقد صدر لها يوان شعر بعنوان شخصى جدا سنة ١٩٩٢، ولها ديوان آخر تحت الطبع، كتبت عددا من القصص القصيرة المنشورة في مجلات مصرية تعالج فيها قضايا المرأة المعاصرة مثل ومضة حب - دموع على باب الرحيل - اليوم الثانى - البحث في دفتر قديم - طلب زواج.

المحتويات

صفحة

٧	أهداء.....
٩	مقدمة الطبعة الأولى.....
١٣	مقدمة الطبعة الثانية.....
	الفصل الأول
	اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر.....
١٩	تحليل اجتماعي لمظاهره وأسبابه.....
	الفصل الثاني
٤٥	دور المرأة في المجتمع المصرى الحديث.....
	الفصل الثالث
٧٥	المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية.....
	الفصل الرابع
٨٥	دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى.....
	الفصل الخامس
	دور الشابات المصريات فى التغير الاجتماعى.....
٩٩	بين السياق التاريخى والواقع الاجتماعى.....
	الفصل السادس
١١٩	المرأة والتنمية فى مصر.....

الفصل السابع

١٣٥	دور المرأة كربة بيت
	سوسيولوجيا العمل المنزلى

الفصل الثامن

١٥٩	أحمد لطفي السيد وتحرير المرأة
-----	-------------------------------

الفصل التاسع

١٨٩	جرائم النساء
-----	--------------

الفصل العاشر

٢١٣	المرأة والجسد والمعتقد تطبيقات على المرأة المصرية
-----	---

الفصل الحادي عشر

٢٤٣	وقاية المرأة من العنف، وحقوق الإنسان المسئوليات والتحديات
-----	---

الفصل الثاني عشر

٢٤٩	المرأة والتنمية والإعلام بين الموروث الثقافى والواقع المصرى والعربى
-----	---

الفصل الثالث عشر

٣٢٠	المرأة والفقير فى مصر
-----	-----------------------

الفصل الرابع عشر

٢٩٧	التمييز ضد المرأة بين الموروث الثقافى والقيم الإيجابية
-----	--

الفصل الخامس عشر

٣٠٥	المرأة المصرية فى المثل الشعبى
-----	--------------------------------

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٩٩٩ / ٢٠٠٣

I. S. B. N 977 - 01 - 8750 - X